



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الموضوع

حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية
وانعكاساتها على كفاءة الأسواق المالية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

تخصص: إدارة أعمال

تحت إشراف:
أ.د شريف غياط

إعداد الطالبة:
فيروز رجال

الأعضاء اللجنة

رئيسا	جامعة أم البواقي	د. محيي الدين شبيرة
مشرفا	جامعة قالمة	أ.د شريف غياط
ممتحنا	جامعة سطيف	أ.د محفوظ جبار
ممتحنة	جامعة قالمة	د. عديلة مريم
ممتحنة	جامعة أم البواقي	د. أمال بوسمينة
ممتحنا	جامعة أم البواقي	د. محمد رضا بوسنة

السنة الجامعية : 2018/2017

قال العماد الأصفهاني:

"إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابا في يومه

إلا قال في غده لو غير هذا

لكان أحسن ولو زيد هذا لكان يستحسن ولو قدم هذا

لكان أفضل ولو ترك هذا

لكان أجمل وهذا من أعظم العبر

وهو دليل على

استيلاء النقص على جملة البشر"

شكر وتقدير

نحمد الله ونشكره حمدا يليق بجلالة وجهه وعظيم سلطانه أن ألهمني الصبر وأمدني بالقوة ووقفني لإتمام هذه الأطروحة.

يسرني أن أتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان والامتنان للأستاذ الفاضل المشرف "شريف غياط" على تكرمه بتحمل مشاق إنجاز هذه الأطروحة إلى آخر لحظة بالرغم من كثرة انشغاله، وعلى دعمه وكل ما قدمه من توجيهات وملاحظات قيمة وبناءة، فجزاه الله كل خير وأمه بالصحة والعافية.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأساتذة الأفاضل، أعضاء لجنة المناقشة على تكرمهم بتقييم هذه الأطروحة لإثرائها بالنقاشات القيمة والمفيدة.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الزميل "عبد القادر دبوش" الذي مد لي يد العون، فجزاه الله كل خير.

وختاما أتوجه بالشكر إلى كل من دعمني بأي صورة كانت، جزاكم الله عني خير جزاء.

إهداء

إلى الوالدين الكريمين.. أطل الله عمرهما

إلى زوجي وقرّة عيني أولادي ألاء، محمد نذير وفداء.. بارك الله لي فيهم

إلى إخوتي وأخواتي.. حفظهم الله

إلى كل الأهل والأحبة.. أدامهم الله إلى جانبي

أهدي هذا العمل

فهرس المحتويات

III	شكر وتقدير
IV	فهرس المحتويات
VII	قائمة الجداول
IX	قائمة الأشكال
X	قائمة المختصرات
أ- ن	مقدمة عامة

الفصل الأول: التأصيل النظري لحوكمة الشركات وعلاقتها بالمحاسبة

2	تمهيد
3	المبحث الأول: طبيعة حوكمة الشركات
3	المطلب الأول: الدوافع الأساسية لظهور حوكمة الشركات
9	المطلب الثاني: نشأة حوكمة الشركات وتطورها
13	المطلب الثالث: تعريف حوكمة الشركات
24	المطلب الرابع: أهمية وأهداف حوكمة الشركات
32	المبحث الثاني: ضوابط حوكمة الشركات
32	المطلب الأول: مبادئ وركائز حوكمة الشركات
42	المطلب الثاني: أبعاد حوكمة الشركات والأطراف المعنية بتطبيقها
47	المطلب الثالث: محددات نجاح حوكمة الشركات ونطاق تطبيقها
51	المطلب الرابع: آليات حوكمة الشركات ودور الأطراف المسؤولة عن تطبيقها
63	المبحث الثالث: حوكمة الشركات من منظور محاسبي
63	المطلب الأول: العلاقة بين المحاسبة وحوكمة الشركات
69	المطلب الثاني: الأبعاد المحاسبية للحوكمة وعلاقتها بالمعلومات المحاسبية
73	المطلب الثالث: العلاقة المتداخلة بين حوكمة الشركات والإفصاح والشفافية
76	المطلب الرابع: علاقة المعايير المحاسبية الدولية بحوكمة الشركات
81	خلاصة الفصل

الفصل الثاني: جودة المعلومات المحاسبية وعلاقتها بكفاءة الأسواق المالية في ظل حوكمة الشركات

83	تمهيد
84	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول جودة المعلومات المحاسبية

فهرس المحتويات

84	المطلب الأول: مفهوم جودة المعلومات المحاسبية وأهميتها
91	المطلب الثاني: خصائص جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة فيها
99	المطلب الثالث: معايير جودة المعلومات المحاسبية ومحددات قياسها
102	المطلب الرابع: الأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية ومصادرها
108	المبحث الثاني: أساسيات الإفصاح المحاسبي
108	المطلب الأول: طبيعة وأهمية الإفصاح المحاسبي
112	المطلب الثاني: أساليب وأنواع الإفصاح المحاسبي
119	المطلب الثالث: المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي والعناصر المؤثرة فيه
121	المطلب الرابع: متطلبات فعالية الإفصاح المحاسبي
128	المبحث الثالث: العلاقة المتداخلة بين جودة المعلومات المحاسبية وكفاءة الأسواق المالية والمعايير المحاسبية الدولية في ظل حوكمة الشركات
128	المطلب الأول: مدخل إلى المعايير المحاسبية الدولية
135	المطلب الثاني: علاقة المعلومات المحاسبية والإفصاح المحاسبي بالمعايير المحاسبية الدولية
142	المطلب الثالث: علاقة المعلومات المحاسبية بكفاءة السوق المالية في ضوء المعايير المحاسبية الدولية
154	المطلب الرابع: انعكاس جودة المعلومات في ظل حوكمة الشركات على كفاءة الأسواق المالية
166	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: إطار حوكمة الشركات في الجزائر مع استطلاع رأي لشركات المساهمة المدرجة ببورصة الجزائر
168	تمهيد
169	المبحث الأول: إطار حوكمة الشركات في الجزائر وعلاقتها بالنظام المحاسبي المالي والسوق المالية الجزائرية
169	المطلب الأول: واقع حوكمة الشركات في الجزائر
185	المطلب الثاني: النظام المحاسبي المالي مدخل لتعزيز الحوكمة في الجزائر
205	المطلب الثالث: إطار علاقة حوكمة الشركات ببورصة الجزائر
251	المطلب الرابع: نحو تفعيل حوكمة الشركات في ظل تطبيق النظام المحاسبي

فهرس المحتويات

	المالي للنهوض ببورصة الجزائر
255	المبحث الثاني: استطلاع رأي لشركات المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر - الطريقة والإجراءات
255	المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة
260	المطلب الثاني: أداة الدراسة
262	المطلب الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة والتحقق من درجة ثبات وطبيعة توزيع الاستبيانين
267	المبحث الثالث: المعالجة- تحليل النتائج واختبار الفرضيات
267	المطلب الأول: المعالجة الإحصائية للخصائص الوصفية
273	المطلب الثاني: المعالجة الإحصائية لنتائج محاور الاستبيانين
283	المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة ومناقشة النتائج
292	خلاصة الفصل
294	خاتمة عامة
300	قائمة المراجع الملاحق الملخصات

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1)	احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية	105
(2)	المعلومات التي يمكن استغلالها بواسطة الأطراف الداخلية قبل نشرها في التقارير	161
(3)	درجات الجزائر المجمع وحسب المكونات وحسب المؤشرات لسنة 2013	173
(4)	تطور مؤشر الفساد في الجزائر للفترة (2003-2014)	174
(5)	تصنيف الهيئات الدولية لمناخ الأعمال والتنافسية في الجزائر سنة 2014	177
(6)	مقارنة بين النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني	196
(7)	العرض والطلب على الأدوات المالية المتداولة في بورصة الجزائر خلال العام الأول (سبتمبر 1999/سبتمبر 2000)	217
(8)	إجمالي العرض والطلب على الأوراق المالية المتداولة ببورصة الجزائر خلال عام 2001	218
(9)	تدهور أسعار أسهم المؤسسات المقيدة ببورصة الجزائر لسنة 2001	218
(10)	نشاط بورصة الجزائر للفترة (1999-2002)	219
(11)	نشاط بورصة الجزائر للفترة (2005-2013)	221
(12)	مؤشرات نشاط بورصة الجزائر لشهر جانفي 2014	222
(13)	مؤشرات نشاط بورصة الجزائر لشهر جانفي 2015	223
(14)	مؤشرات نشاط بورصة الجزائر لسنة 2015	224
(15)	مؤشرات نشاط بورصة الجزائر لشهر ديسمبر 2015	225
(16)	مؤشرات أسعار بورصة الجزائر لشهر ديسمبر 2015	225
(17)	تطور قيمة وحجم الأسهم المتداولة لشهر ديسمبر 2015	225
(18)	مؤشرات نشاط بورصة الجزائر لشهر ماي 2016	226
(19)	تطور قيمة وحجم الأسهم المتداولة لشهر ماي 2016	226
(20)	تطور عدد الشركات المدرجة في بورصة الجزائر للفترة (1999-2016)	237
(21)	تطور نسبة حجم التداول في بورصة الجزائر (أسهم وسندات) للفترة (1999-2016)	238
(22)	استمارات الاستبيان (01) الموزعة والمعتمدة للتحليل الإحصائي	259
(23)	استمارات الاستبيان (02) الموزعة والمعتمدة للتحليل الإحصائي	259
(24)	قيم معامل ثبات الدراسة (Cronbach's Alpha) للاستبيانين	264

قائمة الجداول

265	نتائج اختبار (Kolmogorov-Smirnov)	(25)
267	توزيع أفراد عينة الدراسة الأولى حسب المؤهل العلمي	(26)
268	توزيع أفراد عينة الدراسة الأولى حسب المنصب الوظيفي	(27)
269	توزيع أفراد عينة الدراسة الأولى حسب عدد سنوات الخبرة	(28)
270	توزيع أفراد عينة الدراسة الثانية حسب المؤهل العلمي	(29)
271	توزيع أفراد عينة الدراسة الثانية حسب التخصص	(30)
271	توزيع عينة الدراسة الثانية حسب المهنة	(31)
272	توزيع أفراد عينة الدراسة الثانية حسب عدد سنوات الخبرة	(32)
274	التحليل الإحصائي لإجابات المبحوثين حول مدى توافر مبدأ المسؤولية لميثاق الحكم الراشد	(33)
275	التحليل الإحصائي لإجابات المبحوثين حول مدى توافر مبدأ الشفافية لميثاق الحكم الراشد	(34)
276	التحليل الإحصائي لإجابات المبحوثين حول مدى توافر مبدأ الإنصاف لميثاق الحكم الراشد	(35)
278	التحليل الإحصائي لإجابات المبحوثين حول مدى توافر مبدأ المساءلة لميثاق الحكم الراشد	(36)
279	التحليل الإحصائي لإجابات المبحوثين حول الحكم على العوامل التي لها تأثير على حركة تداول الأسهم في بورصة الجزائر	(37)
281	التحليل الإحصائي لإجابات المبحوثين حول دور النظام المحاسبي المالي في دعم الحوكمة ورفع جودة المعلومة المحاسبية	(38)
282	التحليل الإحصائي لإجابات المبحوثين حول مدى تأثير النظام المحاسبي المالي في توفير إطار قانوني ورقابي ومهني وفني لإنتاج معلومة محاسبية أكثر جودة	(39)
284	اختبار (T- Test) للفرضية الفرعية الأولى	(40)
285	اختبار (T- Test) للفرضية الفرعية الثانية	(41)
286	اختبار (T- Test) للفرضية الفرعية الثالثة	(42)
287	اختبار (T- Test) للفرضية الفرعية الرابعة	(43)

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
22	البعد التقليدي لحوكمة الشركات من منظور التوسع في حركة إدارة الشركة	(1)
23	البعد المعاصر لحوكمة الشركات من منظور تقييد حركة إدارة الشركة	(2)
31	مزايا ومنافع الحوكمة	(3)
42	ركائز حوكمة الشركات	(4)
49	تفاعل المحددات الأساسية للحوكمة	(5)
54	الأدوار الأساسية لمجلس الإدارة	(6)
58	أهمية لجنة المراجعة لمختلف الأطراف	(7)
94	خصائص جودة المعلومات المحاسبية	(8)
137	أثر عدم تماثل المعلومات على الأسواق المالية	(9)
154	إطار العلاقة بين المعايير المحاسبية والمعلومات المحاسبية ودورها في كفاءة الأسواق المالية	(10)
165	علاقة مبادئ حوكمة الشركات بجودة المعلومات المحاسبية وكفاءة الأسواق المالية	(11)
250	انعكاس تطبيق النظام المحاسبي المالي كأداة لحوكمة الشركات على بورصة الجزائر	(12)

قائمة المتصايف

A	
ASC	Accounting Standards Committee
B	
BM	Banque Mondiale
C	
CIPE	Centre for International Private Enterprise
CNC	Conseil National de Comptabilité
COSOB	Commission d'Organisation et de Surveillance des Opérations de Bourse Algérienne
F	
FASB	Financial Accounting Standard Bord
FIFO	First Input –First Output
FMI	Fond Monétaire International
G	
GCGF	Global Corporate Governance Forum
I	
IAS	International Accounting Standards
IASB	International Accounting Standards Bord
IASC	International Accounting Standards Committee
IFAC	International Federation of Accountants
IFC	International Finance Corporation
IFRS	International Financial Reporting Standards
IOB	Les Intermédiaires en Opérations de Bourse
L	
LIFO	Last input –First Output
N	
NEPAD	New Partnership for Africa's Development
NYSE	New York Stock Exchange
O	
OECD	Organization for Economic Co-operation and Development
OMC	Organisation Mondiale du Commerce
P	
PCN	Plan comptable National
S	
SCF	System Comptable Financier
SEC	Securities and Exchange Commission
SGBV	Société de Gestion de Bourse des Valeurs
SPSS	Statical Package for the Social Sciences

مقدمة عامة

توطئة

يعد القرن الحادي والعشرون قرن التحولات الاقتصادية العالمية، التي كانت لها انعكاسات وتحولات إقليمية ومحلية عالمية. هذه التحولات على اختلاف أشكالها وبالرغم من تفاوت درجة تأثيرها، إلا أنها وضعت أمام منظمات الأعمال عددا من التحديات لعل من أبرزها: التنافسية العالمية، الجودة الشاملة، التحديات التكنولوجية وغيرها.

من هذا المدخل، فقد باتت من الضرورة بمكان على منظمات الأعمال في كل المستويات سواء في القطاع العام أو الخاص، أن تسعى لاستيعاب كل هذه التحولات، التي كان من أبرزها التحول نحو الحوكمة.

إن مفهوم الحوكمة لا يعتبر حديثا تماما، إذ حدثت عدة تطورات ومبادرات في مجال الحوكمة خلال الثمانينيات، إلا أن المبادرات الهادفة إلى تحسين نظم الحوكمة في الشركات تزايدت بشكل ملحوظ منذ نهاية التسعينيات من القرن الماضي، كنتيجة منطقية لحدوث حالات الانهيار المالي، بدءا بانفجار الأزمة المالية الآسيوية سنة 1997، التي تلتها سلسلة التلاعبات المحاسبية التي طالت كبرى الشركات الأمريكية، والتي برز فيها بشكل أساسي إفلاس شركة "إنرون" للطاقة سنة 2001، وشركة "ورلدكوم" للاتصالات سنة 2002، وما رافق هذه الانهيارات من فضائح أدت إلى تصفية واحدة من أكبر خمس شركات عالمية في المحاسبة والمراجعة، ألا وهي "آرثر أندرسون".

هاتان الأزمطان أثرتا بشكل عميق على ثقة المستثمرين في الأسواق المالية، سواء في الدول المتقدمة أو في الدول النامية، وكشفتا عن جوانب قصور كبيرة في نزاهة إدارات الشركات، فضلا عن نوعية المعلومات المحاسبية ومستوى الإفصاح والشفافية في تلك الأسواق. على ضوء هذه الاضطرابات، أضحت الجميع يبحث عن مخرج لهذه الأزمات التي اخذت تعصف بكافة ميادين الحياة، مطالبين بضرورة وجود مجموعة من الضوابط والمبادئ الأخلاقية والمهنية، من جهة لتحقيق الثقة والمصداقية في المعلومات الواردة في القوائم المالية، ومن جهة أخرى لمنع استغلال السلطة، بما يحقق الشفافية ويجيز مساءلة إدارات الشركات ويحمي حقوق المساهمين ومصالح الأطراف ذوي العلاقة بالشركة.

فما كان من المنظمات والهيئات الدولية إلا أن وظفت طاقاتها لوضع رؤيا واضحة لآليات مفيدة ومجدية في ظل تلك الظروف. وبالفعل نجحت تلك الجهود عن طريق الأبحاث

والدراسات والتقارير، في وضع مبادئ مرنة قابلة للتحديث، تتعلق بأفضل الممارسات والإجراءات في إدارة وتنظيم ومراقبة الشركات والإشراف الفعال عليها. ولقد أصبحت هذه المبادئ بمثابة قواعد دولية متفق عليها، بحيث أن معظم الدول باتت تركز عليها وتعمل بمقتضاها تحت عنوان "الحوكمة".

وقد أعطت الأزمة المالية الاقتصادية العالمية سنة 2008، دفعة جديدة وقوية للاهتمام أكثر بموضوع الحوكمة، ووضعت في مقدمة أعمال العديد من المنظمات الاقتصادية والهيئات الرقابية العالمية. إذ أرجع المحللون السبب الرئيسي لهذه الأزمة، إلى تمادي البنوك في الاستثمار في أصول عالية المخاطر، إلى جانب افتقار هذه البنوك إلى القواعد الجيدة لإدارتها، لتبين هذه الأزمات من جديد، أنه حتى في الاقتصادات القوية، فإن افتقاد إجراءات الرقابة الشفافة وممارسات مجالس الإدارات غير المسؤولة، سيجعلها تنهار بسرعة كبيرة بمجرد ضياع ثقة المتعاملين فيها.

1. إشكالية الدراسة

من المعلوم أن ظهور الانهيارات والفضائح المالية، قد أثار العديد من التساؤلات حول العلاقة ثلاثية الأطراف بين أعضاء مجلس الإدارة والمراجع الخارجي وأصحاب المصلحة بالشركة، وإلى أي مدى يمكن حدوث تلاعب من جانب إدارة الشركة، أو حدوث تحالف بينها وبين المراجع الخارجي يمكن أن يضر بمصالح المساهمين وبقية الأطراف من ذوي المصلحة، مؤديا بذلك إلى انهيار قيمة الشركة في الأجل الطويل ثم تعرضها إلى خطر الإفلاس والتصفية. من هنا يبرز المشكل الجوهرى في نوعية المعلومات المحاسبية المقدمة، ومدى مصداقيتها وتطابقها مع الحقيقة، وأيضا وجود ميكانيزمات قادرة على ضبط ومراقبة صحة هذه المعلومات، لتقادي الوقوع في أعمال الغش والتلاعب والاحتيال، التي يمكن أن تنتج عن ممارسات محاسبية مضللة، بهدف التأثير على قرارات المتعاملين في السوق المالية بطريقة تخدم مصالح الشركة المتواطئة.

في هذا السياق، شهد الفكر المحاسبي جهودا بحثية مكثفة، لإبراز دور آلية الحوكمة في الحد من تعارض مصالح أطراف الوكالة وتعظيم قيمة الشركة في السوق المالية من جهة، وبيان أهمية المحاسبة السليمة ومعايير إعداد القوائم والتقارير المالية وتوفير أنظمة محاسبية فعالة تمنع حدوث مثل هذه الممارسات اللاأخلاقية، لأن وجود نظام محاسبي جيد يعني المزيد

من التدخل والإشراف والمراقبة من قبل المساهمين على مجلس الإدارة وجهازها التنفيذي، من أجل الحد من الفساد المالي والإداري.

بناء على ما سبق، يمكن بلورة الإشكالية في السؤال التالي:

فيما يكمن دور حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية على مستوى شركات المساهمة المدرجة ببورصة الجزائر في ضوء تبني النظام المحاسبي المالي؟

وتتدرج تحت هذا السؤال الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

1. هل تتبنى شركات المساهمة المدرجة ببورصة الجزائر مبادئ حوكمة الشركات؟
2. هل توفر حوكمة الشركات مجموعة من المعايير والآليات الداخلية والخارجية التي تعزز جودة المعلومات المحاسبية؟
3. هل يسهم النظام المحاسبي المالي في رفع جودة المعلومة المحاسبية بما يدعم حوكمة الشركات في الجزائر؟
4. هل تملك المعلومات المحاسبية بالمفهوم الشامل للجودة تأثيرا إيجابيا وفعالا في تنشيط بورصة الجزائر، في ظل تطبيق الحوكمة على مستوى الشركات المدرجة فيها؟

2. فرضيات الدراسة

تتطلق فرضية الدراسة من فرضية رئيسية مفادها الآتي:

لحوكمة الشركات دور في تحسين جودة المعلومات المحاسبية على مستوى شركات المساهمة المدرجة ببورصة الجزائر، بما يسهم في تنشيطها.

وترتكز هذه الفرضية الأساسية على الفرضيات الفرعية التالية:

1. لا تتبنى شركات المساهمة المدرجة ببورصة الجزائر مبادئ حوكمة الشركات.
2. لا توفر حوكمة الشركات مجموعة من المعايير والآليات الداخلية والخارجية التي تعزز من جودة المعلومات المحاسبية.
3. لا يسهم النظام المحاسبي المالي في رفع جودة المعلومة المحاسبية بما يدعم حوكمة الشركات في الجزائر.

4. لا تملك المعلومات المحاسبية بالمفهوم الشامل للجودة تأثيرا إيجابيا وفعالا في تنشيط بورصة الجزائر، في ظل تطبيق الحوكمة على مستوى الشركات المدرجة فيها.

3. أهمية الدراسة

لم يكن حدوث الأزمات المالية والاقتصادية التي شهدتها العالم في العقد الأخيرين وليد الصدفة، وإنما كانت بسبب ممارسات خاطئة لمنظمات الأعمال ولفترة طويلة ساد فيها الفساد المالي والإداري، ناهيك عن ضعف أجهزة الرقابة، دون أن ننسى في هذا المقام انفجار الفقاعة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2008، وما نجم عنها من عدم استقرار الأسواق المالية واهتزاز ثقة المستثمرين فيها.

من هنا برز اهتمام معظم الهيئات والمنظمات الدولية التي لها علاقة بالأسواق المالية، بمفهوم حوكمة الشركات على أساس أن هذه الأخيرة تلعب دورا فعالا في مجال الإصلاح المالي والإداري للشركات.

ولما كانت حوكمة الشركات تلعب دورا هاما في توجيه اقتصادات الدول النامية، ضمن برنامجها الإصلاحي وإعادة هيكلة أنظمتها والاهتمام بالجودة وتحقيق العوائد الاقتصادية المجزية، فإنه حتما سيكون لتلك الإصلاحات الاقتصادية تأثيرا كبيرا في أداء الشركات المدرجة في السوق المالية من حيث: حجم التداول، أسعار الأسهم ودعم الثقة بين الأطراف المتبادلة.

تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية تقديم مقترحات وحلول حول ضرورة تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في بيئة الأعمال الجزائرية، حتى تمارس دورها كصمام أمان للشركات من خطر الإفلاس والانهييار. وبهذا يمكن النهوض بالواقع المحاسبي والعمل على زيادة نطاق الشفافية، من خلال تبني النظام المحاسبي المالي الذي يتماشى، في معظمه، مع المعايير المحاسبية الدولية، مع ضرورة تعزيز الإجراءات الرقابية، بما يكفل حماية شركاتنا من المصير الذي واجهته الشركات العالمية المنهارة.

عظفا على ما سبق، فإن أهمية الموضوع تكمن في حدائته في الجزائر من الناحيتين النظرية والتطبيقية، حيث هناك ندرة نسبية لدراسة وممارسة مبادئ حوكمة الشركات في بيئة الأعمال الجزائرية. وعليه فإن أهمية الدراسة تتجلى في العديد من النقاط ندرجها فيما يأتي:

- أصبح تطبيق حوكمة الشركات في بيئة الأعمال الجزائرية مطلباً ضرورياً، وذلك للحد من تفشي واستفحال الفساد بمختلف أشكاله في كافة القطاعات الاقتصادية؛
- تفعيل تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في بيئة الأعمال الجزائرية سوف يؤدي إلى تهيئة المناخ المناسب لتحقيق وتنظيم ومراقبة الإفصاح عن المعلومات في بورصة الجزائر؛
- يمثل اعتماد النظام المحاسبي المالي الذي يتوافق، في معظمه، مع المعايير المحاسبية الدولية، قوة دافعة ودعامة أساسية لإرساء مبادئ الحوكمة في الشركات الجزائرية؛
- تفعيل تطبيق مفهوم الحوكمة في الشركات المدرجة ببورصة الجزائر، سوف يسهم في تنشيطها ورفع مستوى كفاءتها، بما يعود إيجاباً على تنمية الاقتصاد الوطني.

4. أهداف الدراسة

تتجلى أهداف الدراسة في تلمس الدور الذي يمكن لحوكمة الشركات أن تلعبه في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وانعكاس ذلك على كفاءة الأسواق المالية، وذلك من خلال:

- ✓ صياغة المرتكزات النظرية لموضوع حوكمة الشركات؛
- ✓ التعرف على الجوانب الإيجابية ومزايا حوكمة الشركات، وكيفية الاستفادة منها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية؛
- ✓ إبراز أهمية التوسع في تطبيق حوكمة الشركات في البيئة الاقتصادية الجزائرية؛
- ✓ الوقوف على الأهمية النسبية للنظام المحاسبي المالي في دعم مبادئ حوكمة الشركات والرفع من كفاءة بورصة الجزائر؛
- ✓ إثراء المكتبة الجامعية بمثل هذه الدراسات؛
- ✓ الرغبة في الاطلاع، وتوسيع أفقي كأستاذة، على مدى مواكبة الجزائر للتغيرات التي تحدث في محيطها الخارجي، نظراً لكون اقتصادها أصبح منفتحاً على العالم بعد تبنيها لنظام اقتصاد السوق؛
- ✓ مواصلة البحث والتعمق، فمن خلال إعداد الباحثة لرسالة الماجستير الموسومة بعنوان "دور الإفصاح المالي على كفاءة الأسواق المالية - دراسة حالة بورصة الجزائر للفترة 2002-2003"، تم الوقوف على عدد كبير من التساؤلات التي جاءت ضمن الرسالة طرحت من قبل لجنة المناقشة، لتشكل نقطة انطلاق لدراسة تربط بين حوكمة الشركات، التي تركز على مبدأ الإفصاح والمعلومات المحاسبية وأهميتها في الأسواق المالية؛

✓ محاولة لفت انتباه الباحثين الجزائريين لإثراء موضوع الدراسة، إذ يمكن أن يكون بمثابة فاتحة لدراسات لاحقة، أو نقطة مكملة لدراسات أخرى حول جوانب لم يتم التطرق إليها في هذه الدراسة.

5. مناهج الدراسة

إن المنهج هو الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة، تهيمن على مستوى العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة. في هذا الإطار وسعياً لتوضيح الإشكالية المطروحة والتحقق من صحة الفرضيات واتساقاً مع أهداف الدراسة، فقد تم اعتماد المناهج التالية:

- **المنهج الوصفي التحليلي:** الذي استخدم في عدة مواضع من الدراسة بشقيها النظري والعملي، كونه ينطوي على جمع المعلومات حول ظاهرة معينة بغية معالجتها عن طريق توصيفها من جميع جوانبها وأبعادها، ومن ثم الوصول إلى نتائج عملية وتفسيرها بطريقة موضوعية، بما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة.

- **منهج دراسة حالة:** تم اعتماد هذا المنهج في الجانب التطبيقي. فعن طريق هذا المنهج يتم جمع البيانات ودراستها، بحيث يمكن رسم صورة كلية لوحدة معينة في علاقاتها المتنوعة. وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة، أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، وذلك قصد الوصول إلى تعميمات عملية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة لها. وقد تم استخدام استراتيجيات استبيان كأداة أساسية في البحث الاستطلاعي باعتبارها الأنسب لتوفير المعلومات اللازمة، إلى جانب الاستعانة بأدوات إحصائية مناسبة بغرض تحليل البيانات واختبار صحة فرضيات البحث، وذلك من خلال استخدام برمجة التحليل الإحصائي (SPSS.24).

6. مصادر الدراسة

تستمد هذه الدراسة معلوماتها وبياناتها من مصدرين متكاملين هما:

- **المصادر الثانوية:** وتتمثل في مختلف المراجع والمقتنيات المكتبية، بما في ذلك الكتب العربية والأجنبية، الدوريات، المجالات العلمية، والمواقع الملائمة على شبكة الأنترنت.

- **المصادر الأولية:** وتتمثل في جمع البيانات من واقع النشريات والتقارير الرسمية ومختلف المراسيم والتشريعات ذات الصلة، والدراسات والأبحاث الصادرة عن الندوات والملتقيات

والمؤتمرات العلمية، مع استخدام الاستبانة كأداة أساسية في جمع آراء وإجابات أفراد عيني الدراسة.

7. حدود الدراسة

تتمثل هذه الحدود فيما يلي:

- **الحدود الموضوعية:** تركز هذه الدراسة على توضيح كيفية الاستفادة من تطبيق مبادئ ميثاق الحكم الراشد في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في ضوء تبني النظام المحاسبي المالي من قبل شركات المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر، لما لذلك من أثر إيجابي في تفعيل وتنشيط بورصة الجزائر.
- **الحدود المكانية:** تمت هذه الدراسة في الجزائر لبيان واقع ممارسات حوكمة الشركات في شركات المساهمة الجزائرية المدرجة في السوق المالية الجزائرية (بورصة الجزائر)، مع توضيح علاقة هذه الأخيرة بكل من النظام المحاسبي وانعكاس هذه العلاقة على كفاءة بورصة الجزائر.
- **الحدود الزمانية:** يرتبط مضمون ونتائج الدراسة الميدانية بالزمن الذي أجريت فيه والمقدر من جانفي 2014 إلى غاية جوان 2016، من خلال اعتماد استمارتي استبيان تم توزيعهما على عيني البحث.

8. الدراسات السابقة

لقد تعددت وتنوعت الدراسات التي اهتمت بموضوع حوكمة الشركات، لا سيما من منظورها المحاسبي وعلاقتها بالسوق المالية. في هذا الإطار نشير إلى بعض الدراسات العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع الدراسة فيما يلي:

أ. الدراسات العربية

- دراسة (نعيم دهمش، وعفاف اسحاق أبو زر، 2003) بعنوان:

"الحاكمة المؤسسية وعلاقتها بالتدقيق ومهنة المحاسبة"

ركزت الدراسة على إعادة النظر في مفهوم الحاكمة المؤسسية من جهة والمعايير المحاسبية وسلوك وأخلاقيات مهنة تدقيق الحسابات من جهة أخرى. وقد خلصت الدراسة إلى أن أخطر الأسلحة المدمرة في أي شركة هو سوء إدارتها، بناء على ما أظهرته الفضائح المالية لشركات عملاقة في الولايات المتحدة الأمريكية من تساؤلات كبيرة حول

مصدقية الحوكمة المؤسسية وعلاقتها بمهنة تدقيق الحسابات، الأمر الذي تطلب إعادة النظر بشكل جوهري في العلاقات بين المدقق الخارجي وإدارة الشركة متمثلة في مجلس الإدارة، وأن الحل لا يكمن في تطبيق القوانين ولكن بتحسين أخلاقيات مطبقي هذه القوانين سواء أكانوا أطرافاً داخلية أو مدققي الحسابات.

• دراسة (ظاهر القشي، وحازم الخطيب، 2006) بعنوان:

"الحاكمية المؤسسية بين المفهوم وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع في الشركات المدرجة في الأسواق المالية"

استهدفت هذه الدراسة تحليل أسباب انهيار شركة "إنرون" والذي أدى إلى انهيار أكبر شركة تدقيق في العالم شركة "آثر اندرسون" لثبوت تورطها في التلاعبات المالية التي تمت في شركة "إنرون"، ومن ثم الاطلاع على التغيرات التي حدثت مؤخراً على الحاكمية المؤسسية بسبب تلك الانهيارات، ومعرفة آراء البيئة المحيطة بها في الولايات المتحدة الأمريكية في إمكانية تطبيق تلك التغيرات على أرض الواقع. وقد تم التوصل إلى أن المشكلة الرئيسية في انهيار الشركتين موضوع البحث، لم تكن تتعلق بوجود قصور بمعايير المحاسبة أو معايير التدقيق، بل انحصرت في تدني أخلاقيات المهنيين، إلى جانب التقصير الملحوظ من قبل السوق المالية كجهاز للرقابة على الشركات المدرجة فيها. وأن هناك صعوبة كبيرة من قبل المدققين والشركات المدرجة في السوق المالية لتطبيق الحاكمية المؤسسية بمفهومها الحديث.

• دراسة (العياشي زرزار، 2010) بعنوان:

"أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات" ركزت هذه الدراسة على توضيح أهمية تطبيق قواعد الحوكمة في التأثير على مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية، إلى جانب الوقوف على أثر قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، ومن ثم التعرف على الصعوبات التي تحدو تقلل من تطبيق هذه القواعد بهدف تعزيز وتطوير ثقافة الحوكمة. واستنتج الباحث أن الأثر المباشر من تطبيق حوكمة الشركات هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية وذلك نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لجودة هذه المعلومات والذي يقوم على مجموعة من المعايير، ينتج عنه تأثير مباشر وصريح للمعلومات المحاسبية على سوق الأوراق المالية سواء من جانب تأثيرها على المستثمرين (الحاليين والمرتقبين) في اتخاذ القرارات الاستثمارية الملائمة مثل قرار الاحتفاظ بالأوراق المالية أو قرار التخلص منها أو الدخول في استثمارات جديدة، أو من جانب التأثير على الأسعار أو العائد على الأسهم، أو من جانب تأثيرها على حجم التداول وتنشيط حركة سوق الأوراق المالية.

• دراسة (هوام جمعة وآخرون، 2012) بعنوان:

"مدى احترام مبادئ الحوكمة في الشركات المساهمة الجزائرية"

استهدفت هذه الدراسة التعرف على واقع الحوكمة ومدى التزام الشركات المساهمة الجزائرية بمبادئ الحوكمة المنصوص عليها من طرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، إلى جانب التأكيد على أهمية مبادئ حوكمة الشركات في دعم الاقتصاد الجزائري. وتوصلت الدراسة إلى أن شركات المساهمة محل الدراسة لا زالت تعاني من عجز كبير في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات.

• دراسة (نبيل حمادي، 2012) بعنوان:

"أثر تبني المؤسسات الجزائرية للحوكمة على جودة المراجعة المالية - دراسة ميدانية"

تناولت هذه الدراسة محاولة قياس مدى تبني المؤسسات محل الدراسة للحوكمة، بالإضافة إلى قياس جودة المراجعة الخارجية لعينة من المراجعين الخارجيين. وقد توصل الباحث إلى أن هناك اتفاق بين الدراسات السابقة على وجود تأثير للحوكمة على جودة المراجعة المالية، لكنها تختلف من حيث متغيرات الحوكمة المؤثرة بالإضافة إلى نوع وحجم هذا التأثير. أما من الناحية العملية فقد خلص إلى أنكلا من مجلس الإدارة والإفصاح يعتبران مفسرين حقيقيين لجودة المراجعة المالية.

• دراسة (حاج قويدر قورين، 2013) بعنوان:

"الحوكمة المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي ودورها في تأهيل السوق المالية

الجزائرية"

اهتم الباحث بإبراز علاقة ودور النظام المحاسبي المالي كأداة للحوكمة ببورصة الجزائر، من خلال دراسة أهم المزايا التي يمكن أن يسوقها هذا النظام بالنسبة للشركات المدرجة في البورصة وكذلك بالنسبة للبورصة على حد سواء، إلى جانب حصر معوقات تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في الجزائر التي من شأنها أن تحول دون الاستفادة من هذه المزايا هذا النظام. وقد توصل الباحث إلى جملة من النتائج التي تتمحور حول العلاقة الوثيقة بين نظام البورصة والحوكمة المحاسبية، لكن الأمر صعب بالنسبة للجزائر في ظل منظومة مالية هشّة ومنظومة مؤسساتية اقتصادية غير مؤهلة، ضف إلى ذلك مختلف أنواع الفساد التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري في مختلف قطاعاته. من هنا يرى أنه حتى يمكن ترسيخ أسس النظام المحاسبي المالي الذي يحقق الشفافية والمصداقية للمعلومات المحاسبية، يجب القيام بإصلاحات اقتصادية

شاملة تمس مختلف القطاعات، مع ضرورة تكييف الأنظمة والقوانين التي تتعامل مع هذا النظام.

• دراسة (أحمد بوراس، ومحمد بوظلعة، 2015) بعنوان:

"مساهمة النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات من وجهة نظر ممارسي مهنة المحاسبة في الشرق الجزائري"

سعت هذه الدراسة إلى تحديد مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات، وذلك من خلال ربط المتغير المستقل المتمثل في النظام المحاسبي المالي بالمتغير التابع ألا وهو حوكمة الشركات بمختلف مبادئها الستة الصادرة عن (OECD). وقد توصل الباحثان إلى جملة من النتائج التي تشير إلى أنه للنظام المحاسبي المالي دورا بنسبة 56.3% في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات على النحو التالي:

- يشكل النظام المحاسبي المالي إطارا فعلا للحوكمة كونه يشجع على شفافية الأسواق المالية ويرفع كفاءتها، كما أن له القوة القانونية والإلزامية في تطبيقه؛
- يسهم النظام المحاسبي المالي في تعزيز مسؤوليات مجلس الإدارة باعتباره أداة مراقبة لمدى التزام الإدارة بتطبيق المعايير المحاسبية المعتمدة في الشركة وسلامتها.

ب. الدراسات الأجنبية

• دراسة (Nadia Smaili, 2006) بعنوان:

"La gouvernance comme moyen de prévention et de détection des irrégularités comptables pouvant mener à la fraude"

اهتمت الباحثة بدراسة آليات الحوكمة باعتبارها أدوات وقاية وكشف عن أخطاء أو مخالفات أو تضليل في المعلومات المحاسبية من قبل الشركات الموجودة بكندا. وقد توصلت من خلال هذه الدراسة إلى أن المؤسسات المأخوذة افتراضيا تفتقر إلى نظام حوكمة جيد، وأن المخالفات المحاسبية تكون أكثر خطورة إذا:

- قام الرئيس المدير العام بترؤس المجلس؛
 - كان غالبية أعضاء المجلس من الداخلين؛
 - المؤسسة بحاجة إلى تمويل؛
 - ليس هناك تعاون بين المدقق الخارجي ولجنة التدقيق.
- كما أكدت الباحثة أن النتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة لها تأثير إيجابي لحماية المستثمرين وبالنسبة للمؤسسات والسلطات التنظيمية.

• دراسة (Guy Djongoue, 2007) بعنوان:

"Fiabilité de l'information comptable et gouvernance d'entreprise: une analyse de l'audit légal dans les entreprises camerounaises"

قدم الباحث من خلال هذه الدراسة تحليلاً انتقادياً لجودة المعلومات المحاسبية وللتدقيق القانوني داخل المؤسسات المتواجدة في جنوب الصحراء الكبرى الإفريقية عموماً وبالأخص في الكاميرون. حيث قام بإعادة فتح النقاش حول نوعية أعمال المهنيين في الكاميرون، ومشاكل موثوقية واعتمادية المعلومات المالية في وقت يتزامن فيه إنشاء بورصة للقيم في منطقة (CEMAC)، كما أشار إلى مشكل عدم تماثل المعلومات في المؤسسات الإفريقية والعقبات التي تحول دون تأمين هذه المعلومات. وقد اقترح مجموعة من الأدوات التي تسمح بتأمين تسيير وضمان موثوقية المعلومات المالية.

• دراسة (Amal Hamrouni et Faten Lakhal, 2010) بعنوان:

"La transparence de l'entreprise et la structure de propriété: cas des entreprises françaises"

ركزت هذه الدراسة على توضيح العلاقة بين مستوى شفافية المؤسسة وهيكل الملكية فيها في السوق الفرنسية، مع تقديم تفسير لنتوع المنشورات المسجلة في ظل تركيز الملكية. وقد أظهرت نتائج البحث أن هناك ارتباطاً سلبياً إحصائياً بين مستوى شفافية المؤسسة وتركيز الملكية والسيطرة العائلية، هذا ما يدعم الافتراضات النظرية القائمة على أن هذه الهياكل تمثل مشكلة تعميم وأنها توفر فرصاً للاستحواذ على صغار المستثمرين. كما أكدت الدراسة أيضاً أن كلا من: حجم المؤسسة، تقييدها في سوق خارجية، وجود لجنة التدقيق الداخلي وكفاءة التدقيق الخارجي، هي أنماط تسهم في تحسين شفافية المؤسسات الفرنسية، وذلك من خلال توضيح الخطوات التي قامت بها سلطات السوق الفرنسية فيما يخص الرقابة وهي: اعتماد المعايير المحاسبية الدولية، تكوين لجنة التدقيق الداخلي، مضاعفة دور محافظي الحسابات... الخ.

• دراسة (Jean-François Casta et Olivier Ramond, 2010) بعنوان:

"De la construction du résultat comme mécanisme de gouvernance: quelques pistes de recherche"

اهتمت هذه الدراسة بتحليل مختلف المعاني النظرية والتطبيقية لمفهوم قياس الأرباح التي قدمها الباحثون، بغرض دراسة نتائجها على الحوكمة. وقد أثبتت الدراسة أن فعالية قياس الأرباح كآلية للحوكمة ترتبط بالقدرة على الإشراف في قياس الأرباح، وأنه من الناحية العملية يمكن لقياس الأرباح أن تكون آلية عملياتية في تشكيل نموذج الحوكمة، أخذاً في الحسبان ارتباطه بالنظام المحاسبي، نوعية المعلومات المحاسبية ودرجة أهميتها.

- ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة
 - تناولت الدراسات السابقة موضوع حوكمة الشركات في أكثر من جانب، كما أنها تناولت بيانات مختلفة. وعليه يمكن الإشارة إلى النقاط التالية:
 - الاهتمام في بعض الدراسات بمعرفة دور المعلومات المحاسبية في التأثير على كفاءة الأسواق المالية؛
 - التركيز في بعض الدراسات حول إيجاد علاقة بين تطبيق المعايير الدولية المحاسبية وتطبيق مبادئ حوكمة الشركات؛
 - التركيز في بعض الدراسات على طبيعة العلاقة بين حوكمة الشركات ومهنتي المحاسبة والتدقيق.
 - الاهتمام في بعض الدراسات بمعرفة مدى تأثير الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح المحاسبي؛
 - تركيز بعض الدراسات حول مدى أهمية الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات في زيادة كفاءة وأداء السوق المالية.
- وقد اشتملت هذه الدراسة بدورها على عدة محاور ذكر بعضها في الدراسات السابقة، وأن ما يميزها هو دراسة العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية وما ينتج عن هذه العلاقة في التأثير على مستوى كفاءة الأسواق المالية، من خلال البحث في واقع الالتزام بتطبيق مبادئ ميثاق الحكم الراشد في المؤسسة، من قبل الشركات المدرجة ببورصة الجزائر في ضوء تبني النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية، وكذا التعرف على المتطلبات الضرورية لتفعيل العلاقة بين حوكمة الشركات والنظام المحاسبي المالي وبورصة الجزائر.

9. هيكل الدراسة

في إطار معالجة إشكالية الدراسة تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، تسبقهم مقدمة عامة تعرض إشكالية الدراسة وفرضياتها إلى جانب أهميتها، أهدافها، مناهجها ومصادرها. حيث يشكل كل من الفصل الأول والفصل الثاني الجزء النظري لهذه الدراسة للإحاطة بكل المفاهيم والجوانب الأساسية لموضوع الدراسة، أما الفصل الثالث فيمثل الجانب التطبيقي الذي استهدف شركات المساهمة المدرجة ببورصة الجزائر كمجتمع أصلي للدراسة، وصولاً إلى خاتمة عامة تتضمن أهم النتائج المتوصل إليها وبعض المقترحات التي نرى أن لها من الضرورة بمكان أن

تولى الاهتمام من قبل الجهات المعنية. مع مراعاة التوازن المنهجي بين فصول الدراسة كما يلي:

- **الفصل الأول:** يتناول هذا الأخير الإطار النظري لحوكمة الشركات وعلاقتها بالمحاسبة وذلك من خلال ثلاثة مباحث، حيث تم عرض أهم المفاهيم المتعلقة بحوكمة الشركات والدوافع الأساسية لظهورها، وأهم الضوابط التي تركز عليها، بالإضافة إلى التطرق إلى حوكمة الشركات من منظور محاسبي في المبحث الأخير الذي يوضح طبيعة العلاقة بين حوكمة الشركات والمحاسبة.

- **الفصل الثاني:** يتعلق هذا الفصل بعلاقة جودة المعلومات المحاسبية بكفاءة الأسواق المالية في ظل حوكمة الشركات، حيث خصص المبحث الأول لعرض مفاهيم أساسية عن جودة المعلومات المحاسبية، من حيث التطرق إلى مفهومها وأهميتها وكذا أهم الخصائص والعوامل المؤثرة فيها. أما المبحث الثاني فتطرق إلى الإفصاح المحاسبي وعلاقته بالمعلومات المحاسبية في ضوء المعايير المحاسبية الدولية. في حين اهتم المبحث الأخير بتوضيح العلاقة المتداخلة بين حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية وكفاءة الأسواق المالية، من خلال توضيح أثر حوكمة الشركات على كفاءة الأسواق المالية ودورها كآلية لتحسين جودة المعلومات المحاسبية والحد من عدم تماثلها على مستوى الأسواق المالية.

- **الفصل الثالث:** خصص هذا الفصل لبيان إطار حوكمة الشركات في الجزائر وعلاقتها بكل من النظام المحاسبي المالي وانعكاس ذلك على كفاءة بورصة الجزائر، مع استطلاع رأي لشركات المساهمة الجزائرية المدرجة ببورصة الجزائر، في محاولة دعم الجزء النظري بدراسة تطبيقية. حيث استهل في البداية بعرض وجيز للخصائص المميزة للاقتصاد الجزائري وأهم الإصلاحات التي شهدتها في سبيل تحقيق التنمية المنشودة، إضافة إلى توضيح مساعي الجزائر الرامية إلى تمهيد أرضية لحوكمة الشركات في بيئة الأعمال الاقتصادية. كما تم التطرق إلى النظام المحاسبي المالي كمدخل لتعزيز الحوكمة في الشركات الجزائرية، ثم توضيح علاقة النظام المحاسبي المالي كأداة للحوكمة في تنشيط السوق المالية الجزائرية. ولمعرفة مدى تطبيق شركات المساهمة المدرجة ببورصة الجزائر لمبادئ ميثاق الحكم الراشد من جهة، وتحديد مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في رفع جودة المعلومة المحاسبية وتدعيم حوكمة الشركات في الجزائر من جهة أخرى، تم تصميم استمارتي استبيان بغرض جمع البيانات الأولية لآراء أفراد العينة المستجوبين، ثم تفريغ هذه البيانات ومعالجتها باستعمال برمجية التحليل الإحصائي (SPSS.24).

وكل دراسة أكاديمية، تعقب فصول الدراسة خلاصة عامة، اشتملت على أهم النتائج المتوصل إليها ومجموعة الاقتراحات التي تبدو ضرورية، على أمل أن تجد طريقها إلى التطبيق بمجرد توافر إرادة حسنة وقليل من الجهد.

10. صعوبات الدراسة

لقد واجهتنا عدة صعوبات وعوائق حالت دون الحصول على المعلومات الكافية والضرورية لإثراء الدراسة، وهذا في سبيل الوصول إلى حقائق ونتائج كانت متوقعة إلى حد كبير. ويمكن حصر تلك الصعوبات فيما يلي:

- ✓ حداثة الموضوع نسبيا في البلدان العربية عامة وفي الجزائر خاصة، مما زاده خصوصية وحساسية.
- ✓ نقص الكتابات التي تتناول هذا الموضوع بالرغم من توفر بعض المراجع المعنونة به، إلا أن محتواها بعيد عن الجوهر أحيانا، فلا يلمس إلا جوانبا منه.
- ✓ صعوبة الاتصال بأفراد عينة الدراسة على مستوى الشركات المدرجة ببورصة الجزائر من أجل توزيع الاستمارات الموجه غليهم، إضافة إلى عدم تجاوب وتماطل البعض منهم في الرد على الاستبيان الموجه إليهم.
- ✓ التنقل لعدة مرات من أجل توزيع الاستمارات، بسبب عدم تواجد أفراد العينة المستجوبين في مكان واحد، والقيام بزيارات متعددة للتأكيد على الإجابة على الاستمارة واستردادها في الوقت المحدد، الأمر الذي استغرق وقتا طويلا أشغلنا عن إنجاز الجزء النظري لبعض الوقت.
- ✓ صعوبة إجراء مقابلة شخصية مع أعضاء مجلس الإدارة للشركات محل الدراسة، بسبب انشغالهم وحساسية مناصبهم، فكان هناك شح في المعلومات التي من شأنها أن تضيء مصداقية أكثر للنتائج المستوحاة من الاستبيان الموجه إليهم.
- ✓ شح المعلومات الضرورية والمناسبة فيما يتعلق نشاط بورصة الجزائر، حيث تعد بورصة الجزائر مجرد هيكل.

الفصل الأول:

التأصيل النظري لحوكمة الشركات
وعلاقتها بالمحاسبة

تمهيد

ارتبط مصطلح حوكمة الشركات بالعلومة والخصوصية والأزمات المالية المتكررة، واكتسب أهمية كبيرة منذ انفجار الأزمة المالية الآسيوية سنة 1997، ثم أخذ يتبلور بقوة عقب أحداث 11 سبتمبر 2001، فضلا عن سلسلة اكتشافات تلاعب كبرى الشركات العالمية في قوائمها المالية، والتي على رأسها فضيحة شركة (Enron) للطاقة.

لقد كشفت الأزمات والانهيارات المالية التي مست أقطاب الشركات العالمية في الدول المتقدمة عن الكثير من حالات الفساد المالي والإداري، ومن ناحية أخرى فقد أدت تلك الانهيارات والتقلبات في أسواق المال في العديد من دول العالم، إلى التفكير في كيفية حماية المستثمرين من المضاربين في البورصات، ومن أخطاء مجالس إدارة الشركات والمديرين التنفيذيين بها، وقد أسفر ذلك عن الاهتمام بالدور الذي تلعبه حوكمة الشركات كفلسفة إدارية حاكمة، في التأكيد على الالتزام بالسياسات والإجراءات الرقابية وعلى دورها في استقرار الأسواق المالية.

إذن يعتبر التحول نحو حوكمة الشركات من مواضيع الساعة التي تهتم كل من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وتهتم بها العديد من الدوائر الاقتصادية والمالية والقانونية، إضافة إلى الأكاديميين والممارسين للأعمال وحتى كبار المستثمرين، فالمستثمرون يبحثون قبل توجيه استثماراتهم عن الشركات التي تتميز بوجود هيكل سليمة لحوكمة الشركات، والتي تضمن مستوى معيناً من الدقة في اتخاذ القرارات ومن الإفصاح والشفافية في المعلومات المحاسبية التي تنشرها، والوضوح والدقة في القوائم المالية، قبل الإقدام على الاستثمار في تلك الشركات.

إن الاهتمام بالشفافية والإفصاح لم يأت بمحض الصدفة، إذ أن المساهمين والمستثمرين والعديد من الجهات الخارجية يعتمدون وبشكل كبير في قراراتهم على ما تنشره الشركات من معلومات، لاسيما وأنهم لا يملكون سلطة الحصول على المعلومات، التي يحتاجونها مباشرة من إدارة الشركات.

تأسيساً على ما تقدم، يمكننا القول أن حوكمة الشركات هي المخرج الفعال لكل السلبيات التي تتعرض لها الشركات، خاصة من جانب الفكر المحاسبي الذي يجب عليه تطوير القواعد والإجراءات المحاسبية لاستيعاب المتغيرات الجديدة في ظل العولمة.

وعلى هذا الأساس تمت معالجة أهم جوانب حوكمة الشركات من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: طبيعة حوكمة الشركات

المبحث الثاني: ضوابط حوكمة الشركات

المبحث الثالث: الحوكمة من منظور محاسبي

المبحث الأول: طبيعة حوكمة الشركات

تعتبر حوكمة الشركات من المفاهيم الحديثة التي زادت أهميتها في قطاع الأعمال بشقيه العام والخاص، لما لها من أهمية كبيرة في إدارة الشركة وحماية حقوق المساهمين، حيث ارتبط مصطلح حوكمة الشركات ارتباطا وثيقا بالآزمات المالية والاقتصادية، التي كشفت أن عدم تطبيق حوكمة الشركات بالشكل المطلوب والجيد قد زاد من حدتها. وبالرغم من حداثة مصطلح حوكمة الشركات وعدم وجود تعريف محدد له، إلا أن الأصول والمبادئ التي تقوم عليها حوكمة الشركات هي مبادئ راسخة في مجال اقتصاديات المنشآت وأصول المحاسبة المالية.

في هذا الصدد قامت الكثير من المنظمات والهيئات الدولية بتأكيد مزايا تطبيق هذا المفهوم والحث على تبنيه في الوحدات الاقتصادية المختلفة، مثل لجنة كادبوري (Cadbury Committee)، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) التي قامت بوضع مبادئ حوكمة الشركات سنة 1999، من خلال تقديم عدد من الإرشادات لتدعيم إدارة الشركات وكفاءة أسواق المال واستقرار الاقتصاد ككل. من هنا تتجلى أهمية الحوكمة كأحدث توجه عالمي لإحكام الرقابة على إدارات الشركات لمنعها من إساءة استخدام سلطاتها، وحثها على حماية حقوق المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح وتحسين أدائها وممارساتها المحاسبية، وتوفير الشفافية في التقارير المالية وغير المالية الصادرة عنها.

المطلب الأول: الدوافع الأساسية لظهور حوكمة الشركات

تعتبر حوكمة الشركات إحدى أهم الآليات التي كشف عنها اقتصاد المعرفة⁽¹⁾، والتي نالت اهتمام العديد من المنظمات الدولية والمجامع العلمية، نظرا لدورها في حماية الشركات من التعرض لحالات التعثر والفشل المالي والإداري، وأيضاً لحمايتها من مخاطر التصفية والخروج من دنيا الأعمال، هذا فضلا عن دورها في تعظيم قيمة الشركة في السوق وضمان بقائها واستمرارها على المستويات الدولية والإقليمية والمحلية.⁽²⁾

(1): لقد شكلت الثورة الصناعية الثالثة الأساس المادي للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، الأمر الذي ترتب عنه احتلال المعرفة والمعلومات الأهمية النسبية الأولى في عملية الإنتاج، لتصبح المعرفة هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي وأن رأس المال البشري هو أكثر الأصول قيمة في هذا الاقتصاد الجديد، هذا إلى جانب ظهور أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي، ليحتدم الصراع أكثر على الأسواق العالمية كضرورة حتمية لضمان البقاء والاستمرارية، مما استجوب الحاجة إلى العمل بقواعد دولية لحوكمة الشركات.

للمزيد من الاطلاع ارجع إلى:

-Alex.P, **Strengthening Corporate Governance Regulation**, Journal of Investment Compliance, vol 6, n° 4, 2005, p. 75.

(2): عطا الله وارد خليل، ومحمد عبد الفتاح العشماوي، الحوكمة المؤسسية، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص. 21.

إذا ساهمت الأزمات المالية العالمية الأخيرة الناتجة عن الفساد وسوء الإدارة وعدم القدرة على جذب رؤوس الأموال الكافية إلى تقاوم أزمات الشركات العالمية الكبرى، لتصبح فاتورة الفساد وسوء الإدارة عبئا على هذه الشركات والاقتصاد العالمي بشكل عام.⁽¹⁾

فغياب حوكمة الشركات في عالم الأعمال يؤدي إلى بروز ظاهرة تضارب المصالح⁽²⁾، ما يقودنا إلى القول بأن هناك عدة عوامل وأحداث أدت إلى تعاظم الاهتمام بحوكمة الشركات سواء في الاقتصاديات المتقدمة أو النامية والتي نذكر أبرزها فيما يأتي.

الفرع الأول: نظرية الوكالة

أدى ظهور نظرية الوكالة وما ارتبط بها من إلقاء الضوء على المشاكل التي تنشأ نتيجة تعارض المصالح بين أعضاء مجالس إدارة الشركات وبين المساهمين في بعض الأحيان، إلى زيادة الاهتمام والتفكير في كيفية حماية مصالح المساهمين والحد من التلاعب المالي والإداري الذي قد يقوم به أعضاء مجالس الإدارة بهدف تعظيم مصالحهم الخاصة.⁽³⁾

ويعتبر (Jensen & Mechling) من الأوائل الذين تطرقوا لنظرية الوكالة بهذا المصطلح عام 1976، فعرفها على أنها: "تعاقد بين عدة أطراف وفيه المالك أو الأصيل (الموكل) يوكل أو يفوض أطراف آخرين (موكلين) من أجل تنفيذ المهام، وبالتفويض تصبح لهم سلطة القرار."⁽⁴⁾

يتضح من هذا التعريف أن هناك علاقة بين المالك والوكيل، فالمشكل الذي قد يواجه الأصيل هو ما يجب فعله حتى يختار الوكيل القرار الأمثل، ولكن الشركة تربطها مصالح مع أطراف خارجية، الأمر الذي يتطلب من الوكيل الذي غالبا ما يكون مسيرا، أن يحسن التفاوض معهم في الوقت المناسب. ويظهر التعارض في أن إدارة الشركة تسعى جاهدة إلى تعظيم هدفها ومنفعتيها، باستخدام سياسات معينة تمكنها من تحقيق فائض وتحسين مركزها المالي، بينما يرغب المساهمون في الحصول على عائد أكبر من الأسهم التي بحوزتهم.

(1): أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة الدولية وحوكمة أسواق رأس المال، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص. 699.

(2): محمد مطر، دور الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في تعزيز وتفعيل التحكم المؤسسي، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي المهني الخامس حول: التحكم المؤسسي واستمرارية المنشأة، عمان، يومي: 24 . 25 سبتمبر 2003، ص. 23.

(3): محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري: دراسة مقارنة، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، 2009، ص. 15.

(4): M.C.Jensen, & W.H.Mechling, **Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Owner ship Structure**, Journal of Financial Economics, october 1976.

انظر الموقع: <http://papers.ssrn.com/so13/results.cfm,Request> Timeout>

ويذكر كل من (Watts et Zimmerman) أن التعارض في المصالح داخل الشركة يتمثل في:⁽¹⁾

- التعارض في المصالح بين الإدارة والمساهمين الذي تنشأ عنه تكلفة الوكالة المتعلقة بأصحاب حقوق الملكية؛
- التعارض في المصالح بين حملة الأسهم والسندات والإدارة الذي تنشأ عنه تكلفة الوكالة المتعلقة برأس المال المقترض.

يتضح مما سبق أن نظرية الوكالة تهتم أكثر بأصحاب المصالح (المالك، المسير، المساهم، المورد، الزبون....)، حيث يصب هذا الاهتمام في توحيد أهدافهم دون انتهاك حقوق أي طرف منهم. وعليه فقد كانت الحاجة ملحة إلى قواعد جيدة لحوكمة الشركات للحد من تضارب المصالح ودعم ثقة المستفيدين من إدارة الشركات.

الفرع الثاني: الفضائح المالية

من المعلوم أن عالم الأعمال أصيب بفرع شديد من حالات الانهيارات المالية والأزمات الاقتصادية التي شهدتها العديد من أسواق المال والشركات والبنوك، والتي كان أحد أهم أسبابها عدم الإفصاح الكامل وانعدام الشفافية فيما يتعلق بالمعلومات المحاسبية، هذا من جهة. ومن جهة أخرى تواطؤ بعض المسؤولين في الشركات مع أطراف ذات مصلحة واستغلال مناصبهم لتحقيق مآربهم. ومن الطبيعي أن يستتبع ذلك شيوع الإهمال والتفريط بشكل أو بآخر من إدارة شؤون هذه الشركات في مراجعة الحسابات والفساد المحاسبي بتواطؤ مكاتب المحاسبة مع الإدارة التنفيذية لإخفاء انحرافات واختلاساتها بالتلاعب في الحسابات.⁽²⁾

ولعل من أهم هذه الفضائح ما حدث لشركة (Enron) للطاقة، شركة (World Com) للاتصالات، الشركة الأوروبية للأغذية (Parmatate)، وشركة (Arthur Anderson) للمحاسبة والتدقيق. وقد تبين فيما بعد أن العيب ليس بمعايير المحاسبة ولكن في سلوكيات مطبقيها. فما جاء في قضية (Enron) أن معايير المحاسبة كانت تنص على آليات معينة يجب اتباعها عند إنشاء شركة ذات أهداف محددة، إلا أن إدارة الشركة لم تنقيد بها. كما أن مدققي شركة (Arthur Anderson) غضوا الطرف عن عملية عدم

⁽¹⁾: نهلة أبو العز، الميزانية مفتاح الشفافية: تقرير المراجع دليل المستثمر الذكي والإفصاح المحاسبي ضرورة، جريدة الاقتصادي،

العدد 1814، مصر، 13 أكتوبر 2003، متاح على الموقع الإلكتروني: www.ik.ahram.org.eg

. هنا نشير إلى أن تكاليف الوكالة هي تلك التكاليف الناتجة عن القيام بعملية تحويلية، كتحويل الملكية من الأصيل إلى المسير، فالربح الذي يأخذه المسير هو تكلفة تحويلية أو تكلفة وكالة.

⁽²⁾: محمد عباس السراجي، الحوكمة في مواجهة أزماتنا الاقتصادية، جريدة اليمن، أبريل 2009، ص. 6، متاح على الموقع

الإلكتروني: www.algomhoriah.net

التقيد، وبالتالي اتبعت كل من إدارة (Enron) والمراجع الخارجي (Arthur Anderson) الأسلوب اللأخلاقي.⁽¹⁾

ما يمكن قوله في هذا الشأن، أن سبب انهيار هذه الشركات العملاقة يتعلق بأخلاقيات المهنة وإمكانية ضبطها وترسيخها.

وجدير بالإشارة أيضا إلى أن الحكومة الأمريكية أصدرت قانون (Sarbanes-Oxley) سنة 2002⁽²⁾، تلزم فيه الشركات المدرجة بالأسواق المالية الأمريكية التقيد به وتطبيق جميع بنوده كدعامة لحوكمة الشركات. ومنه نستخلص أن تدني أخلاقيات الأعمال وضعف نظم الرقابة الداخلية على أنشطة معظم الشركات، قد ساهما بشكل كبير في تفشي معضلة الفساد بشقيه المالي والإداري، الأمر الذي استوجب وجود قواعد حاكمة للحد من هذه المظاهر وتنظيم أعمال الشركات، ومراقبة أدائها وضمان استمرارها مستقبلا.

الفرع الثالث: التحولات الاقتصادية الكبرى

لماذا أصبحت حوكمة الشركات من المواضيع البارزة في العشريتين الأخيرتين، وأنها لم تظهر من قبل؟ يقودنا هذا السؤال إلى التفكير في التحولات الاقتصادية التي شهدتها العالم خلال العقد الأخير من القرن العشرين والبدائيات الأولى من القرن الحادي والعشرين، وبالرغم من تفاوت درجة تأثير هذه التحولات، إلا أنها وضعت أمام القيادات الإدارية عددا من التحديات، لعل من أهمها: التنافسية، الجودة الشاملة، تكنولوجيا المعلومات، اتخاذ القرارات في عالم متغير وغيرها، مما استوجب ضرورة مواجهة هذه التحديات والتكيف مع التغيير الذي أحدثته وتحديثه تلك التحولات الاقتصادية.

من هذا المدخل يمكن حصر أهم الأسباب التي ساهمت في تبني وانتشار مفهوم حوكمة الشركات فيما يلي:

1. التحول نحو آليات السوق والإصلاحات الاقتصادية

مع بداية التسعينيات من القرن الماضي، دخل الاقتصاد العالمي إلى مرحلة تدعى مرحلة التحول لآليات السوق⁽³⁾، حيث اتسمت هذه المرحلة بسمة أساسية هي اقتران سيادة آليات السوق بالديمقراطية بدلا من

⁽¹⁾: ظاهر القشي، وحازم الخطيب، الحاكمية المؤسسية بين المفهوم وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع في الشركات المدرجة في الأسواق المالية، مجلة إربد للبحوث العلمية، المجلد العاشر، العدد 01، 2006، ص. 29.

⁽²⁾: نعيم دهمش، وظاهر القشي، الحاكمية المؤسسية بعد مرور عامين على تحديثها، المجلة العربية للإدارة، المجلد 23، العدد 4، الأردن، أيار 2004، ص. 01.

⁽³⁾: التحول لآليات السوق في أبسط مفاهيمه هو ترك قوى الطلب والعرض للتفاعل وتعمل بحرية في إطار الحرية الاقتصادية ولكن بضوابط معينة ترتبط بما قد يحدثه التحول من إفساد للسوق. للمزيد من التوسع والاطلاع ارجع إلى:

- عبد المطلب عبد الحميد، المنظور الاستراتيجي للتحولات الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009/2008، ص ص. 14-17.

الشمولية، من خلال الاستفادة من الثورة التكنولوجية والمعلوماتية والإنتاج بأقل تكلفة ممكنة وأحسن جودة ممكنة والبيع بسعر تنافسي على أن يتم ذلك في أقل وقت ممكن، حيث أصبح الزمن أحد القدرات التنافسية التي يجب اكتسابها عند الدخول لآليات السوق.

ويرتبط نجاح عملية التحول لآليات السوق بتطبيق برامج الإصلاح الهيكلي (ERSAP)، والذي يستند إلى مجموعة من السياسات الاقتصادية التي يتبناها كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. وقد بذلت محاولات جادة في هذا الشأن، حيث نفذت حتى النصف الأول من تسعينات القرن الماضي برامج الإصلاح الهيكلي، ما يقارب 50 دولة نامية بناء على رغبتها في إصلاح وإعادة هيكلة اقتصادياتها لتحقيق توازنها الداخلي والخارجي، وكجزء أساسي من عملية التحول لآليات اقتصاد السوق.

2. التوجه نحو الخصخصة

ارتبط التحول نحو آليات السوق بتحول آخر في إطار التصحيحات الهيكلية في العديد من الاقتصاديات النامية والمتقدمة على حد سواء، وهو التوجه نحو الخصخصة (Privatization)، وأصبح هذا التوجه متغيراً عالمياً هاما لاسيما في أمريكا اللاتينية، وغرب أوروبا، آسيا والاتحاد السوفياتي سابقا، بخلاف الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت فيها ملكية الدولة للشركات ضئيلة.

تاريخياً ظهر مفهوم الخصخصة في المملكة المتحدة سنة 1979، كوسيلة للوصول إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية على مستوى الشركة أو قطاع النشاط وصولاً إلى مستوى الاقتصاد الوطني. وتشير الإحصائيات إلى أنه منذ 1990، فقد حققت برامج الخصخصة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، زيادة ما يقارب 2.7% من إجمالي الناتج القومي، وأنه في بعض الحالات ارتفع إلى 27% من الناتج المحلي⁽¹⁾.

وعلى اعتبار أن المملكة المتحدة كانت سباقة إلى تبني مفهوم الخصخصة، فقد كانت مسؤولة عن 58% من عائدات الخصخصة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ومن جهة أخرى، بنسبة 90% للمجتمع الأوروبي خلال سنة 1991، وأنه منذ 1995، حققت كل من استراليا، إيطاليا، فرنسا، اليابان وإسبانيا حوالي 60% من مجمل عائدات الخصخصة⁽²⁾.

3. تنامي تيار العولمة واتساع دائرة الأسواق المالية

بالفعل لقد تحول العالم إلى قرية صغيرة متنافسة الأطراف بفعل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، وأصبح هناك سوق واحد يوسع دائرة ومجال المنافسة لكل المتعاملين الدوليين.

(1): Marco Becht and others, **Corporate Governance and Control**, the European Corporate Governance Institute, working papers n° 02/2002, updated august 2005, p p. 4 -7, from the web site: <http://home.page.univie.ac.at>.

(2): Ibid, p p.4 -7.

فالعولمة كمفهوم يتجسد أساسا في جانبه الاقتصادي بدرجة أكثر من الجوانب الأخرى التي يمكن أن تمثل توابع للعولمة الاقتصادية، حيث أن العولمة الاقتصادية كمفهوم نجده ينتشر بسرعة كبيرة على كافة المستويات الإنتاجية والمالية والتكنولوجية والإدارية.⁽¹⁾

ولا ريب إن قلنا أن العولمة قد ساهمت بشكل كبير في زيادة التشابك المتبادل بين مختلف دول العالم عن طريق الأسواق المالية، في وقت أصبحت فيه هذه الأسواق الأداة الأكثر ربطا بين مختلف الدول، نظرا لتنوع العمليات التي تشتمل عليها في كل من أسواق العملات والأسهم والسندات والقروض ومختلف الأوراق المالية. بالإضافة إلى الدور الكبير للتطورات الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي ساهمت بشكل ملحوظ في زيادة التكامل العالمي للأسواق المالية الناتج عن اندماج وتوسع هذه الأخيرة، وما صحبه من تغيرات عميقة في التدفقات المالية.

وبالرغم مما يجلبه الارتباط الشديد بين الأسواق المالية العالمية من ادخار عالمي واستثمار أجنبي، إلا أنه لا يخلو من بعض المخاطر، لاسيما أثناء الانهيارات المالية التي تنتقل عدوها بسرعة الضوء بين الأسواق خاصة الناشئة منها، هذا ما يفقد الثقة فيها ويجعل ذلك الادخار يتوجه إلى الخارج مرة أخرى حيث يكون الاستقرار أكثر.

ويؤكد بعض الاقتصاديين أن عولمة الأسواق المالية ستتسارع بوتيرة أكبر في القرن الحادي والعشرين، وبشكل أكبر ما كان عليه الحال خلال الربع الأخير من القرن العشرين.⁽²⁾ ولعل خير مثال نوره عن ربط الأسواق المالية العالمية، هو التكامل الذي حدث للأسواق المالية الأوروبية، حيث أدت اتفاقية إنشاء الاتحاد الأوروبي إلى ضرورة توحيد أسواق المال وتخفيض القيود في التعامل في البورصات وتوحيد أنماط التعامل في الأوراق المالية، وبهذا فقد شكلت عاملا أساسيا في ظهور مفهوم حوكمة الشركات وترسيخ قواعدها⁽³⁾، من أجل حماية حقوق المساهمين وتشجيع الاستثمارات الأجنبية.

4. إفرازات اقتصاد المعرفة

تشهد بيئة الأعمال اليوم اضطرابا وألوانا من القلق والحيرة نتيجة التحول الجذري في النظام الاقتصادي العالمي، حيث قل بريق الاقتصاد المعتمد على الإنتاج الكمي، ليحل محله الاقتصاد المعتمد على المعلومات والمعرفة.

(1): عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص. 34.

(2): باري جونسون، تسلسل الإجراءات لتحرير حساب رأس المال، مجلة التمويل والتنمية، صادرة عن صندوق النقد الدولي، ديسمبر 1998، ص. 23، متاحة على الموقع الإلكتروني: www.imf.org

(3): Marco Becht, op. cit, p.7.

وفي ظل هكذا اقتصاد حلت مفردات ومفاهيم جديدة ذات خصائص غير ملموسة مثل السرعة، المرونة، الخيال، الكفاءات وغيرها، وباتت الميزة التنافسية للشركات تكمن في الإبداع والقدرات والخبرة والمهارات والابتكار.⁽¹⁾

وعليه يمكن القول، أن هناك جملة من الأسباب التي دفعت إلى إيجاد قواعد دولية لحوكمة الشركات والعمل بها، نتيجة التطور الملحوظ لاقتصاد المعرفة، والتي نذكر أهمها فيما يأتي:⁽²⁾

- التحول من اقتصاد الموارد الطبيعية إلى اقتصاد الموارد البشرية؛
- التحول من اقتصاد الموارد البشرية إلى اقتصاد الأصول البشرية (رأس المال الفكري)؛
- التحول من اقتصاد الأصول البشرية إلى اقتصاد الأصول المعرفية (معرفة السوق والمنتجات والتكنولوجيا والشركات بهدف تطوير أعمال الشركة لزيادة الأرباح وخلق قيمة مضافة)؛
- التوجه نحو إدارة المعرفة التي تهدف إلى تحديد طبيعة رأس المال الفكري وكيفية تطويره بهدف زيادة القيمة المضافة بتكاليف منخفضة، وتحقيق الرفع في أسواق المال عن طريق رأس المال الفكري؛
- ظهور بطاقة الأداء المتوازن كمدخل لقياس وتقييم الأداء الحقيقي للشركات.

المطلب الثاني: نشأة حوكمة الشركات وتطورها

لقد جرى بين الباحثين أن تنسب نشأة مجال البحث حول حوكمة الشركات إلى النقاش الذي افتتحه كل من الأمريكيين (Means & Berle) عام 1932⁽³⁾، حول آثار الفصل بين وظائف الملكية واتخاذ القرار، الذي ميز شركات الأسهم الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية، مما قد يترتب عن هذا الفصل خطر سلب حقوق صغار المساهمين من قبل المسيرين، الذين يعملون على التملص من أي رقابة، وهو ما أدى إلى تدخل المشرع الأمريكي لحماية صغار المساهمين عن طريق إنشاء لجنة الأوراق المالية (SEC)، ثم لجنة عمليات البورصة فيما بعد.

وفي عام 1976 قام كل من (Jensen & Mechling) بدراسة خلصت إلى وجود علاقة بين لجان التدقيق وممارسة الوظائف الإدارية بكفاءة والقرارات الناتجة عنها.⁽⁴⁾

⁽¹⁾ دريد كامل آل شبيب، تأثير عناصر اقتصاد المعرفة على كفاءة الأسواق المالية، ص. 1، بحث متوفر على الموقع الإلكتروني:

<http://www.docstoc.com/docs/145261478>

⁽²⁾ عطا الله وارد خليل، ومحمد عبد الفتاح العشماوي، مرجع سبق ذكره، ص. 27.

⁽³⁾ نزمين أبو العطا، حوكمة الشركات سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية، مجلة الإصلاح الاقتصادي، مصر، العدد 8، 2003، ص. 48.

⁽⁴⁾ مها محمود رمزي ربحاوي، الشركات المساهمة ما بين الحوكمة والقوانين والتعليمات: حالة دراسية للشركات المساهمة العامة العمانية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد 1، سوريا، 2008، ص. 93.

أما عام 1977 فقد ظهر قانون مكافحة ممارسات الفساد في أمريكا، كنتيجة للتحريات الكثيرة، فقد تمكنت الهيئات التشريعية والقانونية من تحديد الأسباب التي أدت إلى فشل الرقابة المالية في العديد من الشركات الأمريكية، وكذا تحديد الإسهامات غير المشروعة وتقديم الرشاوي لبعض المسؤولين، وعليه فقد تضمن هذا القانون قواعد محددة لصياغة ومراجعة نظم الرقابة الداخلية في الشركات، وقد تبع ذلك ظهور اقتراحات لجنة بورصة الأوراق المالية في أمريكا لتنظيم الإفصاح عن أنواع الرقابة المالية الداخلية عام 1985.⁽¹⁾

وفي عام 1987 قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بتشكيل لجنة حماية التنظيمات الإدارية (COSO) المعروفة باسم لجنة تريدواي (Treadway Commission)، والتي أصدرت تقريرها المتضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد حوكمة الشركات وما يرتبط بها من منع حدوث الغش والتلاعب في إعداد القوائم المالية، وذلك عن طريق الاهتمام بمفهوم نظام الرقابة الداخلية وتقوية مهمة المراجعة الخارجية أمام مجالس إدارة الشركات.⁽²⁾

ولقد كانت البداية الحقيقية للاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات، حينما أصدرت لجنة الأبعاد المالية لحوكمة الشركات (Cadbury) في ديسمبر 1992 تقريرها والمشكل من قبل مجلسي التقارير المالية وسوق لندن للأوراق المالية بعنوان: "الأبعاد المالية لحوكمة الشركات"

(The Financial Aspects of Corporate Governance)، وبالرغم من أن التوصيات التي يتبناها هذا التقرير غير ملزمة للشركات المدرجة أسهمها في بورصة لندن، إلا أن البورصة ترغم الشركات على أن تحدد في تقريرها السنوي مدى التزامها بتلك التوصيات.⁽³⁾

كما ظهر بعد ذلك العديد من التقارير المتعلقة بحوكمة الشركات ومجالس إدارة الشركات وأنظمة الرقابة الداخلية بالشركات واللجان التابعة لمجلس الإدارة وتقييم إدارة المخاطر، ضف إلى ذلك أن الأمر لم يقتصر على و.أ.م بشأن الاهتمام بالدور الذي يمكن أن تقوم به حوكمة الشركات في التقليل أو الحد من الانحرافات المالية والإدارية، حيث ظهرت العديد من التقارير في كل من كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والعديد من دول أمريكا اللاتينية، ودول شرق آسيا، عن طريق الهيئات العالمية والبورصات الدولية بها.

(1): أحمد مخلوف، الأزمة المالية العالمية واستشراف الحال باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات من منظور إسلامي، الملتقى الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي: 20 - 21 أكتوبر 2009، ص. 6.

(2): محمد مصطفى سليمان، مرجع سبق ذكره، ص. 14.

(3): نفسه، ص. 17.

وفي عام 1999 اتفقت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بالتعاون مع البنك الدولي، على زيادة التعاون والحوار في مجال حوكمة الشركات، وذلك استجابة للحاجة المتزايدة للدول التي ترغب في تقوية حوكمة الشركات فيها.

وعلى إثر الانهيارات المالية الكبرى والفضائح المالية التي اجتاحت كبريات الشركات العالمية عام 2002، أخذ مفهوم حوكمة الشركات بعداً آخر، حيث تم تشخيص أسباب وقوع هذه الانهيارات والتي تعود إلى تدني أخلاق الإدارات، ارتكاب أخطاء محاسبية، العبث والغش، تواطؤ مكاتب المحاسبة والتدقيق الأمر الذي أفقد الثقة لدى جموع المستثمرين في الأنظمة الإدارية والرقابية والمحاسبية، مما أثر على قراراتهم الاستثمارية في البورصات الأمريكية وحتى البورصات العالمية الأخرى. ومن ثم تم إصدار قراراتهم الاستثمارية في البورصات الأمريكية وحتى البورصات العالمية الأخرى. ومن ثم تم إصدار (Sarbanes Oxley Act) الذي ركز على دور حوكمة الشركات في القضاء على الفساد المالي والإداري من خلال تفعيل الدور الذي يلعبه الأعضاء غير التنفيذيين في مجالس إدارة الشركات.

إلا أنه يمكن الجزم بأن التقرير الصادر عن (OECD) عام 1999، بعنوان مبادئ حوكمة الشركات (Principles of Corporate Governance)، هو أول اعتراف دولي رسمي بهذا المفهوم.

ويمكن تلخيص مراحل تطور مفهوم حوكمة الشركات وإيضاح أبعادها على النحو الآتي:⁽¹⁾

1. مرحلة الكساد (ما بعد عام 1932)، بدء الاعتراف بعمق الفجوة بين الإدارة والملاك وتعارض المصالح.

2. مرحلة ظهور نظرية الوكالة وضبط العلاقات (1976-1990)، حيث ظهرت دراسات وأبحاث بشأن تنظيم وضبط العلاقات بين الملاك والإدارة من خلال نظرية الوكالة، التي دعت إلى ضرورة تحديد الواجبات والصلاحيات لكل من الإدارة والمساهمين (أصحاب الأموال).

3. تزايد الاهتمام بالحوكمة مع بداية التسعينات من القرن الماضي، عندما اتجهت منظمة التجارة العالمية لوضع معايير تساعد الشركات من خلال الالتزام بها في تحقيق النمو والاستقرار وتدعيم قدراتها التنافسية للعمل عبر الحدود الدولية.

4. مرحلة بدء ظهور إصلاح الحوكمة (1996-2000)، وكناتج لتراكم الدراسات التي تشير إلى أسباب انهيار الشركات العالمية أو إخفاقها في تحقيق أهدافها أو سوء الممارسات الإدارية بها وإهدار استخدام الإمكانيات والموارد، الأمر الذي دفع منظمة التجارة العالمية للاهتمام بصياغة بعض المبادئ العامة للحوكمة.

5. أصدرت (OECD) مجموعة من المبادئ لحوكمة الشركات.

⁽¹⁾: عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية، لبنان، 2007، ص ص. 25-27.

6. على ضوء المعايير الصادرة عن المنظمات والهيئات الدولية بشأن حوكمة الشركات، اتجهت هيئات واتحادات مهنية متعددة أغلبها محاسبية لوضع مجموعة من المعايير لتحقيق أهداف الحوكمة.

7. مرحلة التأكيد على حتمية الحوكمة (2001-2004) وضرورة توثيقها، حيث كانت الجهود كثيفة لمعالجة الفساد المالي والأخلاقي الذي طال العديد من الشركات، من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، ومؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي، بإصدار مجموعة من القواعد العامة والأساسية لدعم الحوكمة في منظمات الأعمال.

وعند التعرض إلى التجارب الدولية بشأن حوكمة الشركات، نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت السبقة في هذا المجال، إذ قامت بورصة نيويورك (NYSE)، باقتراح قواعد تلزم الشركات بتحديد مديريين مستقلين لحضور مجلس الإدارة، وقامت الرابطة القومية لمديري الشركات بتشكيل لجنة متابعة مخاطر الشركات لتدعيم المديرين المستقلين والمراجعة الدورية للمخاطر المحتملة. أما في اليابان فقد أعلنت بورصة طوكيو بوضع دليل للتطبيقات الجيدة لحوكمة الشركات لكي تهتدي بها المؤسسات اليابانية في سبيل إعداد المعايير التي تتفق مع القانون التجاري الياباني.⁽¹⁾ أما المفوضية الأوروبية فقد قامت بتكليف فريق عمل ببروكسل بمهمة تطوير وتوحيد الإطار القانوني للشركات بهدف الإفصاح وحماية المستثمرين، أما في أمريكا اللاتينية فقد قامت سبع دول في سان باولو بتنفيذ مشاركتهم في رابطة مؤسسات حوكمة الشركات.⁽²⁾

أما في المنطقة العربية، تعد مصر الدولة العربية الرائدة في مجال تطبيق قواعد حوكمة الشركات. حيث تشير الدراسات أنه في عام 2001 تم الانتهاء من أول تقرير لتقويم حوكمة الشركات في مصر والذي قام به البنك الدولي بالتعاون مع وزارة التجارة الخارجية وهيئة سوق المال وبورصة الأوراق المالية.⁽³⁾

ويشير الرحيلي بأن هناك جهوداً ومحاولات مماثلة في بعض الدول العربية الأخرى مثل: لبنان، الأردن، سوريا، تونس، المغرب، والجزائر وبعض دول الخليج الأخرى.⁽⁴⁾

(1): يعقوب فيهاء عبد الله، ومحمد إيمان شاكر، دور معايير الحوكمة في الحد من الآثار السلبية للعولمة والخصخصة، مجلة دراسات محاسبية مالية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العدد 5، 2007، ص. 85.

(2): بتول محمد نوري، وعلي خلف سليمان، حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة، الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، جامعة المستنصرية، العراق، دون سنة، ص. 6.

(3): نرمين أبو العطا، مرجع سبق ذكره، ص. 50.

(4): عوض سلامة الرحيلي، لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات - حالة السعودية، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الأول حول: التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، 2005، ص. 8.

انطلاقاً مما سبق يمكن القول بأن الحوكمة لم تنشأ عشوائية، بل استلزمها حاجة ودفعت إليها مجموعة من العوامل، وأنها أصبحت بحكم الضرورة مطلباً أساسياً لبقاء واستمرار الشركات في عصر العولمة، ومن ثم تفاعلت معها كافة الكيانات الإدارية كنتيجة منطقية للواجب وثقافة الالتزام بالقيم والرغبة في التفوق والتقدم.

المطلب الثالث: تعريف حوكمة الشركات

لقد حظي مصطلح حوكمة الشركات، باهتمام العديد من الأكاديميين والباحثين والمحللين، وذلك في إطار حل مشكلة الوكالة التي تنشأ بين الإدارة والملاك. وقد كان من الصعوبة بمكان التوصل إلى تعريف موحد لهذا المصطلح، الذي فرض نفسه وأوجد ذاته تتاغماً مع لفظي العولمة (Globalization) والخصوصية (Privatization)، اللذان دار حولهما جدل كبير في بداية ظهورهما.

ويشير لفظ الحوكمة إلى الترجمة العربية لأصل الانكليزي للكلمة (Governance) الذي توصل إليه مجمع اللغة العربية، بعد عدة محاولات لتعريب الكلمة.

وجدير بالذكر أنه لا توجد ترجمة عربية تنطبق تماماً على مصطلح الحوكمة، كما جاء بمعناه في اللغة الانكليزية، حيث أطلق عليه عدة تسميات مثل: الحكم الرشيد، الإدارة الحكيمة، الضبط المؤسسي، الحاكمة المؤسسية، القواعد الحاكمة للشركات، أسلوب الإدارة المثلى، وعليه فقد وجد ما يقارب خمسة عشر معنى في اللغة العربية لتفسير المصطلح.

الفرع الأول: المفهوم اللغوي

يعتبر مصطلح الحوكمة مستحدثاً في قاموس اللغة العربية، وهو ما يطلق عليه البحث في اللغة، وهو مستمد من الحكومة، وهو ما يعني الانضباط والسيطرة والحكم بكل ما تعنيه هذه الكلمات من معانٍ.⁽¹⁾

والحوكمة كمفهوم يتضمن العديد من الجوانب، منها:⁽²⁾

- الحكمة: ما تقتضيه من التوجيه والإرشاد.
- الحكم: ما يقتضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك.
- الاحتكام: ما يقتضيه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية وإلى خبرات تم الحصول عليها من خلال تجارب سابقة.
- التحاكم: طلباً للعدالة خاصة عند انحراف السلطة وتلاعيبها بمصالح المساهمين.

(1): أمجد حسن عبد الرحمن محمد، أثر تطبيق آليات وركائز الحوكمة في البنوك التجارية على ترشيد قرارات منح الائتمان وتوزيع الديون، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد الثالث، العدد الثاني، جامعة عين شمس، مصر، أبريل 2012، دون صفحة.

(2): علاء فرحان طالب، وإيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2011، ص. 24.

ويعود لفظ كلمة حوكمة إلى كلمة إغريقية قديمة تعبر عن قدرة ربان السفينة ومهارته في قيادة السفينة وسط الأمواج، وما يمتلكه من قيم نبيلة وسلوكيات نزيهة في الحفاظ على أرواح وممتلكات الركاب ورعايته وحمايته للأمانات والبضاعة التي في عهده وإيصالها لأصحابها، ودفاعه عنها ضد الأخطار التي يتعرض لها أثناء الإبحار، فإذا ما وصل إلى الميناء أطلق عليه (Good Governer) من قبل التجار وخبراء البحار، من هنا تجلت بدايات الحوكمة في علوم البحار ومدارس التعليم والتدريب وكذلك القوانين البحرية، فكانت أول ما تعني في هذه البدايات مجموعة من القيم النبيلة الراسخة، والأعراف والتقاليد البحرية.⁽¹⁾

وبالرغم من عدم ورود لفظ الحوكمة في القواميس العربية على هذا الوزن (فوعلة)، إلا أن المعنى العام لها من مادة لفظ حكم، الذي يعني منع الظلم والفساد أو مارس السلطة، وهو المتفق عليه اصطلاحاً لكلمة حوكمة التي تهدف إلى توجيه ممارسات الإدارة والسيطرة على عملياتها ومنع الفساد أو التلاعب فيها⁽²⁾، ونتيجة لعدم وجود رؤية موحدة في ترجمة مصطلح (Corporate Governance) إلى اللغة العربية فقد استحسن رئيس مجمع اللغة العربية المصطلح الأكثر شيوعاً وهو حوكمة الشركات وأقره في أواخر سنة 2002⁽³⁾، وأصبحت مستخدمة منذ ذلك الوقت في معظم الكتابات. إلا أن الترجمة العلمية لهذا المصطلح فهي "أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة"⁽⁴⁾، والتي يمكن من خلالها أن نقدم شرحاً لغويًا لمصطلح "حوكمة" على أنها تلك العملية التي تمكن من الضبط والمراقبة من خلال مجموعة من الأسس والتعليمات بهدف تحقيق الرشد وتدعيم الشفافية والمساءلة.

الفرع الثاني: المفهوم الاصطلاحي

يستخدم مصطلح حوكمة الشركات ليشير في معناه العام، إلى نظام متكامل من السياسات والنظم والإجراءات التي ترتبط بالنظم داخل الشركة وخارجها وآليات اتخاذ القرارات لحماية مصالح أصحاب المصلحة، وليشير في معنى محدد إلى مجموعة من الآليات التي تعمل على ضمان مصالح حملة الأسهم إزاء السلوك النفعي الذي قد تسلكه الإدارة باعتبارها القائمة على إدارة الشركة وفقاً لنظرية الوكالة.⁽⁵⁾

(1): محسن أحمد الخضيرى، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2005، ص. 7.

(2): محمد عبد الحليم عمر، حوكمة الشركات: تعريف مع إطلالة إسلامية، ورقة عمل مدرجة في الحلقة النقاشية الثالثة والثلاثون، مركز صالح عبد الله كامل، جامعة الأزهر، القاهرة، 23 أبريل 2005، دون صفحة.

(3): عزالدين فكري تهايمي، دور أساليب المحاسبة الإدارية في تفعيل حوكمة الشركات لمعالجة مشكلة الوكالة للملكية: دراسة تحليلية، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، العدد الثالث، جامعة الأزهر، القاهرة، يوليو 2008، ص. 215.

(4): عدنان حيدر درويش، مرجع سبق ذكره، ص. 19.

(5): يوسف علي محمد، استخدام المدخل التطبيقي في الفكر المحاسبي كإطار للتنظيم المحاسبي، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة قناة السويس، مصر، 2005، ص. 222.

أما على المستوى الدولي، فلا يوجد تعريف موحد متفق عليه بين كافة الاقتصاديين والقانونيين والمحللين والأكاديميين لمفهوم حوكمة الشركات، نظرا لتعدد الجوانب التي تتعلق بمصطلح حوكمة الشركات، سواء كانت تنظيمية، أو مالية، أو اقتصادية أو اجتماعية، أي أن حوكمة الشركات تستمد معظم مفاهيمها من فروع المعرفة الأخرى.

وبهدف تسليط المزيد من الضوء على هذا المصطلح، ارتأينا أن نستعرض تعاريف مختلفة للعديد من الباحثين في أدبيات هذا الموضوع، ومن دون شك أن تنوع الباحثين واختلاف اهتماماتهم وتخصصاتهم العلمية والبيئية التي ينتمون إليها أدى إلى ظهور تعريفات متنوعة، غير أنها متكاملة في الوقت نفسه، نذكر منها ما يلي:

1. المفهوم الإداري

يركز هذا المفهوم على توضيح العلاقة بين الملكية والإدارة في الشركة وضرورة الفصل بينهما إلى جانب توضيح حقوق الأطراف ذوي المصالح وعلاقتهم بالشركة.⁽¹⁾ وفي هذا الصدد جاء التعريف كما يلي: "حوكمة الشركات هي مجموعة ممارسات تنظيمية وإدارية تضبط العلاقة بين أصحاب المصالح المختلفة بمن فيهم متلقي الخدمة، وتحمي حقوق الأطراف ذوي العلاقة من الممارسات الخاطئة للمديرين".⁽²⁾

ويعرف البعض الآخر الحوكمة بأنها: "نظام يستمد ركائزه الخاصة بتحديد مهام ومسؤوليات مجلس إدارة الشركة وإدارتها التنفيذية".⁽³⁾

وهناك من يرى أن: "الحوكمة هي بمثابة عملية إدارية (Managerial Process)، تمارسها سلطة الإدارة الإشرافية سواء داخل الشركات أو خارجها، من أجل سلامتها وضمان حقوق المساهمين فيها، وهي عملية تتم من خلالها مجموعة من القواعد والنظم القانونية والمحاسبية والمالية والاقتصادية والتوجيهات والتعليمات التي تصدرها جهة الإدارة لتحكم أداء العمل في كافة المستويات، بما يضمن حسن القيام بالأعمال، واستيفاء الحقوق وأداء الالتزامات بشكل سليم، من خلال التزام مهني وقانوني وأخلاقي يلتزم به الجميع بما فيهم مجلس الإدارة وأعضائه والمديرين التنفيذيين، وكذا العاملين في نظام المحاسبة والمراجعة وما يتصل أيضا بمراجعي الحسابات الخارجيين".⁽⁴⁾

(1): سالم بن سلام بن حميد الفليتي، حوكمة الشركات المساهمة العامة في سلطنة عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص. 21.

(2): عدنان حيدر، درويش، مرجع سبق ذكره، ص. 22.

(3): نقلا عن محمد عطية مطر، أثر النظم المحاسبية والمعايير المهنية في تعزيز فاعلية وكفاءة نظم حوكمة الشركات المساهمة العامة الأردنية، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 36، العدد 2، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 2009، ص. 463.

(4): محسن أحمد الخضير، مرجع سبق ذكره، ص. 54-55. (بالتصرف)

وفي السياق نفسه نجد أن حوكمة الشركات تمثل نظاما للتوجيه والتحكم والرقابة على أنشطة الشركات المساهمة، ودعم تنظيم عملية اتخاذ القرار في هذه الشركات، وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات فيما بين الأطراف الرئيسية في الشركة، وذلك لخدمة مصالح المساهمين بشكل خاص، وأصحاب المصالح الأخرى بشكل عام.⁽¹⁾

على ضوء التعاريف السابقة فالحوكمة في علم الإدارة تعني مجموعة من القواعد والقوانين التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية، وحملة الأسهم وغيرهم من أصحاب المصالح من ناحية أخرى، وبذلك فهي تبحث في الآليات الكفيلة للحد من تضارب المصالح فيما بين الإدارة وحملة الأسهم، وكذا لضمان تحفيز الإدارة نحو الأداء المميز من جهة، والحيلولة دون الوقوع في المحذور الذي يؤدي إلى إضرار في أداء الشركة من جهة أخرى، كما تشير إلى البحث عن أفضل الممارسات لتحسين الإصلاح والشفافية وحماية حقوق صغار المساهمين.

2. المفهوم القانوني

يشير هذا المفهوم إلى المنظور القانوني والقواعد القانونية التي تحمي مصالح الأطراف ذوي العلاقة بالشركة، فيعرفها أصحاب هذا الاتجاه بأنها : "مجموعة النظم والإجراءات والآليات القانونية التي تصمم لكي تطبق منفردة أو مجتمعة من قبل الأطراف الثلاثة التي تحكم الشركة وهي الجمعية العامة (مجموع المساهمين) ومجلس الإدارة، والإدارة العمومية وذلك في الشركات عموما والشركات المساهمة على وجه الخصوص".⁽²⁾

وبعبارة أخرى يشير مفهوم حوكمة الشركات قانونا إلى القواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة المؤسسة من ناحية، وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالمؤسسة من ناحية أخرى. وجاء في تعريف آخر أن حوكمة الشركات تمثل "مجموع الهياكل التي تدير العقود والمعاملات التي تنشأ بين الشركة ومديريها، وتنطبق الحوكمة على جميع الميكانيزمات التي يكون هدفها تحديد السلطات والتأثير على قرارات المديرين، بعبارة أخرى القرارات التي تحكم سلوكياتهم أو تصرفاتهم وتعرف تبعا لذلك سلطاتهم التقديرية".⁽³⁾

بناء على ما ورد آنفا، فإن حوكمة الشركات وفق هذا المفهوم تسعى إلى تحديد كيفية تنظيم العلاقة بين كافة الأطراف، حيث أنها تظهر في مجموعة من العلاقات التعاقدية والمبادئ والمعايير التي تهدف إلى حماية أصحاب المصالح ذوي العلاقة مع الشركة.

(1): عطا الله وارد خليل، ومحمد عبد الفتاح العشماوي، مرجع سبق ذكره، ص. 31.

(2): صنفات بدر العتيبي، الشركات تخطى والمساهمون يضرسون، جريدة الرياض، السعودية، 10 ماي 2005، ص. 1.

(3): Charreaux Gérard, **le gouvernement des entreprises «Corporate Governance» : théories et faits**, economica, paris, 1997, pp. 421- 422.

3. المفهوم المحاسبي

يشير مفهوم حوكمة الشركات من المنظور المحاسبي إلى أنها تركز على كيفية تعظيم الربحية وقيمة الشركات في الأجل الطويل.⁽¹⁾

وفي هذا الشأن يرى محمد مصطفى سليمان أن حوكمة الشركات هي: "مجموعة من الطرق التي يمكن من خلالها أن يتأكد المستثمرون من تحقيق ربحية معقولة لاستثماراتهم، أي مجموعة من القواعد والحوافز التي تهتدي، بها إدارة الشركات لتعظيم ربحية الشركة وقيمتها على المدى البعيد لصالح المساهمين".⁽²⁾ إذن يركز هذا المفهوم على الجانب المحاسبي للحوكمة من حيث توفير حماية لأموال المستثمرين وحصولهم على العوائد المناسبة بما يضمن عدم استخدامها في مجالات أو استثمارات غير آمنة، وعدم استغلالها من قبل الإدارة أو المديرين لتحقيق منافع خاصة⁽³⁾، وبصيغة أخرى أكثر تحديداً، يقدم مصطلح حوكمة الشركات وفق هذا المنظور إجابات لعدة تساؤلات من أهمها:

- كيف يضمن المساهمون ألا تسيء الإدارة استغلال أموالهم؟
- كيف يتأكد هؤلاء المساهمون أن الإدارة تسعى إلى تعظيم ربحية وقيمة أسهم الشركة في الأجل الطويل؟

- كيف يتمكن حملة الأسهم وأصحاب المصالح من رقابة الإدارة بشكل فعال؟
وجدير بالإشارة أن مفهوم حوكمة الشركات يستمد أكثر من ركيزة من علم المحاسبة⁽⁴⁾، فالركيزة الأساسية التي يقوم عليها وهي تحقيق التوازن بين مصالح الملاك ومصالح الأطراف الأخرى مستمدة من النظريات المحاسبية، كالنظرية الإيجابية (Positive Theory) ونظرية الوكالة (Agency Theory)، اللتين تؤكدان كما يرى (Cornelius & Kaeght) ضرورة وضع الضوابط في العلاقات التعاقدية التي تكفل تحقيق التوازن بين مصالح الأطراف ذات العلاقة بالقدر الذي يؤدي إلى الحد من ظاهرة تضارب المصالح فيما بينها، أما الركيزة الأخرى لمفهوم الحوكمة المستمدة من علم المحاسبة فتتعلق بالضوابط اللازمة لتوفير عنصر المصداقية والإفصاح في التقارير المالية المنشورة التي تصدرها الشركات، إذ يرى (Glassgow) أن وجود نظم محاسبية منتظمة في الشركة تدعمها معايير مهنية مقنعة ومقبولة، تحكم تطبيقها في الممارسة المهنية سيحسن من مصداقية مخرجات هذه النظم بشكل ينعكس إيجاباً على نظام الحوكمة فيها، وذلك سواء من حيث الفاعلين (Effectiveness)، عن طريق تحقيق التوازن بين مصالح الأطراف

(1): Stefan Beiner, and others, **An Integrated Framework of Corporate Governance and Firm Valuation**, Evidence from Switzerland Working paper, n° 34, 2004, available at : <http://www.ssrn.com>.

(2): محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2006، ص. 15.

(3): سالم بن سلام بن حميد القليتي، مرجع سبق ذكره، ص. 21.

(4): نقلا عن: محمد عطية مطر، مرجع سبق ذكره، ص. 463.

ذات الصلة، أو من حيث الكفاءة (Efficiency) عن طريق تعظيم القيمة السوقية للشركة وتعزيز فرص استمراريتهما بالقدر الذي يجعل الفوائد المحققة من النظام وتغوق النفقات المدفوعة في تصميمه وتنفيذه. من هذا المنطلق تعرف حوكمة الشركات بأنها: "مجموعة الإجراءات والضوابط والمعايير المحاسبية التي تفرض على الشركات لحماية أموال المستثمرين، خاصة تلك المتعلقة بالشفافية والإفصاح عن موقف الشركة المالي".⁽¹⁾

4. المفهوم الاقتصادي

ينظر إلى حوكمة الشركات على أنها أحد حقول الاقتصاد، الذي يعنى في البحث عن الطرق التي تحقق الكفاءة الإدارية أو تضمنها، كما أنها تعنى بالتحفيز على الكفاءة الإدارية من خلال استخدام آليات معينة للحوافز.⁽²⁾

أما (John) فقد عرف حوكمة الشركات بأنها: "حقل من حقول الاقتصاد ويبحث في كيفية ضمان تحفيز الإدارة في الشركات المساهمة باستخدام ميكانيكية الحوافز وتكوين الهياكل التنظيمية وتحسين الأداء المالي".⁽³⁾

ويعرفها بعضهم بأنها: "حزمة من القوانين والأنظمة والتعليمات والإجراءات والأطر الأخلاقية الهادفة إلى تحقيق الجودة والتميز في أداء الشركات المساهمة العامة، وذلك عن طريق اتباع الأساليب والوسائل الملائمة والفعالة لتنفيذ الخطط والبرامج وتحقيق الأهداف المرغوب بها بأعلى جودة وأقل تكلفة".⁽⁴⁾ وفي السياق ذاته جاء تعريف عبد الوهاب علي وشحاته السيد كما يلي: "هي مجموعة الآليات والإجراءات والقوانين والنظم والقرارات التي تضمن كلا من الانضباط (Discipline) والشفافية (Transparency) والعدالة (Fairness)، وبالتالي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق تفعيل تصرفات الإدارة فيما يتعلق باستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لديها، بما يحقق أفضل منافع ممكنة لكافة الأطراف ذوي المصلحة والمجتمع ككل".⁽⁵⁾

(1): عدنان حيدر درويش، مرجع سبق ذكره، ص. 22.

(2): إقبال عدنان الشريف، وعماد محمد أبو عجيلة، العلاقة بين جودة الأرباح والحاكمة المؤسسية، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر السابع لجامعة الزرقاء الخاصة حول: تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال: التحديات- الفرص- الآفاق، الزرقاء- الأردن، يومي: 3- 5 نوفمبر 2009، دون صفحة.

(3): نقلا عن: مها محمود رمزي ربحاوي، مرجع سبق ذكره، ص. 94.

(4): جليل طريف، تعثر الشركات في بعض الدول العربية وأهمية تطبيق مبادئ الحوكمة، مؤتمر: لماذا تنهار بعض الشركات؟ التجارب الدولية والدروس المستفادة لمصر، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2003، عن الموقع الإلكتروني:

www.cipe-egypt.org

(5): عبد الوهاب نصر، وشحاته السيد وشحاته، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2006- 2007، ص. 17.

إذا فوفقا للمنظور الاقتصادي، فإن حوكمة الشركات هي أداة تمكن إدارة الشركة من تحقيق أهدافها على المدى الطويل بطريقة تحمي حقوق ذوي المصالح.

5. موقف المنظمات والهيئات الدولية من مفهوم الحوكمة

جدير بالإفادة أن نستعرض وفي إطار تاريخي بعض التعاريف التي قدمت لمفهوم حوكمة الشركات من قبل بعض الهيئات والمنظمات الدولية المهتمة بها.

ففي عام 1992 أورد تقرير لجنة كادبوري^(*) (Cadbury Committee Report) التعريف التالي:⁽¹⁾

"Corporate Governance is the whole system of controls, both financial and otherwise, by which a company is directed and controlled."

"حوكمة الشركات هي نظام متكامل للرقابات، المالية إلى غير ذلك، والذي عن طريقه تتم إدارة الشركة وتوجيهها والرقابة عليها".

وبمجرد صدور هذا التقرير قامت العديد من الدول منها اليابان واسبانيا وفرنسا واليونان وكندا وألمانيا والبرازيل، بإصدار تقاريرها لإصلاح ممارسة إدارة الشركات من خلال ما يسمى بقانون أفضل الممارسات (The Code of Best Practice).⁽²⁾

وكان أول اعتراف رسمي بهذا المفهوم عام 1999 عندما صدر تقرير منظمة التعاون والتنمية

الاقتصادية (OECD) بعنوان مبادئ حوكمة الشركات، والذي عرف حوكمة الشركات كما يلي:⁽³⁾

"Corporate Governance involves a set of relationships between a company's management, its board shareholders other stakeholders, corporate governance also provides the structure through which the objectives of the company are set, and the means of attaining those objectives and monitoring performance are determined."

"حوكمة الشركات تتضمن مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها، والمساهمين والأطراف ذات المصلحة، وهي معنية بصياغة الأهداف الهيكلية للشركة وطرق تحقيقها مع متابعة وتقييم للأداء".

ثم جاءت سلسلة فضائح إفلاس الشركات الأمريكية العملاقة وأشهرها شركة (Enron) في نهاية عام 2001، لتجعل مفهوم حوكمة الشركات يحظى باهتمام كبير من قبل العديد من الدول والمنظمات،

⁽¹⁾: عبيد سعد المطيري، مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة: تحديات وقضايا معاصرة، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2004، ص. 105.

⁽²⁾: لجنة كادبوري الانجليزية، تشكلت في ماي 1991، بمعرفة بورصة لندن للأوراق المالية ومجلس التقارير المالية، وجهات محاسبية أخرى، وذلك بهدف مراجعة المشكلات المالية وضمان الثقة في أسواق لندن، حيث أصدرت تقريرا عام 1992 بعنوان "الأبعاد المالية للحوكمة" فكانت بهذا أولى اللجان التي تعنى بالحوكمة.

⁽²⁾: عبيد بن سعد المطيري، هل تعيد الثقة في الشركات العامة، الجمعية السعودية للمحاسبة، العدد 34، السنة التاسعة، جوان 2002، دون صفحة.

⁽³⁾: OECD Principles of Corporate Governance, Organization for Economic Co-operation and Development, 1999, p. 05, available at : <http://www-oecd.org..>

فاختلفت المفاهيم من دولة لأخرى ومن منظمة لأخرى، نظرا لتعدد أبعاد هذا المصطلح وتأثيره في العديد من الجوانب، لهذا سنورد بعض التعاريف الصادرة عن بعض الهيئات والمجالس المختصة فيما يلي:

* **تعريف مؤسسة التمويل الدولية (IFC):** "حوكمة الشركات هي ذلك النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها".⁽¹⁾

* **تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:** "تعني حوكمة الشركات ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون المجتمع على كافة مستوياته، وتضم الآليات والعمليات التي يمكن للأفراد والجماعات من خلالها التعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم القانونية والوفاء بالتزاماتهم وتسوية خلافاتهم".⁽²⁾

* **تعريف الشبكة الدولية لحوكمة الشركات:** "تشمل حوكمة الشركات كلا من هيكل وإجراءات إدارة الشركة التي تسعى إلى تحقيق هدفين أي أن الإداريين والمسيرين على معرفة بضمان الاستدامة التشغيلية للشركة وزيادة قيمتها على المدى الطويل من أجل مساهمتها".⁽³⁾

* **تعريف مجلس معايير المحاسبة الأسترالي:** "هي تلك النظم والطرق التي من خلالها تضع الشركة أهدافها، والسبل الكفيلة بتحقيقها ومراقبة تحقيق هذه الأهداف".⁽⁴⁾

* **تعريف معهد المدققين الداخليين (IIA):** "حوكمة الشركات هي العمليات التي تتم من خلالها الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح من أجل توفير إشراف على إدارة المخاطر ومراقبة مخاطر الشركة والتأكد على كفاية الضوابط لإنجاز الأهداف والمحافظة على قيم الشركة".⁽⁵⁾

* **تعريف أعمال الطاولة المستديرة (The Business Round Table):** "تمثل حوكمة الشركات السلوك الأخلاقي من جانب المديرين وغيرهم ممن يشترك أو تمنح له السلطة في توليد وصيانة الثروة لكل الأطراف ذات المصلحة بالشركة".⁽⁶⁾

⁽¹⁾: يوسف محمد طارق، حوكمة الشركات والتشريعات اللازمة لسلامة التطبيق: مبادئ وممارسات حوكمة الشركات، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2009، ص. 4.

⁽²⁾: إبراهيم فريد، إدارة الحكم والحوكمة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، أبو ظبي، 2006، ص. 5.

⁽³⁾: Héléne ploisc, **gouvernance d'entreprise pour tout : administrateurs et investisseurs**, édition 2, collection HEC éxicutive MBA perface de Daniel lébègue, Paris, sans année, p. 7.

⁽⁴⁾: محمد قاسم عبد الله الشهادات، وتوفيق حسن عبد الجليل، أثر تبني الشركات المساهمة العامة الأردنية لمبادئ الحوكمة المؤسسية في قرارات المستثمر المؤسسي في بورصة عمان، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 8، العدد 1، عمان، الأردن، 2012، ص. 3.

⁽⁵⁾: زياد عبد الحليم الذريبة، وآخرون، نظم المعلومات في الرقابة والتدقيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، دون سنة، ص. 186.

⁽⁶⁾: **Principles of corporate Governance**, BRT, may 2002, available at : www.brt.org.

* **تعريف البنك الدولي:** "تعتبر حوكمة الشركات عن الحالة التي يتم من خلالها إدارة الموارد الاقتصادية للمجتمع بهدف التنمية".⁽¹⁾

* **تعريف ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر:** "الحكم الرشيد للمؤسسة هو عبارة عن فلسفة تسييرية ومجموعة من التدابير العملية الكفيلة في آن واحد، لضمان استدامة وتنافسية المؤسسة بواسطة تعريف حقوق وواجبات الأطراف العاملة في المؤسسة، تقاسم الصلاحيات والمسؤوليات المترتبة على ذلك".⁽²⁾

وبعد الاستعراض لآراء الباحثين والمفكرين وموقف المنظمات والهيئات الدولية من مفهوم حوكمة الشركات، نخلص إلى القول أنه من الناحية النظرية يصعب وضع تعريف جامع ومانع للحوكمة نظرا لارتباطاته المتشعبة التي تمتد إلى عدة ميادين، وأنه بالرغم من سعة مدلولات المفاهيم السابقة لحوكمة الشركات، فإن الأمر مازال في طور التكوين، وفي حاجة إلى بلورة وإعادة فحص، لتتلاءم مع الأحداث التي أطاحت بالشركات الأمريكية العملاقة وغيرها من الشركات في دول أخرى، لتلافي حدوث مثل هذه الانهيارات مستقبلا.

إذن في ضوء ما سبق، تتجلى لنا المعاني الأساسية لمفهوم حوكمة الشركات وهي كالآتي:

- مجموعة من القواعد والنظم التي يتم بموجبها إدارة الشركة والرقابة عليها وفق هيكل معين يتضمن توزيع الحقوق والواجبات بين المشاركين في إدارة الشركة.
- وسيلة وأسلوب وممارسة لضبط الأداء ومتابعته، بما يمكن المجتمع من التأكد من حسن إدارة الشركات بطريقة تحمي أموال المستثمرين والمقرضين، كما تؤدي إلى خلق ضمانات ضد الفساد وسوء الإدارة.
- مجموعة القوانين والتشريعات التي تنظم العلاقات بين مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح الأخرى.
- مجموعة من الطرق والحوافز التي تهتدي بها إدارة الشركات لتعظيم ربحية الشركة وقيمتها على المدى البعيد لصالح المساهمين وبشكل عادل.

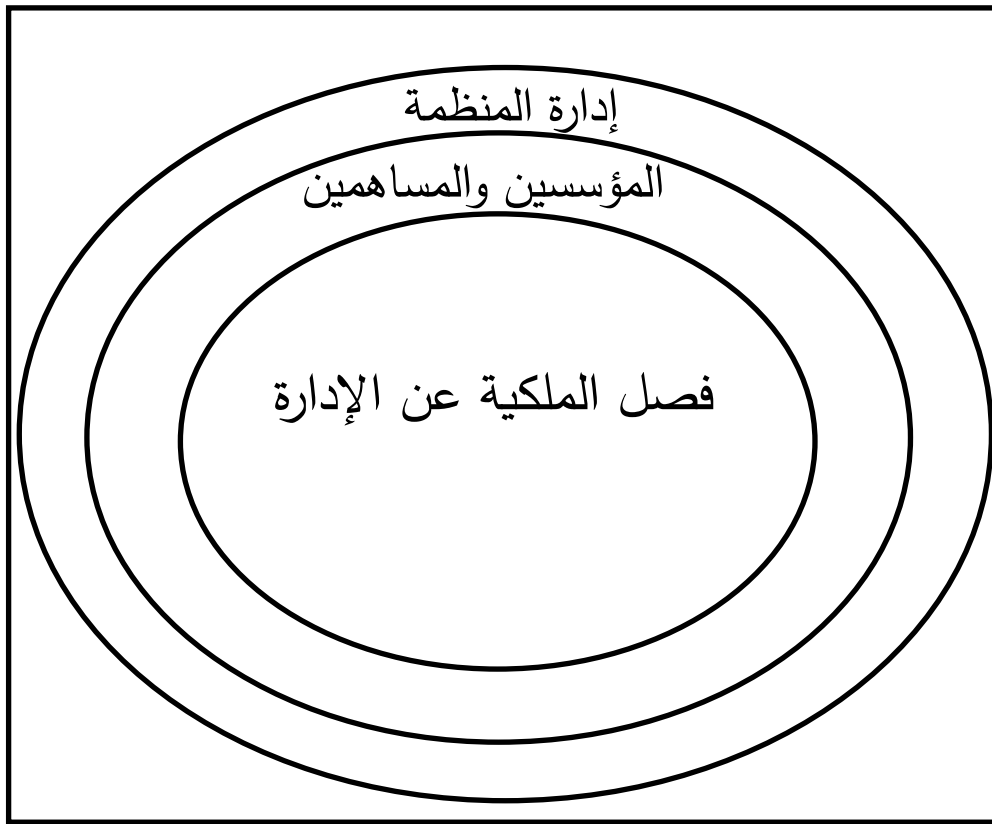
⁽¹⁾ عز الدين فكري تهايمي، مرجع سبق ذكره، ص. 216.

⁽²⁾ ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، المدونة الجزائرية لحوكمة الشركات، متاح على الموقع الإلكتروني:

وتجدر الملاحظة أن المعاني السابقة تعكس بعدين أساسيين للتعبير الموضوعي عن حوكمة الشركات هما:

- البعد الأول: ينظر إلى حوكمة الشركات بشكل تقليدي على أنها نظام للإدارة والتوجيه والرقابة على اقتناء واستخدام موارد الشركات بمعرفة مجالس إدارتها المنتخبة من قبل المساهمين.⁽¹⁾ والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (1): البعد التقليدي لحوكمة الشركات من منظور التوسع في حركة إدارة الشركة

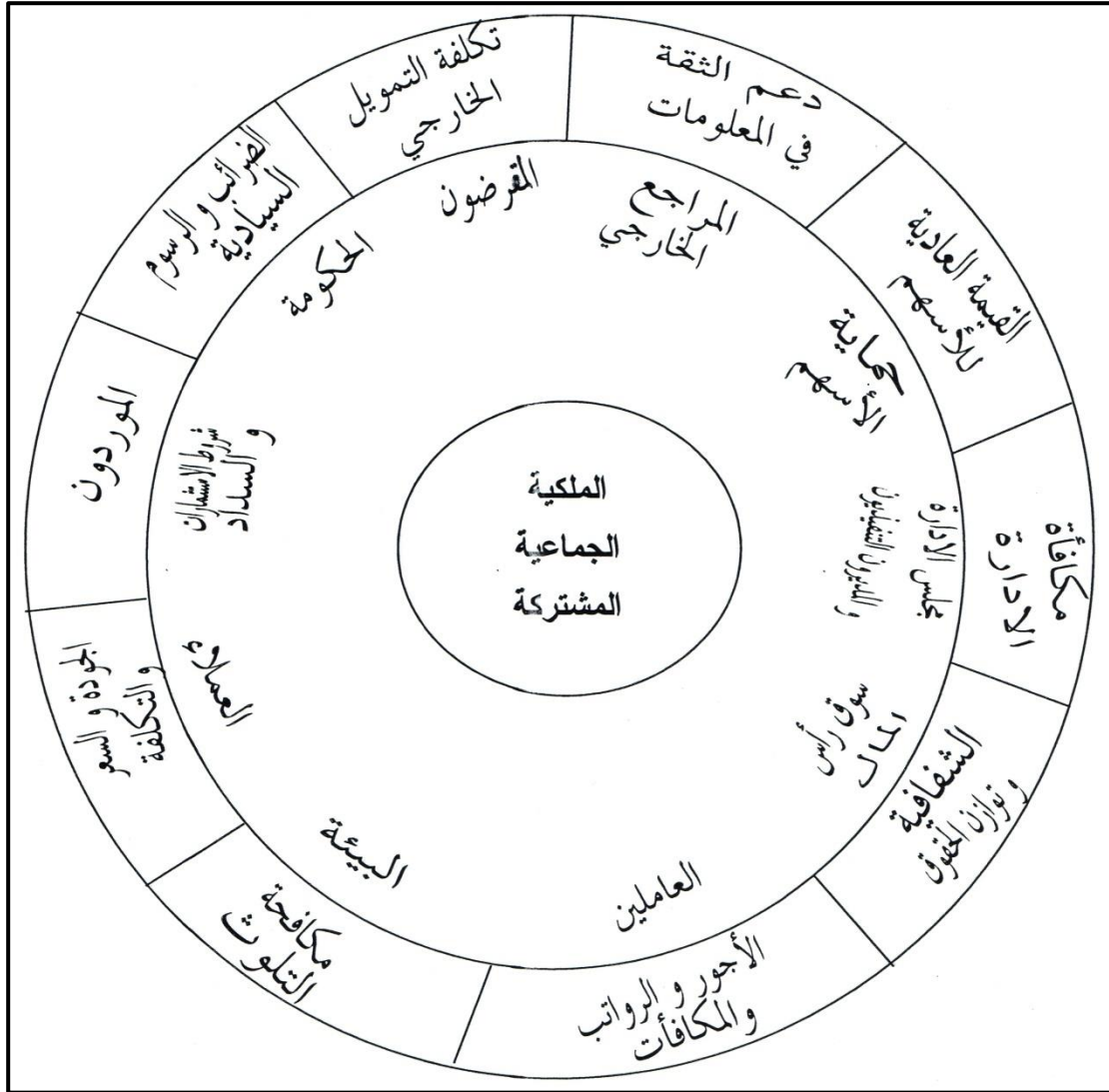


المصدر: عطا الله وارد خليل، ومحمد عبد الفتاح العشاوي، الحوكمة المؤسسية، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص. 34.

(1): عدنان بن حيدر درويش، مرجع سبق ذكره، ص. 51.

- البعد الثاني: ينظر إلى حوكمة الشركات بشكل معاصر على أنها إدارة موارد الشركة المادية والبشرية والمالية والمعرفية، وذلك بمعرفة أطراف الملكية الجماعية القادرة على تحقيق الانضباط المالي والإداري وتعظيم قيمة الشركة.⁽¹⁾ والشكل التالي يوضح جوهر هذا البعد.

الشكل رقم (2): البعد المعاصر لحوكمة الشركات من منظور تقييد حركة إدارة الشركة



المصدر: عطا الله وارد خليل، ومحمد عبد الفتاح العشماوي، الحوكمة المؤسسية، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص. 35.

(1): محمد عبد الفتاح العشماوي، إطار محاسبي مقترح لدور حوكمة الشركات في تنشيط سوق الأوراق المالية: مدخل تحليلي لتفعيل اقتصاد المعرفة، ورقة بحثية مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس حول: اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة الزيتونة، عمان، الأردن، أبريل 2005، ص. 5.

بناء على ما سبق، يمكن القول بأن مفهوم حوكمة الشركات يختلف من دولة لأخرى، نظرا لاختلاف الأسس والمبادئ والقوانين والأعراف الحاكمة لسلوك الشركات وممارسات الإدارة في كل دولة الأمر الذي يجعل الغموض قائما في ضبط تعريف موحد ودقيق على المستوى العالمي.

المطلب الرابع: أهمية وأهداف حوكمة الشركات

برزت الحاجة إلى الحوكمة كما سبق الذكر في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي انفجرت في دول آسيا وأمريكا اللاتينية، وتحول العديد من دول العالم خلال العقد الأخير من القرن العشرين بما فيها الصين، إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية، ناهيك عن الانهيارات المالية والمحاسبة التي اجتاحت الاقتصاد الأمريكي خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، الأمر الذي دعا إلى ضرورة تشديد إجراءات الرقابة على تصرفات مختلف الأطراف ذات العلاقة، بما يكفل حماية حقوق أصحاب المصالح، من جهة، وزيادة الثقة بالاقتصاد الوطني من جهة أخرى.

الفرع الأول: أهمية حوكمة الشركات

تعاطت أهمية حوكمة الشركات في الآونة الأخيرة، لتحقيق كل من التنمية الاقتصادية والحصانة القانونية والرفاهية الاجتماعية للاقتصاديات والمجتمعات. إذ أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي مجموعة من الإرشادات في هذا الشأن، وهو ما أظهر بوضوح أهمية حوكمة الشركات على عدة مستويات كما يلي:⁽¹⁾

على الصعيد الاقتصادي: أخذت تتنامى أهمية القواعد السليمة للحوكمة، وذلك من خلال ترسيخ عدد من معايير الأداء بما يعمل على تدعيم الأسس الاقتصادية في الأسواق وكشف حالات التلاعب والغش، بما يؤدي إلى كسب وتعزيز ثقة المستثمرين في الأسواق، والعمل على استقرارها والحد من التقلبات الشديدة فيها. وبالتالي تحقيق التقدم الاقتصادي المنشود.

وفي الجانب المحاسبي والرقابي: تتجسد أهمية حوكمة الشركات فيما يلي:

- محاربة الفساد المالي والإداري في الشركات؛
- ضمان النزاهة والحيادية والاستقامة لكافة العاملين في جميع المستويات داخل الشركة؛
- تحقيق السلامة والصحة للتقليل من الأخطاء العمدية وغيرها من أشكال التضليل والغش والتلاعب؛

⁽¹⁾: عباس حميد التميمي، آليات حوكمة الشركات ودورها في محاربة الفساد المالي والإداري في شركات المساهمة المملوكة للدولة،

بحث متاح على الموقع الإلكتروني: www.wazaha.iq/search-web/mu-hasbe/2.doc

- تحقيق فاعلية النظم المحاسبية والمراقبة الداخلية؛
- تحقيق قدر كاف من الإفصاح والشفافية في القوائم والتقارير المالية؛
- ضمان أعلى قدر من الفاعلية لمراجعي الحسابات، والتأكد أنهم على درجة عالية من الاستقلالية والحيادية.

وعلى الصعيد القانوني: يهتم المشرع بأطر وآليات حوكمة الشركات، لأنها تساعد على الوفاء بحقوق كل الأطراف في الشركة. لذا تعد التشريعات واللوائح المنظمة لعمل الشركات هي الأساس لأطر وآليات حوكمة الشركات. وتتجلى أيضا أهمية حوكمة الشركات من الناحية القانونية في التغلب على سلبيات تنفيذ التعاقدات التي يمكن أن تنتج من ممارسات سلبية تنتهك صيغ العقود المبرمة أو القوانين والنظم الأساسية المنظمة للشركات.⁽¹⁾

وفي هذا الصدد اقترحت مؤسسة التمويل الدولية (IIF) سنة 2002، أن يتم إصدار بنود تشريعية لحوكمة الشركات، يمكن أن يتم تضمينها في كل قوانين أسواق المال والشركات. كما تؤكد المؤسسة أنه على الرغم من أهمية البنود التشريعية المقترحة، إلا أن الأمر البالغ الأهمية هو مدى كفاءة المناخ التنظيمي والرقابي، حيث يتعاطم دور أجهزة الإشراف في متابعة الأسواق، وذلك بالارتكاز على دعامين أساسيين هما: الإفصاح والشفافية، والمعايير المحاسبية السليمة.⁽²⁾

أما على الصعيد الاجتماعي: فيشجع إطار حوكمة الشركات الاستخدام الكفء للموارد ويهدف إلى ربط مصالح الأفراد والشركات والمجتمع ككل. كما أن نمو الشركات يسمح بتوفير فرص العمل، مما يعزز التماسك الاجتماعي. وتكمن أهمية حوكمة الشركات من ناحية اجتماعية أيضا، في أنها تمتد لتشمل كل المؤسسات العاملة في المجتمع سواء كانت تابعة للقطاع العام أو الخاص، والتي يرتبط نشاطها بإنتاج سلعة أو تقديم خدمة، والتي تؤثر على رفاة الأفراد والمجتمع ككل.

استنادا إلى ما ورد آنفا، يمكن القول أن مصطلح حوكمة الشركات يطرح معه في دوائر النقاش العلمي العديد من المفاهيم مثل: الشفافية والإفصاح والمساءلة، حسن الأداء، التكافؤ والتنافسية على كلا

(1): محمد حسن يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها - مع إشارة لنمط تطبيقها في مصر، سلسلة منشورات بنك الاستثمار القومي، القاهرة، جوان 2007، ص. 6.

(2): كمال بوعظم، وعبد السلام زايد، حوكمة الشركات ودورها في التقليل من عمليات التضييل في الأسواق المالية من وقوع الأزمات - مع الإشارة إلى دافع الحوكمة في بيئة الأعمال الدولية، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، يومي: 18- 19 نوفمبر 2009، دون صفحة.

المستويين الجزئي والكلي، بالإضافة إلى فعالية ونزاهة مجلس الإدارة، حقوق المساهمين وأصحاب المصالح.

هذا ما يقودنا إلى القول بأن أهمية حوكمة الشركات تختلف حسب منظور الجهة التي تنتفع من المزايا التي تقدمها هذه الأخيرة كما يلي:

1. من منظور المساهمين (الممولين)

تتجلى أهمية حوكمة الشركات بالنسبة لحملة الأسهم في النقاط التالية:

✓ حماية الاستثمارات المالية: بمعنى التأكد بأن الأموال التي يستثمرونها لن يساء استخدامها من قبل المديرين أو أعضاء مجلس الإدارة أو كبار المساهمين، وأن هذه الأموال ستوظف بالشكل الأمثل الذي يراعي مصالحهم.⁽¹⁾ وعليه فحوكمة الشركات تضمن معاملة عادلة ومتكافئة بين المساهمين سواء كانوا محليين أو أجانب، كما أنها تضمن حصولهم على عائد مجز على استثماراتهم؛⁽²⁾

✓ حماية صغار المساهمين: لقد أفرزت العولمة العديد من العوامل التي جعلت الحوكمة تأخذ الصدارة في الاهتمام العالمي، وكان من أهم هذه العوامل التغيرات في وضع المساهمين، ففي السابق كان المستثمرون يشترون أسهم الشركات المحلية، فكان من السهل عليهم متابعة أعمال هذه الشركات التي يستثمرون فيها أموالهم، أما في ظل العولمة وما أتاحتها من الإمكانية لأي مستثمر أن يشتري أسهما لأي شركة في أي مكان في العالم، فإنه يصعب عليه متابعة أعمال هذه الشركات بطريقة مباشرة، وبالتالي جاءت الحوكمة لتوفير الحماية للمساهمين خاصة الأقلية منهم والأجانب؛⁽³⁾

✓ تعظيم ثروة الملاك، خاصة في ظل استحداث أدوات وآليات مالية جديدة وحدوث اندماجات؛⁽⁴⁾

✓ تعزيز دور الملاك وأصحاب المصالح في مراقبة أداء الشركة بشكل أفضل.⁽⁵⁾

(1): جهاد خليل الوزير، دور الحوكمة في تمكين المساهمين والمستثمرين واستقرار الأسواق المالية، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى السنوي الأول حول: سوق رأس المال الفلسطيني، أيلول 2007، عن الموقع الإلكتروني:

<http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=2713>

(2): Doidge-C, Kardgi.A, stulz.R, **why do countries matter so much for corporate governance?**, Journal of Economics, n° 86, 2007, p p. 1 - 39.

(3): علي مهدي، الحوكمة مبدأ إسلامي لضبط الاقتصاد، شبكة راصد، 2005/07/30، عن الموقع الإلكتروني:

<http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=72863>

(4): بهاء الدين سمير علام، أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات المصرية، مركز المديرين المصري، القاهرة، 2009، ص. 7.

(5): شوقي عبد العزيز بيومي الحفناوي، حوكمة الشركات ودورها في علاج أمراض الفكر والتطبيق المحاسبي، ورقة بحثية مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الخامس حول: حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية، الإسكندرية، 2005، ص. 212.

2. من منظور الإدارة

- تحقق الحوكمة العديد من المزايا التي تبرز أهمية اللجوء إليها وتطبيقها من قبل إدارات الشركات. وتكمن هذه الأهمية من وجهة نظر الإدارة فيما يلي:⁽¹⁾
- تمكن من رفع الكفاءة الاقتصادية للشركة من خلال وضع أسس للعلاقة بين المديرين التنفيذيين ومجلس الإدارة والمساهمين والملاك وأصحاب المصالح؛
 - تعمل على وضع الإطار التنظيمي الذي يمكن من خلاله تحديد أهداف الشركة وسبل تحقيقها من خلال توفير الحوافز المناسبة لأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، لكي يعملوا على تحقيق أهداف الشركة التي تراعي في الوقت نفسه مصلحة المساهمين؛
 - تعزز القدرة التنافسية للشركة فضلا عن دورها في تعظيم القيمة السوقية للشركة، بما يضمن بقاءها واستمرارها في عالم الأعمال سواء على المستوى المحلي أو الدولي؛
 - تؤدي إلى الانفتاح على أسواق المال العالمي وجذب شريحة كبيرة من المستثمرين لاسيما الأجانب، لتمويل المشاريع التوسعية⁽²⁾، خاصة في ظل تزايد سرعة حركة انتقال التدفقات الرأسمالية؛
 - تدعم الشفافية ودقة القوائم المالية بما يترتب عليه زيادة ثقة المستثمرين بها، هذا مفاده أن الشركات التي تطبق قواعد الحوكمة ستحظى حتما بزيادة ثقة المستثمرين لأن تلك القواعد تضمن حماية حقوقهم.
- ويرى أحد الباحثين أن أهمية الحوكمة بالنسبة للشركات تتمثل فيما يأتي:⁽³⁾
- تحقيق الحياد والاستقلال لكافة العاملين في الشركات في مختلف المستويات التنظيمية؛

(1): حوكمة الشركات، مجلة صادرة عن بورصتي القاهرة والإسكندرية، متوفرة على الموقع الإلكتروني: www.egyptse.com

(2): إن مصادر التمويل التي توفرها الحوكمة للشركة لا تتوقف على الأموال المحلية والأجنبية التي تجذبها الشركة في شكل استثمارات جديدة، وإنما يمكن تحققها من خلال العمل على تخفيض تكلفة رأسمال الشركة، أو عن طريق الحد من هروب رؤوس الأموال إلى الخارج. للمزيد من التوسع ارجع إلى:

- محمد إبراهيم موسى، حوكمة الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، العدد 2، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، 2010، ص. 971.

(3): لمزيد من الاطلاع ارجع إلى:

- مصطفى حسن السعدني، الشفافية والإفصاح في إطار حوكمة الشركات، ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الإصلاح الاقتصادي والهيكلية، القاهرة، 2006، ص. 143.

- مجدي محمد سامي، دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد 45، العدد 1، الإسكندرية، جانفي 2008، ص. 10.

- تقليل الأخطاء إلى أدنى قدر ممكن، والاعتماد على الضوابط الوقائية التي تمنع حدوث الأخطاء، ومن ثم تقادي تكاليف حدوثها، بما يجنبها الوقوع في حالات الفشل الإداري والتعرض للإفلاس والتعثر المالي؛
- ضمان الاستفادة من نظم المحاسبة والرقابة الداخلية، خاصة وأن العاملين في مجال المحاسبة داخل الشركة وهم من الأطراف الأكثر اطلاعا ومعرفة بما يحدث داخلها؛
- تطوير عمليات المراجعة المالية والاستراتيجية بما يعزز استقلالية وموضوعية المراجعين الخارجيين، وضمان عدم تأثرهم بأي ضغوط من جانب مجلس إدارة الشركة، أو أي أطراف داخلية أخرى؛
- تحسين أداء الشركات وترشيد اتخاذ القرارات فيها، وضمان نزاهة تعاملاتها من خلال تأهيلها على إدارة المخاطر، ففي ظل موجة الانفتاح والتحرر الذي تشهده بيئة الأعمال تتعرض الشركات لمخاطر عديدة، الأمر الذي يستدعي منها أن تنتهج نظام الحوكمة ليساعدها على مواجهة تلك المخاطر والتغلب عليها؛
- تأكيد مسؤوليات الإدارة وتعزيز مساءلتها وتحسين الممارسات الإدارية والمحاسبية بما بينهم في اكتشاف التلاعب وأعمال الغش واتخاذ الإجراءات الواجبة بشأنها قبل تفاقمها.

3. من منظور كلي

هنا يمكن بلورة أهمية حوكمة الشركات على عدة مستويات نبرزها على النحو التالي:

أ- **على الصعيد الاقتصادي:** لقد أخذت تتنامى أهمية القواعد السليمة للحوكمة من خلال ترسيخ عدد من معايير الأداء، بما يعمل على تدعيم الأسس الاقتصادية في الأسواق وكشف حالات التلاعب والغش، مما يؤدي إلى كسب وتعزيز ثقة المستثمرين في الأسواق، والعمل على استقرارها والحد من التقلبات الشديدة فيها، وبالتالي تعزيز المناخ الاستثماري العام وتحقيق التقدم الاقتصادي المنشود.⁽¹⁾

وهو ما يقودنا إلى القول بأن حوكمة الشركات تعمل على تحديد مصير الشركات فضلا عن مصير اقتصاديات الدول في العصر الحالي، كون الالتزام بقواعدها يشكل أداة قوية لخلق سوق تمتاز بالشفافية والإفصاح عن المعلومات المحاسبية، وبهذا تكون مؤثرة بشكل مباشر على جمهور المتعاملين مع إدارات الشركات، من أجل تحقيق الثقة في المعلومات المالية وغير المالية التي يتم نشرها من قبل تلك الشركات. **ب- على الصعيد الاجتماعي:** تعتبر الشركات جزءا من بيئة أكبر، فهي تؤثر وتتأثر ببيئة الأعمال والبيئة الاجتماعية المحيطة بها، حيث أن أداءها يؤثر في الوظائف والدخول ومستويات المعيشة، وهنا تبرز أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات (Corporate Social Responsibility)، والتي تعنى بالإضافة إلى

(1): عباس حميد التميمي، مرجع سبق ذكره.

تدعيم مكانة وربحية الشركة، بتطور الصناعة واستقرار الاقتصاد وتقدم ونمو المجتمع.⁽¹⁾ إذا فإطار حوكمة الشركات يشجع على الاستخدام الكفء للموارد، فمن جهة يهدف إلى ربط مصالح الأفراد والشركات والإدارة الحكومية والمجتمع ككل. ومن جهة أخرى، فإن نمو الشركات يسمح بتوفير فرص العمل وتحسين المستوى المعيشي للأفراد، مما يعزز التماسك الاجتماعي.

الفرع الثاني: أهداف حوكمة الشركات

لا ريب أن المزايا والمنافع التي تسعى الحوكمة إلى تحقيقها تكسبها أهمية بالغة سواء بالنسبة للشركات أو للدولة ككل، وقد أشار العديد من الباحثين إليها ومهما يكن من أمر فإنه بالإمكان أن نوجزها على النحو التالي:

إن حوكمة الشركات كما أشار إليها أحد الباحثين ترسي قيم الديمقراطية والعدل والمساءلة والشفافية في الشركات، وتعزز سيادة القانون ضد الفساد، كما أنها تهدف إلى زيادة قيمة استثمارات جملة الأسهم إلى أقصى درجة ممكنة على المدى الطويل، وذلك عن طريق تحسين أداء الشركات.⁽²⁾

وفي إضافة أخرى لأحد الباحثين، فإن حوكمة الشركات تهدف إلى تحقيق النقاط التالية:⁽³⁾

- تعميق وتعزيز ثقافة الالتزام بالقوانين والمبادئ والمعايير المتفق عليها؛
- الحصول على التمويل اللازم والمناسب والتنبؤ بالمخاطر المتوقعة؛
- فرض الرقابة الفعالة على أداء الوحدات الاقتصادية وتدعيم المساءلة المحاسبية بها.

كما جاء باحث آخر بالأهداف التالية:⁽⁴⁾

- تحسين إدارة الشركة ومساعدة مجلس إدارتها ومديريها على صياغة وتطوير استراتيجية سليمة للشركة؛
- تبني معايير الشفافية في التعامل مع المستثمرين والمقرضين، مما يمنع من حدوث الأزمات المصرفية حتى في الدول التي لا يوجد بها تعامل نشط على معظم شركاتها في الأسواق المالية؛

⁽²⁾: أيمن سليمان القطاونة، مدى توافر أبعاد خصائص الحاكمية المؤسسية وأثرها في دافعية العمل في البنوك التجارية العاملة في

الأردن، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 38، العدد 1، الجامعة الأردنية، عمان، 2011، ص. 82.

⁽¹⁾: عبد الباري مشعل، تحديات ومعوقات حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية، المؤتمر التاسع للهيئات الشرعية، يومي: 26-27

ماي 2010، مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، ص. 4.

⁽²⁾: عبد الناصر محمد سيد درويش، دور الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات، مجلة الدراسات المالية والتجارية،

العدد 2، جامعة القاهرة، مصر، 2003، ص. 419.

⁽³⁾: جابر محمد عبد الجواد، الآثار الاقتصادية الجزئية والكلية للحوكمة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 1، جامعة عين

شمس، القاهرة، 2004، ص. 274.

- التأكيد على النزاهة والشفافية في المعاملات وإجراءات المحاسبة والمراجعة للحد من فرص الفساد التي تؤدي إلى استنزاف موارد الشركة.

وقد أبرز باحث آخر المنافع التي يمكن للشركات أو الدول أن تجني ثمارها من تبني مفهوم الحوكمة في النقاط التالية:⁽¹⁾

- جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع رأس المال المحلي على الاستثمار في المشاريع الوطنية؛
- الدقة والوضوح في القوائم المالية التي تصدرها الشركات، وما يترتب على ذلك من زيادة ثقة المستثمرين بها؛
- منع استغلال السلطة في غير المصلحة العامة.

وهناك أهداف أخرى يمكن إيجازها فيما يلي:⁽²⁾

- ✓ العمل على تنمية المدخرات وتعظيم الربحية وإيجاد فرص عمل جديدة؛
- ✓ إيجاد ضوابط وهياكل إدارية تمنح حق مساءلة إدارة الشركة أمام الجمعية العامة وتضمن حقوق المساهمين في الشركة؛
- ✓ تحفيز العاملين بالشركة وتحسين معدلات إنتاجهم، وتعميق ثقتهم بالشركة، وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات بما يضمن تعزيز الرقابة والضبط الداخلي؛
- ✓ تكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء الإدارة التنفيذية، للعمل على تجنب الغش.
- ✓ إيجاد الهيكل الذي تتحدد من خلاله أهداف الشركة ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومتابعتها؛
- ✓ فتح المجال لانفتاح الشركات على أسواق المال العالمية والوصول إلى مراتب متقدمة لدى مؤسسات التقييم الدولية؛
- ✓ الحفاظ على سمعة لشركة وتنمية الصورة الذهنية الإيجابية عن الشركة سواء لدى العاملين فيها أو لدى المتعاملين معها.

(4): أمجد حسن عبد الرحمن محمد، أثر تطبيق آليات وركائز الحوكمة في البنوك التجارية على ترشيد قرارات منح الائتمان وتوريق الديون، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 3، العدد 2، جامعة عين شمس، القاهرة، أبريل 2012، ص. 616.

(1): بالاعتماد على:

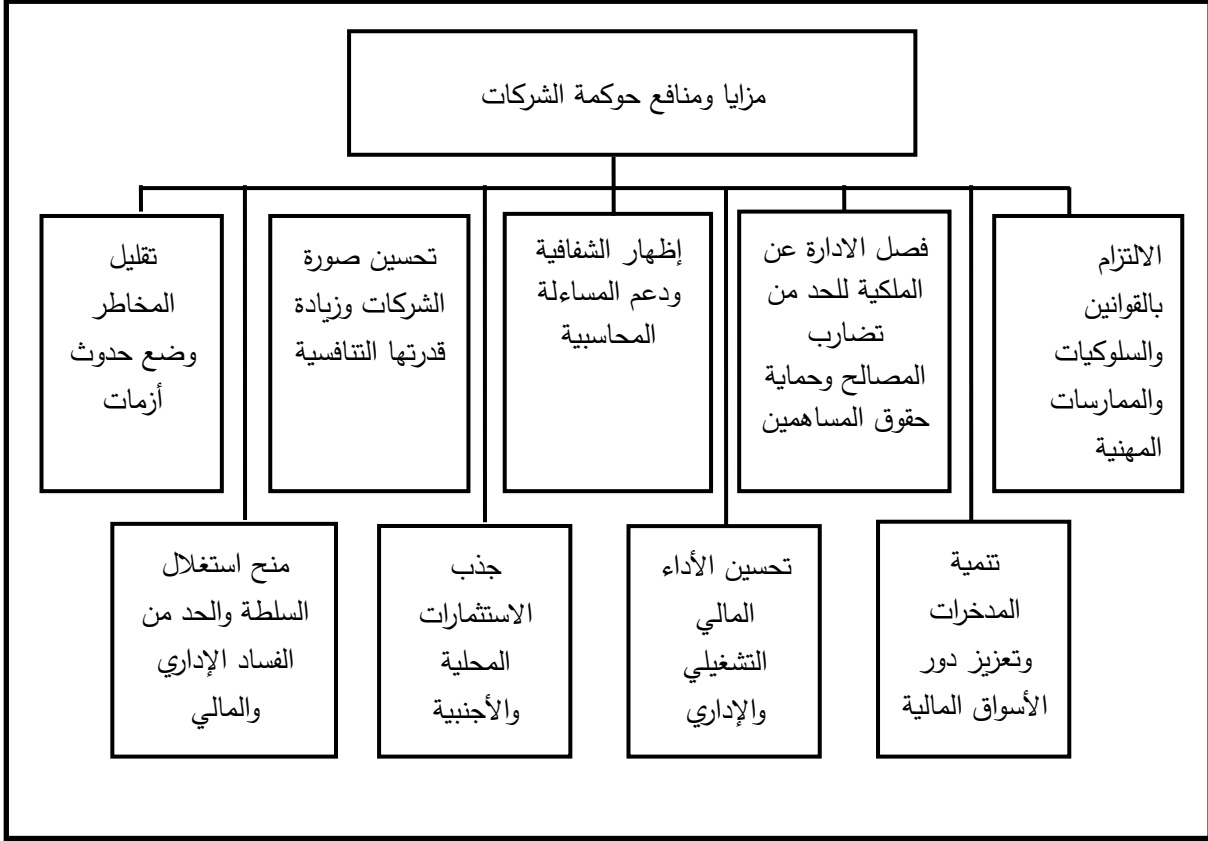
- فيصل محمود الشواورة، قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة هوة الفساد والوقاية منه في الشركات المساهمة العامة الأردنية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد 2، سوريا، 2009، ص. 127-128.

- مناور حداد، دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية، ورقة بحثية مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الأول حول: حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي، جامعة دمشق، سوريا، يومي: 15-16 تشرين الأول 2008، ص. 8.

- عبد المجيد الصلاحين، الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الثاني حول: الخدمات المالية الإسلامية، متاح على الموقع الإلكتروني: www.islam.online.com

استنادا إلى ماورد آنفا، يمكن وضع المخطط التالي:

الشكل رقم (3): مزايا ومنافع الحوكمة



المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على الخلفية النظرية السابقة الشرح

يستدل مما سبق، أن حوكمة الشركات تعد قاعدة أساسية لاقتصاد السوق وآلياته، حيث أنها تعمل على إيجاد بيئة أعمال ملائمة تسودها الثقة والنزاهة والقيم الأخلاقية بما يحفظ الحقوق، وبما يعود بالمنفعة على المجتمع ككل، غير أن تحقيق هذه الأهداف يتوقف على مدى الالتزام بتطبيق مجموعة من ضوابط الحوكمة، التي سنعرض عليها في المبحث الموالي.

المبحث الثاني: ضوابط حوكمة الشركات

إن دور حوكمة الشركات هو دور محوري في بناء اقتصاديات قادرة على التنافس ومحاربة الفساد وحماية حقوق أصحاب المصالح وخلق الوظائف والثروة، ولكي تتمكن الشركات من الاستفادة من مزايا تطبيق مفهوم الحوكمة، يجب أن تركز على مجموعة من الضوابط التي تعتبر بمثابة الخريطة التوضيحية التي يجب أن تتبعها، والتي من شأنها أن تساهم في إقامة نظام سليم يعزز فرص النجاح والإصلاح الاقتصادي والتنظيمي للشركات.

المطلب الأول: مبادئ وركائز حوكمة الشركات

نظرا للاهتمام المتزايد بموضوع حوكمة الشركات، فقد حرصت عدة مؤسسات دولية على دراستها ووضع معايير محددة لتطبيقها. في الواقع أن هذه المعايير تعد مرجعا عمليا يتم الاسترشاد به، ذلك أن الالتزام بتطبيقها سيكون المؤشر للممارسة الجيدة في مجال حوكمة الشركات.

الفرع الأول: مبادئ حوكمة الشركات

يقصد بمبادئ حوكمة الشركات بأنها "مجموعة القواعد والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح مديري الشركة والمساهمين فيها وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بها"⁽¹⁾. لذا فقد بذلت المنظمات والهيئات الدولية جهودا ملموسة فيما يتعلق صياغة وتطوير مبادئ الحوكمة وعلى رأسها (OECD) التي قامت بإصدار مبادئ حوكمة الشركات سنة 1999، والتي تم تعديلها سنة 2004، هذا إلى جانب المبادئ الصادرة عن بنك التسويات الدولية (BIS) ممثلا في لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية سنة 1999، فيما يتعلق الحوكمة في المؤسسات المصرفية والمالية. كما وضعت مؤسسة التمويل التابعة للبنك الدولي سنة 2003 قواعد عامة لدعم الحوكمة في المؤسسات بمختلف أنواعها.

وبالرجوع إلى اختلاف التعاريف المعطاة لمفهوم حوكمة الشركات، فقد اختلفت كذلك المعايير التي تحكم عمل الحوكمة، أي أنه لا توجد مبادئ موحدة للحوكمة تتماشى مع تجارب كل الدول، إذ أن لكل دولة ظروفها الاقتصادية والسياسية التي تجعلها تتبنى بعض المبادئ التي تختلف عن تلك المطبقة في دولة أخرى، على اعتبار أنها تحقق الأهداف نفسها التي تسعى إليها الحوكمة.

(1): فيحاء عبد الله يعقوب، وفرقد فيصل جدعان الغانمي، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في مصداقية التقارير المالية وفي تحديد وعاء ضريبة الدخل: دراسة في قسم الشركات في الهيئة العامة للضرائب، ص. 5، بحث متوفر على الموقع الإلكتروني: <http://www.iasj.net/iasj?func=search&query=au>

وجدير بالملاحظة أن مبادئ حوكمة الشركات التي وضعتها (OECD)، تعد الأكثر شهرة وانتشارا في مختلف الدول والدراسات الأكاديمية، ولعل ذلك يعود إلى أن هذه المبادئ توفر خطوطا إرشادية تستخدمها حكومات الدول المختلفة في تقييم وتحسين الأطر القانونية والمؤسسية والتنظيمية للشركات دون الدخول في توجيهات تفصيلية.⁽¹⁾ وقد ركزت هذه المبادئ بشكل أساسي على الشركات المدرجة في البورصة، وإن كانت تعد أيضا وفي حدود معينة مفيدة لتحسين أساليب الحوكمة في غيرها من الشركات غير المدرجة بمختلف أشكالها القانونية.⁽²⁾

فضلا عن كون مبادئ (OECD)، تأخذ الصفة الرسمية باعتبارها صادرة عن منظمة دولية لها ثقلها. وبعبارة أخرى فإن هذه المبادئ تعتبر معايير يقاس في ضوءها مدى تطبيق وتقدم الحوكمة في أي دولة من الدول⁽³⁾، فكلما استجابت الدول لهذه المبادئ بشكل سليم، كلما حظيت بثقة المنظمة فيها وحتى ثقة الهيئات الاقتصادية الأخرى.

سيتم التركيز على المبادئ التي أصدرتها (OECD) كونها تتوافق مع متغيرات الموضوع وأهدافه على أن يتم التعرض لها ولو بإيجاز.

1. تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

هي منظمة دولية تم إنشاؤها في باريس بموجب اتفاقية موقعة من قبل وزراء العشرين دولة هي: النمسا، بلجيكا، كندا، فرنسا، الدانمارك، ألمانيا الغربية، اليونان، آيسلندا، لوكسمبورغ، هولندا، النرويج، البرتغال، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، بتاريخ 31 أيلول سنة 1961، وقد أنشئت هذه الأخيرة كبديل وامتداد لمنظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي (OECC).

وقد تم وضع مبادئ الحوكمة لـ (OECD)، استجابة لدعوة من اجتماع مجلس المنظمة على المستوى الوزاري في 27-28 أبريل 1998، للقيام جنبا إلى جنب مع الحكومات الوطنية والمؤسسات الدولية الأخرى ذات الصلة والقطاع الخاص، بوضع مجموعة من المعايير والإرشادات للحوكمة.⁽⁴⁾ ومنذ الموافقة على المبادئ الصادرة عن المنظمة في عام 1999، أصبحت هذه الأخيرة تشكل أساسا لمبادرات حوكمة الشركات في كل من الدول الأعضاء في المنظمة أو غيرها من الدول على حد سواء.

(1): عز الدين فكري تهامي، مرجع سبق ذكره، ص. 218.

(2): حوكمة الشركات، إعداد مركز عمان لحوكمة الشركات، إصدارات اتحاد الشركات الاستثمارية، إخراج وتنفيذ مكتبة آفاق، الكويت، سبتمبر 2011، ص. 44.

(3): عالم بن سلام بن حميد الفليتي، مرجع سبق ذكره، ص. 30.

(4): مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2004، متوفر على

الموقع الإلكتروني: www.cip-egypt.org

تتمثل المبادئ الأساسية طبقاً لإعلان منظمة التعاون الاقتصادي في 5 معايير هي كالآتي:⁽¹⁾

1. حقوق المساهمين (Shareholders Rights)
2. المعاملة المتكافئة أو العادلة للمساهمين (Eqnitable Treatment of shareholders)
3. دور الأطراف الأخرى ذات المصلحة (Stakeholders Role)
4. الإفصاح والشفافية (Disclosure and Tranparency)
5. مسؤولية مجلس الإدارة (Board Responsibilities)

وجدير بالذكر أنه تمت مراجعة هذه المبادئ مرة أخرى بموجب تكليف من الدول الأعضاء في المنظمة، ليتم إضافة مبدأ سادس⁽²⁾، وقد شارك في دعم هذه المراجعة كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بنك التسويات الدولية، منتدى الاستقرار المالي ولجنة بازل للإشراف المصرفي وكذا المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية.

2. مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في شأن حوكمة الشركات

تبنت (OECD) إصدار مبادئ عامة لحوكمة الشركات، بهدف ضبط الممارسات الإدارية والمالية واحترام الضوابط والسياسات المرسومة، مع العلم أن هناك مجموعة من القواعد التي تحكم طبيعة هذه المبادئ، يمكن توضيحها فيما يلي:⁽³⁾

- أن هذه المبادئ تسعى إلى تحديد الأهداف واقتراح الأدوات والوسائل اللازمة لتنفيذها؛
- أن حوكمة الشركات هي جزء من النظام الذي يجب أن تعمل في ظلّه هذه الشركات؛
- أن حوكمة الشركات تعد مكملة لنظام أوسع من توازن الصلاحيات والمسؤوليات في الشركات؛
- يتأثر النظام الإداري للشركات بالعلاقات بين أطرافها ذات العلاقة؛
- يعطي المستثمر حوكمة الشركات أسبقية في الاهتمام عند التعامل في أسواق المال وتكوين محافظ الاستثمار وتقييم الاستثمارات؛
- ليس هناك نموذج مثالي لحوكمة الشركات، ولكن هناك مبادئ عامة يتعين الاسترشاد بها؛
- أن المبادئ ذات طبيعة تطويرية، وينبغي إعادة النظر في ضوء أي تغييرات جوهرية في البيئة المحيطة.

⁽¹⁾: حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين، مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن، 2003.

⁽²⁾: عز الدين فكري تهامي، مرجع سبق ذكره، ص. 219.

⁽³⁾: صلاح الدين محمد أمين الإمام، دور حوكمة الشركات في عمليات تقييم الاستثمار: دراسة تحليلية، ورقة بحثية مقدمة ضمن

المؤتمر العلمي الأول لهيئة النزاهة، متاح على الموقع الإلكتروني: www.nazaha.iq/search_web/eqtsade/7.doc

وتشمل المبادئ الدولية الخاصة بالقواعد المنظمة لحوكمة الشركات حسب (OECD) عام 2004 مجالات رئيسية ويندرج تحت كل قسم مجموعة من الإرشادات، نتطرق إليها بشيء من التفصيل على النحو التالي:⁽¹⁾

المبدأ الأول: ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات

« Ensuring the basis for an effective corporate governance framework »

تكمن أهمية هذا المبدأ في تشجيع رفع مستوى الشفافية وكفاءة الأسواق المالية بما يتوافق مع أحكام القانون، مع تحديد وتوزيع واضح للمسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية. وحتى يتم تطبيق هذا المبدأ، فإن هناك مجموعة من الإرشادات والعوامل التي يجب مراعاتها وهي:⁽²⁾

- ينبغي وضع إطار حوكمة الشركات مع مراعاة تأثيرها على الأداء الاقتصادي الكلي ونزاهة الأسواق، وعلى الحوافز التي تخلقها للمشاركين في السوق، وتشجيع قيام أسواق مالية تتميز بالشفافية والكفاءة؛
- ينبغي أن تكون المتطلبات القانونية والتنظيمية والرقابية التي تؤثر في ممارسة حوكمة الشركات متوافقة مع قواعد القانون وذات شفافية وقابلة للتطبيق؛
- يجب أن تنص التشريعات بوضوح على تقسيم المسؤوليات بين الهيئات المختلفة مع ضمان تحقيق المصلحة العامة؛
- يجب أن تتمتع الهيئات الإشرافية والرقابية المسؤولة عن تنفيذ القانون بالسلطة والنزاهة والموارد اللازمة للقيام بواجباتها بطريقة موضوعية، وبأسلوب مهني.

المبدأ الثاني: حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية

« The rights of shareholders and key ownership functions »

يتعين أن يكفل إطار أساليب ممارسة حوكمة الشركات حماية وتسهيل ممارسة حملة الأسهم لحقوقهم والتي من ضمنها:

- الحق في تأمين طرق تسجيل الملكية؛
- الحق في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة والمشاركة والتصويت في الجمعيات العامة؛
- الحق في الاطلاع على ميزانية الشركة وتقارير مجلس الإدارة ومراقبي الحسابات في أي وقت؛
- الحق في الحصول على نصيب من الأرباح لمعلن عنها في الجمعية العامة؛

⁽¹⁾ عن الموقع الإلكتروني الرسمي للمنظمة: www.oecd.org

⁽²⁾ نقلا عن: محمد شريف توفيق، قراءات من الانترنت في حوكمة الشركات: الأهمية والمبادئ والمصطلحات، 2005، متاح على

الموقع الإلكتروني: www.infotechaccountants.com

- الحق في الاطلاع على القانون الأساسي للشركة؛
- الحق في نقل أو تحويل ملكية الأسهم.

المبدأ الثالث: المعاملة المتساوية للمساهمين « The equitable treatment of shareholders »

تضمن الحوكمة تحقيق المساواة في معاملة كافة المساهمين، بما فيهم الأقلية والمساهمين الأجانب، حيث يجب أن يحصل الجميع على الحقوق نفسها، كما ينبغي أن تتوفر للجميع القدرة على الحصول على المعلومات المتعلقة بحقوق التصويت، والحصول على تعويض في حالة انتهاك حقوقهم.

وهناك مجموعة من الإرشادات التي تؤخذ في الاعتبار لتطبيق هذا المبدأ، نوجزها في الآتي:⁽¹⁾

- ينبغي أن تكون لكافة المساهمين الحقوق نفسها داخل الفئة ذاتها، وينبغي أن تكون لهم الفرصة نفسها للحصول على المعلومات عن الشركة قبل قيامهم بالاستثمار وبعد قيامهم بالاستثمار، كما يجب ألا تطرأ أية تغييرات على تلك الحقوق ما لم يكن حاملو الأسهم قد حصلوا على الفرصة في اتخاذ القرارات المتصلة بمثل تلك التغييرات؛
- ينبغي حماية مساهمة الأقلية من إساءة الاستغلال التي يتم إجراؤها لمصلحة المساهمين أصحاب النسب الحاكمة، وينبغي أن تكون هناك وسائل فعالة للإصلاح؛
- يجب أن يتم التصويت بواسطة الأمانة أو المفوضين بطريقة متفق عليها مع أصحاب الأسهم؛
- ينبغي أن تكفل العمليات والإجراءات المتعلقة بالاجتماعات العامة للمساهمين المعاملة المتكافئة لكافة المساهمين، كما يجب ألا تسفر إجراءات الشركة عن صعوبة أو عن ارتفاع في تكلفة عملية التصويت؛
- يجب منع التداول بين الأطراف الداخليين في الشركة أو بصورة لا تتسم بالإفصاح والشفافية؛
- ينبغي أن يطلب من أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين الإفصاح عن وجود أية مصالح خاصة بهم قد تتصل بعمليات أو مسائل تمس الشركة.

المبدأ الرابع: دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات

« The role of stake holders in corporate governance »

يجب أن ينطوي إطار حوكمة الشركات على اعتراف بحقوق أصحاب المصالح التي يتم إقرارها وفقا للقانون، وان يعمل أيضا على تشجيع التعاون بينهم وبين الشركة وتمكينهم من الاطلاع على المعلومات المطلوبة.

(1): أحمد حسن عبد الرحمن محمد، أثر تطبيق آليات وركائز الحوكمة في البنوك التجارية على ترشيد قرارات منح الائتمان وتوريق الديون، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 3، العدد 2، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، أبريل 2012، ص. 621.

- مع مراعاة مجموعة من الإرشادات التي يجب الالتزام بها عند تطبيق هذا المبدأ، وهي:⁽¹⁾
- يجب احترام حقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون أو تكون نتيجة الاتفاقات؛
 - حينما يكفل القانون حماية المصالح، ينبغي أن تكون لأصحاب المصلحة فرصة الحصول على تعويضات في حالة انتهاك حقوقهم؛
 - ينبغي السماح بوضع وتطوير آليات لمشاركة أصحاب المصالح، وأن تكفل تلك الآليات بدورها تحسين مستويات الأداء؛
 - عندما يشارك أصحاب المصالح في عملية الحوكمة، ينبغي أن تكفل لهم فرصة الحصول على المعلومات ذات الصلة وبالقدر الكافي؛
 - ينبغي لأصحاب المصالح، بما في ذلك العاملين وهيئات تمثيلهم، أن يتمكنوا من الاتصال بمجلس الإدارة للإعراب عن اهتمامهم بشأن الممارسات غير القانونية واللاأخلاقية.

المبدأ الخامس: الإفصاح والشفافية « Disclosure and Transparency »

تضمن حوكمة الشركات تحقيق الإفصاح الدقيق وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل الخاصة بتأسيس الشركة، وهذا بتوفير معلومات عن النتائج المالية والتشغيلية للشركة، أهداف الشركة، أعضاء مجلس الإدارة، الرواتب والمزايا الممنوحة لكبار المسؤولين، هياكل وسياسات حوكمة الشركات. كما يجب إعداد ومراجعة المعلومات وكذا الإفصاح عنها بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية، وأيضاً بمتطلبات عملية المراجعة، بهدف إتاحة التدقيق الموضوعي للأسلوب المستخدم في إعداد القوائم المالية وصياغة التقارير المالية.

- وهنا نشير إلى مجموعة الإرشادات التي يجب الأخذ بها عند تطبيق هذا المبدأ، وهي:⁽²⁾
- يجب إعداد المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها طبقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة المالية وغير المالية؛
 - يجب ألا يقتصر الإفصاح على المعلومات الجوهرية وإنما يشمل أيضاً ما يلي: النتائج المالية ونتائج عمليات الشركة، أهداف الشركة، الملكيات الكبرى للأسهم وحقوق التصويت، مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، العمليات المتعلقة بأطراف من الشركة، عوامل المخاطر المتوقعة، الأمور الخاصة بالعاملين وذوي المصلحة الآخرين؛

⁽¹⁾ عبد الوهاب نصر علي، وشحاتة السيد شحاتة، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007/2006، ص. 88.

⁽²⁾ محمد شريف توفيق، مرجع سبق ذكره.

- يجب إجراء مراجعة سنوية لحسابات الشركة عن طريق مراجع مستقل ومؤهل، وذلك بهدف تقديم ضمان خارجي وموضوعي للمجلس والمساهمين، يفيد أن القوائم المالية تمثل بالفعل المركز المالي للشركة وأدائها؛
- يجب أن يقدم مراجعو الحسابات الخارجيين تقاريرهم للمساهمين وعليهم بذل العناية المهنية الحريصة عند القيام بمهامهم؛
- يجب توفير قنوات لبث المعلومات تسمح بحصول المستخدمين على معلومات كافية وفي الوقت المناسب وبأقل تكلفة ممكنة وبطريقة عادلة؛
- يجب استكمال إطار حوكمة الشركات بمنهج فعال، يتناول ويشجع على تقديم التحليلات أو المشورة عن طريق المحللين والسامسة ووكالات التصنيف وغيرها من الأطراف التي تؤثر على القرارات التي يتخذها المستثمرون بعيدا عن أي تعارض في المصالح، قد يؤدي إلى الإضرار بنزاهة ما يقومون به من تحليل أو ما يقدمون من مشورة.

المبدأ السادس: مسؤوليات المجلس « The responsibilities of the board »

يجب أن يتبع المجلس أسلوب ممارسة حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية لتوجيه الشركات، كما يجب أن يكفل المتابعة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة، وأن يضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل المساهمين.

ومن دون شك فإن مجلس الإدارة مسؤول بصفة رئيسية عن الإشراف على الأداء الإداري وتحقيق عائد مناسب للمساهمين مع منع التعارض بين المصالح. وحتى يتسنى لمجلس الإدارة أن يفي بمسؤولياته بشكل فعال، فإنه يجب أن تتوافر له درجة من الاستقلالية عن الإدارة التنفيذية في سبيل ممارسة أحكام موضوعية.⁽¹⁾

في هذا الصدد وللوقوف على مسؤوليات مجلس الإدارة، يمكن أن نورد مجموعة من الإرشادات التي يجب مراعاتها عند تطبيق هذا المبدأ، وهي:⁽²⁾

- يجب أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة على أساس توافر معلومات كاملة، مع توافر النية الحسنة والعناية الواجبة بما يكفل تحقيق مصالح الشركة والمساهمين وذوي المصلحة الآخرين؛
- يستوجب على مجلس الإدارة أن يعامل كافة المساهمين معاملة عادلة، لاسيما وأن قرارات هذا الأخير ستؤثر على مختلف فئات المساهمين؛

(1): حوكمة الشركات، إعداد مركز عمان لحوكمة الشركات، مرجع سبق ذكره، ص. 48.

(2): الموقع الرسمي للمنظمة: www.oecs.org

- يجب على أعضاء مجلس الإدارة أن يلتزموا بالقوانين أثناء ممارستهم لمهامهم، مع الحرص على مصالح جميع الأطراف.
- ينبغي لأعضاء مجلس الإدارة أن يضطلعوا بالمهام الموكلة إليهم وأن يقوموا بالوظائف الرئيسية التالية:⁽¹⁾
 - استعراض وتوجيه استراتيجية الشركة، وخطط العمل، وسياسة المخاطرة، والموازنات التقديرية التي تكفل متابعة مستوى الأداء، مع تولي الإشراف على الإنفاق الرأسمالي وعمليات الاندماج والتخلي عن الاستثمار؛
 - متابعة فعالية ممارسة الشركة لقواعد الحوكمة، وإجراء التعديلات عند الحاجة؛
 - الإشراف على المسؤولين التنفيذيين وتحديد رواتبهم والإفصاح عن مكافآتهم ومراعاة التناسب بينها وبين مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وبين مصالح الشركة والمساهمين في الأجل الطويل؛
 - ضمان الشفافية في عملية ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة، وأن تتم بشكل رسمي؛
 - متابعة وإدارة أي تعارض محتمل بين مصالح إدارة الشركة وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين، بما في ذلك إساءة استخدام أصول الشركة وكذا استغلال عمليات الأطراف ذات الصلة أو القرابة؛
 - ضمان نزاهة حسابات الشركة، الأمر الذي يتطلب وجود مراجع مستقل، مع ضمان وجود نظم سليمة للرقابة، وعلى وجه الخصوص وجود نظم متابعة المخاطر والرقابة المالية والالتزام بأحكام القانون والمعايير ذات الصلة؛
 - الإفصاح عن كافة المعلومات المالية ونتائج أعمال الشركة لصالح المساهمين والأطراف المهتمة في الوقت المناسب.⁽²⁾

«Les entreprises devraient publier leurs résultats financiers et résultats d'exploitation aux actionnaires et les autres parties intéressées, afin qu'ils puissent bien comprendre la nature des activités, la situation de l'entreprise au moment de la publication, et son plan d'exploitation pour l'avenir»

⁽¹⁾: عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص. 413.

⁽²⁾: Guide des Bonnes Pratiques en Matière : **d'information sur la Gouvernance d'entreprise**, Publications de Nations Unies, New York et Genève, 2006, p. 3.

- الإعلان عن إنشاء لجان منبثقة عن مجلس الإدارة، مع ضرورة تحديد صلاحياتها وإجراءات تشكيلها وعملها.⁽¹⁾

«Les structures de gouvernance devraient être publiées.. Ces structures peuvent être des comités ou des groupes auquel le conseil d'administration a confié le soin de faciliter l'exécution de certaines de leurs fonctions»

لا ريب أن لهذه المبادئ دورا كبيرا في نشر ثقافة الحوكمة، فهي بمثابة نقاط مرجعية غير إلزامية يمكن للمشرعين وصناع القرار تبنيها عند قيامهم بوضع الأطر القانونية والتنظيمية والإدارية لحوكمة الشركات، التي تعكس ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية والقانونية. وجزير بالتنويه أن هذه المبادئ ليست بالوصفات الجاهزة، ذلك أن تطبيقها في أي دولة يتطلب العديد من الترتيبات والإجراءات الملائمة لعملية التطبيق، إذ لا تصلح تجربة دولة ما كتطبيق كامل من دولة لأخرى، فالأمر يتطلب تكييف هذه المبادئ لتلائم وتتفق مع خصوصية وظروف كل دولة.

الفرع الثاني: ركائز حوكمة الشركات

استنادا إلى العرض السابق لمبادئ الحوكمة، يتبين أن هذه الأخيرة تقوم على ركائز، نوردتها فيما يلي:

1. السلوك الأخلاقي (أخلاقيات الأعمال)

يشير هذا المرتكز إلى البنية الأخلاقية والقيم والسلوكيات النابعة من مرجعية أصيلة وأخلاقية، التي تعتبر البلم الشافي من الممارسات للأخلاقية. وهنا تعمل الحوكمة على ضمان الالتزام الأخلاقي وكذا الالتزام بقواعد السلوك المهني والتوازن في تحقيق مصالح الأطراف المرتبطة بالشركة إلى جانب الشفافية في عرض المعلومات.⁽²⁾

إذا فوضع أسس قوية لحوكمة الشركات من خلال تبني المبادئ التوجيهية الأخلاقية، مسألة مهمة لتعزيز الممارسات في نطاق الأعمال والشفافية والحد من المخاطر.⁽³⁾

«Les orientations en matière d'éthique sont importantes pour la promotion des bonnes pratiques commerciales, de la transparence et de la réduction des risques»

⁽¹⁾: Guide des Bonnes Pratiques en Matière, op.cit, p p. 14 -15.

⁽²⁾: مؤيد محمد علي الفضل، العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وقيمة الشركة: دراسة حالة في الأردن، مجلة آفاق اقتصادية، المجلد 28، العدد 112، مركز البحوث والتوثيق، الأردن، 2007، ص. 24.

⁽³⁾: Guide des Bonnes pratiques en Matière, op.cit, p.16.

2. الرقابة والمساءلة

تعمل الحوكمة على تفعيل أدوار أصحاب المصالح، وذلك من خلال إحكام الرقابة والسيطرة على أدائها من قبل:⁽¹⁾

- أطراف رقابية عامة، مثل: البنك المركزي، الهيئة العامة لسوق المال، الغرف التجارية والصناعية.

- أطراف رقابية مباشرة، وهم المساهمون ومجلس الإدارة، لجنة المراجعة، المراجعون الداخليون.

- أطراف خارجية: مثل الموردين، المقرضين، المراجعون الخارجيون.

بالإضافة إلى تمكين أصحاب المصالح من الأفراد والمنظمات غير الحكومية من مساءلة الموظفين والمسؤولين، من خلال الأدوات الملائمة دون أن يؤدي ذلك إلى تعطيل العمل. والمقصود بالمساءلة هنا، أن يطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة حول أسباب فشلهم في أداء مهامهم، والأخذ بالانتقادات الموجهة إليهم مع تحمل مسؤولية فشلهم.⁽²⁾

3. إدارة المخاطر

تمثل إدارة المخاطر تلك العملية الديناميكية التي يتم فيها اتخاذ كافة الخطوات المناسبة للتعرف على المخاطر المؤثرة على أهداف الشركة والتعامل معها.⁽³⁾

هنا نشير إلى أن إدارة المخاطر تنفرع إلى:⁽⁴⁾

- وضع نظام إدارة المخاطر؛

- الإفصاح وتوصيل المخاطر إلى المستخدمين أو أصحاب المصلحة.

ويمكن تلخيص ما ورد آنفاً، من خلال الشكل التالي:

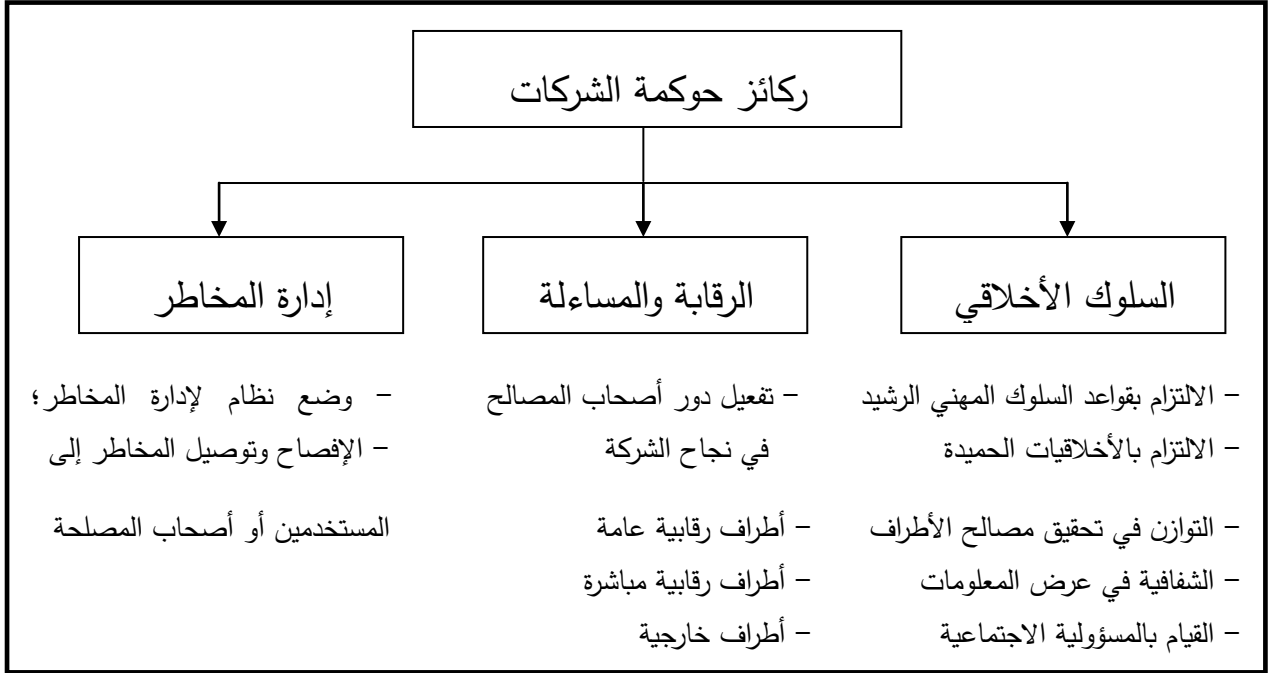
⁽¹⁾ إبراهيم السيد المليجي، دراسة واختبار تأثير آليات حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في بيئة الممارسة المهنية في مصر، بحث متوفر على الموقع: www.faculty.Ksu.edu.sa/71669/Publications

⁽²⁾ جان بولس، وكميل حبيب، أخلاقيات الأعمال في عالم متغير، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2007، ص. 144.

⁽³⁾ أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة الدولية وعولمة أسواق المال، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص. 588.

⁽⁴⁾ مصطفى نجم البشاري، أهمية تطبيق معايير حوكمة الشركات لتفعيل نظم المراجعة الداخلية في المؤسسات العامة بالسودان، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الأول حول: المراجعة الداخلية- الإدارة العامة للمراجعة الداخلية لأجهزة الدولة، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، قاعة الصداقة، السودان، يومي: 20- 21 جانفي 2008، ص. 19.

الشكل رقم (4): ركائز حوكمة الشركات



المصدر: طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات: المفاهيم، المبادئ- التجارب- المتطلبات- شركات قطاع عام وخاص ومصارف، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، 2008/2007، ص. 49.

المطلب الثاني: أبعاد حوكمة الشركات والأطراف المعنية بتطبيقها

من خلال العرض السابق لمبادئ وركائز الحوكمة، يتجلى لنا أن لحوكمة الشركات أبعاد جوهرية مختلفة، تتفاعل معها العديد من الأطراف والمعنية بتنفيذها، كل حسب صلاحيته ومسؤولياته، نستعرض هذه الأبعاد والأطراف فيما يأتي.

الفرع الأول: أبعاد حوكمة الشركات

للحوكمة أبعاد مختلفة، فهناك من يرى أنها لا تنحصر في بعد واحد هو الربح والخسارة وإنما هي ثلاثية الأبعاد، وهناك من يرى أنها تتعدى ذلك.

فحسب الباحثة مها محمود رمزي ربحاوي، نجد أن للحوكمة ثلاثة أبعاد هي: (1)

(1) مها محمود رمزي ربحاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 98-99.

1. البعد الاقتصادي أو الاستثماري (Investement dimension)

يتضمن هذا الأخير السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي، ودرجة المنافسة في السوق، وتوفر نظام المعلومات المالية وغير المالية التي تساعد الشركة في الحصول على التمويل وإدارة المخاطر وتضمن تعظيم قيمة أسهم الشركة واستمرارها في الأجل الطويل، ويتضمن هذا البعد الإفصاح المالي والرقابة الداخلية.

2. البعد الاجتماعي والقانوني (Social and legal dimension)

يشير هذا البعد إلى طبيعة العلاقات التعاقدية التي تحدد حقوق وواجبات حملة الأسهم وأصحاب المصالح المختلفة من ناحية، والمديرين من ناحية أخرى. أما المسؤولية الاجتماعية فتتمثل في حماية حقوق الأقلية وصغار المستثمرين. ويتضمن هذا البعد: الهيكل التنظيمي والسلوك الأخلاقي.

3. البعد البيئي (Environmental dimension):

يدور هذا البعد حول حماية البيئة من أثر إنتاج السلعة أو رميها أو تقديم الخدمة. وبالمقابل نجد مجموعة من الباحثين الذين يتفقون على تعدد أبعاد الحوكمة، والتي نوردتها فيما يأتي:⁽¹⁾

1. البعد الإشرافي (Oversight):

ويتعلق بتدعيم وتفعيل الدور الإشرافي لمجلس الإدارة على أداء الإدارة التنفيذية والأطراف ذات المصلحة.

2. البعد الرقابي (Control):

ويشير هذا البعد إلى دور الرقابة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي للشركة. فعلى المستوى الداخلي نجد أن تدعيم وتفعيل الرقابة يتناول تفعيل نظم الرقابة الداخلية ونظم إدارة المخاطر، أما على المستوى الخارجي فيتناول القوانين واللوائح وقواعد التسجيل في البورصة وإتاحة الفرصة لحملة الأسهم والأطراف من ذوي المصلحة في الرقابة فضلا عن توسيع نطاق مسؤوليات المراجع الخارجي وتدعيم استقلاله.

3. البعد الأخلاقي (Ethics):

ينطوي هذا البعد على تحسين البيئة الرقابية بما تشمله من القواعد الأخلاقية ونشر ثقافة الحوكمة على مستوى إدارات الشركات وبيئة الأعمال بصفة عامة.

⁽¹⁾: بالاعتماد على مرجعين:

- خليل محمد، دور المحاسب الإداري في إطار حوكمة الشركات، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد الثاني، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر، 2003، ص ص. 94-98.

- زين الدين بروش وجابر دهيمي، دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي: 6-7 ماي 2012، ص.

4. **الاتصال (Communication):** ويتعلق بتصميم وتنظيم العلاقات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية من جهة، والأطراف الخارجية من ذوي المصلحة أو الجهات الإشرافية والرقابية أو التنظيمية من جهة أخرى.
5. **البعد الاستراتيجي (Strategic):** يشير هذا الأخير إلى كيفية صياغة استراتيجيات الأعمال والتشجيع على التفكير الاستراتيجي، والتطلع إلى المستقبل استناداً إلى دراسة متأنية ومعلومات كافية عن أدائها الماضي والحالي، وكذلك دراسة عوامل البيئة الخارجية وتقدير تأثيراتها المختلفة استناداً إلى معلومات كافية عن ظروف البيئة الداخلية ومدى تبادل التأثير فيما بينها.
6. **المساءلة (Accountability):** يتعلق هذا البعد بالإفصاح عن نتائج أعمال الشركة، وعرضها أمام المساهمين وغيرهم ممن يخول لهم القانون مساءلة الشركة.
7. **الإفصاح والشفافية: (Disclosure and Transparency):** ويتضمن الإفصاح عن كافة المعلومات اللازمة لترشيد قرارات كافة الأطراف ذات المصلحة على مستوى الشركة، إلى جانب الإفصاح ضمن التقارير العامة عن المؤشرات الدالة على الالتزام بمبادئ الحوكمة.

الفرع الثاني: الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات

توجد أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتتوثر في التطبيق السليم لمفهوم الحوكمة، ويمكن القول بأنها تحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في التطبيق السليم لهذا المفهوم، هذه الأطراف تتمثل في:

1. المساهمون (Shareholders)

وهم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم، في مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم.⁽¹⁾ كما أنهم المسؤولون بصفة أساسية عن تعيين وفصل أعضاء مجلس الإدارة، باعتبارهم من يملك الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم. كما تعد موافقتهم ضرورية لإتمام الكثير من الصفقات من خلال عملية التصويت في الجمعية العامة.⁽²⁾

(1): محمد مصطفى سليمان، 2009، مرجع سبق ذكره، ص. 20.

(2): ريمة عمري، وكندية زليخة، الحوكمة كمدخل حديث لتحسين وتطوير أداء المؤسسات البنكية، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول: أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي: 10-11 نوفمبر 2009، ص. 7.

2. مجلس الإدارة (Board of directors)

هو المكلف بتمثيل مصالح المساهمين، وهو يضمن للمستثمرين في الشركة بأن أموالهم التي تم استثمارها، يجري استخدامها بطريقة رشيدة ويستخدم لتحسين أداء الشركة.⁽¹⁾ ولما كان مجلس الإدارة جزءا من الهيكل التنظيمي، فهو يتربح على قمة السلطة فيه، حيث يقوم برسم السياسة العامة للشركة. إلى جانب اختيار المديرين التنفيذيين والرقابة على أدائهم، يتولى مجلس الإدارة هيكله اللجان المنبثقة عنه والتي تلعب دورا مهما في تفعيل دور الحوكمة في استقرار الشركات ومنها: لجنة التنسيق، لجنة المكافآت، لجنة التعيينات، ولجنة إدارة المخاطر.⁽²⁾ وبالعودة إلى مبادئ الحوكمة، نستخلص بأنها قد بينت أن أعضاء مجلس الإدارة يضطلعون بنوعين من الواجبات عند قيامهم بعملهم وهما:

- **واجب العناية اللازمة:** ويتطلب أن يبذل مجلس الإدارة الجهد والعناية اللازمة في اتخاذ القرار، وأن يمارس الصلاحيات المخولة إليه بالشكل الذي يسمح بتوجيه الشركة بنزاهة وحكمة ويعمل لمصلحة الشركة بشفافية ومسؤولية.

- **واجب الإخلاص في العمل:** يعد مجلس الإدارة أداة لمراقبة سلوك الإدارة، إذ أنه يعمل على ضمان المعاملة المتساوية للمساهمين والمعاملات مع الأطراف الأخرى من ذوي المصالح، إلى جانب وضع سياسات ملائمة للرواتب والمكافآت وغير ذلك.

3. الإدارة (Management)

هي المسؤولة عن التسيير الفعلي للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة، وتعتبر إدارة الشركة هي المسؤولة عن تعظيم الأرباح وزيادة قيمة الشركة بالإضافة إلى مسؤولياتها عن الإفصاح والتزام الشفافية في نشر المعلومات.⁽³⁾ وتعتبر الإدارة بمثابة حلقة وصل بين مجلس الإدارة وبقية الأطراف المتعاملة مع الشركة، مما يستوجب

(1): فريد محرم فريد إبراهيم الجارحي، أثر تطبيق حوكمة الشركات على أداء الشركات المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة حول: دور الجامعات في نشر ثقافة الحوكمة ووضع آليات لمكافحة الفساد المالي والإداري، جامعة عين شمس، مصر، 25 نوفمبر 2010، ص. 30.

(2): لمزيد من المعلومات حول اللجان التابعة لمجلس الإدارة ارجع إلى: عباس حميد التميمي، مرجع سبق ذكره.

(3): محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص. 16.

على مجلس الإدارة أن يوجد الآلية التي من خلالها يتم متابعة أداء الإدارة وتقويمه، وهذا ما يبين أهمية مجلس الإدارة كآلية داخلية للحوكمة.⁽¹⁾

4. أصحاب المصالح (Stackholder)

ويتمثلون في مجموعة من الأطراف ممن لهم مصالح داخل الشركة مثل: الدائنين، العمال، الموردين والموظفين. مع ملاحظة أن مصالح هذه الأطراف قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، فمثلا نجد أن الدائنين يهتمون بقدرة الشركة على السداد، في حين نجد أن العمال والموظفين يهتمون بقدرة الشركة على الاستمرار والنمو.⁽²⁾

وهنا نشير إلى أن هذه الأطراف مهمة في معادلة العلاقة في الشركة، فبدونهم لا تستطيع إدارة الشركة ولا حتى مجلس الإدارة والمساهمون تحقيق الاستراتيجيات الموضوعية للشركة، ولا حتى مجلس الإدارة والمساهمون تحقيق الاستراتيجيات الموضوعية للشركة، ما يقودنا إلى القول بأن مفهوم حوكمة الشركات يتأثر بشكل كبير بالعلاقات فيما بين هذه الأطراف.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مفهوم حوكمة الشركات يرتبط بشكل أساسي بسلوك الأطراف المذكورة آنفا، حيث أن هناك مجموعة من الخصائص التي يجب أن تتوفر في هذه السلوكيات حتى يتحقق الغرض من وراء تطبيق هذا المفهوم، فهذه الخصائص تشكل الدعائم الأساسية لحوكمة الشركات والتي نخص بالذكر منها في هذا الصدد ما يأتي:⁽³⁾

- **الشفافية:** تؤمن هذه الخاصية النزاهة والموضوعية في إجراءات إدارة الشركة من جهة، والصدق والموثوقية في المعلومات من جهة أخرى، بما يقلل خطر المعاملة غير العادلة بين المساهمين وكذا عدم تعارض المصالح بين الأطراف المتعاملة مع الشركة.

ولضمان حوكمة جيدة، من الضروري أن يتسم المديرون بالجدية والكفاءة والنزاهة والمسؤولية، بما يعكس صورة واضحة وحقيقية عن الشركة.⁽⁴⁾

- **المسؤولية:** ويقصد بها الالتزام بالأعمال المحددة حسب ما يظهره الهيكل التنظيمي من مستويات إدارية.
- **المساءلة:** وهي قاعدة تقتضي بمحاسبة متخذي القرار في الشركة أو المديرين التنفيذيين، عن نتائج قراراتهم وأعمالهم تجاه الشركة والمساهمين.

⁽¹⁾: نبيل حمادي، أثر تبني المؤسسات الجزائرية للحوكمة على جودة المراجعة المالية، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد 6، جامعة المدية، مارس 2012، ص. 30.

⁽²⁾: محمد مصطفى سليمان، مرجع سبق ذكره، 2009، ص. 22.

⁽³⁾: مها محمود رمزي ربحاوي، مرجع سبق ذكره، ص. 97.

⁽⁴⁾: Zohra Chaour, **Gouvernance des PME.PMI et Performance**, intervention au sein du séminaire international sur: la gouvernance et l'éthique des affaires dans les entreprises, Université Annaba, 18-19 Novembre 2009, sans page.

- **العدالة:** وتعني وجوب احترام المساهمين ومعاملتهم بصورة متكافئة ومتساوية.
- **الاستقلالية:** وهي الآلية التي تقلل أو تلغي من تضارب المصالح، حيث تبدأ هذه الآلية من تشكيل المجلس وتعيين اللجان التابعة له وإلى تعيين مراجع الحسابات (خارجي مستقل)، يقوم بممارسة عمله بما تقتضيه العناية والأصول المهنية، ليقدم تقريره حول المصادقة بأن القوائم والتقارير المالية تمثل بصدق حقيقة المركز المالي وأداء الشركة.
- **الانضباط:** بمعنى الالتزام بالسلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.
- **الوعي الاجتماعي:** أي التمسك بسلوكات وعادات المجتمع مع احترام البيئة التي تتواجد بها الشركة.

المطلب الثالث: محددات نجاح حوكمة الشركات ونطاق تطبيقها

لكي تتمكن الشركات من الاستفادة من مزايا ومنافع تطبيق مفهوم الحوكمة، يجب أن تتوفر مجموعة من المحددات التي تضمن التطبيق السليم لقواعد الحوكمة، فبالرغم من وجود اختلاف في تطبيق مفهوم الحوكمة من بلد لآخر، نجد أن هناك إجماعاً بين الباحثين على وجود مجموعتين من المحددات، التي قد تظهر في الوهلة الأولى أنها مجرد قيود، ولكنها في الواقع تمثل ضوابط لضمان إنجاح الحوكمة في الشركة بمختلف أشكالها الموجودة.

الفرع الأول: محددات تطبيق الحوكمة

هناك نوعان من المحددات التي تؤثر في تأسيس وتنفيذ إطار الحوكمة، نعرضها بشيء من التفصيل فيما يأتي:

1. المحددات الخارجية (External Determinations)

تتمثل هذه المجموعة في القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي في الدولة، والذي تعمل الشركات في إطاره، وقد يختلف من دولة لأخرى. وترجع أهمية هذه المحددات إلى أن وجود ما يكفل حسن إدارة الشركات من جهة، ويضمن حقوق الغير ونتيجة تعاملها معه، بما يقلل التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص.⁽¹⁾ وتشتمل المحددات الخارجية على:⁽²⁾

(1): نظير رياض محمد الشحات، إدارة محافظ الأوراق المالية في ظل حوكمة الشركات، دون دار نشر، مصر، 2007، ص. 306.
(2): علال بن ثابت، ومحمد بن جاب الله، المستثمرون المؤسسون ببورصة الأوراق المالية ودورهم في التأثير على حوكمة المؤسسات، ورقة بحثية ضمن الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات - دراسة حالة الجزائر والدول النامية، بسكرة، يومي: 21-22 نوفمبر 2006، ص. 5.

- ✓ القوانين واللوائح المنظمة للعمل بالأسواق مثل: قوانين سوق المال، تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، قوانين الإفلاس، قوانين الاستثمار... الخ؛
- ✓ كفاءة القطاع المالي على توفير التمويل اللازم للشركات، مما يشجع على التوسع والمنافسة؛
- ✓ الالتزام بمعايير المحاسبة والمراجعة الدولية، ووضع آلية للتقيد بها من أجل ملاءمة وتعزيز الحوكمة؛
- ✓ كفاءة الأجهزة الرقابية والهيئات الحكومية في إحكام الرقابة على الشركات، مثل هيئة سوق المال، بالإضافة إلى دور المنظمات غير الحكومية والجمعيات المهنية التي تضع ميثاق الأخلاق للمهنة، كجمعيات المحاسبين والمراجعين، إلى جانب المؤسسات الخاصة للمهنة الحرة مثل: مكاتب لمحاماة والاستشارات المالية والاستثمارية.

2. المحددات الداخلية (Internal determinations)

تشمل هذه المحددات مجموعة القوانين والأسس واللوائح والقواعد التي تحدد كيفية توزيع السلطات والمسؤوليات داخل الشركة⁽¹⁾، أي وضع هياكل إدارية سليمة توضح كيفية اتخاذ القرارات، في سبيل ضبط الأداء الإداري للشركة، وذلك بالشكل الذي يؤدي إلى عدم تعارض في المصالح بين الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة.

وتتمثل هذه المحددات فيما يلي:⁽²⁾

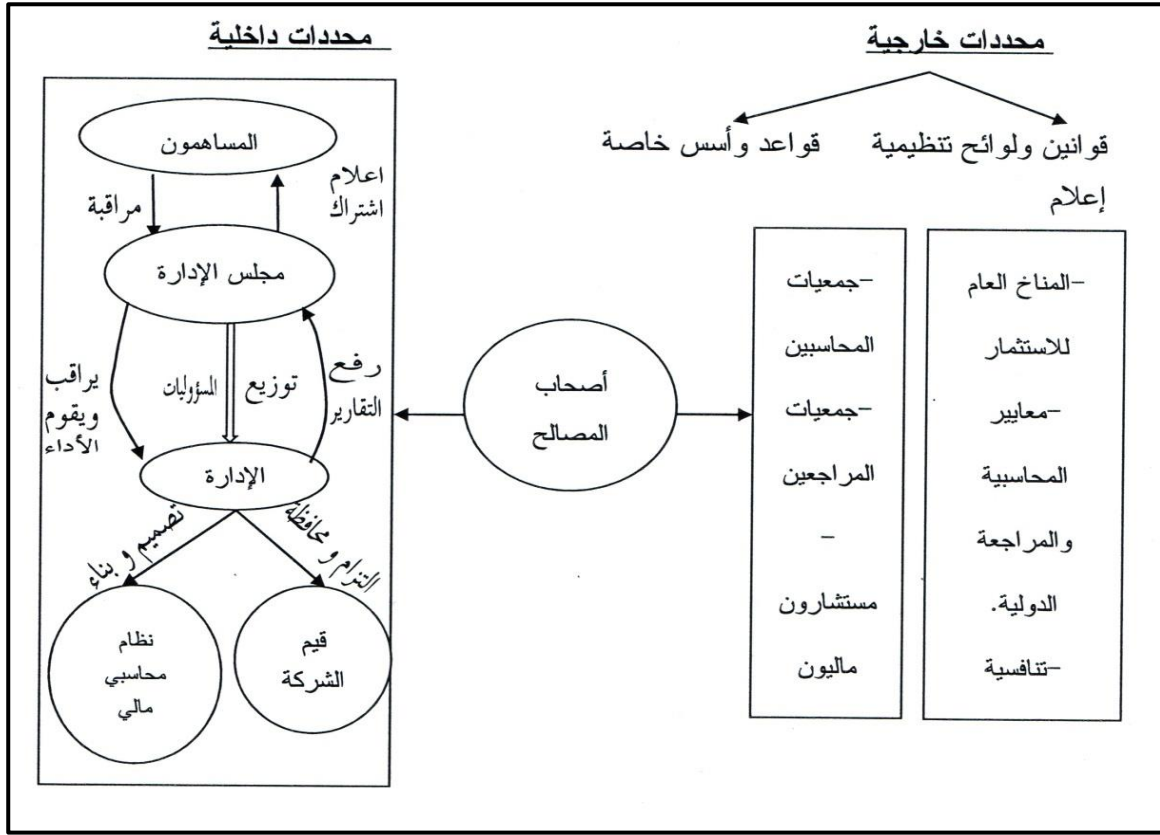
- ✓ آلية توزيع السلطات داخل الشركة من خلال وضع الهيكل التنظيمي من قبل مجلس الإدارة بغرض تحديد الواجبات وتوزيع المسؤوليات وخطوط تفويض السلطات؛
- ✓ العلاقة الهيكلية بين الجمعية العمومية ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والتي تظهر من خلال الرقابة المباشرة للمساهمين بواسطة الجمعية العامة والرقابة التعاونية بين المسيرين؛
- ✓ جودة النظام المحاسبي والمالي، الذي يشكل القاعدة الأساسية للمعلومات اللازمة والضرورية لاتخاذ القرار بكفاءة؛
- ✓ قيم الشركة وقواعد السلوك الأخلاقي من نزاهة وموضوعية وشفافية وأمانة في تنفيذ عمليات الشركة.

وبالاستناد إلى ما تم تقديمه سالفًا، فإنه بالإمكان تلخيص ذلك في الشكل الآتي:

(1): محمود الغنيمي، الحوكمة والجهاز المصرفي، ورقة بحثية مقدمة ضمن المؤتمر الخامس حول: حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية، الجزء الثالث، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2005، ص. 383.

(2): مها محمود رمزي ربحاوي، مرجع سبق ذكره، ص. 100.

شكل رقم (5): تفاعل المحددات الأساسية للحكومة



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- مها محمودي رمزي ربحاوي، الشركات المساهمة ما بين الحوكمة والقوانين والتعليمات: حالة دراسية للشركات المساهمة العامة العمانية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد 1، 2008، ص. 102.
- علاء فرحان طالب، وإيمان شبحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2011، ص. 17.

في ضوء ما سبق، نشير إلى أن مجموعة المحددات (داخلية أو خارجية) تتأثر بدورها بمجموعة من العوامل المرتبطة بالأوضاع الاجتماعية والسياسية والثقافية والتعليمية للبلد، بالإضافة إلى مستوى الوعي عند أفراد المجتمع. فالحوكمة جزء من محيط أكبر، تعمل في نطاقه الشركات بمختلف أشكالها تسوده سياسات الاقتصاد الكلي ودرجة المنافسة في أسواق المنتجات وعوامل الإنتاج.

الفرع الثاني: نطاق تطبيق حوكمة الشركات

يقصد بنطاق الحوكمة مجموعة الشركات أو المؤسسات المعنية بتطبيق ضوابط الحوكمة عليها، ويشتمل هذا الأخير على الأنواع التالية:⁽¹⁾

1. شركات المساهمة العامة (المدرجة وغير المدرجة)

هي الشركات التي تقوم على أساس الاعتبار المالي، يكون رأس المال فيها مقسما إلى أسهم متساوية القيمة وقابلة للتداول، وهي نموذج لشركات الأموال، فهي تقوم على تجميع رؤوس الأموال عن طريق طرح أسهمها للاكتتاب العام. تتولى الدولة إنشاءها وذلك لاضطلاعها بمشاريع كبرى يعجز الأفراد العادين عن تمويلها. ولشركة المساهمة كيان قانوني مستقل عن حملة أسهمها، أي أن لها شخصية اعتبارية مستقلة عن أصحاب حقوق الملكية.⁽²⁾

2. الشركات التي تتعامل بأموال الغير: مثل:

- **شركات التأمين:** هي مؤسسات مالية تهدف إلى تحقيق الربح، حيث تقوم بجمع الأقساط من المؤمن لهم، واستثمار الأموال المجمعة في أوجه متعددة. وبالتالي يمكنها أن تحقق قدرا من الأرباح المتعلقة بالتعويضات المتوقع دفعها والأقساط المطلوب تحصيلها.^(*)

- **شركات الرهن العقاري:** هي مؤسسات مالية (بنوك أو شركات تأمين)، تقوم بتقديم قرض طويل مضمون مقابل عقار، بمعنى إنجاز معاملة تقوم فيها المؤسسة المالية (الممول) بتقديم المال اللازم للعميل لتملك عقار، على أن يسدد التمويل على أقساط طويلة الأجل في آجال يتفق عليها، نظير عائد للجهة الممولة وذلك بعد رهن العقار لمصلحة الممول، وأنه في حال عدم قدرة العميل على رد المبلغ المقترض أو جزء منه، فإن الراهن له الحق في بيع العقار المرهون ليسترد استثماره.⁽³⁾

- **شركات التأجير التمويلي:** يمثل التأجير التمويلي أحد أنواع أعمال الوساطة المالية، وفيه لا يكون المؤجر منتجا للأصل وإنما تتمثل وظيفته في تقديم التمويل لشراء الأصل من المنتج لحسابه وباسمه ثم يوجهه إلى المستأجر (مستثمر) بهدف استثماره مقابل دفعات دورية (مقابل التأجير)، مع احتفاظ المؤجر لملكية الأصل وحتى نهاية العقد وامتلاك المستأجر لخيار شراء الأصل عند نهاية مدة التأجير (على أن تكون

⁽¹⁾ عن الموقع الإلكتروني: www.hawkama.ps/Pages/applying-Points.aspx

⁽²⁾ المادة (592) من المرسوم التشريعي رقم (93-08)، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، 1993، ص. 9.

^(*) وقد عرفت المادة (619) من القانون المدني الجزائري عقد التأمين بأنه: "عقد يلزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له، أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه أو إيرادا مرتبا أو أي تعويض مالي آخر في حال وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد، وذلك مقابل قسط أو أي دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن".

⁽³⁾ عبد الله إبراهيم الفايز، الرهن العقاري وأنواعه محليا وعالميا، جريدة الاقتصادية، العدد 5424، 17 أغسطس 2008، النسخة

الإلكترونية للجريدة متاحة على الموقع: http://www.aleqt.com/2008/08/17/article_13278.html

دفعات مقابل التأجير قد غطت تكلفة الأصل وهامش ربح محدد) أو إعادة الأصل للمؤجر في نهاية مدة التأجير أو تجديد عقد التأجير مرة أخرى. حيث تقوم الشركة المؤجرة بشراء الأصل المراد اقتناؤه وتسجيله باسمها، ومن ثم تنقل حيازته إلى المستأجر الذي يستعمله، وبذلك فإن التأجير التمويلي يمكّن الشركات من الحصول على المعدات اللازمة دون الحاجة إلى استثمار مبلغ كبير من رأس المال. وفي حال إخلال المستأجر بدفع الأقساط، يقوم المؤجر باستعادة الأصل للمؤجر، أو بيعه لتسديد رصيد التمويل القائم.⁽¹⁾

- فروع البنوك

3. الشركات العائلية

في الواقع ليس هناك تصنيف قانوني للشركات العائلية في أي من دول العالم، حيث أن كافة أنواع الشركات المذكورة على سبيل الحصر في القوانين المنظمة لأعمال الشركات لا تتضمن مصطلح يسمى الشركات العائلية، وإنما تتخذ الشركات صيغا قانونية محددة منها: المؤسسة الفردية، شركة المساهمة العامة، المؤسسة ذات المسؤولية المحدودة، شركة التوصية بالأسهم، شركة التوصية البسيطة وشركة التضامن وغيرها.

4. الشركات الخاصة

5. المؤسسات الحكومية

المطلب الرابع: آليات حوكمة الشركات ودور الأطراف المسؤولة عن تطبيقها

تشير آليات حوكمة الشركات إلى مجموعة الممارسات التي تسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في التطبيق السليم لقواعد الحوكمة التي تحدد طبيعة العلاقة بين حملة الأسهم وأصحاب المصالح كافة، والتي تضمن للشركة إدارة سليمة ومستقرة وبقاءها في بيئة الأعمال.⁽²⁾

وبالنظر إلى مبادئ الحوكمة، يتضح أنها تضمنت مجموعة من الآليات التي يتم استخدامها في تطبيق مبادئ الحوكمة عمليا، لذا سيتم في هذا المطلب التركيز على بعض التصنيفات التي تتماشى مع أهداف البحث، إلى جانب التطرق إلى الأطراف المسؤولة عن تطبيق الحوكمة داخل شركات المساهمة، مع إبراز مسؤولية وعلاقة كل طرف من هذه الأطراف ببعضها البعض، وبيان أهمية كل منها.

⁽¹⁾: ما هو التأجير التمويلي، جريدة السجل الأسبوعية، صادرة عن شركة المدى للصحافة والنشر، عمان، الأردن، العدد 68، 19

مارس 2009، نسخة الكترونية على الموقع: http://www.al-sijill.com/sijill_items/sitem6157.htm

⁽²⁾: بشرى فاضل الطائي، الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ودورها في حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، 2009، ص. 110.

الفرع الأول: آليات تنفيذ حوكمة الشركات

تعمل آليات حوكمة الشركات على حماية حقوق المساهمين وكافة الأطراف ذوي المصلحة المرتبطين بأعمال الشركة. فهي تعبر عن الطرق والأساليب التي تستخدم للتعامل مع المشاكل التي تنشأ بين الإدارة وحملة الأسهم عموماً وبين الأقلية من حملة الأسهم وبين الأغلبية المسيطرة من حملة الأسهم ومراقبة أداء المديرين واستبدالهم في حالة عدم أدائهم بشكل جيد.⁽¹⁾

وهناك تصنيفات متعددة لآليات الحوكمة، فهناك من يصنفها إلى مجموعتين على اعتبار أن هذا التصنيف يستند على حل التعارض بين المدراء والمالكين وبين حملة الأسهم، وهناك من يصنفها إلى ثلاث مجموعات، بحيث تختص كل مجموعة بأمر تتعلق بأداء الشركات وإدارتها.

1. التصنيف الأول

وفق هذا التصنيف نميز بين فئتين هما:⁽²⁾

أ- **الأليات الحافظة:** يركز هذا النوع من الآليات على أنشطة وفعاليات الشركة، لغرض اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة من أجل بلوغ أهداف الشركة. وهي تشمل ما يلي:

• تركيز الملكية (Ownership concentration)

تشكل النسبة الكبيرة للأسهم التي يمتلكها عدد قليل من المالكين ما يعرف بـ "تركز الملكية"، حيث تكتسب آلية تركيز الملكية أهمية كبيرة بسبب تأثيرها في فاعلية الرقابة على القرارات الإدارية، فالملكية المنتشرة والتي تتمثل في عدد كبير من المساهمين لعدد قليل من الأسهم مع عدد قليل من المالكين لعدد كبير من الأسهم ينتج رقابة ضعيفة على قرارات الإدارة، سيما وأن العديد من الأبحاث أظهرت نتائجها بأن درجة عالية من تركيز الملكية يجعل احتمالية توجه القرارات الاستراتيجية للمديرين نحو تعظيم ثروة المساهمين أكبر.

إذن فهيكल الملكية في الشركة على جانب كبير من الأهمية سواء كانت الملكية مركزة أو كانت ملكية مشتتة، إذ نجد أن هيكل الملكية المركزة يتمتع بأن لمالكيه السلطة والحافز لمراقبة الإدارة عن كثب مما يؤدي إلى تقليل احتمالات الممارسات السيئة والغش، إلى جانب تأييدهم للقرارات التي تعزز أداء الشركة في الأجل الطويل. وبالمقابل نجد أن هيكل الملكية المشتتة يدفع بالشركة على الاعتماد على

⁽¹⁾: بهاء الدين سمير علام، أثر الآليات الداخلية للشركات على الأداء المالي للشركات المصرية- دراسة تطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص. 21.

⁽²⁾: بشرى عبد الوهاب محمد حسن، دليل مقترح لتفعيل لجنة التدقيق لدعم تنفيذ حوكمة الشركات وآلياتها، الغزي للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 22، السنة الثامنة، ص. 208، بحث متاح على الموقع: <http://www.docudesk.com>

الأعضاء المستقبليين في مجالس الإدارة لمراقبة السلوك الإداري والإشراف على بقائه تحت السيطرة، ولكن ما هي المخاطر التي يحملها كل نوع؟

لا ريب أن كلا النوعين يحمل في طياته مخاطر^(*)، ويؤدي الإخفاق في إيجاد الآليات الملائمة لتخفيض تلك المخاطر إلى تهديد استمرارية الشركات، مما يفرض أهمية تعزيز حوكمة الشركات بالاستناد إلى مجموعة من الضوابط الداخلية والخارجية.

• مجلس الإدارة (Board of Directors)

يعد مجلس الإدارة أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة، حيث يراقب المساهمون القرارات الإدارية والإستراتيجية للشركة من خلال مجلس الإدارة، كما أنهم ينتخبون أعضاء مجلس الإدارة الذين يشرفون على أعمال المدراء التنفيذيين لضمان أن الشركة تعمل بشكل يعظم ثروتهم. وعليه يمكن القول بأن لمجلس الإدارة عدة أدوار هي:⁽¹⁾

- **الدور الاستراتيجي:** ويتعلق الأمر هنا بعملية وضع رؤية ورسالة المؤسسة وكذا اختيار ومتابعة تنفيذ الاستراتيجيات الموضوعة.

- **الدور الرقابي:** من خلال صلاحياته القانونية، يتولى مجلس الإدارة اختيار أعضاء الإدارة التنفيذية وتقييم أدائهم ومكافأتهم، إلى جانب القيام بأعمال الرقابة الداخلية وحماية حقوق ومصالح حملة الأسهم.

- **دور توفير الموارد:** يتعلق هذا الدور بعملية توفير الموارد اللازمة للمؤسسة من البيئة الخارجية، وربط وتحقيق الاتصال بالأطراف المختلفة من أصحاب المصالح.

ويمكن تلخيص هذه الأدوار الأساسية في الشكل الموالي:

^(*) إن استغلال المالكين المسيطرين لموارد الشركة لمصالحهم الشخصية أو مجرد تواطؤهم مع إدارة الشركة للاستيلاء على أصولها على حساب مساهمين الأقلية، حتما سيعرض موارد الشركة للضياع مما ينعكس سلبا على مستويات الإنتاجية ومن ثم على قيمة الشركة. وأنه نظرا لسعي مساهمة الأقلية للاهتمام بتعظيم الأرباح في الأجل القصير، فالأمر لا يشجع على تحقيق مكاسب على المدى الطويل، إلى جانب أن إمكانياتهم ضئيلة جدا لمراقبة قرارات الإدارة، ذلك لصعوبة التنسيق بين هؤلاء المساهمين المشتتين.

⁽¹⁾ عبد الرزاق لخضر ملاي، ومحمد عجيبية، **الحوكمة كمدخل للرقابة والمساءلة في البنوك الجزائرية**، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول: إصلاح النظام المصرفي في الجزائر في ظل التطورات العالمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي: 3- 4 أكتوبر، 2009، دون صفحة.

الشكل رقم (6): الأدوار الأساسية لمجلس الإدارة



المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى: عبد الرزاق لخضر ملاي، ومحمد عجيبة، الحوكمة كمدخل للرقابة والمساءلة في البنوك الجزائرية، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول: إصلاح النظام المصرفي في الجزائر في ظل التطورات العالمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي: 3-4 أكتوبر، دون صفحة.

• المكافأة أو التعويض (Remuneration or compensation)

يعمل نظام المكافأة على تحقيق توافق مصالح المديرين مع مصالح المساهمين، من خلال العلاوات التي تكون فاعلة في تحفيز الأداء الجيد، بما يضمن تعزيز مصالح الشركة في الأمد البعيد.

ب- الآليات الخارجية

هي آليات ذات طبيعة خارجية، ذلك أن عملية المراقبة تتم عن طريق مجموعة من الأطراف ذات صفة خارجية عن الشركة، هذا إلى جانب دور المنظمات والهيئات الدولية المهتمة التي تمارس ضغوطا عليها في مجال تطبيق قواعد الحوكمة.

وهنا نشير إلى أن (OECD) ركزت في مبدئها الأول من مبادئ الحوكمة على الآليات الخارجية من خلال تأكيدها على دور السوق والقانون، وأهمية وجود إطار وأسس فاعلة لحوكمة الشركات. وتشمل هذه الآليات ما يلي:

• التشريعات والقوانين: هناك بعض التشريعات التي تؤثر على التفاعلات التي تجري بين الفاعلين الأساسيين في عملية الحوكمة، والأثر هنا لا يكون فيما يتعلق بدورهم ووظيفتهم في هذه العملية، بل على كيفية تفاعلهم مع بعضهم. فمثلا نجد قانون (Sarbanes-Oxly Act)^(*) الذي فرض متطلبات جديدة على الشركات المساهمة العامة، تتمثل في ازدياد عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، تقوية إشراف لجنة التدقيق على عملية إعداد التقارير المالية...إلخ.

• السوق والمنافسة (Market and Competition): في حالة فشل الآليات الداخلية للحوكمة، يكون هناك حافز للأطراف الخارجية للاستحواذ على الشركات ذات الأداء المنخفض بالمقارنة مع منافسيها ومحاولة تطوير ميزتها التنافسية، أو عن طريق شراء مراكز ملكية الشركات الخاسرة.

إن تدخل الأطراف الخارجية للتحكم في المؤسسة، يكون بغرض تحقيق عوائد مالية على استثماراتهم من خلال استبدال فريق الإدارة العليا المسؤول عن صياغة وتنفيذ الاستراتيجية التي قادت إلى مثل هذا الأداء الضعيف. كما أن وجود أسواق تنافسية يعتبر أحد الآليات الخارجية الهامة للشركات والتي تدفعها لمزيد من الإنتاجية خشية فقدان نصيبها من السوق، وأن غياب الأسواق التنافسية يؤدي إلى تشجيع فساد الإدارة وانخفاض الإنتاجية. وفي هذا المجال تقدم كل من منظمة التجارة العالمية ومنظمة العمل الدولية معايير في إيجاد بيئة تنافسية.⁽¹⁾

• التدقيق الخارجي: يشكل التدقيق الخارجي حجر الزاوية لحوكمة الشركات، بالنظر إلى الدور الذي يؤديه المدقق في إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية في الكشوفات المالية.

ومع تزايد التركيز على دور مجلس الإدارة وعلى وجه الخصوص لجنة التدقيق في اختيار المدقق الخارجي والاستمرار في تكليفه، يرى (Abbot et Parker) أن لجان التدقيق المستقلة والنشيطة سوف

^(*) صدر هذا القانون سنة 2002، وأصبح بلا منازع هو القانون الفيدرالي الأكبر دراميا فيما يتعلق بحوكمة الشركات منذ صدور القوانين الأولية في الثلاثينات عن الأوراق المالية.

⁽¹⁾ لمزيد من المعلومات يمكن زيارة المواقع الالكترونية لهاتين المنظمتين الدوليتين: www.ilo.org ، www.wto.org

تطلب تدقيقا ذا نوعية عالية، وبالتالي اختيار المدققين الأكفاء والمتخصصين في حقل الصناعة الذي تعمل فيه الشركة.⁽¹⁾ وفي هذا الشأن يؤكد معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية، على أن دور المراجع الخارجي يعزز مسؤوليات الحوكمة في الإشراف والتبصر والحكمة.

2. التصنيف الثاني

يشتمل هذا التصنيف على ثلاث آليات أساسية هي:⁽²⁾

أ- **الآليات القانونية:** والتي تختص بتطوير النظام القانوني بما يضمن حقوق المساهمين التي تتمثل أساسا باستثماراتهم وعوائد تلك الاستثمارات وكذلك مراعاة حقوق أصحاب المصلحة.

ب- **الآليات الإدارية (التنظيمية):** تهتم هذه الآليات أساسا بأمر تتعلق بالتحديد الواضح لاختصاصات مجلس الإدارة ومسؤولياته، وطرق الاضطلاع بتلك المهام والمسؤوليات ومتابعتها، أي أن هذه الآليات تختص بتطوير الهيكل التنظيمي للشركات بالشكل الذي يحقق أهداف الحوكمة.

ويمكن القول بأن الإدارة من خلال أدائها لدورها داخل الشركة، تترتب عليها مسؤوليات، تلتزم بتنفيذها من خلال القرارات التي تتخذها بما يحقق مصالح أطراف الشركة بصورة عادلة ومتساوية، مع التزامها في ذلك بقواعد السلوك الأخلاقي.

ج- **الآليات المحاسبية:** تختص هذه الآليات بوجود نظام فعال لإعداد التقارير والقوائم المالية يتسم بالشفافية ويوفر المعلومات الملائمة التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرار، بصورة عادلة لجميع المستخدمين.

وما يلاحظ أن هناك علاقات تأثيرية بين الآليات المختلفة لتطبيق حوكمة الشركات، فوجود قانون فعال يحدد السجلات المحاسبية التي يجب إمسائها والقوائم المالية التي يجب نشرها، من الممكن أن يؤدي إلى تفعيل الآليات المحاسبية المتعلقة بإعداد التقارير المالية بما يحقق الإفصاح والشفافية من أجل الوفاء بمتطلبات هذا القانون. كما أن وجود لجنة مراجعة فعالة كمجموعة فرعية من أعضاء مجلس الإدارة تتولى الإشراف المستقل على عملية إعداد التقارير، من الممكن أن يؤدي إلى رفع مستوى جودة الآليات المحاسبية، وهنا يستدل بما تضمنه المبدأ الخامس من مبادئ الحوكمة والخاص بالإفصاح والشفافية بمجموعة من الآليات المحاسبية مع ضرورة تحقيق الرقابة الفعالة، ويمكن إيجازها فيما يلي:⁽³⁾

(1): نقلا عن: زين الدين بروش، وجابر دهيمي، مرجع سبق ذكره، دون صفحة.

(2): أحمد سعيد قطب حسانين، التكامل بين الآليات المحاسبية وغير المحاسبية لنظم الحوكمة وأثره على الأداء وخفض فجوة التوقعات عن القيمة العادلة للمنشأة- دراسة ميدانية على سوق الأسهم السعودي، مجلة كية التجارة للبحوث العلمية، المجلد 46، العدد 1، جامعة الإسكندرية، جانفي 2009، ص ص. 19 - 20.

(3): سالم سعيد بجاجة، مبادئ حوكمة الشركات ومدى إمكانية تطبيقها على الشركات السعودية المساهمة- دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في سوق المال، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، العدد الثاني، جامعة الأزهر، مصر، 2008، ص.

- آليات المعايير المحاسبية: يجب إتاحة المعلومات المحاسبية في ضوء المعايير المحاسبية الدولية.
 - آليات قياس الجودة: يجب نشر المعلومات المحاسبية بمواصفات جودة معينة في الوقت المناسب وملاءمتها لاحتياجات المستخدمين.
 - آليات الرقابة على إنتاج المعلومات: يجب توفير مجموعة من آليات المراجعة للتأكد من صحة المعلومات المحاسبية.
- في ضوء تشخيص العلاقة التأثيرية لآليات الحوكمة، نجد أن هناك عاملاً مشتركاً بين الآليات المحاسبية والآليات غير المحاسبية، وهو قيام ككل منهما على حل مشكلة الوكالة الناتجة عن انفصال الملكية عن الإدارة، والرغبة في وضع ضوابط لتعظيم قيمة الشركة، من خلال قرارات من شأنها تعظيم منافع طرفي علاقة الوكالة (الإدارة والملاك).

الفرع الثاني: الأطراف المسؤولة عن تطبيق حوكمة الشركات

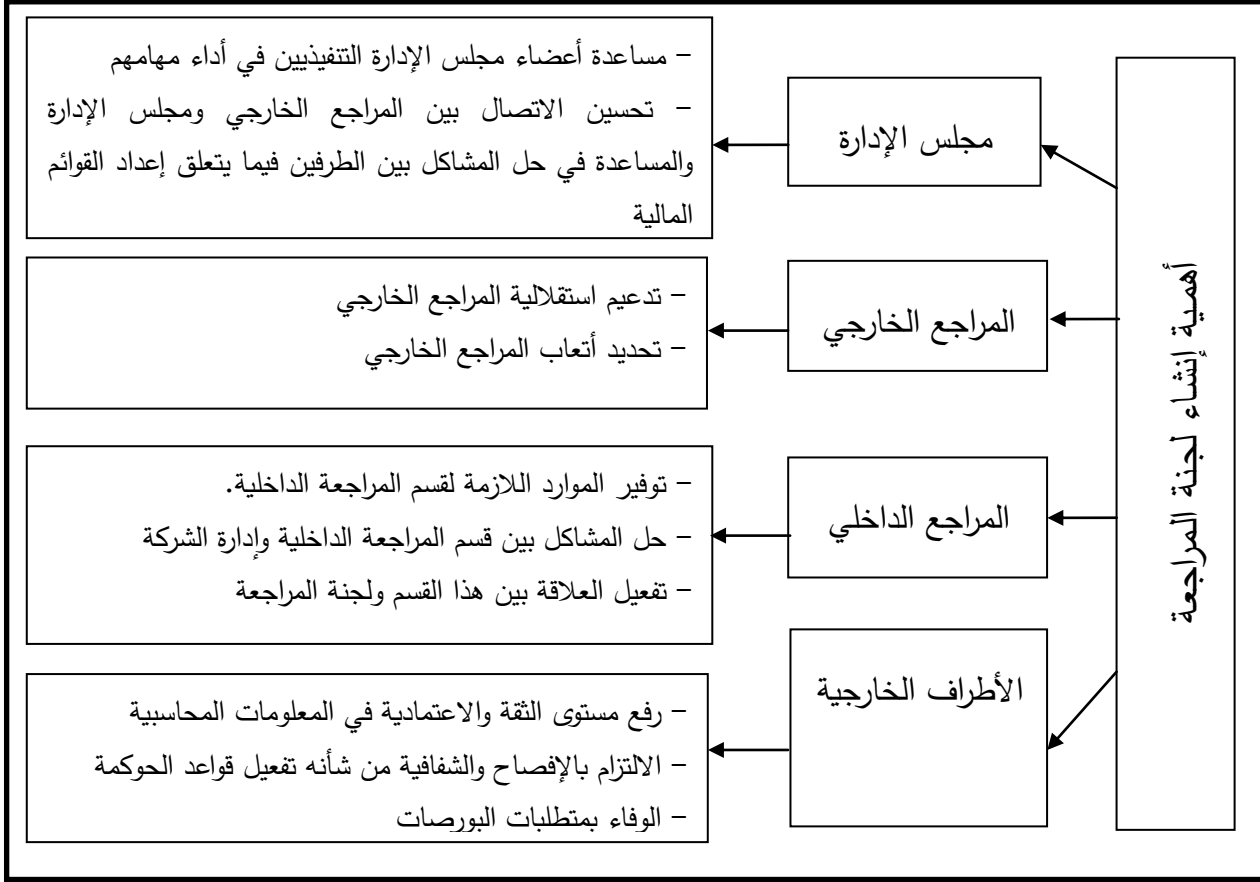
تتمثل الأطراف المسؤولة عن تطبيق الحوكمة داخل الشركة فيما يلي:

1. لجنة المراجعة

- أ- **تعريف لجنة المراجعة:** هي إحدى اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، حيث تختلف من شركة لأخرى، وتكون عضويتها مقصورة على الأعضاء غير التنفيذيين المستقلين تتوافر لديهم درجة عالية من الخبرة في مجال المحاسبة والمراجعة.
- فمعظم الدراسات والأبحاث المتعلقة بالحوكمة تشير إلى ضرورة وجود لجان المراجعة في الوحدات الاقتصادية التي تسعى إلى تطبيق الحوكمة، باعتبارها أحد العوامل الرئيسية لتقييم مستويات الحوكمة المطبقة في هذه الوحدات.⁽¹⁾
- ب- **أهمية إنشاء لجنة المراجعة:** تقوم لجنة المراجعة بدور حيوي في ضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة لما تقوم به من إشراف على عمليات المراجعة الداخلية والخارجية ومقاومة ضغوط وتدخلات الإدارة على عملية المراجعة.⁽²⁾
- من هنا يتضح أن الحافز على إنشاء لجنة المراجعة ينشأ من المنافع المتوقعة منها، والتي يمكن أن تقدمها إلى جميع الأطراف. (انظر الشكل رقم: 7)

(1)، (2): محمد أحمد خليل، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية - دراسة تطبيقية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد الأول، السنة الخامسة والعشرون، جامعة الزقازيق، مصر، 2005، ص. 734.

الشكل رقم (7): أهمية لجنة المراجعة لمختلف الأطراف



المصدر: محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري - دراسة مقارنة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص. 145.

مهام لجنة المراجعة: هناك مجموعة من الأنظمة يمكن أن تمارسها لجنة المراجعة وتسهم في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات، غير أن وجود هذه اللجنة لا يعني أن عملها يتم بفعالية إلا إذا وجد هناك توافق بين دور هذه اللجنة وأهداف الوحدة الاقتصادية.⁽¹⁾

وتتلخص المهام الأساسية للجنة المراجعة فيما يلي:

- تشجيع ثقافة الوحدة الاقتصادية، أن تقوم على القيم والامتثال بالسلوك الأخلاقي النزيه والشفافية في التقارير المالية؛
- تفعيل دور التدقيق الداخلي والخارجي وضمان استقلالية كل منهما؛

(1): Bernard Colasse, **encyclopédie de comptabilité: contrôle de gestion et Audit**, Economica, 2^{ème} édition, France, 2009, p. 128.

- ضمان الالتزام بمبادئ المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)، والتأكد من الإفصاح الكامل والدقيق لكافة المعلومات وفي الوقت المناسب؛

- تقديم التوصيات والتوجيهات الملائمة لمجلس الإدارة من شأنها تفعيل الحوكمة.

2. مجلس الإدارة

أ- **تشكيل مجلس الإدارة:** يمثل مجلس الإدارة السلطة الأعلى في الشركة، الذي ترجع إليه جميع الصلاحيات اللازمة لاتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة لتحقيق مصلحة المساهمين الذين منحوا له التفويض اللازم، ويكون هذا الأخير مسؤولاً عن رفع مستوى نجاح الشركة والقيادة والتوجيه لشؤونها.⁽¹⁾ يتخذ مجلس الإدارة عدة أشكال، بحيث يلائم احتياجات الشركات في مختلف أنحاء العالم.^(*) وعلى العموم فإن هيكل مجلس الإدارة ليس السبب في نشوء التناقضات فيما يتعلق بالحوكمة الجيدة، بل إن السبب يرجع إلى تكوين مجلس الإدارة، الذي غالباً ما يتكون من مجموعتين من الأعضاء هما أعضاء مستقلين (خارجيين) وأعضاء داخليين (من الإدارة التنفيذية).

وبالنظر إلى الدراسات التطبيقية التي ناقشت تركيبة مجلس الإدارة ونسبة الأعضاء المستقلين نجد أنها تعتبر تشكيل مجلس الإدارة عاملاً مهماً في دوره كآلية من آليات الحوكمة، حيث يتم انتخابهم من قبل المساهمين، أو المستثمرين وأصحاب المصالح⁽²⁾. وحتى يمكن للمجلس أن يعمل بطريقة تتميز بالشفافية، فإنه يجب إعطاء درجة كافية من الاستقلالية لأعضائه، بحيث يمكنهم مساءلة المديرين ومحاسبتهم عن أدائهم في إطار تحقيق أهداف الشركة.

ومن دون شك، فإن الحوكمة الجيدة من خلال إشراف ورقابة مجلس الإدارة، تزيد من إمكانية استجابة الشركة للتغيرات الحاصلة في بيئة الأعمال، وكذا تجنب الأزمات والفترات الحتمية للهبوط في الأعمال، بما يؤكد للمستثمرين أن استثماراتهم ستظل في أمان.⁽³⁾

ب- **مسؤوليات مجلس الإدارة:** تتمحور الواجبات الأساسية لمجلس الإدارة في النقاط التالية:⁽⁴⁾

(1): نعيم حنا، نحو حوكمة النظام الضريبي المصري: نموذج مقترح، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الخامس حول: حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية، الجزء الثالث، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2005، دون صفحة.

(*) بعض الأنواع المنتشرة والمعروفة لهاكل مجالس الإدارة ذي الطبقة الواحدة، أو ذي الطبقتين الذي يتضمن مجلساً إشرافياً ومجلساً للإدارة، أو مجلس إدارة ولجنة مراجعة، أو مجلس إدارة ذي ثلاث طبقات يمكن أن يشرف على عدة أقسام في الشركة.

(2): أمال عوض، قياس أثر الدور الحوكمي لمراجع الحسابات على سلوك إدارة الأرباح للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصري، مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد الثالث، القاهرة، 2003، ص. 87.

(3): عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص. 414.

(4): أشرف حنا ميخائيل، أهمية دور المراجعة وأطرافها لضمان فعالية حوكمة الشركات، ورقة بحثية ضمن المؤتمر الخامس حول: حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية، الجزء الأول، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2005، ص. 184.

(بالتصرف)

- رعاية مصالح الشركة، وذلك من خلال حصولهم على المعلومات الكافية والاعتماد عليها والتصرف بحكمة ودراية، ومتابعة ما قد تتعرض له الشركة من مخاطر؛
 - اختيار القيادة التنفيذية للشركة ومراقبة أداؤها، ومنح مكافآت للمديرين تتناسب مع مستوى أدائهم؛
 - الالتزام بقوانين الشركة مع ضرورة التحلي بالأخلاق السامية، يراعى فيها مصلحة المساهمين؛
 - مراجعة استراتيجية الشركة وأهدافها، إلى جانب ممارسة التقييم المستقل والموضوعي لنشاطها.
- نشير إلى أن مسؤوليات مجلس الإدارة قد تتباين بناء على الاحتياجات الخاصة بكل شركة، إلا أنه يجب أن تتوفر في أعضائه بعض المهارات والمؤهلات التي تمكنهم من القيام بوظائفهم بكفاءة وفاعلية.

3. التدقيق الداخلي

أ- **تعريف التدقيق الداخلي:** بموجب تعريف المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين فإن التدقيق الداخلي هو: "نشاط مستقل، وتأكيد موضوعي واستشاري مصمم لزيادة قيمة الشركة وتحسين عملياتها ومساعدتها على إنجاز أهدافها بواسطة تكوين مدخل منظم ومنضبط، التقييم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر والرقابة وعمليات الحوكمة".⁽¹⁾

«Internal audit is an independent objective assurance and consulting activity designed to add improve an organizations operations. It helps an organization accomplish its objectives by bringing a systematic, disciplined approach to evaluate and improve effectiveness of risk management, control and governance processes»

يتضح من هذا التعريف أن التدقيق الداخلي يشتمل على وظيفتين كما يلي:

- ✓ خدمة التأكيد الموضوعي: ويقصد بها الفحص الموضوعي للأدلة بغرض توفير تقييم مستقل لفاعلية وكفاءة إدارة المخاطر والأنظمة الرقابية وعمليات الحوكمة بالإدارة؛
- ✓ الخدمات الاستشارية: وهي مجموعة النصائح والتوجيهات التي تقدم للوحدات التنظيمية داخل الشركة، بهدف إضافة قيمة للوحدة وتحسين عملياتها.

ب- **أهمية التدقيق الداخلي:** لقد تغير التدقيق التقليدي الداخلي وتجاوز خدمات الضمان التقليدية ليشمل خدمات الاستشارة والدور الحوكمي الذي يمكن أن يلعبه في العديد من أنواع الاستشارات من خلال فلسفة إضافة القيمة (Value Adding)^(*) لتحسين عمليات الإدارة، وبهذا أصبح المدقق الداخلي مطالب بأن يكون لديه عدد من المهارات الفنية لتساعده في فهم الخطط وتؤهله للعمل على تقديم التوصيات اللازمة والاقتراحات المناسبة لاتخاذ القرارات.

⁽¹⁾: The Institute of Internal Auditors, **Definition of Internal Auditing**, available at: www.theiia.org.

^(*): إضافة القيمة: تقوم المؤسسة بخلق قيمة أو فائدة لملاكها، مساهمها، عملائها، عن طريق تطوير الفرص لتحقيق أهداف المؤسسة، مما يستوجب تحديد العمليات الخاضعة للتطوير والتخفيض من الخطر عن طرق الخدمات الاستشارية.

إذا اتسع مجال عمل التدقيق الداخلي ضمن مفهوم حوكمة الشركات، مما حتم على الشركات اعترافاً منها بأهميتها، بتصميم نظام للرقابة الداخلية فعال وكفء يسمح بتعزيز ثقة المساهمين وأصحاب المصالح، وتوفير تأكيد معقول لهم بأن إدارة الشركة تقوم بمراقبة البرامج والأنشطة والمشروعات المختلفة بصورة مناسبة، وهذا ما يؤدي إلى تطبيق الحوكمة بشكل سليم.

علماً وأن، المسؤوليات الجديدة للمدقق الداخلي تتجلى فيما يلي:⁽¹⁾

- ✓ تزويد الإدارة العليا والإدارات الفرعية والمساهمين ومجلس الإدارة عند الضرورة بالتحليلات والدراسات والاستشارات مرتبطة بالأنشطة التي تم تدقيقها؛
- ✓ اختيار وتجميع وتقييم أدلة التدقيق، واستعمال الأساليب الإحصائية وغير الإحصائية في الاستدلال، من أجل الوصول إلى رأي فني محايد؛
- ✓ معاونة المراجع الخارجي من خلال تقديم تقييم لموثوقية البيانات والعمليات في مجالات تنظيمية محددة، حتى يتسنى له إبداء رأي صادق عن حقيقة المركز المالي، وأن هذا التعاون بين كل من المدقق الداخلي والمراجع الخارجي يؤدي إلى زيادة جودة عملية المراجعة وتقليل تكاليفها.

4. المراجع الخارجي:

أ- **مسؤوليات المراجع الخارجي:** تتم ممارسة المراجعة الخارجية من طرف محاسب معتمد ومستقل عن الوحدة الاقتصادية محل المراجعة، إذ تعتبر استقلالية هذا الأخير جوهر مهنته. وتبرز استقلالية المراجع الخارجي في إبداء رأي فني محايد في القوائم المالية، حول شرعية ومصداقية المعلومات المحاسبية الواردة فيها، وذلك باتباع منهجية منظمة وباستعمال مجموعة من التقنيات، ومن ثم صياغة التقرير ورفعها إلى الجهات التي قامت بتعيينه.

ومن دون شك فإن جملة المسؤوليات الملقاة على عاتق المراجع الخارجي لها مساهمات إيجابية في دعم الدور الحوكمي الإيجابي للمراجعة، وأن هذا الدور لن يتحقق إلا إذا كان مراجع الحسابات مقتنعاً بأن دوره الحوكمي مرتبط باستعداده وقدرته على أداء عمله وإثبات أن المراجعة لا يمكن الاستغناء عنها من قبل أصحاب المصالح. وتتخلص أهم مسؤوليات المراجع الخارجي فيما يلي:⁽²⁾

- ✓ فحص السجلات المحاسبية للتأكد من صحة وسلامة قياس العمليات، وهذا بالرجوع إلى أدلة وقرائن إثبات مختلفة؛

(1): بالاعتماد على مرجعين:

- القبطان السيد، قواعد مراجعة أعمال البنوك، شرح وافي لعمليات المصارف وأساليب مراجعتها، دار النصر للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2006، ص. 177.

- J.RENARD, *Théorie et pratique de l'Audit Interne*, édition ORGANISATION, Paris, 2005, p. 35.

(2): يوسف محمد الجربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الورق للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص. 7.

- ✓ التحقق من صحة القوائم المالية الختامية كتعبير سليم لنتائج أعمال الوحدة الاقتصادية؛
- ✓ فحص أنظمة الرقابة الداخلية، للكشف عن نواحي القصور أو الضعف؛
- ✓ إبداء الرأي في شكل تقرير، والذي يعد المنتج النهائي لعملية المراجعة، حيث يمكن أن تستخدمه مختلف الجهات المستفيدة من المعلومات محل المراجعة، سواء من داخل الوحدة أو خارجها كشهادة على مصداقية هذه المعلومات.

ب- العلاقة بين المراجع الخارجي والمدقق الداخلي:

يقوم المراجع الخارجي بفحص أعمال المدققين الداخليين كجزء من عمله فيما يتعلق فحص وتقويم أنظمة الرقابة الداخلية، والتحقق من مدى ملائمة السياسات والإجراءات المتبعة، والتي قد يغفل عنها المدقق الداخلي أو لم يستطع إبداء رأيه فيها بوضوح، وزيادة على ذلك فإن الكثير من أعمال المراجع الخارجي تستند إلى مجموعة التقارير التي يعدها المدقق الداخلي، الأمر الذي يرفع من جودة عملية المراجعة (يقلل الوقت والجهد والكلفة)، حيث أنه بوجود التدقيق الداخلي فإن مراجع الحسابات ينظر بعين الثقة- نسبيا- إلى نوعية شرعية ومصداقية حسابات الشركة ونتائجها.

ما يقودنا إلى القول بأن هناك تكامل بين كل من المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، يتجلى في وجود نظام جيد للمراجعة الداخلية وهو ما يعني تعزيز مقدرة المراجع على إبداء رأيه بشكل أكثر دقة وفعالية.⁽¹⁾

بقي أن نشير في الأخير إلى أن حوكمة الشركات تسعى إلى تصميم وتنظيم العلاقة بين إدارة الشركة وأدائها، والمساهمين وذوي المصالح، من خلال التطبيق الجيد لمجموعة المبادئ والآليات وما تفرضه من تفعيل الرقابة على الأنظمة المحاسبية وعملية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية. ما من شأنه أن يحقق الاستفادة القصوى من تلك الأنظمة، ويضمن توفير معلومات عادلة وشفافة، تحقق انسياب ووصول المعلومات لكافة الأطراف وبشكل عادل، ومنه تتجلى علاقة الحوكمة بالأنظمة المحاسبية.

(1): أشرف حنا ميخائيل، مرجع سبق ذكره، ص. 20.

المبحث الثالث: الحوكمة من منظور محاسبي

عند النظر إلى حوكمة الشركات من زاوية الفكر المحاسبي من حيث علاقتها بالأنظمة المحاسبية والإفصاح المحاسبي من جهة أو من خلال علاقتها بالمعايير الدولية للمحاسبة من جهة أخرى، وكذلك انعكاساتها على أسواق المال، فإن كل ذلك يتبلور في العلاقة التي توجد بين تطبيق حوكمة الشركات والمعلومات المحاسبية، وهل أن هذه العلاقة تمتد للتأثير على جودة المعلومات المحاسبية، وهل أن هذا التأثير يقتصر على خصائص جودة المعلومات المحاسبية أم ينتج عنه معايير جديدة لجودة هذه المعلومات.

المطلب الأول: العلاقة بين المحاسبة وحوكمة الشركات

تعتبر المحاسبة من أكثر المجالات العلمية والمهنية تأثيراً وتأثراً بمبادئ وإجراءات الحوكمة، فلا يمكن تنفيذ ممارسات الحوكمة بفاعلية وأن توتي بثمارها بدون دعم مهنة المحاسبة، وبالمقابل فإن مبادئ الحوكمة تسهم بشكل كبير في مجال تطوير مهنة المحاسبة، وفقاً لما سيتم توضيحه في العناصر التالية.

الفرع الأول: دور المحاسبة في حوكمة الشركات

أسهم الأدب المحاسبي ببيان مفهوم الحوكمة ومدى ارتباطها بنتائج أعمال الشركات وقوة مراكزها المالية وأثرها على كفاءة السوق المالي، باعتبار أن الناتج النهائي من المحاسبة متمثلاً في القوائم والتقارير المالية، تعد وسيلة الاتصال الأساسية في مجال الأعمال بين العديد من مستخدميها.

1. تعريف المحاسبة وأهدافها

تعتبر المحاسبة أحد أهم المجالات الخدمية التي تختص بتوفير المعلومات المحاسبية عن أنشطة منظمات الأعمال لدعم عملية اتخاذ القرار، لذلك فهي ليست غاية في حد ذاتها، وإنما تتبع ضرورتها من الحاجة إلى المعلومات التي يمكن أن توفرها لاحتياجات متخذي القرار.

إن المهام الرئيسية التي تقوم بها المحاسبة بشتى فروعها، تعنى جميعها بإنتاج المعلومات لمتخذي القرار وقد ورد في هذا الشأن العديد من التعاريف التي تؤيد هذا المعنى.

فتعرف المحاسبة بأنها: "وسيلة أو نظام يختص بإنتاج وتوصيل المعلومات حول الأحداث التي وقعت في الماضي والحاضر والتي سوف تقع في المستقبل، وذلك لإدارة المشروع والطوائف الأخرى."⁽¹⁾

(1): عطا الله وارد خليل، ومحمد عبد الفتاح العشماوي، مرجع سبق ذكره، ص. 102.

إذن لم يعد اهتمام المحاسبة مقتصرًا على النواحي الإجرائية الخاصة بأساليب تسجيل وتشغيل البيانات فحسب، بل تجاوز ذلك ليركز على الأهداف التي تسعى إليها وهي:

- ✓ توفير المعلومات اللازمة للتخطيط ورسم السياسات للنشاط المالي والمستقبلي.⁽¹⁾
- ✓ إنتاج المعلومات المطلوبة للأغراض المختلفة وإعلام مختلف الأطراف ذات الصلة بنشاط الوحدة (مسيرين، مساهمين، دائنين، موردين، ملاك، عمال...) وتسهيل أنشطة الوحدة عن طريق تطوير أدوات التسيير والقياس والرقابة.⁽²⁾

من هذا المنطلق، تغطي الحوكمة المحاسبية ثلاث مراحل من العمل المحاسبي كما يلي:⁽³⁾

- **مرحلة الرقابة على العمل المحاسبي:** وتشمل نوعين من الرقابة (قبلية وبعديّة).
- **مرحلة الممارسة الفعلية للعمل المحاسبي:** بداية من الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية وتقييم الأداء والانتهاج بالإفصاح عن نتيجة هذه الممارسة في شكل قوائم وتقارير مالية.
- **مرحلة ما بعد الممارسة الفعلية للعمل المحاسبي:** وتتمثل في دور كل من المراجع الخارجي ولجنة المراجعة وما تحقّقه من إضفاء الثقة والمصادقية في المعلومات المفصح عنها.

2. مبادئ الحوكمة والأنظمة المحاسبية

هناك علاقة مزدوجة بين الحوكمة والمحاسبة، فالمحاسبة تنتج المعلومات المحاسبية التي تشكل المادة الخام لعمليات الحوكمة (مدخلات الحوكمة تستخدم في تقييم الأداء)، ومن ناحية أخرى تمكن آليات الحوكمة من التأكد من جودة المعلومات المحاسبية المقدمة من الإدارة (مخرجات الحوكمة). إن هذه العلاقة تؤثر حتماً على جودة المعلومات المحاسبية، والتي تعبر عن مدى نجاح الحوكمة المحاسبية ونجاح الوحدة الاقتصادية في القضاء على المشاكل التي تواجهها.⁽⁴⁾

من هنا تتجلى علاقة الحوكمة بالأنظمة المحاسبية، من خلال تطبيق آليات الحوكمة وما تفرضه من تفعيل للرقابة على الأنظمة المحاسبية وعملية الإفصاح عن المعلومات، بما يحقق الاستفادة القصوى

⁽¹⁾: وليد ناجي الحياي، نظرية المحاسبة، الأكاديمية العربية المفتوحة بالدانمارك، 2007، ص. 3، كتاب متاح على الموقع

الإلكتروني: www.ao-academy.org/obrary

⁽²⁾: Eric Demalanede, et Abdelhamid Boubekeur, Comptabilité Générale: Conforme au SCF et aux normes comptables internationales (IAS/IFRS), Edition Berti, Alger, 2009, p. 8.

⁽³⁾: غالم عبد الله، المبادئ الأساسية لتطبيق الحوكمة المحاسبية في المؤسسة، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي الأول حول: الحوكمة المحاسبية للمؤسسة- واقع ورهانات وآفاق، جامعة أم البواقي، يومي: 9-10 ديسمبر 2010، ص. 2.

⁽⁴⁾: زينب حوري، دور نظام المعلومات المحاسبية في دعم الحوكمة، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي الأول حول: الحوكمة المحاسبية في المؤسسة- واقع ورهانات وآفاق، جامعة أم البواقي، يومي: 9-10 ديسمبر 2010، ص. 9.

من تلك الأنظمة، ويضمن توفير معلومات عادلة وشفافة، وتحقق انسياب ووصول هذه المعلومات لكافة الأطراف المهتمة وبشكل عادل.

ويستدل في هذا المقام بمجموعة الإرشادات التي جاءت بها مبادئ الحوكمة في سياق العلاقة بين الحوكمة والأنظمة المحاسبية، على النحو التالي:⁽¹⁾

- أن يتم التأكد من أن السياسات والإجراءات تمنع إمكانية وجود معاملات صورية أو إدخال بيانات خاطئة في نظام المعلومات المحاسبي؛
- أن تضمن هذه السياسات والإجراءات حظر استخدام أو الاطلاع على المعلومات التي يتضمنها النظام المحاسبي، إلا الأشخاص المرخص لهم بذلك؛
- أن يتم التأكد من فعالية السياسات والإجراءات الخاصة بأمن موارد تكنولوجيا المعلومات مثل الأجهزة والبرامج الجاهزة والبيانات الالكترونية.

وجدير بالإشارة أيضاً، أن المبدأ الخامس والخاص بالإفصاح والشفافية، قد تضمن مجموعة من الآليات المحاسبية التي يتم استخدامها لتقديم معلومات محاسبية ذات جودة عالية، تتلخص فيما يلي:⁽²⁾

- **أليات المعايير المحاسبية:** هنا يجب إنتاج المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها وفقاً لمجموعة من المعايير المحاسبية.

- **أليات قياس الجودة:** إذ يصب توفير قنوات لنشر المعلومات بمواصفات جودة معينة مثل التوقيت المناسب، وأن تكون المنفعة المتوخاة من المعلومات أكبر من تكاليف إنتاجها، بالإضافة إلى ملاءمتها لاحتياجات المستخدمين.

- **أليات الرقابة على إنتاج المعلومات:** يجب توفير مجموعة من آليات المراجعة للتأكد من صحة المعلومات التي تم إنتاجها.

ومن دون شك أن تطبيق مبادئ الحوكمة سيسهم بطريقة أو بأخرى في مراقبة الأنظمة المحاسبية بما ينعكس عليها بالإيجاب بتعزيز هذه الأخيرة، وذلك من خلال:⁽³⁾

⁽¹⁾ عبد الوهاب نصر علي وشحاتة شحاتة، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص. 13.

⁽²⁾ عدنان بن حيدر درويش، مرجع سبق ذكره، ص ص. 56-57.

⁽³⁾ أحمد جميل، ومحمد سفير، تجليات حوكمة الشركات في الارتقاء بمستوى الشفافية والإفصاح، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي: 6-7 ماي 2012، دون صفحة.

- توفير إطار لمناقشة قدرة النظام المحاسبي على إنتاج وتوفير معلومات دقيقة بما يتفق مع سياسات الإفصاح والمتطلبات التي تفرضها اللوائح والقوانين المفروضة من قبل الدولة في ضوء المعايير المحاسبية المتبعة؛
- قيام لجنة المراجعة بمناقشة الإدارة والمراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين عن مدى فاعلية نظم الرقابة المطبقة على الأنظمة المحاسبية، لمنع إمكانية حدوث تحريف للتقارير المالية؛
- قيام المراجعين الداخليين بفحص الأنظمة المحاسبية، وذلك لتحديد ما إذا كانت السجلات والتقارير المالية تحتوي على معلومات صحيحة ودقيقة، وتقييم مدى فاعلية الأنشطة الرقابية على هذه السجلات والتقارير.

الفرع الثاني: مجالات تطبيق الحوكمة المحاسبية

لتطبيق الحوكمة المحاسبية وجعلها أداة ووسيلة مناسبة وناجحة لعلاج مظاهر الفساد المالي والإداري التي مست العديد من الشركات في مختلف القطاعات ، كان لا بد من تحديد مجالات عملها، والتي يمكن التطرق إليها فيما يأتي:⁽¹⁾

1. مجال تأسيس فكر وثقافة الالتزام

تقوم فلسفة الحوكمة بإثراء وإخصاب فكر وثقافة الالتزام، وهو فكر ارتقائي بنائي قائم على التقاليد العتيبة الراسخة والمستمدة من حضارة الشعوب ويزخر بالقيم والمبادئ التي تعمل على بناء وتأسيس المضمون القيمي والأخلاقي الواسع المدى، وتعريف حجم المخاطر البالغة الضخامة الناجمة عن عدم التصدي للانحرافات مهما كان حجمها، ومن ثم إنجاح ممارسات سلطة الإدارة لعمليات الحوكمة أيا كان القائم بهذه السلطة سواء ما يتصل منها بسلطات الجمعيات العمومية أو ما كان يتصل أيضا بعمل مجالس الإدارة وما كان يتعلق أيضا بعمليات وممارسات مدققي الحسابات الداخليين والخارجيين.

فالحوكمة تسعى إلى تحقيق فاعلية نظام المحاسبة وتحويله بالفعل إلى نظام معلومات حقيقية وصادقة، وأن سلاحها الرئيسي في ذلك هو تحقيق المعرفة وهي لا تتحقق بدون معلومات، التي يتم توفيرها من خلال القوائم المالية الدورية والتقارير المالية الدولية.

وبالتالي فإن الفكر والثقافة يضعان معا قواعد الوعي والإدراك والفهم و يصيغان معا الإطار العام للترابط بين الأطراف المختلفة. إن الحوكمة تؤسس فكر وثقافة الالتزام وتوثق كل شيء يجري في الشركات، فلا شيء يمكن رصده خارج القوائم بل يتعين أن يتم رصد كل شيء في القوائم، والحديث عنه في التقارير المالية التي تنشرها الشركات.

(1): محسن أحمد الخضيرى، مرجع سبق ذكره، ص ص. 150 - 159. (بالتصرف)

إذا فالحوكمة تعمل على إبقاء الرموز صالحة وسليمة، وتؤكد على الأخلاق الحميدة وتضع نموذجا للقيم، وتعمل على ضمان الصحة والسلامة المالية للشركات.

2. مجال تحسين الشفافية وتحقيق الإفصاح

تعنى الحوكمة بإلقاء الضوء على الجوانب المختلفة القائمة في الشركات، وبالتالي لا يوجد ما من شأنه أن يقلل من القدرة على الرؤية الشاملة لما يحدث فيها، أي أن الحوكمة تحد من الضبابية واللبس. وأنه كلما كانت الحوكمة قوية، كلما كانت فاعلة، وبالتالي تزيد من درجة الشفافية ودرجة الوضوح، وهي متطلبات أساسية وضرورية لجذب وزيادة الاستثمارات المحلية والدولية.

3. مجال تحقيق المصداقية وزيادة عناصر الثقة

تعمل الحوكمة على تحقيق المصداقية في المعلومات التي يتم نشرها عن الشركات، وما تتضمنه تقارير مراقبي الحسابات عنها والإيضاحات المتممة لها، ما من شأنه أن يؤدي إلى تحسين فاعلية وقدرة النظام المحاسبي في الشركات على إيضاح ما يحدث ويتم فيها، والتعبير الحقيقي عن موجوداتها، بما يساعد على زيادة عناصر الثقة في الشركات وإكسابها مصداقية.

من هنا يتعين على مدققي الحسابات احترام المبادئ والإجراءات والقواعد المحاسبية المتعارف عليها وتطبيقها بشكل سليم سواء كانوا مدققي حسابات ومعدّي حسابات داخليين كانوا أو خارجيين. وبهذا تبرز الأهمية القصوى للمحاسبة في مجال الحوكمة، باعتبار أن مهمتها هي إظهار حقيقة الأوضاع ودون أي تغيير فيها. وهو ما سيتم التعرض له بإيجاز على النحو التالي:

✓ **بالنسبة لمعدّي الحسابات التمويلية:** وهم العاملون في مجال المحاسبة داخل الشركات، حيث يتعين على الإدارة القيام بالآتي:

- عدم استخدام التقارير المحاسبية سواء بشكل واسع أو محدود لتزييف الواقع وإظهاره على غير حقيقته بهدف خداع الغير؛

- عدم إخفاء أي معلومات عن الأداء التمويلي للمشروعات، وكذلك أي معلومات عن الأصول المعنوية، أو أي معلومات تتعلق بخلق القيمة.

✓ **بالنسبة لمدققي الحسابات الخارجيين:** يتعين على مدققي الحسابات القيام بما يلي:

- أن تتم أعمال التدقيق من قبل مدقق كفاء ومستقل. وتظهر هذه الكفاءة والاستقلالية الكاملة في العمل الذي يقوم به، وفي قدرته على اكتشاف الأخطاء وأوجه القصور أو أي عمليات تضليل محاسبي؛

- أن يقوم مدقق الحسابات باستخدام وتطبيق قواعد المحاسبة والتدقيق، والتنبيه إذا ما وجدوا استخدام لعمليات الدمج لبعض الحسابات لإخفاء حقائق، والتي قد تلجأ إليها إدارة بعض الشركات للحصول على مكافآت ومزايا مرتبطة بنتائج الأعمال؛
- أن تكون هناك هيئات محاسبة مهنية عليها التأكيد والتأكد من أن أعضاءها من مدققي حسابات الشركات يحترمون ويراعون تطبيق القواعد المهنية في عملهم.

4. مجال توفير عناصر الجذب الاستثماري المحلي والدولي

ليست الحوكمة هدفا بحد ذاته، إنما هي وسيلة وأداة للوصول إلى تحقيق أهداف متعددة، ولعل من أهم هذه الأهداف توفير عناصر جيدة للجذب الاستثماري، سواء من جانب المستثمرين الدوليين أو من جانب المستثمرين المحليين، وبما يعمل على توطين كلا النوعين من الاستثمارات في مشروعات محلية، لا سيما وأن عمليات الجذب الاستثماري في أي سوق تعتمد على توافر عناصر الثقة والمصداقية وتأكيد نزاهة المعاملات وارتباطها بهيكل القيم والمبادئ المتعارف عليها.

5. مجال تحقيق العدالة وتطبيق مبدأ المساواة

تعمل الحوكمة في هذا المجال على تهيئة الفرص المتاحة للجميع، وعلى تطبيق مبدأ المساواة مما يزيد من الشعور بالعدالة والإنصاف وبالتالي الشعور بالأمان، بما يقضي على حالات العجز والطمع والفساد، فضلا عن الظلم والغبن الذي قد يقع على أي من الأطراف ذات العلاقة بنشاط الشركة، نتيجة ممارسات خاطئة أو حالات تلاعب أو إخفاء للخسائر أو إظهار لأوضاع على غير حقيقتها. لذا تسعى الحوكمة على تحقيق العدالة بإتاحة الفرصة لكافة الأطراف على قدم المساواة.

6. مجال تحسين الأداء وزيادة الفاعلية

تقوم الحوكمة على تعميق الإحساس بالواجب وزيادة الشعور بالمسؤولية وتنمية روح المشاركة بين كل الأطراف، بما يضمن الاستغلال الرشيد لمختلف الموارد والإمكانات من خلال حسن إدارة الشركة خاصة فيما يتعلق بعمليات التخطيط والتنظيم والرقابة ما يزيد من الكفاءة الإدارية للشركة. ويمكن للحوكمة أن تسهم في زيادة فاعلية الشركات وجعل حاضرها ومستقبلها واعدة من خلال الوسائل الرئيسية التالية:

- زيادة الإنتاج ورفع الإنتاجية؛
- زيادة الجودة والارتقاء بالتنوع؛
- اكتساب مزايا تنافسية خاصة في مجال التسعير وخدمات ما بعد البيع.

المطلب الثاني: الأبعاد المحاسبية للحوكمة وعلاقتها بالمعلومات المحاسبية

لا ريب أنه من أهم الدوافع التي من أجلها ظهرت حوكمة الشركات هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية وإحكام الرقابة عليها، بعد سلسلة الفضائح المالية والمحاسبية التي طالت الكثير من الشركات العالمية العملاقة.

الفرع الأول: الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات

يتضح من استقراء المعلومات السابقة أنه يمكن تحديد الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات ودعم الأنظمة المحاسبية لها في النقاط التالية:

1. المساءلة والرقابة المحاسبية

أشار تقرير لجنة (Cadbury) الصادر سنة 1992 في العنصر الثاني، بأن يقوم المساهمون بمساءلة مجلس الإدارة، وكل منهما له دور في تفعيل ذلك، فمجلس الإدارة يقوم بدوره في توفير البيانات الجيدة للمساهمين، وعلى المساهمين القيام بدورهم في إبداء رغبتهم في ممارسة مسؤوليتهم كملاك.

إضافة إلى ذلك أشار تقرير بنك (Crédit Lyonnais) في القسم الرابع منه والذي يحمل عنوان المحاسبة عن المسؤولية، بأن دور مجلس الإدارة إشرافي أكثر منه تنفيذي، وإلى قدرة أعضاء مجلس الإدارة على القيام بتدقيق فعال، كما أشار في القسم الخامس منه والذي يحمل عنوان المسؤولية، إلى ضرورة وضع آليات تسمح بتوقيع عقاب على الموظفين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة إذ لزم الأمر ذلك.⁽¹⁾

وفي السياق ذاته، تطرق تقرير (OECD) سنة 1999، في المبدأ الخاص بمسؤوليات مجلس الإدارة، إلى ضرورة المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وكذلك مساءلة مجلس الإدارة من قبل المساهمين.

وعلاوة على ذلك، فقد أكدت المعايير التي وضعتها بورصة نيويورك للأوراق المالية عام 2003 والخاصة بحوكمة الشركات، على ضرورة تفعيل الدور الرقابي للمساهمين من خلال المشاركة في جميع القرارات الأساسية للشركة.

(1): محمد أحمد إبراهيم خليل، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية - دراسة نظرية تطبيقية، ص. 5، بحث متوفر على الموقع الإلكتروني: www.kku.edu-sa-doc

في ضوء ما سبق، يمكن القول بأن المساءلة والرقابة المحاسبية التي تتبناها حوكمة الشركات تأخذ اتجاهين على النحو التالي:⁽¹⁾

- ✓ الأول: المساءلة والرقابة الرأسية من المستويات الإدارية العليا إلى المستويات الإدارية الدنيا.
- ✓ الثاني: المساءلة والرقابة الأفقية وهي المتبادلة بين كل من مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح في الوحدة الاقتصادية.

2. الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة

يعتبر الخلل في الأنظمة المحاسبية مصدرا أساسيا لعدد من المشاكل التسييرية التي تعانيها الكثير من الوحدات الاقتصادية، والتي تكون سببا في انهيارها، وبالتالي يؤدي إلى خلل في توصيل المعلومات المحاسبية اللازمة.⁽²⁾

وعليه فإن ضعف ممارسة المحاسبة والمراجعة يعد من الممارسات السلبية للحوكمة، مما يستوجب تطوير الممارسة السليمة لمهنتي المحاسبة والمراجعة، مع إعادة النظر في معايير المحاسبة والمراجعة من وقت لآخر.

ونستدل في هذا المقام، بما أشار إليه تقرير الحوكمة في مصر سنة 2001 بأنه من الممارسات السلبية لحوكمة الشركات في الشركات المصرية هو ضعف ممارسة المحاسبة والمراجعة، وأنها في حاجة إلى المزيد من الدعم للوصول إلى الممارسة السليمة مع إعادة النظر في معايير المحاسبة والمراجعة المطبقة⁽³⁾، وعلى هذا الأساس فقد تم الأخذ بالكثير من الإجراءات لتيسير تطبيق الحوكمة من خلال إصدار الكثير من المعايير المحاسبية المصرية التي تتسق مع مثيلاتها الدولية، وذلك بصدر القرار الوزاري رقم 345 لسنة 2002 الخاص بإصدار المعايير المحاسبية المصرية.

3. دور المراجعة الداخلية

تساعد المراجعة الداخلية الوحدة الاقتصادية على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج منظم ودقيق لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة وحوكمة الشركات.⁽⁴⁾

إذن فالمراجعة الداخلية تساعد في عملية حوكمة الشركات من خلال تقييم وتحسين العمليات الداخلية للوحدة الاقتصادية، وكذلك تحقيق الضبط الداخلي نتيجة استقلالها وتبعيتها لرئيس مجلس الإدارة واتصالها برئيس لجنة المراجعة.

⁽¹⁾: محمد أحمد إبراهيم خليل، مرجع سبق ذكره، ص. 5.

⁽²⁾: Lavaline Benoit, *Système d'information des PME*, la revue française de comptabilité, n° 348, France, p. 39.

⁽³⁾: محمد إبراهيم خليل، مرجع سبق ذكره، ص. 6.

⁽⁴⁾: KPM France, *Corporate Governance : développement durable et risk management en France et en Europe*, Paris, 2001, p. 86.

4. دور المراجع الخارجي

إن التزام المراجع الخارجي بإصدار رأيه الفني المحايد في مدى صدق وعدالة وموثوقية ما تحتويه القوائم والتقارير المالية من معلومات محاسبية، من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده، سيضفي حتما نوعا من الثقة والمصادقية عليها، حيث يكون دوره جوهريا وفعالا ويحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية وما ينجم عنها من انحرافات سلبية.

5. دور لجان المراجعة

أكدت العديد من الدراسات والتقارير المتعلقة بحوكمة الشركات على ضرورة وجود لجان للمراجعة في الوحدات الاقتصادية التي تسعى إلى تطبيق الحوكمة، نظرا إلى الدور الحيوي الذي تقوم به في تقييم مستويات الحوكمة المطبقة بالوحدة الاقتصادية، علاوة على ضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية، نتيجة لما تقوم به من إشراف على عمليات المراجعة الداخلية والخارجية، ومقاومة ضغوط وتدخلات الإدارة على عملية المراجعة.

6. تحقيق الإفصاح والشفافية

يمثل الإفصاح والشفافية دعامة أساسية ترتكز عليها الحوكمة، سيما وأن أي تقرير صادر عن هيئة أو منظمة أو دراسة علمية يؤكد على دور الحوكمة في تحقيق الإفصاح والشفافية، خاصة وأنها من الأساليب الفعالة لتحقيق مصالح الأطراف المختلفة ذات الصلة، كما يمثلان أحد المؤشرات الهامة للحكم على تطبيق الحوكمة من عدمه داخل الوحدات الاقتصادية المختلفة.

حيث أشارت مبادئ الحوكمة التي وضعتها (OECD) والتي تم تعديلها سنة 2004، إلى أن إطار الحوكمة يجب أن يتضمن الإفصاح الدقيق والسليم عن كافة الأمور الهامة المتصلة بالوحدات الاقتصادية، وذلك فيما يتعلق بمركزها المالي وكذا أدائها المالي والتشغيلي.⁽¹⁾

7. إدارة الأرباح

تمارس إدارة بعض الوحدات الاقتصادية سياسة إدارة الأرباح لتحقيق الكثير من الأهداف، مثل الوصول إلى مستوى التنبؤ بها أو تجنب الإعلان عن الأرباح والخسائر، أو للحصول على بعض المزايا المرتبطة بالأرباح المرتفعة مثل المكافآت والعمولات. وبالتالي فإن عملية إدارة الأرباح تعني قيام الإدارة بالتأثير أو التلاعب في البيانات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية بصرف النظر عن الهدف من ذلك.

(1): زينب حوري، مرجع سبق ذكره، ص. 11.

8. تقويم أداء الوحدات الاقتصادية

إن كل وحدة اقتصادية لديها هدف تصبو إليه من خلال استهلاك الموارد للحصول على مخرجات (سلع وخدمات)، وهذا ما يسمح بخلق القيمة. من هنا تنبع أهمية حوكمة الشركات في زيادة كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة الوحدة الاقتصادية وتدعيم قدرتها التنافسية في الأسواق، مما يساعدها على التوسع والنمو ويجعلها قادرة على إيجاد فرص عمل جديدة.

الفرع الثاني: علاقة حوكمة الشركات بالمعلومات المحاسبية

إثر الأزمة المالية العالمية سنة 1929، أظهر كل من (Berle et Mean) سنة 1932، العلاقة المباشرة بين نظرية المحاسبة ونظرية الحوكمة، والمتعلقة بالعلاقة بين المساهمين والمسيرين وكذا الأطراف الفاعلة.⁽¹⁾

فالمعلوم أن من يقود الشركة هم المسيرين، وهم كذلك من يتحكم في المعلومات المحاسبية، ما يؤدي بهم إلى تحويل بعض من ثروة هذه الشركات التي يشرفون عليها إلى حسابهم الخاص لتحقيق دالة هدفهم وفق طرق قانونية أو غير قانونية تلي طموحهم، وهذا ما يرهق بال المساهمين. غير أن الخلل في العلاقات التعاقدية لم يقتصر على المساهمين والمسيرين فحسب، بل تعداه ليشمل مجموع الشركاء، أي جميع الأطراف الفاعلة الأخرى الذين تهمهم مصالح الشركة.

وحسب مفهوم الخيارات التسييرية الذي أدخله (Charreaux) والذي حدد من خلاله منطقة للنفوذ والسلطة للمسيرين، لا تخضع لأية رقابة من قبل الشركاء، وهذا ما يكون في صالح المسيرين لتحقيق أهدافهم التي لن تكون في صالح المساهمين.⁽²⁾

وعليه وحسب النظرية الإيجابية للوكالة لكل من (Jensen et Meckling)، فإن الوحدة الاقتصادية تعتبر مركزا للمتعاقدين وتأخذ شكل تقاطع العقود في مركز محتل من طرف المسيرين، وعليه فالحديث يركز على أهمية تدنية تكاليف الوكالة التي تتعلق بانخفاض قيمة الشركة الناتجة عن تضارب المصالح بين مختلف الأطراف المستعملة للمعلومات المحاسبية.⁽³⁾

⁽¹⁾: Gérard Charreaux, **gouvernement d'entreprise et la comptabilité**, édition economica, Paris, 2003, p. 1.

⁽²⁾: مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية - بالتطبيق على حالة الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص. 91.

⁽³⁾: Gérard Charreaux, op. cit, p. 2.

وبالنظر إلى مفهوم حوكمة الشركات على أنها النظام الذي تقاد وتراقب به الشركة⁽¹⁾، واعتبار المحاسبة على أنها أداة لتسيير العلاقات التعاقدية بين مختلف الأطراف المعنية بتمويل أو تسيير الشركة يمكن أن نخلص إلى النقاط التالية حول علاقة الحوكمة بالمعلومات المحاسبية فيما يلي:⁽²⁾

- ✓ إن الجزء الأكبر من خصائص ومقومات الحوكمة يصعب تحقيقه ما لم تتوفر المعلومات المحاسبية اللازمة لذلك، والأكثر من هذا هو ضرورة توفر هذه المعلومات بمستوى الجودة المطلوب؛
- ✓ تتجلى العلاقة القائمة بين المعلومات المحاسبية وتحقيق أهداف ومزايا الحوكمة، من خلال الاعتماد على هذه المعلومات في ممارسة الرقابة على مختلف جوانب أداء الشركة وزيادة الثقة فيها وتحقيق العدالة والشفافية ومحاربة الفساد وتحقيق التواصل مع الأطراف المختلفة ذات الصلة؛
- ✓ إن معظم محددات الحوكمة سواء الداخلية أو الخارجية هي ضوابط لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، والتي من شأنها إعادة ثقة المستثمرين والمقرضين الحاليين والمرتقبين ومختلف المستخدمين في القوائم والتقارير المالية وفي الممارسة المحاسبية ككل؛
- ✓ إن العامل المشترك الذي يجمع بين جميع مبادئ الحوكمة هو المعلومات المحاسبية بمفهومها الشامل بما تتضمنه من جوانب مختلفة عن الوحدات الاقتصادية، ولا يقتصر الأمر على ذلك بل يمتد ليشمل الجوانب التالية للمعلومات:

- مرحلة إعداد المعلومات المحاسبية ومسؤولية مجلس الإدارة والمستويات الإدارية واللجان المختلفة والمراجعين عنها؛
- المعلومات في حد ذاتها وما يجب أن يتوفر بها من عناصر الجودة المختلفة؛
- مرحلة الإفصاح عن المعلومات وتوصيلها لمختلف المستخدمين لها سواء من داخل أو من خارج الوحدة الاقتصادية.

المطلب الثالث: العلاقة المتداخلة بين حوكمة الشركات والإفصاح والشفافية

يعد الإفصاح والشفافية وظاهرة حوكمة الشركات وجهاً لعملة واحدة، يؤثر كل منهما على الآخر ويتأثر به، فالإفصاح المحاسبي في ظل حوكمة الشركات يصبح أكثر شفافية، وزيادة الشفافية في الإفصاح المحاسبي تنتج من تفعيل حوكمة الشركات، وتؤدي إلى حماية المستثمرين، كما أن جودة القوائم المالية تعزز مصداقية المعلومات المحاسبية.

(1): Bertrand Richard, *la dynamique du gouvernement d'entreprise*, édition organisation, Paris, 2003, p. 1.

(2): محمد إبراهيم خليل، مرجع سبق ذكره، ص. 10.

الفرع الأول: أهمية الإفصاح والشفافية في تطبيق حوكمة الشركات

يعد مبدأ الإفصاح والشفافية بمثابة حجر الزاوية في مقومات نجاح حوكمة الشركات، بالنظر إلى دوره في توفير المعلومات التي يجتاحتها المساهمون والمستثمرون والهيئات الخارجية في تقييم مدى كفاءة الإدارة، كما تمكنهم من اتخاذ قرارات تستند إلى معلومات كافية تتسم بدرجة عالية من القابلية للمقارنة مع المعلومات الأخرى المناظرة للمفاضلة بين قرار الانضمام إلى الشركة وشراء أسهمها أو التخلي عن ذلك والتوجه إلى استثمار يعود عليهم بمداخل أكبر.

ويقصد بهذا المبدأ توفير الشركة للمعلومات والتقارير التي تمكن الأشخاص والهيئات من معرفة المركز المالي الحقيقي لها، والذي على أساسه يمكنهم تحديد مواقفهم من الشركة حالياً ومستقبلاً، مع احتفاظ الشركة بحقها في حجب ما تراه ضرورياً منها لعدم الإضرار بالشركة أو بمركزها المالي أو بمصلحة الشركاء أو المساهمين فيها.⁽¹⁾

وبالنظر إلى أهمية الإفصاح وعلاقته بحوكمة الشركات، فهو يمكن من خلق جو خال من أساليب الاحتيال وتضارب المصالح بين المديرين والمساهمين⁽²⁾، أما فيما يتعلق بالشفافية فهي تسمح بخلق بيئة يتم من خلالها جعل المعلومات عن الظروف والقرارات والتصرفات القائمة قابلة للوصول إليها بسهولة وقابلة للفهم لكافة الأطراف المشاركة بالسوق.⁽³⁾

وتختلف الشفافية عن الإفصاح في كونها تتخطى مبادئ القوائم والتقارير المالية لتزويد المستخدمين بالمعلومات التي يحتاجونها لاتخاذ قرارات سليمة، ما يقودنا إلى القول بأن الإفصاح عنصر جوهري من عناصر خلق الشفافية، وذلك من خلال نشر كافة المعلومات المحاسبية عن أحداث ومعاملات الشركة الواردة في القوائم والتقارير المالية التي أعدت وفق المعايير المحاسبية الدولية.

ومن ثم فإن معظم الشركات تحرص على بناء وتأسيس نظام جيد للإفصاح والشفافية وتوفير المعلومات بالكم والجودة المطلوبة وفي الوقت المناسب، مع الالتزام بالقواعد واللوائح المنظمة التي تحدد جوانب وخصائص ونطاق الإفصاح فيما يتصل بالعناصر التي يتعين الإفصاح عنها وإثباتها بالقوائم المالية.

إذا تبرز علاقة الإفصاح والشفافية بحوكمة الشركات في اتجاهين كما يلي:

(1): Dang-Tran, *le contrôle de l'information financière en France*, Petites affiches, n° 124, France, 16 octobre 1988, p. 17.

(2): ماجد شوقي، حوكمة الشركات - سهولة المنال بالنسبة للأسواق المتقدمة صعبة المنال بالنسبة للأسواق الناشئة، ورقة عمل متوفرة على الموقع الإلكتروني: www.cipe-egypt.org

(3): أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة: منظور التوافق الدولي، الدار الجامعية، للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2009، ص. 660.

- ✓ يتوقف تحقيق مزايا ومنافع الحوكمة على إفصاح الشركات عن ممارسات الحوكمة بها، مما يؤدي إلى زيادة مصداقيتها أمام جمهور المتعاملين واكتسابها سمعة طيبة، ما يعزز الثقة لديهم.⁽¹⁾
- ✓ تعمل حوكمة الشركات على تدعيم الإفصاح من خلال توفيرها لمعايير الإفصاح والشفافية تضمن شمول القوائم والتقارير المالية للشركات على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدميها صورة واضحة عن نشاط الشركة.

الفرع الثاني: نطاق الإفصاح والشفافية كمطلب لحوكمة الشركات

- مما لا شك فيه أن القصور في متطلبات الإفصاح والشفافية يجعل المعلومات المحاسبية مضللة وهذا ينعكس سلباً على مستخدميها في اتخاذ قراراتهم، من هذا المنطلق يتعين للقواعد المنظمة لممارسات الحوكمة في إطار الالتزام بالإفصاح والشفافية أن تغطي الأبعاد التالية:⁽²⁾
- يجب ألا يقتصر الإفصاح على المعلومات الجوهرية وإنما يشمل كذلك: النتائج المالية والتشغيلية، أهداف الشركة، ملكية أسهم الأغلبية وحقوق التصويت، مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، معاملات الأطراف ذوي العلاقة، عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة، هيكل وسياسات قواعد الحوكمة ومضمون قانون الإدارة الرشيدة وأسلوب تنفيذه؛
 - يجب إعداد المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها طبقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة؛
 - يجب إجراء المراجعة السنوية لحسابات الشركة بواسطة مراجع مستقل ومؤهل؛
 - يجب أن يقدم مراجع الحسابات تقريره للمساهمين وعليه بذل العناية المهنية عند القيام بعمله؛
 - يجب توفير قنوات لنشر المعلومات تسمح بانسيابها ووصولها إلى كافة المستخدمين وفي التوقيت المناسب وبتكلفة اقتصادية.

بيد أن الالتزام بالشفافية والإفصاح كمطلب من متطلبات الحوكمة وأحد المبادئ اللازمة لتحقيقها أمر من الصعوبة بمكان تحقيقه على أكمل وجه، لأنه يضع إدارة الشركة بين شقي الرحى، بين الالتزام بالقوانين وما تفرضه من واجب الشفافية والإفصاح، وبين منطوية المحافظة على قدر من المعلومات الضرورية لنمو الشركة وتوسيع أنشطتها وعدم تعريض أعمالها للخطر.⁽³⁾

(1): نضال عزيز مهدي، تطوير بنية الحوكمة في العراق لغرض تحقيق الشفافية وضبط الأداء المالي، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، مصر، 2011، ص. 165.

(2): عطا الله وورد خليل، ومحمد عبد الفتاح العشماوي، مرجع سبق ذكره، ص. 114.

(3): محمد إبراهيم موسى، حوكمة الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، العدد الثاني، جامعة الإسكندرية، مصر، 2010، ص. 993.

المطلب الرابع: علاقة المعايير المحاسبية الدولية بحوكمة الشركات

من المؤكد أن للمحاسبة دوراً رئيسياً وفعالاً في خدمة الاقتصاد، حيث تساهم نظرية المحاسبة في ترشيد التطبيق المهني للمحاسبة عن طريق إرساء المبادئ العلمية المتعلقة بتحديد أسس قياس وعرض العمليات المالية، فجاءت عدة محاولات لوضع مبادئ دولية لمهنة المحاسبة لتنظيم ممارسة العمل المحاسبي وتنظيم عمليات الإفصاح لتعزيز ثقة مستخدمي القوائم والتقارير بالمعلومات المدرجة فيها.

الفرع الأول: مفهوم ونشأة المعايير المحاسبية الدولية

بدأ الاهتمام المتنامي في وضع معايير محاسبية من قبل الهيئات المهنية منذ بداية النصف الثاني من القرن الماضي، حيث لم يكن هناك مبادئ مشتركة علمية يجري تطبيقها من قبل ممارسي مهنة المحاسبة الخاصة بها والتي ترى أنها تتلاءم مع بيئتها. إذ بقي اصطلاح القواعد المحاسبية المتعارف عليها كتعبير فني عند المحاسبين والمراجعين، مفهوماً يشمل كل ما هو متفق عليه في علم المحاسبة ومقبول من الشركات، حتى ولو اختلفت في معالجة نفس الموضوع.

1. مفهوم المعايير المحاسبية الدولية

تمثل المعايير في مجال المحاسبة المنطلق الذي يعتمد عليه المحاسبون في أدائهم لعملهم قصد توفير معلومات تتلاءم مع الغرض المستهدف منها، فهي مرشد لمزاولة وممارسة المهنة. ومنه يعرف المعيار المحاسبي الدولي على أنه: "عبارة عن مبادئ محاسبية متعارف عليها صادرة عن جهات دولية كمجلس المعايير المحاسبية المالية (FASB)، وذلك من أجل تطبيقها من قبل الشركات لتحقيق أهداف محددة كالإفصاح المالي ومعايير القيمة العادلة ومعايير الشفافية والاهتلاك وغيرها"⁽¹⁾. وبمعنى آخر، يمكن تعريف المعايير المحاسبية الدولية بأنها عبارة عن قواعد إرشادية يرجع إليها المهنيون لدعم اجتهادهم، كما أنها تمثل أساساً للحكم والمقارنة، ومن جهة أخرى تمثل أداة اتصال وتوضيح ما تقدمه من إرشادات لمتطلبات العمل في مجال معين. وتهدف إلى تقليل درجة الاختلاف في التعبير أو الممارسة في الظروف المتشابهة، وتعتمد كإطار عام لتقييم نوعية وكفاءة العمل الفني.

2. لمحة وجيزة عن نشأة المعايير المحاسبية الدولية

لقد بدأ المحاسبون منذ زمن في التوحيد والتوفيق بين معايير المحاسبة التي تطبقها الشركات في تعاملاتها مع شركات أخرى في دول عديدة، في عرضها لقوائمها المالية. إذ تعود فكرة توحيد العالم

(1): فارس جميل الصوفي، المعايير المحاسبية الدولية والأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2011، ص. 14.

محاسبيا إلى منتصف القرن 19م في بريطانيا عند ظهور المنظمات المهنية المحاسبية، ثم انتقلت الفكرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وتضاعف التوحيد المحاسبي بعد أزمة الكساد العالمي سنة 1929، الذي كشف عن الكثير من التلاعبات في الإفصاح المحاسبي. فظهرت هيئات محاسبية دولية، وعقدت المؤتمرات في مختلف البلدان بغرض إيجاد توافق دولي حول توحيد محاسبي ليتجسد بوضع معايير محاسبية دولية سنة 1973، تم الاتفاق على تطبيقها في جميع دول العالم تقريبا.

عموما ترجع فكرة التوفيق إلى المؤتمر الدولي الأول للمحاسبين، الذي عقد سنة 1904 في مدينة سانت لويس في الولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁾، حيث خصصت المناقشات في هذا المؤتمر لمقارنة المبادئ والممارسات المحاسبية للدول الكبرى.

وفي سنة 1966 طرح "لورد ينسون" فكرة مجموعة الدراسات الدولية للمحاسبين أثناء فترة عمله كرئيس لمعهد المحاسبين القانونيين في انكلترا. ليتم في جانفي 1967 الإعلان عن تأسيس مجموعة الدراسات، حيث دامت هذه الأخيرة عشر سنوات وحلت في 1977. وخلال فترة وجودها نشرت 20 وثيقة تعبر عن دراسات مقارنة.⁽²⁾

لقد انعقدت الكثير من المؤتمرات الدولية منذ مطلع القرن العشرين، وتم بذل العديد من الجهود في سبيل تحقيق توحيد دولي للمفاهيم والممارسات المحاسبية. وقد توجت هذه الجهود بميلاد لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASC) سنة 1973 على إثر توقيع اتفاقية بين ممثلي مجموعة من الدول هي: استراليا، كندا، فرنسا، هولندا، اليابان، المكسيك، المملكة المتحدة والولايات الأمريكية. وأصدرت اللجنة إطارها المفاهيمي المتشكل من: الهدف من الإطار، مستخدمي المعلومة المالية، أهداف القوائم المالية وعناصرها، الفروض الأساسية لإعدادها وعرضها، الخصائص النوعية للمعلومة المالية ومفاهيم رأس المال. كما أصدرت واحدا وأربعين (41) معيارا محاسبيا دوليا حتى سنة 2000.⁽³⁾

وفي عام 1983 توصلت لجنة المعايير المحاسبية الدولية إلى اتفاقية عمل مشتركة مع الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC).

تعتمد لجنة المعايير المحاسبية الدولية على سياسة تقتضي أن يكون التعيين لعضوية الهيئة شاملا لممثلين عن ثلاثة بلدان نامية على الأقل، كما ينص دستور اللجنة على أن يضم المجلس أيضا

(1): أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية للشركات متعددة الجنسيات، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2004، ص. 492.

(2): طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، دون دار نشر، الإسكندرية، 2006، ص. 19-20.

(3): أحمد محمد أبو شمالة، معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي، دون دار نشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010، ص. 9.(بالتصرف)

ممثلين لا يزيد عددهم عن أربعة مؤسسات دولية ليست هيئات محاسبية مهنية، وإنما لها اهتمام بالتقارير المالية. وقد أصبحت لجنة التنسيق الدولية لجمعيات المحللين الماليين أولى المؤسسات غير المحاسبية في المجلس اعتباراً من 1 يناير 1986، وحتى عام 2000 وصل عدد الهيئات المهنية التي تمثل لجنة معايير المحاسبية الدولية 150 هيئة تنتمي إلى 104 دولة.⁽¹⁾

وبناء على الاتفاقية المبرمة بين لجنة المعايير المحاسبية الدولية والاتحاد الدولي للمحاسبين، فإن هذا الأخير يلتزم بتنسيق الجهود الدولية الرامية إلى تطوير أطر عامة تحكم الجوانب الفنية والأخلاقية والتعليمية، وذلك بإنشاء اللجان اللازمة وكذلك من خلال تنسيق الجهود مع المنظمات الإقليمية. كما يلتزم أيضاً بدعم جهود لجنة المعايير المحاسبية الدولية، ودعم تطوير الهيئات المهنية الإقليمية ذات الأهداف المشتركة، وبموجب هذه الاتفاقية فإن كافة الهيئات المهنية الأعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين هم أعضاء بصورة تلقائية في لجنة معايير المحاسبة الدولية. ومن ناحية أخرى فإن التعاون بين الاتحاد الدولي للمحاسبين والهيئات الإقليمية الدولية إنما يهدف إلى تحقيق توحيد عالمي في أخلاقيات المهنة وشؤونها الفنية وكذلك في العناصر التي تتعلق بمهنتي المحاسبة والمراجعة.⁽²⁾

هنا نشير إلى أنه تم إعادة هيكلة لجنة معايير المحاسبة الدولية والنظام الأساسي لها، وبهذا أخذت تسمية جديدة هي مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، الذي اعتبر بدءاً من سنة 2001 المسؤول عن إصدار معايير المحاسبة الدولية بدلاً من اللجنة، وبذلك تبنى المعايير الدولية الصادرة عنها.⁽³⁾

الفرع الثاني: أهمية وضع معايير محاسبية دولية لدعم حوكمة الشركات

أحرزت عملية وضع المعايير المحاسبية الدولية في السنوات الماضية تطوراً ملحوظاً من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية، حيث قام بإصدار معايير ذات قبول عام بغية الوصول إلى التوحيد في المعايير وبدرجة كبيرة إلى إصدار قواعد موحدة لإعداد القوائم المالية.⁽⁴⁾

«Au cours des récentes décennies, on a assisté à une convergence croissante vers un ensemble de normes largement reconnues. Les normes internationales publiées par (IASB) constituent une référence largement reconnue à cet égard»

(1)، (2) : أحمد محمد أبو شمالة، مرجع سبق ذكره، ص. 9.

(3): **International Accounting Standards**, a consultation document on the possible extension of the European regulation on international accounting standards, 30 august 2002, p. 7, available at: www.iasplus.com/dttipulis/dtiasPDF.

(4): **Guide des bonnes pratiques en matière d'information sur la gouvernance d'entreprise**, op. cit, p. 3.

إن معايير المحاسبة جعلت المنظمات المهنية في كثير من دول العالم تهتم بالسيطرة على النظام المحاسبي من خلال جميع الوسائل والقوانين والتشريعات بشكل يفعل العلاقة بين أصحاب حقوق الملكية والإدارة بما يضمن ولاء الإدارة العليا لمصالح المساهمين وإبعادها عن التحيز لأية مصالح ذاتية، وللمحد من التلاعبات لخطيرة ضمن إطار نظرية الوكالة.

إن الحاجة إلى أهمية وضع معايير محاسبية دولية ترجع إلى:⁽¹⁾

- ✓ تحديد وقياس الأحداث المالية للشركة وإيصال نتائج القياس إلى مستخدمي القوائم المالية؛
- ✓ زيادة منفعة المعلومات المحاسبية في مجال اتخاذ القرار؛
- ✓ تحديد الطريقة المناسبة للقياس والعرض والإفصاح عن المعلومات المحاسبية؛
- ✓ زيادة التوحيد في مجال قياس المعلومات، بهدف مساعدة مستخدميها في إجراء مقارنات بين الشركات؛
- ✓ الفهم الموحد للمعلومات المحاسبية وسهولة متابعتها بهدف حسم الجدل والخلاف حول البيانات والمفردات التي تستخدم في بناء المعلومات المحاسبية؛
- ✓ تسجيل دمج الحسابات.⁽²⁾

كما أن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية من شأنه تحقيق مجموعة من المزايا أهمها ما نوجزه في الآتي:⁽³⁾

- ✓ تلبية متطلبات لمستثمرين والممولين المحليين والأجانب، لاسيما فيما يتعلق بمنح القروض؛
 - ✓ إيجاد أساليب موحدة للتعامل مع القضايا العالمية المشتركة كأسعار صرف العملات، في ظل تضاعف الاستثمارات والمعاملات التجارية بين مختلف الدول؛
 - ✓ تحسين جودة المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي المالي وفق المعايير المحاسبية الدولية، الأمر الذي يؤدي إلى رفع كفاءة الإدارة بالوصول إلى معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات.
- من عرض المنظور المحاسبي لحوكمة الشركات نستخلص ما يلي:

(1): أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، 2008، ص ص. 24-29. (بالتصرف)

(2): **Les normes comptables internationales IAS/IFRS**, Collection Gestion, les pages bleues internationales, Alger, 2008, p. 6.

(3): علي بودلال، وسمية لمريني، مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المعايير المحاسبية الدولية، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للمراجعة، جامعة سعد دحلب، البليلة، يومي: 13-14 ديسمبر 2011، ص ص. 6-7.

- هناك حاجة ماسة لبيان دور الأساليب والأنظمة المحاسبية في دعم ممارسات حوكمة الشركات لمعالجة ما قد ينشأ من مشكلات وكالة بين الإدارة والمساهمين وذوي المصالح؛
- للمعلومات المحاسبية دور هام في تفعيل الحوكمة، فيما يتعلق بحماية حقوق المساهمين وحقوق الدائنين خاصة في حالات الفشل والإفلاس؛
- يؤثر الإفصاح على سلوك الإدارة ويساعد على جذب رؤوس الأموال والحفاظ على الثقة في أسواق المال؛
- التقدير الجيد والدقيق لأداء الشركة لا يتوقف فقط على إتباعها لقواعد الإفصاح والشفافية، وإنما يتطلب تبني الشركة لمعايير محاسبية سليمة.

خلاصة الفصل

استهدف هذا الفصل الوقوف على مفهوم حوكمة الشركات وعلاقتها بالمحاسبة، ولتحقيق ذلك تم التعرض أولاً إلى طبيعة حوكمة الشركات، وخلصنا إلى عدم وجود تعريف قاطع وموحد لهذا المفهوم، وأنه مفهوم متعدد الجوانب، حيث تسعى الحوكمة إلى تصميم وضبط العلاقة بين إدارة الشركة وأدائها، وجملة الأسهم والأطراف ذات المصلحة، عن طريق تطبيق مجموعة من المبادئ والآليات التنظيمية والقانونية والمحاسبية.

وبصورة موجزة يمكن القول أن مفهوم حوكمة الشركات يشير إلى مجموعة متكاملة من المعايير والأسس التي يجب أن تراعي في شركات المساهمة (عامة أو خاصة) لضمان حسن سير العمل والاستقرار وتجنب التعثر أو الانهيار، مما يضمن مساهمتها بشكل فعال في نمو الاقتصاد الوطني.

هذا وأنه رغم تعدد آليات الحوكمة، إلا أن الآليات المحاسبية تحظى باهتمام بالغ وتشغل الحيز الأكبر من الإجراءات والأساليب المختلفة لتطبيق الحوكمة في الشركات، حيث أن النتيجة النهائية لتلك الآليات تكمن في إنتاج معلومات محاسبية ذات فائدة لمختلف الأطراف ذات العلاقة، وأن نظام المعلومات المحاسبي هو النظام المنوط به توفير المعلومات اللازمة التي تمكن هؤلاء الأطراف من متابعة أداء الإدارة وتقييم كفاءتها. لذا فمن الأهمية أن تعد تلك المعلومات بمستوى من الجودة، بما تمكن من الاعتماد عليها مع التركيز على دور الإفصاح ومستوى الشفافية اللازمين في تطبيق مبادئ الحوكمة باعتبارهما من أهم متطلباتها.

كما تم محاولة الربط بين مفهوم حوكمة الشركات بمعايير المحاسبة الدولية باعتبارها تسهم في زيادة منفعة المعلومات المحاسبية، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين قدرة المساهمين والمستثمرين على فهمها ومتابعتها لتقييم أداء الشركات.

وبناء عليه يمكن القول أن للمعلومات المحاسبية دوراً هاماً في تفعيل حوكمة الشركات، باعتبارها أهم الأدوات التي تستعملها أطراف الحوكمة من أجل اتخاذ قرارات رشيدة. من هذا المسعى سيتم التطرق في الفصل الموالي إلى جودة المعلومات المحاسبية وعلاقتها بحوكمة الشركات.

الفصل الثاني:

جودة المعلومات المحاسبية وعلاقتها بكفاءة الأسواق

المالية في ظل حوكمة الشركات

تمهيد

تعتبر المحاسبة لغة الأعمال، فهي بمثابة وسيلة اتصال بين معدي المعلومات المحاسبية ومستخدميها، ولكي يتسنى للمحاسبة أن تؤدي دورها بوصفها وسيلة اتصال بين الوحدة الاقتصادية والمجتمع الذي تتواجد فيه، فإن الأمر يتطلب أن تكون هذه اللغة مفهومة بمعنى أن تكون المعلومات التي توفرها على قدر كاف من الملاءمة والدقة والموضوعية بما يتوافق مع احتياجات مستخدميها.

ومن دون شك فقد أثار إفلاس العديد من الشركات العالمية الكبرى إثر سلسلة الأزمات المالية التي طبعته العشريتين الأخيرتين من القرن الماضي والعشرية الماضية من القرن الحالي مسألة هامة تتعلق بنوعية المعلومة المحاسبية وأهميتها على مستوى عملية اتخاذ القرارات، إلى جانب عدم وجود قواعد محاسبية موضوعية تضمن نزاهة وصدق هذه المعلومات، من هنا تعاضد دور المحاسبة بمختلف فروعها كنام لإنتاج المعلومات المحاسبية وتوصيلها بمختلف فروعها كنظام لإنتاج المعلومات المحاسبية وتوصيلها إلى مختلف الشرائح من متخذي القرار سواء من داخل الوحدة الاقتصادية أو من خارجها.

وحتى تكتمل المنفعة المتوقعة من المحاسبة، فلا بد أن تكون المعلومات المحاسبية مصنفة بشكل يتفق مع المعايير المحاسبية الدولية وأن يتم الإفصاح بشكل كامل ومناسب عن مختلف المعلومات التي تعتبر ضرورية من أجل فهم هذه الأخيرة وزيادة مستوى جودتها. كنقطة انطلاق لزيادة منفعتها لأغراض تشجيع الاستثمار، وبناء عليه تمت معالجة هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول جودة المعلومات المحاسبية

المبحث الثاني: أساسيات الإفصاح المحاسبي

المبحث الثالث: العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية وفرضية كفاءة الأسواق المالية في ظل حوكمة الشركات

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول جودة المعلومات المحاسبية

لقد برزت جودة المعلومات المحاسبية كمفهوم معاصر، اهتمت به مختلف الجامعات العلمية والمهنية، لما لها من أهمية عند إعداد القوائم المالية وتحقيق متطلبات الإفصاح اللازمة في تلك القوائم، بما يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية.

المطلب الأول: مفهوم جودة المعلومات المحاسبية وأهميتها

إن المعلومات المحاسبية ليست هدفا في حد ذاتها، إنما هي وسيلة ليعتمد عليها في اتخاذ القرارات من قبل العديد من الأطراف التي تحتاجها.⁽¹⁾ لذا فإنه وقبل الخوض في مضمار جودة المعلومات المحاسبية، ارتأينا أن نخرج إلى مفهوم المعلومة المحاسبية، والتي تعبر عن المنتج النهائي من البيانات التي تم تشغيلها وفق مراحل النظام المحاسبي⁽²⁾، حيث أن هذه المعلومات تمثل لغة وأداة اتصال بين معدها الذي يجب عليه أن يحدد هدفها بوضوح، وبين مستلمها الذي يتطلع لأن تكون تلك المعلومات فاعلة وذات كفاءة ومفيدة في اتخاذ القرارات.⁽²⁾

الفرع الأول: مفهوم جودة المعلومات المحاسبية

يعتبر مفهوم جودة المعلومات المحاسبية من المفاهيم المعاصرة التي تهتم بها مختلف الجامعات المهنية، وذلك لما له من أهمية عند إعداد القوائم والتقارير المالية وتحقيق متطلبات الإفصاح المحاسبي اللازمة في تلك القوائم والتقارير. وتستخدم جودة المحاسبة أحيانا للتعبير عن جودة التقارير المالية التي تنتجها مهنة المحاسبة، علما أن جودة المحاسبة هي مفهوم عريض يرتبط أساسا بالمهنة المحاسبية بدءا من إعداد معايير المحاسبة والمراجعة، مروراً بالممارسة المهنية لإعداد ومراجعة القوائم المالية، وانتهاءً بمنتهى هذه العملية ألا وهو التقرير المالي، وهذا الأخير يهدف إلى تقديم معلومات مفيدة

⁽¹⁾: بالرقمي تيجاني، القياس في المحاسبة: ماهيته وقيوده ومدى تأثيره بالتضخم، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 08، سطيف، 2008، ص. 73.

⁽²⁾: يمكن النظر إلى المحاسبة على أنها نظام معلومات يتعامل مع البيئة، يأخذ منها البيانات ويعالجها ويوصلها إلى مستخدميها في شكل معلومات محاسبية ومالية بغية تسهيل وترشيد عملية اتخاذ القرارات.

⁽²⁾: كمال عبد العزيز النقيب، مقدمة في نظرية المحاسبة، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2004، ص. 303.

تتميز بخصائص تحقق لها النفعية، مما يتطلب اقتراح إطار مرجعي يحدد المعايير الممكنة لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

فمن دون شك أن جودة أي قرار داخل الوحدة الاقتصادية، يعتمد أصلا على جودة المعلومات المقدمة، ذلك أن أي تضليل في هذه الأخيرة من شأنه أن يفقدها أهميتها، وبالتالي انخفاض درجة الثقة وظهور التوتر والتردد لدى متخذي القرار.

من هنا نقول أن اتخاذ القرار الأمثل يرتكز على درجة جودة المعلومات المحاسبية، بحيث تتحقق الجودة الكاملة لهذه المعلومات بتوفر مجموعة من المقاييس التي تحدها، وكذا مجموعة من الخصائص التي يجب أن تتسم بها تلك المعلومات المفيدة.

في هذا السياق، فإننا لا نجد تعريفا محددًا لجودة المعلومات المحاسبية، حيث يختلف مفهوم الجودة باختلاف وجهات نظر وأهداف كل من معدي المعلومات ومستخدميها، وأيضًا نظرًا لتعدد مقاييس الجودة، وبالتالي صعوبة تحديد مفهوم دقيق لها. وعلى الرغم من اختلاف الدراسات السابقة في تحديد مصطلح موحد لجودة المعلومات المحاسبية، إلا أنها أجمعت على أن جودتها تعني توافر مجموعة من الخصائص النوعية الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية، والتي تكون نتاج نظام محاسبي متكامل يعمل في ظل معايير محاسبية عالية الجودة، وفي ظل نظام حوكمة شركات كفاء وفعال، وكذلك في ظل نظام سوق مالية كفؤة يهدف إلى توفير المناخ الملائم للاستثمار في السوق، وبالتالي نصل إلى معلومات محاسبية موثوقة ومفيدة وخالية من الأخطاء الناتجة عن الغش والتحريف والتضليل.⁽¹⁾

أي أن مفهوم جودة المعلومات المحاسبية يعني المصادقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وأن تخلو من التحريف والتضليل، وأن يتم إعدادها في ضوء مجموعة من المعايير بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها.

يتضح هنا أن من خصائص جودة المعلومات المحاسبية الهامة عنصر المصادقية الذي يشير إلى إمكانية الاعتماد على هذه المعلومات والوثوق فيها وخلوها من الأخطاء، ولكن إذا ما كانت هذه المعلومات غير ملائمة، عندئذ لا نستطيع الاعتماد عليها، وهنا تظهر خاصية الملاءمة كعنصر هام يجب أن يتوفر في المعلومات.

(1): فهيمة بديسي، وعادل بولجنيب، تأثير التحفظ على جودة المعلومات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: المعايير المحاسبية الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات- اتجاهات النظام المحاسبي الجزائري (المالي والعمومي) على ضوء التجارب الدولية، جامعو قاصدي مباح، ورقلة، يومي: 24-25 نوفمبر 2014، دون ترقيم صفحات.

ونشير في هذا المقام إلى البيان الذي أصدره مجلس معايير المحاسبة المالية المتعلق بمعايير جودة المعلومات المحاسبية، كما سنتطرق إليه لاحقا.

الفرع الثاني: العوامل التي أدت إلى زيادة الاهتمام بجودة المعلومات المحاسبية

تظهر أهمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بهدف توحيد الممارسة المحاسبية وزيادة مستوى جودة المعلومات المحاسبية كمنقطة انطلاق لزيادة منفعتها لأغراض تشجيع الاستثمار⁽¹⁾. ولقد تضافرت مجموعة من العوامل والأسباب التي خلقت طلبا متزايدا على المعلومات المحاسبية التي تتصف بالجودة، وقد شكلت هذه العوامل مبررات لتطوير نظام المعلومات المحاسبية بما يتواءم مع متطلبات بيئة الأعمال المعاصرة، وسيتم استعراض هذه العوامل في النقاط التالية:

1. التطورات الاقتصادية

في خضم المتغيرات العالمية السائدة حاليا خاصة التكتلات الاقتصادية وزيادة الاعتماد على آلية السوق واحتدام المنافسة، وكذلك الظروف الناجمة عن تنفيذ الاتفاقيات الدولية، فضلا عن انتشار الشركات متعددة الجنسيات، باتت من الضرورة بمكان إعادة النظر في أنظمة المعلومات المحاسبية وما توفره من معلومات.

في هذا الصدد نشير إلى أن الصناعة اليابانية اعتمدت على مدخل التكلفة المستهدفة لدعم صادراتها لدول العالم⁽²⁾. إذ تقوم فلسفة هذا المدخل على أنه لا يتم تصميم المنتجات في ضوء الإمكانيات والتقنيات الصناعية المتاحة بهدف تحقيق الاستخدام الأمثل لتلك الإمكانيات فحسب، ولكن يتم تصميم المنتجات التي تأخذ في الاعتبار السعر المطلوب الذي يضمن نجاح المنتج في السوق. وقد احتلت اليابان باستخدام هذا الأسلوب مركز الصدارة بين الدول الصناعية المتقدمة، بل وأصبحت المنافس الأول في الأسواق العالمية لاعتمادها على مفهوم التكلفة المستهدفة كأداة جيدة من أدوات إدارة التكلفة. ونتيجة لذلك فإن الوحدات الاقتصادية التي تتوافر

(1): أمين السيد أحمد لطفي، علاقة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وتقارير المراجعة بكفاءة سوق الأوراق المالية، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2008، ص. 48.

(2): حسين بلعجوز، ومحمد ختيم، مدى ملاءمة المعلومات المحاسبية في تحقيق الجودة الشاملة لغرض تقييم الأداء في ظل بيئة الأعمال الحديثة، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 11، العدد 21، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 30 جوان 2016، ص. 91.

لديها المعلومات، وتكون لها القدرة على السيطرة على التكاليف ستكون لديها القدرة على دخول الأسواق وتحقيق أهدافها وذلك لامتلاكها هذه الميزة التنافسية.

2. تزايد درجة التعقيد في عمليات المؤسسات الحديثة

يؤكد بعض الكتاب أن تزايد التعقيد في العمليات الإنتاجية والاحتياجات من المعلومات أصبح من السمات الأساسية للمؤسسات الحديثة، وترجع أسباب هذا التعقيد إلى عوامل كثيرة نورد منها الآتي:⁽¹⁾

- التقدم التكنولوجي وخاصة تكنولوجيا المعلومات، حيث ترتب على هذا التقدم زيادة الطلب على المعلومات: فنتيجة التطورات في علوم الحاسبات الإلكترونية ظهرت العديد من البرامج الجاهزة التي يمكن استخدامها بواسطة المحاسبين في أداء وظائفهم، وتوفير المعلومات لخدمة الإدارة، وقد ساعد هذا التطور الكبير في تكنولوجيا المعلومات كثيرا في تطوير نوعية المعلومات التي يستطيع المحاسب توفيرها لخدمة الإدارة.

- ومن العوامل الأخرى في مجال تعقيد العمليات الإنتاجية، تنوع المنتجات وتطويرها والتجديد المستمر في أشكالها وأحجامها: لقد أدى هذا التنوع والتطور إلى صعوبة وتعقيد البيئة التي يتم فيها اتخاذ القرارات، وبالتالي زاد الاهتمام بدور نظم المعلومات المحاسبية في تقديم المساعدة للإدارة، وإمدادها بالمعلومات الملائمة التي تساعد في ترشيد القرارات، والتي تمكن الوحدة الاقتصادية من الاستمرار في بيئة تتسم بالتنافس الشديد من المحافظة على مكانتها داخل الأسواق. و حتى يتحقق ذلك لا بد من تطوير نظم معلومات محاسبة التسيير التي من شأنها أن توفر الإدارة على احتياجاتها من المعلومات لمواجهة التغيرات المستمرة في مجال الأعمال، وتخفيض درجة عدم التأكد إلى أدنى حد ممكن.

3. تطور نظم وطرق الإنتاج

لقد ترتب على زيادة المنافسة العالمية والتقدم التكنولوجي المستمر، أن اتجهت معظم الوحدات الصناعية للبحث عن طرق أفضل لأداء الأنشطة المختلفة، وذلك لتحقيق مزايا تنافسية. إن التوسع في استخدام الحاسبات الآلية قد مهد الطريق إلى ظهور أنظمة حديثة للإنتاج مثل المصانع التي تدار بالكامل بواسطة الحاسبات الآلية، الأمر الذي ساعد على الارتفاع بجودة المنتجات وتحقيق الوفورات في التكلفة، ومن ناحية أخرى، ظهر أيضا نظام

(1): حسين بلعجوز، ومجد ختيم، مرجع سبق ذكره، ص. 92.

الإنتاج المرن والرقابة الشاملة على الجودة، ونظام الإنتاج والشراء في الوقت المحدد، وتحقيق الجودة الكاملة وانعدام ظهور الإنتاج التالف أو المعيب. ولاشك أن هذا التطور التكنولوجي في أنظمة الإنتاج له تأثير كبير على طبيعة ونوعية المعلومات التي ينبغي أن توفرها نظم محاسبة التسيير، بما يتماشى مع هذه التطورات الحديثة، ويحقق الاستفادة القصوى منها.

4. تغير الأهمية النسبية لمكونات التكلفة ونظم تخصيص التكاليف

ترتب على التقدم التكنولوجي في كثير من المؤسسات الأمريكية واليابانية تغيير جوهري في هيكل التكلفة. الأمر الذي ألقى بظلاله على عدم قدرة أنظمة محاسبة التكاليف المتعارف عليها على قياس وتحديد تكلفة الإنتاج بدقة. ومن أبرز ملامح التغيير في هيكل التكلفة أن تكاليف الإنتاج قد اشتملت على جزء أكبر من التكاليف الثابتة، كما تضاعف دور العمل المباشر كأساس شائع لتخصيص التكاليف الصناعية غير المباشرة، كما ترتب على هذا التقدم التكنولوجي زيادة مقدار التكاليف غير المباشرة، وقد انعكس ذلك على دقة قياس تكلفة المنتجات والخدمات.

لقد تم تصميم أنظمة محاسبة التكاليف المتعارف عليها عندما كان الطابع اليدوي يغلب على العملية الإنتاجية، حيث كان التركيز على عناصر التكاليف المباشرة والمتمثلة في تكلفة المواد والأجور المباشرة، وذلك لأنها كانت تمثل الجانب الأكبر من تكلفة الإنتاج، أما التكاليف الصناعية غير المباشرة والتي كانت تمثل نسبة ضئيلة من تكلفة الإنتاج، فقد كان يتم ربطها بالوحدات المنتجة باستخدام معدل تحميل واحد يحدد على أساس ساعات العمل المباشر أو الأجور المباشرة أو تكلفة المواد المباشرة.

وقد ترتب على تغيير تقنية الإنتاج وتزايد الاتجاه نحو الآلية، أن أدرك المحاسبون ضرورة تحول الفكر المحاسبي نحو تحميل التكاليف الصناعية غير المباشرة للوحدات المنتجة عن طريق ربطها بساعات تشغيل الآلات، حيث أنها تعتبر أكثر ارتباطاً بالتكلفة الصناعية غير المباشرة. وفي مرحلة لاحقة لاحظ المحاسبون ارتباط بعض عناصر التكاليف الصناعية غير المباشرة بالمواد المباشرة والعمل المباشر بصورة أكثر من ارتباطها بساعات تشغيل المعدات والآلات، ولذلك اتجهوا إلى استخدام معدلات تحميل متعددة بهدف زيادة دقة المعلومات التي يتم الحصول عليها.

وقد تعرضت نظم محاسبة التكاليف المتعارف عليها، وخاصة فيما يتعلق بعملية تخصيص التكاليف الصناعية غير المباشرة للعديد من الانتقادات والدعوة إلى تطويرها، بما يكفل تحقيق المزيد من الدقة في قياس تكلفة الإنتاج.

حيث توصلت العديد من الدراسات⁽¹⁾ إلى أن نظم معلومات محاسبة التكاليف تقدم معلومات غير دقيقة عن تكلفة الإنتاج في ظل بيئة التصنيع المتقدمة (التصنيع الأوتوماتيكي). كما أنه كلما زادت تكلفة التكنولوجيا كلما كان تأثير عدم دقة تحميل التكاليف على المنتج كبيراً، مما يستدعي ضرورة فصل وتخصيص تكاليف التكنولوجيا على المنتجات على أساس حجم الإنتاج بدلاً من الأساس الزمني، ويترتب عن ذلك زيادة درجة الاعتماد على نظم المعلومات الخاص بالتكاليف وذلك لدقة المعلومات التي توفرها. إن عدم فصل تكلفة التكنولوجيا وعدم تخصيصها على المنتجات على أساس ربطها بالمنتجات المستفيدة منها، يعد إخلالاً بمبدأ المقابلة بين تكاليف الإنتاج والمنتجات التي استفادت منها، حيث أن إضافة تكاليف التكنولوجيا للتكاليف غير المباشرة يترتب عليه توزيع تكلفة التكنولوجيا على كل الأنشطة، سواء استفادت أم لم تستفد من هذه التكاليف.

وفي دراسات أخرى اتضح أنه في ظل التطورات التكنولوجية في بيئة صناعية حديثة، أن التكاليف الصناعية غير المباشرة احتلت نسبة جوهرية من تكلفة الإنتاج، نظراً لاعتماد العملية الإنتاجية في كثير من الوحدات على التجهيز الآلي بشكل أساسي، وقد ترتب على ذلك زيادة تكلفة هذه التجهيزات، وبالتالي تكلفة تشغيلها. ويعني ذلك أن تكلفة تشغيل هذه المعدات والتي تعد جزءاً من التكاليف الصناعية غير المباشرة تلعب دوراً هاماً في تحديد تكلفة الإنتاج. هذا ما يقودنا إلى القول بأن الظروف المحيطة بالعملية الإنتاجية في صورتها التقليدية، والتي كان يغلب على تكلفة الإنتاج فيها عنصر المواد والأجور المباشرة قد تغيرت، وأصبح الأمر يتطلب تطوير نظام التكاليف بالصورة التي تعكس هذا التطور في تكلفة التشغيل.

يتضح من العرض السابق أن أنظمة محاسبة التكاليف المتعارف عليها، والتي ما زالت مستخدمة في كثير من الوحدات الاقتصادية، بحيث يتم الاعتماد عليها في تحديد تكاليف المنتجات والخدمات أصبحت غير مناسبة، وأن الاستمرار في الاعتماد عليها يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير سليمة في ظل تحول معظم نظم التصنيع من العمل البشري إلى نظم آلية باستخدام الحاسب الآلي، وفي ظل زيادة المنافسة المحلية والعالمية وتعقد العمليات الصناعية.

(1): لمزيد من المعلومات ارجع إلى: حسين بلعجوز، ومحمد خنيم، مرجع سبق ذكره، ص ص. 93-96. (بالتصرف)

إن الأمر يتطلب ضرورة تطوير أنظمة التكاليف لتلائم التكنولوجية والنظم الإنتاجية والإدارية الحديثة، بحيث يعكس هذا التطور ما حدث في البيئة الصناعية والإنتاجية والإدارية من تطور. إن توفير الملاءمة لأنظمة محاسبة التكاليف في ظل البيئة الصناعية والإنتاجية والإدارية المعاصرة لا يتطلب ابتكار طرق جديدة بديلة لطريقة التكلفة الكلية، وإنما يقتضي ابتكار أسس جديدة لتحميل التكلفة غير المباشرة في إطار تحميل التكلفة الكلية للمنتجات، ولذلك اقترح العديد من الباحثين استخدام مدخل محاسبة تكلفة النشاط كمدخل جديد يقوم على افتراضات أكثر واقعية.

إن مدخل تكلفة النشاط يعتبر إطاراً منظماً لمحاسبة التكاليف، ينصب الاهتمام من خلاله على الأنشطة بدلاً من المنتجات، بمعنى أنه يتم التركيز على العمليات والأنشطة الخاصة بالوصول إلى المنتج، بدلاً من الاهتمام بأن يتم تخصيص مباشرة على المنتجات. حيث تعمل هذه الطريقة على تحديد أكثر عناصر التكاليف ارتباطاً بالأنشطة والتي بدورها تحرك أو تسبب هذه التكلفة، وبهذا يتم تحديد جميع العلاقات بين القرارات المسببة للأنشطة والأنشطة المسببة للتكلفة، وهكذا فإن الوحدة الاقتصادية تكون في وضع أفضل يعمل على تحديد ثم استبعاد الأنشطة التي لا تحقق قيمة مضافة لها، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى أداء أفضل وقياس أدق، وبالتالي زيادة جودة المعلومات المحاسبية بصفة عامة ومعلومات محاسبة التكاليف بصفة خاصة.

5. زيادة الاهتمام بالأنشطة والوظائف غير الإنتاجية

تركز اهتمام المحاسبين لفترات طويلة من الزمن على توفير المعلومات المتعلقة بقياس تكلفة الإنتاج، الأمر الذي جعلهم يميلون للتركيز على العمليات الإنتاجية دون الاهتمام لباقي العمليات الأخرى. ولقد ترتب على زيادة حدة المنافسة بين الوحدات الاقتصادية والرغبة في كسب رضا الزبائن، والتي أصبحت أهم الأهداف التي تسعى الوحدة إلى تحقيقها، أن تطورت الأهداف المطلوبة من نظم المعلومات. فبعد أن كان توفير معلومات ملائمة لمتخذي القرارات هو الهدف الأصيل وربما الوحيد لنظم المعلومات، بكل ما يشتمل عليه مفهوم الملاءمة من دقة وعرض سليم وتوقيت، وغيرها من الخصائص الواجب توافرها في تلك المعلومات، أصبح المطلوب من نظم المعلومات دعم التوجه الاستراتيجي للوحدة لتحقيق مزايا تنافسية حقيقة طويلة الأجل مقارنة بالمنافسين في كافة الأنشطة.

هنا نشير إلى ما توصلت إليه العديد من الأبحاث والدراسات من نتائج ذات أهمية في هذا الشأن، والتي تصب في أن اتساع دائرة الأنشطة التي يخدمها نظام محاسبة التكاليف، وعدم

اقتصارها على أنشطة الإنتاج، يتطلب ضرورة إجراء تعديلات جوهرية على هذا النظام بما يحقق الجودة الشاملة لجميع الأنشطة ووظائف الوحدة الاقتصادية، وأن ذلك لن يتأتى بدون تبني العديد من المفاهيم والأساليب الحديثة، وعلى رأسها نظام محاسبة تكلفة النشاط ونظام التكلفة المستهدفة وغيرها من الاتجاهات الحديثة.

المطلب الثاني: خصائص جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة فيها

هناك مجموعة من الخصائص النوعية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية حتى تكون ذات جودة وذات فائدة لمستخدميها، أخذاً في الحسبان مجموعة من العوامل التي من شأنها أن تؤثر على مستوى جودة هذه المعلومات، كما سيتم عرضه في هذا المطلب.

الفرع الأول: الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية

يقصد بالخصائص النوعية تلك الصفات التي تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين.⁽¹⁾

وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) سنة 1980 القائمة رقم (2) والتي جاءت بعنوان "معايير جودة المعلومات المحاسبية"⁽²⁾، إذ تعتبر هذه القائمة مدخلا ضرورياً لتحسين محتويات وخصائص مخرجات نظام المعلومات المحاسبية، وتطوير المفاهيم المحاسبية وتعزيز دور المحاسبة كنشاط يهتم بخدمة ذوي المصالح ومتخذي القرار. وفيما يلي بيان هذه الخصائص مقسمة إلى قسمين على النحو الآتي:

1. الخصائص الأساسية

لقد حدد مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) عناصر جودة المعلومات المحاسبية في عنصرين أساسيين هما الملاءمة والمصدقية.

أ- الملاءمة

يقصد بها قدرة المعلومات على إجراء تغيير عند اتخاذ القرار بواسطة مستخدم تلك المعلومات، الأمر الذي يمكن متخذ القرار من التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل في ضوء

(1): معايير المحاسبة الدولية، 2008، ص. 78. (المعيار الدولي رقم: 1)

(2): المحاسبة الأساسية وإعداد البيانات المالية، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المطابع المركزية، عمان، الأردن، 2003، ص. 99.

نتائج الماضي الحاضر، كما تمكنه من معرفة مدى نجاحه في التنبؤات السابقة وبالتالي تصحيح قراراته وتعديلها في ضوء هذه المعلومات.⁽¹⁾

وحتى تكون المعلومات ملائمة يجب أن تتوفر فيها الخصائص الآتية:⁽²⁾

- يجب أن تكون المعلومات متاحة في الوقت المطلوب توفرها فيه والمتعلق بزمن اتخاذ القرار، إذ لا جدوى ترتجى أو فائدة تحقق من معلومات متأخرة؛
- يجب أن تكون المعلومات المستخدمة في اتخاذ القرارات ذات قدرة تنبؤية بالمستقبل، بحيث يمكن استخدامها في تصميم نماذج التنبؤ بالأحداث الاقتصادية على المدى القصير؛
- يجب أن تكون للمعلومات القدرة على التقييم والتصحيح، أي أن تكون لهذه المعلومات قيمة استرجاعية، بمعنى أن تساعد مستخدم المعلومات في تقييم مدى صحة توقعاته السابقة، وبالتالي تقييم القرارات التي بنيت على هذه التوقعات.

ب- المصادقية (الموثوقية)

من دون شك أنه لا يمكن أن تكون المعلومات ذات فائدة للمستخدم إذا لم تحظى بثقته. فعادة ما يفضل من يستخدم المعلومات أن تكون على درجة عالية من الأمانة، بحيث تكون خالية من الأخطاء الجوهرية وموضوعية في عرض الحقائق.⁽³⁾ أي أن هذه الخاصية تمنح حالة من الاطمئنان لدى مستخدميها، مما يبرر ثقتهم في تلك المعلومات لاتخاذ القرارات. وحتى تتحقق هذه الخاصية يجب أن تتسم المعلومات بما يأتي:⁽⁴⁾

- أن تعبر عن بصدق وأمانة عن الحدث أو الموضوع الذي يتم عرضه، حيث أن المعلومات الصادقة جد مهمة في اتخاذ القرارات السليمة؛

⁽¹⁾: عبد الحميد مانع الصحيح، أثر التضخم على ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية الواردة في البيانات المالية: دراسة ميدانية على الشركات الصناعية اليمنية، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد الثامن، العدد الأول، جامعة البحرين، مملكة البحرين، ماي 2005، ص. 50.

⁽²⁾: كمال عبد العزيز النقيب، مرجع سبق ذكره، ص ص. 294-295. (بالتصرف)

⁽³⁾: رضوان حلوه حنان، النموذج المحاسبي المعاصر، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2003، ص. 196.

⁽⁴⁾: رضوان حلوه حنان، تطور الفكر المحاسب: مدخل نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية للنشر، عمان، الأردن، 2003، ص. 198. (بالتصرف)

- أن لا تكون المعلومات متحيزة لمستخدم معين على حساب المستخدمين الآخرين، أي أن تكون حيادية بحيث تفي باحتياجات مختلف مستخدميها، وهو ما يعني التجنب المتعدد الذي يهدف إلى الوصول إلى نتائج محددة مسبقاً؛⁽¹⁾
- أن تكون المعلومات قابلة للتحقق، بمعنى أن النتائج التي يتوصل إليها الشخص القائم باستخدام أساليب القياس المحاسبي^(*)، يمكن أن يتوصل إليها غيره بتطبيق الأساليب ذاتها.

2. الخصائص الثانوية

علاوة على ما سبق ذكره عن الخاصيتين الأساسيتين، هناك خصائص أخرى لا تقل أهمية أوصى بها (FASB)، والتي تسهم جنباً إلى جنب حتى تكون المعلومات المحاسبية نافعة ومفيدة لمتخذي القرارات، وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي:⁽²⁾

أ- **القابلية للمقارنة:** يقصد به أن تطبق الوحدة الاقتصادية الأساليب والطرق ذاتها المتبعة في قياس وتوصيل المعلومات المحاسبية للأحداث نفسها من فترة لآخرى.

إن الالتزام بسياسة الثبات في استخدام الطرق المحاسبية ليس مطلقاً، حيث يمكن التغيير في السياسات والطرق المحاسبية إذا ثبتت أفضليتها.

ب- **القابلية للمقارنة:** تمكن هذه الخاصية مستخدمي المعلومات المحاسبية من مقارنة أداء الوحدة الاقتصادية لفترات زمنية مختلفة، أو تقييم أداء الوحدة الاقتصادية ومقارنته مع أداء وحدات اقتصادية أخرى مماثلة خلال فترة زمنية معينة.

ج- **القابلية للفهم:** يجب أن يكون مستخدمو المعلومات المحاسبية على مستوى معقول من المعرفة في مجال المحاسبة، كما يجب أن تبعد المعلومات عن أي غموض وتعقيد حتى تكون واضحة وبسيطة بشكل يحقق الاستفادة والتأثير على متخذي القرار إيجاباً.

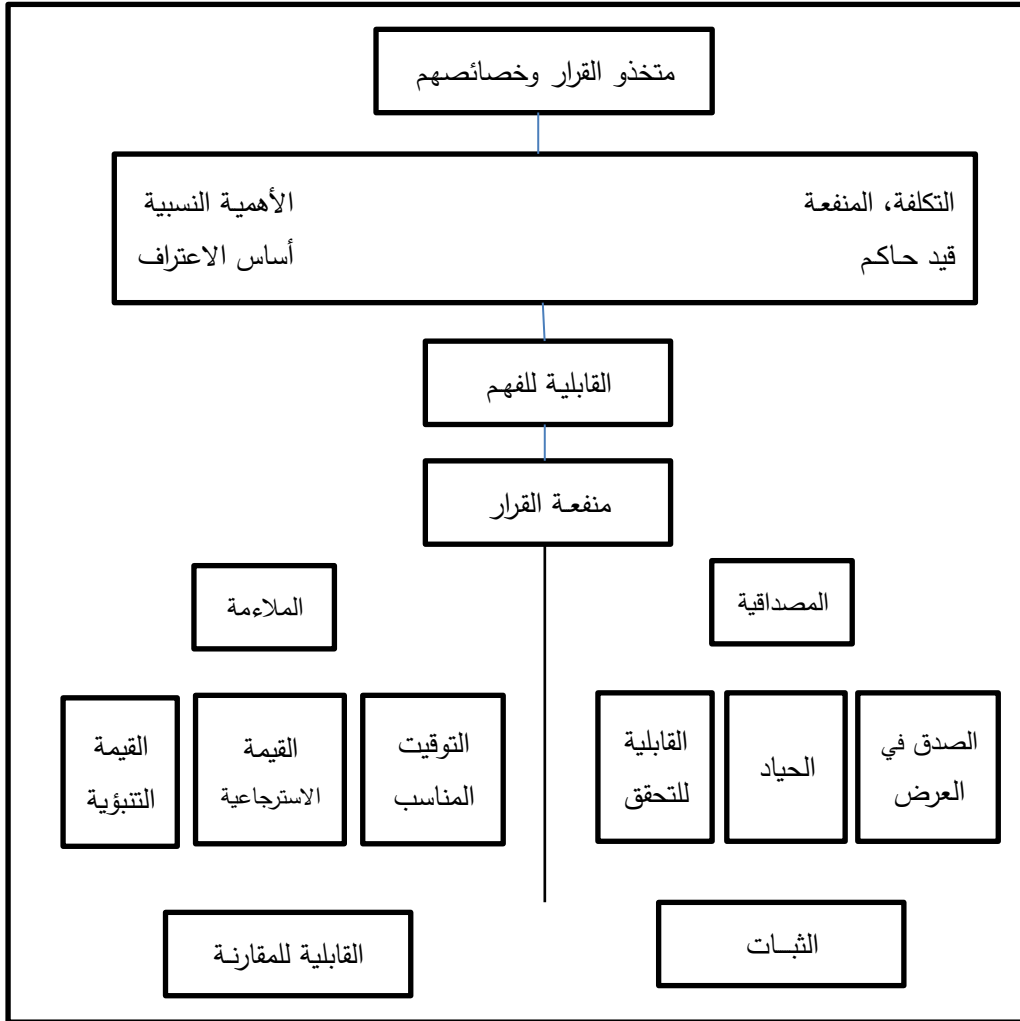
وبالإمكان تلخيص الخصائص الآتية من خلال وضع الشكل التالي:

⁽¹⁾: إبراهيم ميده، العوامل المؤثرة في نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الاستراتيجية: دراسة ميدانية- الشركات الصناعية الأردنية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الأول، دمشق، سوريا، 2009، ص. 537.

^(*): القياس المحاسبي: يشير إلى قيم الأحداث الناتجة عن أداء نشاط معين، والمرتبطة داخل الوحدة الاقتصادية بموجب قواعد محددة.

⁽²⁾: سيد عطا الله السيد، نظم المعلومات المحاسبية، دار الرياء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2003، ص ص. 33 - 36.

الشكل رقم (8): خصائص جودة المعلومات المحاسبية



المصدر: أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص. 192.

وجدير بالإشارة أن هناك بعض القيود التي تتحكم في تحقيق خصائص جودة المعلومات المحاسبية، ولعل أهمها عنصر (التكلفة- المنفعة). فالمعلومات المحاسبية تستمد قيمتها من جودتها، وأن قيمة هذه المعلومات تتحدد من جهة بمدى إمكانية استعمالها في الوقت الحالي أو توقع استعمالها في المستقبل، ومن جهة أخرى بكفاءة وفعالية القرارات المتخذة بناء على تلك المعلومات. وللحصول على هذه الأخيرة فإن الأمر يتطلب تكلفة، إلا أن تكلفة المعلومات يمكن تقديرها بدقة، في حين نجد أن قيمة المنفعة لا يتم بالسهولة نفسها، نظرا لتعدد الاستعمالات وإمكانية إعادة الاستعمال.

- وبالتالي عندما تزيد تكلفة الحصول على المعلومات عن قيمتها، فإن متخذ القرار يكون أمام بديلين هما:⁽¹⁾
- زيادة قيمة المعلومات من خلال زيادة درجة صحتها أو من خلال زيادة المنافع المتحصل عليها من المعلومات.
 - تدنية التكلفة من خلال تخفيض درجة صحة المعلومات أو من خلال التقليل من المنافع المستمدة من هذه المعلومات.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية

تتوقف جودة المعلومات المحاسبية على العديد من العوامل التي نوضحها فيما يأتي:

1. العوامل البيئية (بيئة المحاسبة)

تتأثر جودة المعلومات المحاسبية بعدة عوامل بيئية كونها أداة توصيل يتم التعامل بها في محيط الوحدة الاقتصادية. هذه العوامل من شأنها أن تؤثر في عملية إنتاج وتوصيل المعلومات إلى مستخدميها، ومن بين هذه الأخيرة نذكر الآتي:⁽²⁾

أ- العوامل السياسية

إن للحرية السياسية دور هام في تنمية مهنة المحاسبة عموماً، والتقييد المحاسبي والإفصاح على وجه الخصوص، فإذا لم يكن لأفراد المجتمع القرار في اختيار حكومتهم أو التأثير على سياستها، حتماً لن يكون باستطاعتهم تكوين أو خلق فئة محاسبية في المجتمع تقوم على أساس الإفصاح العادل والكامل.

فالمجتمع الذي يعيش وسط قمع سياسي، سيفقد حريته لا محالة، مما يعوق تنمية وتطوير المحاسبة. كما قد يؤدي تغير النظام السياسي إلى ضرورة خلق قواعد محاسبية جديدة، كما هو الشأن في الجزائر بهد انتقالها من النظام الاشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق. لذا تعد السياسة المحاسبية المنتهجة ذات تأثير كبير على الهياكل والعمليات المحاسبية، لأنها تلزم بتحديد الاحتياجات من المعلومات المحاسبية لمستخدميها التي تتلاءم والأوضاع السياسية والاقتصادية لكل بلد.

(1): بوعشة مبارك، وهبة بوشوشة، دور جودة أمن المعلومات المحاسبية في إدارة الأزمة المالية العالمية، ورقة بحثية ضمن المؤتمر العلمي الدولي السابع حول: تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال: التحديات، الفرص، الآفاق، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، أيام: 3-4-5 نوفمبر 2009، ص. 4.

(2): أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص ص. 15-18. (بالتصرف)

ب- العوامل الاقتصادية

هناك عاملان رئيسيان من بين المؤثرات الاقتصادية التي تؤثر على شكل النظام المحاسبي المطبق ومهنة المحاسبة بصفة عامة، أولهما وهو المرحلة التي بلغها التطور الاقتصادي للبلد، أما الثاني فهو شكل النظام الاقتصادي المتبنى.⁽¹⁾ ففي الدول المتقدمة التي تتسم بتعدد وتشابك العلاقات الاقتصادية والمالية، نجد أن وجود المحاسبين والمراجعين المؤهلين والمتخصصين في الضرائب والتحليل المالي، يعد أمرا ضروريا للقيام بمختلف النشاطات المالية والأعمال المحاسبية، كما يصبح في هذه الحال القيام بالتحليلات وإعداد التقارير المالية مطلبا حتميا من قبل المستثمرين والبنوك ومختلف الهيئات المهتمة.

ومن ناحية نجد أن للنظام الاقتصادي السائد في البلد تأثيرا على مهنة المحاسبة المطبقة. فمثلا نظام اقتصاد السوق يفرض على الوحدات الاقتصادية ضرورة توفير المعلومات الملائمة واللازمة لترشيد القرارات لكافة المستفيدين المحليين والأجانب. كما أن الدول التي تعتمد على القطاع الخاص أين تتنوع وتتعدد الأنشطة ويكثر عدد مستخدمي المعلومات المحاسبية والمالية، تكون مهنة المحاسبة فيها لا تخضع للحكومة، كما أن الطرق والقواعد المحاسبية تتحدد من قبل العاملين بهذه الهيئات المحاسبية المنضمين تحت لوائها.

ب- العوامل القانونية

من المعلوم أن مهنة المحاسبة وشكل المحاسبة المالية في أي دولة تتأثر إلى حد كبير بالنواحي القانونية المطبقة في ذلك البلد، سواء في منهجيتها أو تطبيقاتها المحاسبية. ويتجلى هذا التأثير في نواحي قانونية عديدة، نذكر منها الآتي:

- النوع الأول

في هذا النوع نجد أن الممارسة المحاسبية تنظم وتقن وهو ما يعرف بالمدخل التشريعي. إذ تبعا لهذا المدخل فإن المبادئ المحاسبية تصبح جزءا من القوانين العامة، ويكون للحكومة دور هام في السيطرة على القطاع الاقتصادي الذي يلزم بقية القطاعات باتباع إجراءات وطرق معينة عند تسجيل العمليات وإعداد الحسابات ونتائج الأعمال.

بهذا يمكن أن نصل إلى نتيجة مفادها، أنه كلما كان تنظيم شكل وإجراءات النظام المحاسبي عن طريق قوانين من الجهات العليا، كانت مهنة المحاسبة إما أنها في مستوى أقل

(1): أحمد لعماري، المعلومات المحاسبية وترشيد القرار في ظل تطبيق النظام المالي والمحاسبي بالجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد الأول، المركز الجامعي بالوادي، 2010، ص. 65.

من بقية المهن الأخرى أو أنها منعدمة نهائياً.⁽¹⁾ وهذا يعني أن القوانين الملزمة بتوفير المعلومات المحاسبية التي يجب إعدادها وتقديمها هي إحدى العوامل التي تتأثر بها نوعية المعلومات المحاسبية.

وما يلاحظ على هذا المدخل أنه لا يخلو من العيوب، إذ أن الأسس والمعايير المحاسبية يتم وضعها من طرف المشرع الذي ليس له الكثير من الدراية المحاسبية. ومن أمثلة الدول التي تتبع هذا المدخل نجد: الجزائر، فرنسا، ألمانيا وغيرها.

- النوع الثاني

هنا نجد أن المحاسبين هم الذين يقومون بتحديد الممارسات المحاسبية بأنفسهم، كما هو الحال في بعض الدول مثل: المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، كندا وغيرها. إذ تتواجد في هذه الدول تنظيمات مهنية قوية ومتقدمة تنفرد بوضع معايير المحاسبة والمراجعة على حد سواء، ما يجعل مهنة المحاسبة والأشخاص المزاولين لهذه المهنة يتمتعون بمركز مرموق مقارنة بباقي المهن.

- العوامل الاجتماعية

تتأثر المعلومات المحاسبية ببعض القيم الاجتماعية، التي لها تأثير بالغ الأهمية على شكل ونوع الأنظمة المحاسبية والمالية القائمة في ذلك المجتمع. ومن ضمن المؤثرات نجد:⁽²⁾

- درجة الحيلة والحذر التي يتسم بها أفراد المجتمع

يكون للمجتمع الحذر علاقة بالمبادئ المحاسبية، فكلما زادت درجة الحذر لدى الفرد زاد معها استخدامهم للاحتياطات لأغراض متعددة، وازداد أيضاً استخدامهم للطرق التي تؤدي إلى زيادة الالتزامات وتقليل المداخل، ومثال ذلك الاحتفاظ بقدر من الأموال لمواجهة بعض الالتزامات.

- درجة السرية عند الأفراد

إن لدرجة السرية بين الأفراد أيضاً تأثير على تحديد كمية ونوع المعلومات المنشورة بالقوائم المالية، وذلك فيما يخص الأفراد المكلفين بإعدادها. فدرجة كبيرة من السرية تجعل مهمة مراجع الحسابات شاقة إن لم نقل مستحيلة، إذ يصعب عليه الحصول على المعلومات الضرورية لإنجاز عمله.

- شعور الأفراد بالذمة أو انعدامها كلياً نحو الهيئات أو العاملين فيما بسنة عامة

(1): أحمد لعماري، مرجع سبق ذكره، ص. 63.

(2): نفسه، ص. 64.

ينجم عن الشعور بعدم الثقة المطالبة بتوفير المعلومات خاصة التي تساعد في الرقابة، وقد لا تتوقف تلك المعلومات عن المعلومات المحاسبية بل تتعداها إلى معلومات عن الموظفين ومدى مشاركة الكيانات في النشاطات الاجتماعية للبلد، كما هو الحال في كل من السويد وفرنسا حيث نجد أن مفهوم المحاسبة الاجتماعية يسود بكثرة. أما إذا كانت الثقة هي الطابع المميز لشعور الأفراد اتجاه الشركات والعاملين فيها، فإن المعلومات التي يطلب نشرها ستكون قليلة وقد تتسم بطابع الاختيار، وعليه تكون هناك مرونة كافية في المعلومات المنشورة لدى الكيانات.

ج- العوامل الثقافية

من دون شك أن للمستوى التعليمي لأفراد بلد معين الأثر المباشر على النظام المحاسبي والمالي المعتمد في ذلك البلد. ففي البلدان المتقدمة ذات مستوى تعليمي عال، نجد فيها أشخاصا متخصصين في التحليل المالي وإعداد الميزانيات وتحليل التكاليف، والانحرافات ومختلف الأساليب الأخرى المعتمدة على استخدام المعرفة في التخطيط والرقابة. وعليه إذا ما قمنا بنشر معلومة معينة في عدة بلدان تختلف من حيث مستوى التعليم، فإن الاستجابة لهذه المعلومة لن تكون بالتأكيد بالدرجة نفسها.

2. العوامل المتعلقة بالنظام المحاسبي

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في عملية إنتاج وتوصيل المعلومات المحاسبية والتي تتمثل في مجموعة الأدوات والإجراءات المستخدمة في النظام المحاسبي لتحقيق أهدافه. ويمكن حصر هذه المقومات فيما يلي:⁽¹⁾

أ- **المقومات المادية:** وتتضمن مختلف الأدوات والأجهزة المحاسبية اليدوية والآلية التي تستخدم في إنتاج المعلومات المحاسبية.

ب- **المقومات البشرية:** وتتمثل في مجموعة الأشخاص القائمين على تشغيل النظام المحاسبي والعاملين فيه، إذ ينبغي على منتجي المعلومات أن يكونوا ملمين بمختلف الأساليب والإجراءات التي تستخدم في تحليل المعلومات.

ج- **المقومات المالية:** وتشمل كافة الأموال المتاحة للنظام والتي يستخدمها للقيام بمهامه ووظائفه.

(1): حسين القاضي، المحاسبة الدولية، الدار العلمية ودار الثقافة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2000، ص. 55.
(بالصرف)

هـ- **فائدة بيانات:** وتحتوي على مجموعة من الإجراءات التطبيقية والبيانات الضرورية اللازمة لتشغيل النظام وتحقيق أهدافه.

3. العوامل المتعلقة بالمعلومات

حتى تكون المعلومات المحاسبية ذات جودة، يجب أن تتوفر فيها جملة من الخصائص إذ أنه بموجب هذه الخصائص النوعية يتم التمييز بين المعلومات الأقل وكذا الأكثر منفعة لاتخاذ القرار، وعليه يجب وضوح الخصائص الأساسية للمعلومات الجيدة من حيث:⁽¹⁾

- الملاءمة بين المعلومات والقرار المطلوب اتخاذه؛
- الثقة في المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها؛
- القابلية للمقارنة بين الأنشطة المتمثلة وبين السنوات المختلفة؛
- الثبات النسبي من فترة زمنية لأخرى.

وجدير بالإشارة أنه في وقتنا الحاضر نجد أن استخدام الحاسوب في العمل المحاسبي وذلك بإدخال، تحليل، معالجة، تخزين وعرض المعلومات، له تأثير حتما على نوعية المعلومات المحاسبية، زيادة على ذلك الانتشار الواسع والسريع للإنترنت. إلى جانب ما ورد آنفا، يظهر تقرير المراجع الخارجي كعامل مهم تتأثر به جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم والتقارير المالية، مما قد يضيف الثقة في هذه المعلومات، فتصبح بذلك ذات فائدة لمتخذي القرار. أما في حالة إبدائه لبعض التحفظات حول المعلومات الواردة إليه، فإن ذلك سيطرح تساؤلات كثيرة، مما يترتب عليه عدم الثقة بالمعلومات المحاسبية، فتفقد بذلك أهم عنصر ألا وهو جودتها، كما قد يؤثر أيضا على سمعة الوحدة وقدرتها على اجتذاب الأموال.

المطلب الثالث: معايير جودة المعلومات المحاسبية ومحددات قياسها

تتحقق جودة المعلومات المحاسبية من خلال توافر مجموعة من المعايير التي يكون لها الأثر الإيجابي لدى متخذي القرار، وهنا يختلف مفهوم جودة المعلومات المحاسبية بين منتجها ومستخدمها، ففي حين نجد أن منتج المعلومات يركز على الدقة كمقياس للجودة، نجد أن مستخدم المعلومات يركز على المنفعة دون إغفال تكلفة الجودة.

⁽¹⁾: محمد جلال صالح السيد، تحسين جودة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات: مدخل سلوكي كمي مقترح، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ملحق العدد الأول، جامعة عين شمس، القاهرة، 1996، ص. 1263.

الفرع الأول: معايير جودة المعلومات المحاسبية

تعتبر المعلومات المحاسبية الركيزة الأساسية في أي وحدة اقتصادية كونها أداة ربط وتنسيق بين مختلف المستويات التنظيمية والفروع الأخرى، ووسيلة اتصال بين الوحدة والأطراف ذات الصلة، من هنا يتضح أن جودة أي قرار يعتمد أصلاً على جودة المعلومات المحاسبية الواردة إليه، وحتى يتحقق ذلك يجب توافر المعايير التالية:⁽¹⁾

1. المعايير القانونية

وتتجلى في سن التشريعات والقوانين المنظمة لعمل الوحدات الاقتصادية وتحقيق الالتزام بها، مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في الوحدة، بما يتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم هذه الأخيرة بالإفصاح الكافي عن أدائها.

2. المعايير الرقابية

تستند هذه المجموعة إلى وجود رقابة فعالة من قبل أجهزة الرقابة المالية والإدارية ولجان المراجعة في إطار تنظيم ومتابعة المعالجة المالية، إلى جانب دور المساهمين وذوي المصالح في تطبيق قواعد الحوكمة بواسطة أجهزة رقابية للتأكد من أن سياسات الإدارة تنفذ بفاعلية، وأن بياناتها المالية تتميز بالمصداقية.

من هنا يتجلى دور المعايير الرقابية في تنظيم قواعد الحوكمة على اعتبار أن هذه المعايير تعنى بفحص وتقييم مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات التي من شأنها زيادة الثقة لدى مستخدمي المعلومات.

3. المعايير المهنية

أولت المنظمات والهيئات الدولية للمحاسبة اهتماماً بالغاً بإعداد معايير المحاسبة والمراجعة في سبيل ضبط العمل المحاسبي. فبرز بذلك مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم، والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة.

وهو ما يقودنا إلى القول بأن تطبيق مفهوم المساءلة يتفق إلى حد كبير مع أسلوب حوكمة الشركات، بما يتطلبه من شفافية وإفصاح عند عرض المعلومات، كما يدعم عملية التواصل والتعاون بين الملاك والإدارة وبالتالي نجاح الوحدة.

(1): محمد أحمد إبراهيم خليل، مرجع سبق ذكره، ص. 5.

4. المعايير الفنية

من دون شك، فإن توفر المعايير الفنية سيؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات، مما يعكس بدوره جودة القوائم والتقارير المالية، ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشركة ويؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار. وهنا نشير إلى ما قام به (FASB)، حيث أصدر مجموعة معايير تساهم في توفير وضبط الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

الفرع الثاني: محددات قياس المعلومات المحاسبية

لاشك في وجود بعض المحددات التي تساعد على فهم وتطبيق جودة المعلومات المحاسبية ومن أهم هذه المحددات نورد في الآتي:⁽¹⁾

1. الدقة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية

يقصد بدقة المعلومات درجة تمثيل المعلومات للأحداث المتعلقة بالماضي والحاضر والمستقبل، ولاشك أنه كلما زادت دقة المعلومات كلما زادت جودتها وزادت قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو عن التوقعات المستقبلية.

2. المنفعة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية

تحدد جودة المعلومات المحاسبية من زاوية المنفعة المستمدة منها، وتتمثل هذه المنفعة في عنصرين هما صحة المعلومة وسهولة استخدامها، ويمكن أن تأخذ المنفعة إحدى الصور التالية:

- أ- **المنفعة المكانية:** بمعنى تطابق شكل أو محتوى المعلومات مع متطلبات متخذ القرار.
- ب- **المنفعة الزمنية:** وتعني أن المعلومات ذات قيمة إذا ما توفرت لدى متخذ القرار في الوقت ذاته الذي يحتاج فيه إليها.
- ج- **المنفعة المكانية:** وتعني إمكانية الحصول على المعلومات بسهولة، وعليه فإن استخدام الحواسيب الآلية يعظم كلا من المنفعة الزمنية والمكانية للمعلومات.

⁽¹⁾: محمد مؤيد الفضل، وعبد الناصر نور، المحاسبة الإدارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2002، ص. 305. (بالتصرف)

3. الفعالية كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية

تشير الفعالية إلى مدى تحقيق الوحدة لأهدافها في ظل استخدام موارد محدودة، وهذا يعني أن قياس جودة المعلومات المحاسبية من زاوية الفعالية هو مدى تحقيق المعلومات لأهداف الوحدة أو متخذ القرار من خلال استخدام موارد محدودة.

4. التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية

يقصد بالتنبؤ الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل، وأن هذه المعلومات تستخدم في التخطيط واتخاذ القرارات، وعليه فإن جودة المعلومات تتمثل في تخفيض حالة عدم التأكد وذلك عند استخدامها في نماذج التنبؤ المختلفة.

5. الكفاءة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية

تعني الكفاءة الاستخدام العقلاني والأمثل للموارد المتاحة في سبيل تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية، وهنا يرى البعض ضرورة تطبيق مبدأ اقتصادية المعلومات الذي يستهدف تعظيم جودة المعلومات المحاسبية بأقل التكاليف الممكنة والتي يجب ألا تزيد عن قيمة المعلومات.

المطلب الرابع: الأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية ومصادرها

تتوقف جودة المعلومات المحاسبية على درجة التوافق مع احتياجات مستخدمي هذه المعلومات التي يتحصلون عليها من مصادر مختلفة.

الفرع الأول: الأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية

من المعلوم أن توافر المعلومات المحاسبية عن الوحدة الاقتصادية من شأنه أن يخدم أطرافاً عديدة لهم علاقات معها في ضوء الأهداف التي يسعون إليها، وهنا يمكن أن نميز بين فئتين من مستخدمي المعلومات هما:

1. المستخدمون الداخليون

تتمثل هذه الفئة في الإدارة العليا والإدارة التنفيذية، وتتجلى احتياجاتهم فيما يلي:

أ- الإدارة العليا

تتولى هذه الأخيرة القيام بالتخطيط الاستراتيجي على المدى الطويل وتحليل البدائل الممكنة وتوزيع الموارد المتاحة على أوجه النشاط المختلفة، وغالباً ما تحتاج إلى معلومات موجهة نحو المستقبل تساعدها في رسم ووضع خططها التي ترغب من خلالها في تحقيق أهدافها.

كما نجد أن الإدارة تحتاج إلى معلومات عن الماضي والحاضر بغرض التقييم والرقابة للوصول إلى قرار حول مدى تحقيق الوحدة لأهدافها، ويكون التقييم إما مقارنة مع وحدات اقتصادية أخرى، أو على مستوى الوحدة ذاتها باستخدام الموازنات التقديرية.

ب- الإدارة التنفيذية

تضطلع هذه الإدارة بالإشراف المباشر على العمليات والرقابة عليها وحل المشكلات المتعلقة بها. لذا فهي تحتاج إلى معلومات عن الماضي والحاضر، تتميز بصفة التكرار وسهولة الحصول عليها.

2. المستخدمون ذوي المصالح

هناك عدة أطراف ذات الصلة بنشاط الوحدة ممن يستفيدون من المعلومات المحاسبية لاستخدامها في عملية اتخاذ القرار، نخص بالذكر منهم:

أ- المستثمرون والمطلوبون الماليون

يعتبر المستثمرون والمساهمون من أهم الفئات التي تستخدم المعلومات المحاسبية فالمستثمرون الحاليون في حاجة إلى المعلومات التي تساعدهم في اتخاذ قرار الشراء أو الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع. أما المستثمرون المحتملون فهم الذين يفكرون في استثمار أموالهم في الوحدة في مستقبلا.

ويحتاج المستثمرون ومستشاروهم إلى المعلومات المحاسبية التي تساعدهم في قياس مستوى المخاطر المالية، والعائد المتوقع من استثماراتهم وتوزيعات الأرباح ومستوى السيولة.⁽¹⁾ أما المساهمون فهم يحتاجون إلى المعلومات المحاسبية للتعرف على الوضع المالي للوحدة، وما تحققه من ربح أو خسارة لتقييم قدراتها على توزيع الأرباح، وقياس كفاءة الإدارة في استخدام وحماية أموالهم.

ب- الموظفون وبنقابات العمال

يحتاج الموظفون إلى المعلومات المحاسبية المتعلقة باستقرار وريحية أرباح عملهم واستمرارية الوحدة وقدرتها على دفع المستحقات للعمال.⁽²⁾ أما بالنسبة للنقابات العمالية، فهي تهتم بالمعلومات التي تمكنها من تحليل القطاعات الاقتصادية المختلفة وفرص العمل واستقرارها

(1): عطا الله وورد خليل، ومحمد عبد الفتاح العشماوي، الحوكمة المؤسسية، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2003، ص. 108.

(2): مداني بن بلغيث، ومحمد التهامي إبراهيم، المؤسسة الجزائرية وتحديات تحسين الأداء المحاسبي المتميز، ورقة بحثية مقدمة ضمن المؤتمر العالمي الدولي حول: الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، يومي: 8 - 9 مارس 2005، ص. 98.

إلى جانب أمور اجتماعية أخرى.

ب- المقترضون والحائنون

للمعلومات المحاسبية دور هام في توضيح العلاقة القائمة بين الوحدة المقترضة والجهة المقدمة للقرض، هذه الأخيرة تهتم بالمعلومات المتعلقة بالوضع المالي للوحدة للوقوف على السيولة، الربحية ودرجة الرفع التمويلي بغرض تحديد القرض ومعدل الفائدة ونوع الضمان المطلوب⁽¹⁾، كما يتم التركيز على درجة الملاءة المالية طوال فترة الدين لمعرفة فيما إذا كانت قروضهم ستدفع لهم عند حلول تاريخ الاستحقاق.

ج- العملاء

يركز العملاء على المعلومات المحاسبية، التي تفيدهم في تحديد إمكانية استمرار التعامل مع الوحدة لتزويدهم بمختلف طلبياتهم، خاصة إذا كان لهم ارتباط طويل الأجل معها.

د- الجهات الحكومية

تحتاج الأجهزة الحكومية إلى المعلومات المحاسبية المتعلقة بنشاط الوحدات الاقتصادية لتحقيق أهداف الرقابة والإشراف والاسترشاد بها في عملية توزيع موارد الدولة، تحديد حجم الوعاء الضريبي⁽²⁾، رسم السياسات على المستوى الوطني وكأساس لإحصاءات الدخل الوطني وإحصاءات مشابهة.

هـ- الجمهور

من المعلوم أن الوحدات الاقتصادية تؤثر في المحيط الذي تتواجد فيه، إذ توفر مناصب العمل للأفراد، كما أنها تعمل على تحسين المستوى المعيشي وتحقيق الرفاهية للمجتمع، وعلى هذا الأساس يمكن أن تفيد المعلومات المحاسبية الجمهور في معرفة الاتجاهات المستقبلية والتطورات الحديثة في أنشطة الوحدات ونوعها وتنوعها.

ويمكن تلخيص ما سبق في الجدول التالي:

(1): عطا الله واردة، خليل ومحمد عبد الفتاح العشماوي، مرجع سبق ذكره، ص. 108.

(2): خالد الراوي، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، دار المسيرة، الأردن، 2000، ص. 20.

جدول رقم (1): احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية

فئة المستخدمين	طبيعة الاحتياجات
الإدارة	- تقييم نتائج الأعمال - إعداد البرامج ووضع الخطط على المدى الطويل
المستثمرون	- العائد على رأس المال المستثمر - توزيعات الأرباح - النمو في القيمة الكلية للوحدة
المقرضون والدائنون	- القدرة على سداد القروض والفوائد المترتبة عليها عند الاستحقاق - الضمان المتاح في حالة عدم السداد - الفترة المتاحة للسداد
الموظفون	- استقرار الأجور وحجم المشاركة في الأرباح - الأمن الوظيفي - استمرارية الوحدة
العملاء	- ضمان تقديم الطلبات - ضمان استمرارية الوحدة والتعامل معها
الجهات الحكومية	- تحديد حجم الوعاء الضريبي - رسم السياسات التنموية - إحصاءات الدخل القومي
الجمهور	- الاعتبارات البيئية - ضمان مستوى معيشي جيد وتحقيق الرفاهية - نمو وتطور الوحدات الاقتصادية

المصدر: محمود السيد الناغي، الاتجاهات المعاصرة في نظرية المحاسبة، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر، 2007، ص. 82.

الفرع الثاني: مصادر المعلومات المحاسبية

بطبيعة الحال يصعب الوفاء بالاحتياجات الخاصة بمختلف مستخدمي المعلومات المحاسبية نتيجة التكاليف وعنصر الوقت⁽¹⁾، ومصدر الحصول على هذه المعلومات باعتبار أن المستفيدين من خارج الوحدة لهم قدرة محدودة في الحصول على المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات. وفيما يلي عرض لأهم مصادر المعلومات في مجموعتين هما:

(1): عبد الملك عمر زيد، المحاسبة المالية في المجتمع الإسلامي- الإطار التاريخي للمحاسبة، الجزء الأول، دون دار نشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2002، ص. 141.

1. مصادر داخلية

وتتمثل في الوحدة الاقتصادية نفسها من خلال ما تقدمه من بيانات ومعلومات في أشكال عديدة هي كالآتي:⁽¹⁾

أ- القوائم المالية

سواء كانت ختامية سنوية أو دورية لفترات أقل من سنة، وتتمثل في أربع قوائم أساسية هي: قائمة الميزانية، قائمة الدخل، قائمة الأرباح المحتجزة و قائمة التدفقات النقدية. وعادة ما ترفق هذه القوائم بمذكرات تعتبر جزءا ضروريا من مصادر المعلومات المفيدة. كما توفر معلومات إضافية غير موجودة في القوائم المالية.

ب- التقارير المالية

من أبرز التقارير المنشورة والتي تهتم العاملين في أسواق الأوراق المالية تلك التي تُوجّه إلى حملة الأسهم والتقارير التي ترسل إلى البورصة. فبالنسبة للتقارير الموجهة إلى حملة الأسهم، هناك نوعان من التقارير التي تقوم بنشرها وإصدارها لهم في شكل تقارير سنوية وربيع سنوية، وتكون متعلقة بقائمتي الدخل والمركز المالي عن الفترة المنصرمة. عادة ما يصاحب هذه التقارير بيان المدير التنفيذي وتوضيح للنتائج المحققة والاحتمالات المستقبلية والخطط المتوقعة للوحدة. أما التقارير الموجهة إلى البورصة، فهي تتضمن الكثير من المعلومات المتعلقة بإصدار أوراق مالية جديدة، تلتزم الشركة بإرسالها إلى البورصة في شكل تقارير سنوية ونصف سنوية، تضم معلومات عن أسعار أسهمها وإيراداتها والتوزيعات والتقديرات المالية خلال فترة قادمة.

2. مصادر خارجية

يعد تجميع المعلومات عن مجال النشاط الذي تعمل فيه الوحدة مفيدا لعملية التحليل، وذلك من خلال المقارنة مع مثيلاتها من الوحدات المنافسة. كما يمكن تجميع بيانات عن الأوضاع الاقتصادية بصفة عامة وظروف المنافسة وغيرها من البيانات الناتجة عن المحيط الخارجي للوحدة. ومن أهم مصادر الحصول على هذه البيانات ما نذكره موجزا في التالي:⁽²⁾

أ- مطبوعات بيوت السمسرة

عادة ما توجد في بيوت السمسرة العريقة أقسام متخصصة للبحوث والدراسات، تعمل على تقديم معلومات مجانية مفيدة عن حالة السوق المالية والأوراق المالية التي يُنصح ببيعها أو

(1): طارق عبد العال، التحليل الفني والأساسي للأوراق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص. 84.

(2): منير إبراهيم هندي، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1999، ص. 236.

شرائها بما يناسب كافة المستثمرين. أما بيوت السمسة الصغيرة التي لا تملك أقساما للبحوث، فعادة ما توزع على عملائها المعلومات التي تصدرها بيوت السمسة الكبيرة، وذلك بناء على اتفاق سابق بينهما.

ب- المطبوعات الحكومية

تعتبر من أهم مصادر المعلومات عن الأحوال الاقتصادية بصفة عامة والجوانب المالية لها بصفة خاصة. عادة ما تكون هذه المطبوعات شهرية أو سنوية، حيث تتضمن بيانات إحصائية عن الأسعار والأجور والإنتاج وظروف الأسواق المالية والتوقعات بشأن أمور تخص الشركات.

ب- مطبوعات الشركات المتخصصة

تقوم بنشر بيانات بصفة دورية، تكون متاحة للجمهور، مثل شركة "Standard and Poor's" في الولايات المتحدة الأمريكية.

ب- نشرات البنوك ومراكز المعلومات

توفر هذه الأخيرة للمستثمرين بيانات تفصيلية عن الأوراق المالية المتداولة وعن الشركات التي أصدرتها، حيث تُعبأ البيانات في ملفات الحاسوب "Computer Files"، حتى تتيح للمستثمر الذي يفتنيها الحصول على أي معلومة محددة يبحث عنها، والتي يمكن شراؤها من شركة متخصصة بتكلفة ما، كما يمكنه أن يتحصل عليها من خلال شبكات الانترنت.

ج- نشرات البورصة والمهنة العامة للسوق المالية

ج- بعض المجلات المتخصصة: تقوم بنشر تحليلات عن بعض الوحدات الاقتصادية.

إن معرفة المعلومات من شأنها أن تكشف عن المصدر الملائم للحصول عليها، وانطلاقا من أهمية القوائم المالية كمصدر رئيسي للمعلومات المحاسبية، فإنه يتوجب إعداد هذه القوائم على أسس تتفق مع متطلبات الإفصاح، ذلك أن أي تضليل في المعلومات الواردة فيها من شأنه أن يفقدها أهميتها.

المبحث الثاني: أساسيات الإفصاح المحاسبي

تتوقف فائدة ومنفعة المعلومات المحاسبية على صحتها والتوقيت المناسب لإصدارها وتقديمها للمستخدمين، سيما وأن معظم التشريعات المالية تؤكد على وجوب عرض ونشر المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب لاتخاذ القرار.

المطلب الأول: طبيعة وأهمية الإفصاح المحاسبي

يعد الإفصاح المحاسبي وليد الانفصال بين الملكية والإدارة، كما أنه من بين المفاهيم المحاسبية الأساسية والتي تلعب دورا هاما في إثراء قيمة ومنفعة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية والتي تؤثر في موقف متخذ القرار. وقد اختلفت وجهات النظر حول مفهوم وحدود الإفصاح عن المعلومات الواجب توافرها في القوائم المالية المنشورة، وذلك نتيجة اختلاف مصالح الأطراف المستخدمة للمعلومات وأهداف معديها.

الفرع الأول: طبيعة الإفصاح المحاسبي

تعود الجذور التاريخية لمفهوم الإفصاح المحاسبي إلى سنة 1837، حيث نشرت مجلة "Railway Magazine" مقالة عن الإفصاح، أشارت فيها إلى أثر الإبلاغ عن أرباح الشركات على سلوك المستثمرين.⁽¹⁾

وبالرجوع للعديد من المؤلفات والاعتماد على ما ورد فيها، سيتم إلقاء الضوء على عدة تعاريف لتوضيح جوهر الإفصاح.

فالإفصاح (Disclosure) لغة يعني الكشف والتبيان والإفشاء، أما في الاصطلاح المحاسبي فيعني الكشف عن المعلومات المالية وغير المالية وبيانها في تقارير تقدم للمستفيدين والمهتمين بمنشآت الأعمال، فعرض المعلومات والإفصاح عنهما بالغ الأهمية لمستخدمي البيانات المالية من أجل تزويدهم بمعلومات ضرورية لاتخاذ قراراتهم.⁽²⁾

⁽¹⁾: Brief. Richard, **The accountants responsibility historical perspective**, The Accounting review, April 1975, p. 268.

⁽²⁾: محمد حسين أبو نصار، وعلي عبد القادر الذنبيات، أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية ومدى كفايتها في تلبية احتياجات مستخدمي البيانات المالية، مجلة دراسات للعلوم الإدارية، المجلد 32، العدد الأول، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، كانون الثاني 2005، ص. 118.

وفي تعريف آخر ورد أن: "الإفصاح يعني اتباع سياسة الوضوح الكامل وإظهار جميع الحقائق المالية التي تعتمد عليها الأطراف المهتمة بالمشروع".⁽¹⁾

بينما هناك من يرى أن: "الإفصاح هو عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي المعلومات من الأطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة الاطلاع على دفاتر وسجلات الشركة".⁽²⁾

كما ورد أيضا أن الإفصاح هو عملية تتصل فيها الشركة بالعالم الخارجي لإظهار المعلومات التي بحوزة الإدارة إلى المستثمرين، مما يسهل عملية تقييم أداء الشركات والمفاضلة بينها بهدف الاستثمار فيها.⁽³⁾

وبالرغم من اختلاف الباحثين حول معنى محدد للإفصاح، إلا أن هناك إجماع بضرورة هذا الأخير بوصفه أداة المحاسبة في توصيل المعلومات لمستخدميها دون تضليل، بحيث يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ قرارات سليمة، وتخفيض حالة عدم التأكد لديهم عن الأحداث الاقتصادية في المستقبل.⁽⁴⁾

عموما يمكن القول أن: مفهوم الإفصاح هو مفهوم نسبي ينطلق من فكرة التعبير الصادق عن الحقائق المالية الهامة للوحدة الاقتصادية، لكنه يتأرجح بين كفتي المنفعة المرجوة والتكلفة، لذا نجد تفاوتاً في ضبط المعنى الدقيق وذلك تبعاً لظروف الوحدة، ما أبرز بدوره تعدد مستويات الإفصاح، وهو ما سيتم التطرق له لاحقاً.

⁽¹⁾: طارق عبد العال حماد، التقارير المالية: أساس الإعداد والعرض والتحليل وفقاً لأحدث الإصدارات والتعديلات في معايير المحاسبة الأمريكية والبريطانية والعربية والمصرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص. 53.

⁽²⁾: محمد أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005، ص. 578.

⁽³⁾: محمد عبد الله المهدي، ووليد زكريا صيام، أثر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية المنشورة على أسعار الأسهم: دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، مجلة دراسات للعلوم الإدارية، المجلد 34، العدد الثاني، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 2007، ص. 258.

⁽⁴⁾: Frederick D. S Choi, **Financial Disclosure and entry to The European Capital Market**, Journal of accounting research, London, autumn 1972, p. 160.

الفرع الثاني: أهمية الإفصاح المحاسبي

يتجلى الهدف الرئيسي للإفصاح المحاسبي في إشباع احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم والتقارير المالية، وبالتالي فإن سلوكهم سيتأثر بكمية ونوعية هذه المعلومات المفصح عنها. وعليه فإن جودة الإفصاح تتوقف على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية، حيث يمكن للمحاسب أن يقوم بتقييم جودة الإفصاح في القوائم المالية عن طريق:⁽¹⁾

- كفاية الإفصاح عن نتائج أعمال الأنشطة المختلفة؛
- كفاية شرح الأداء الحاضر للوحدة في تقاريرها المالية؛
- كفاية المعلومات الواردة في تقرير مجلس الإدارة؛
- تبيان الإيضاحات المرفقة في القوائم المالية بوضوح، والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من التقارير المالية، إضافة إلى شرح السياسات المحاسبية والافتراضات، التي بنيت عليها التقديرات المحاسبية.

عموماً فإن أهمية الإفصاح ترتبط بشكل كبير بالتطور التاريخي للمحاسبة، خاصة عندما تحولت وظيفة المحاسبة منذ بداية ستينات القرن الماضي، عن ما يطلق عليه الباحثون مدخل الملكية إلى مدخل المستخدمين، أي تحولها من نظام لمسك الدفاتر من قبل أصحاب المال إلى نظام لحماية الملاك، إلى التركيز على دورها كنظام للمعلومات، هدفه الأساسي توفير المعلومات المناسبة لصنع القرار.

وبمرور الزمن، فإن تنامي الدور الاقتصادي للأسواق المالية الدولية كان له الأثر المباشر على المحاسبة، وذلك للتأكيد على أهمية الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية، التي أضحت تشكل المصدر الرئيسي والمهم للمعلومات بالنسبة للمتعاملين في هذه الأسواق. إذا لقد فرضت هذه الأسواق على المحاسبين أن يولوا اهتماماً خاصاً للنظريات والمفاهيم التي تحكم مقومات وآليات هذه الأخيرة مثل نظرية المحفظة وفرضية السوق الكفوءة، مما يؤكد مرة أخرى على أهمية الإفصاح.

في ضوء تلك الأهمية ينبغي الإشارة إلى الحدث البارز في سنة 1984، إذ صدر في الولايات المتحدة الأمريكية تشريع الكونغرس الذي ألزم فيه المصارف التجارية بالخضوع من

(1): أحمد مخلوف، الأزمة المالية العالمية واستشراف الحل باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات من منظور إسلامي، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي: 20- 21 أكتوبر 2009، ص. 4.

حيث شروط وقواعد الإفصاح للوائح والتشريعات التي تصدرها بهذا الخصوص لجنة هيئة البورصة (SEC)، وذلك بشأن الإفصاح عن المعلومات للشركات المساهمة المدرجة في البورصة، وقد ترتب عن هذا التشريع انعطاف هام في مسيرة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.⁽¹⁾

وبهذا أصبح للجان البورصات دور كبير في بلورة احتياجات المستثمرين من المعلومات والمؤشرات من حيث الشكل والمضمون. فمن حيث الشكل نجد على سبيل المثال أن لجنة البورصة الأمريكية تصدر نوعين من التعليمات للشركات المساهمة المدرجة فيها، إذ يختص الأول بالإفصاح عن المعلومات غير المالية، في حين يختص الثاني بالإفصاح عن المعلومات المالية، كما تتبع اللجنة مدى الالتزام بتعليماتها.⁽²⁾

أما من ناحية المضمون وما يرتبط به من مبادئ ومعايير وقواعد وإجراءات، فإن لجنة البورصة الأمريكية اعتمدت على ما يصدره مجلس معايير المحاسبة الدولية (FASB) من معايير المحاسبة. كما أصدرت اللجنة نشرة محاسبية أوضحت فيها أن المبادئ والمعايير والقواعد التي يصدرها المجلس وتفسيراتها تعتبر في نظر الهيئة موثوقا بها ومؤيدة، ومن يخالفها يعتبر فاقدا لذلك التأييد. ولقد أشار المجلس إلى أن التقارير والقوائم المالية تعد أساسا لخدمة المستثمرين والدائنين وغيرهم من المستفيدين وذلك لمساعدتهم في اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة.⁽³⁾

وقد ركز المجلس ذاته في العديد من المعايير والقوائم والنشرات التي أصدرها بدرجة أساسية على الإفصاح المحاسبي، على اعتبار أنه انعكاس ومحصلة لكل الجهود التي بذلها الأكاديميون والمهنيون والبورصات والمشرعون في إطار الحفاظ على مصالح المساهمين والأطراف الأخرى من ذوي المصالح.

(1): زوينة بن افرج، القوائم المالية كأداة للإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول: معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية: متطلبات التوافق والتطبيق، المركز الجامعي برج بوعريش، يومي: 25-26 ماي 2010، ص. 5.

(2)، (3): وائل إبراهيم الراشد، أهمية المعلومات المحاسبية ومدى كفايتها لخدمة قرارات الاستثمار في الأوراق المالية: دراسة تحليلية لسوق الأوراق المالية بدولة الكويت، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد 3، العدد 1، جامعة البحرين، ماي 1999، ص. 31.

انطلاقاً مما سبق تتضح أهمية الإفصاح لكل من الأطراف التالية فيما يلي:⁽¹⁾

أ- بالنسبة للمستثمر: تتجلى أهمية الإفصاح لديه في تحفيز اهتمامه بالاستثمار، انطلاقاً من المعلومات الواردة في القوائم والتقارير المالية المنشورة. مما يضمن له بناء توقعات واقعية عن العائد الذي يمكن أن يدره عليه هذا الاستثمار، ما يساعده على اتخاذ قرار الاستثمار في وحدة اقتصادية معينة وفق أسس سليمة بعيداً عن الشائعات والمضاربات، وبذلك يوفر الإفصاح حماية للمستثمرين ويدعم الثقة لدى المتعاملين.

ب- بالنسبة للسوق المالي: يمكن الإفصاح من خلق جو استثماري خال من أساليب الاحتيال وتضارب المصالح بين المديرين والمستثمرين، مما يعزز الثقة في السوق. إضافة إلى ذلك فهو يقلل من التقلبات الحادة لأسعار الأوراق المالية، على اعتبار أن توفر المعلومات المفيدة بشكل كاف يمكن من تقييم سعر الورقة المالية بطريقة سليمة بما يضمن التسعير العادل لها.

ج- بالنسبة للوحدة الاقتصادية: من دون شك فإن التزام الوحدة بإجراءات الإفصاح يمكنها من تقييم قدرة إدارتها المالية، كما يؤهلها أن تستقطب أكبر عدد من المستثمرين، وبالتالي تتحسن صورة الوحدة فتكتسب سمعة جيدة من حيث النزاهة والشفافية في السوق المدرجة فيها.

المطلب الثاني: أساليب وأنواع الإفصاح المحاسبي

لم يعد مصطلح الإفصاح المحاسبي يقتصر على مجرد إبلاغ لمحتوى القوائم والتقارير المالية وتفسيرها بل توسع في نطاقه ومضمونه وأنواعه، وأصبح الأمر يتطلب ترتيب وتنظيم المعلومات (كمية أو وصفية) بصورة تركز فيها على الأمور الجوهرية بحيث يمكن لمستخدمها أن يقرأها بسهولة.

الفرع الأول: أساليب الإفصاح المحاسبي

هناك العديد من الأساليب التي يمكن استخدامها لغرض الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وبيان أثر الأحداث الاقتصادية في القوائم المالية أو الملحق، حيث يتوقف استخدام أي من هذه الأساليب على طبيعة ونوعية المعلومات وأهميتها النسبية.

⁽¹⁾: ماجد شوقي، حوكمة الشركات: سهولة المنال بالنسبة للأسواق المتقدمة - صعوبة المنال بالنسبة للأسواق الناشئة، بحث متوفر على الموقع الإلكتروني: www.cipe-egypt.org ، تاريخ الاطلاع: 14 مارس 2004. (بالتصرف)

إذا حتى تكون عملية الإفصاح منظمة وغير عشوائية، هناك مجموعة من الأساليب العامة للإفصاح، التي تتمتع بدرجة عالية من القبول والاتفاق، نوردتها فيما يلي:⁽¹⁾

1. إعداد القوائم المالية

إن جزءاً من الإفصاح المحاسبي يتمثل في عرض القوائم المالية وترتيب مكوناتها وفق القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، لتسهيل عملية قراءتها وإمكانية مقارنتها من طرف المستخدمين.

2. المصطلحات والعرض التفصيلي

إن استخدام المصطلحات والمسميات الصحيحة لعناصر القوائم يؤدي إلى الفهم الجيد لها، وأن استخدام المصطلحات العامة يؤدي إلى التشويش وسوء الفهم، وفي كثير من الأحيان قد يتطلب الأمر إجراء شرح مختصر لعنصر معين، أو إحالة القارئ لشرح مطول في الهوامش عن عنصر أو قيد ما.

3. الملاحظات الهامشية

يعتبر استخدام الملاحظات الهامشية تطوراً ملموساً في اتجاه الإفصاح، لما يوفره من معلومات تعجز القوائم المالية عن توفيره، حيث يتم استخدامها لتوضيح أو تفسير أو إضافة معلومات أقل أهمية، والمتعلقة بعناصر القوائم المالية، كالإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، أو الطرق والمبادئ المحاسبية المتبعة إضافة إلى الإفصاح عن الالتزامات المحتملة.

4. الملحق

تظهر عناصر القوائم المالية بصورة مجملية في معظم الأحيان، وقد يكون من الضروري تفصيل بعض هذه العناصر عن طريق جداول أو ملاحق إضافية ترفق مع القوائم الأصلية.

5. تقرير المراجع الخارجي

لا يعتبر تقرير المراجع الخارجي وسيلة رئيسية للإفصاح، ولكن يمكن أن يستعمل لتأكيد الإفصاح عن معلومات معينة، من خلال إبداء رأي محايد عن موضوعية وسلامة الأرقام الظاهرة في القوائم المالية، وذلك بغرض تعزيز ثقة المستخدمين في المعلومات المنشورة.

⁽¹⁾: أحمد جميل، ومحمد سفير، تجليات حوكمة الشركات في الارتقاء بمستوى الشفافية والإفصاح، ورقة بحثية مقدمة ضمن المنتدى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي: 6-7 ماي 2012. (بالتصرف)

6. تقرير الإدارة

يعتبر خطاب رئيس مجلس الإدارة إلى المساهمين من بين الوسائل الأخرى المكتملة للإفصاح، كما يمكن أن يشتمل تقرير الإدارة على تحليلات عن السنوات الماضية في توقع اتجاهات الوحدة مستقبلاً.

إن اتساع نطاق الإفصاح لا يعني عرض كافة التفاصيل، وإنما يجب ربط المعلومات المطلوب للإفصاح عنها بكل من أهداف المستخدمين ونوعية القرارات التي سوف يتخذونها⁽¹⁾، كما أن كثرة التفاصيل غير المهمة سوف يبعد المستخدمين عن إدراك جوهر الأمور الهامة.

وإزاء تعدد فئات مستخدمي المعلومات المحاسبية وتباين احتياجاتهم واختلاف نوعية القرارات التي تتخذها كل فئة، فقد وجدت الوحدات الاقتصادية أنه من الضروري إنهاء السرية الكاملة وإخفاء المعلومات عن مستخدميها في عصر تطورت فيه تكنولوجيا المعلومات، أي أن تكون أكثر إفصاحاً بشكل كاف وسريع في إطار إيجاد التوازن بين مصالح الأطراف المتنافسة.

الفرع الثاني: أنواع الإفصاح المحاسبي

لتحقيق الإفصاح المطلوب، من الضروري وجود حدود للإفصاح، بما يمكن من حماية الوحدات الاقتصادية من الإفصاح غير اللازم. وعلى ضوء هذه الحدود يمكن التمييز بين عدة أصناف للإفصاح، ندرجها فيما يأتي:

1. التصنيف حسب درجة الالتزام

حسب هذا المعيار، يمكن تصنيف الإفصاح إلى ما يلي:

أ- الإفصاح المقيد (الإجباري)

يرى مؤيدو هذا الاتجاه أنه يجب تقنين الإفصاح لتحقيق التوزيع الأمثل للموارد وتحقيق العدالة في توزيع العائد لوسائل الإنتاج المختلفة، وذلك عن طريق إصدار المعايير المحاسبية التي يجب أن تتبع عند إعداد القوائم المالية، مع تحديد المعلومات المحاسبية التي يجب أن يفصح عنها للأطراف المستفيدة⁽²⁾، بما يشجع المستثمرين على توجيه مدخراتهم نحو فرص الاستثمار المختلفة وتعزيز الثقة في السوق أيضاً.

(1): نصر الدين محمد علي هندي، مدى تمشي الإفصاح المحاسبي في البنوك التجارية المصرية مع معايير الإفصاح العالمية، المجلة العلمية لكلية التجارة بجامعة أسيوط، العدد 25، مصر، ديسمبر، 1998، ص. 124.

(2): أمين السيد أحمد لطفي، علاقة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وتقارير المراجعة بكفاءة سوق الأوراق المالية، مرجع سبق ذكره، ص. 65.

- ويشمل الإفصاح الإجمالي على ما يلي:⁽¹⁾
- الإفصاح عن السياسات المحاسبية التي تم اختيارها وتطبيقها عند إعداد وعرض القوائم الختامية؛
- الإفصاح عن التغييرات التي طرأت على السياسات المحاسبية فيما يخص تغيير طرق التقييم أو تغيير التقديرات المحاسبية لمعدل الاهتلاك...إلخ؛
- الإفصاح عن التغييرات التي طرأت نتيجة اكتشاف أخطاء سابقة، حيث يتم شرح وتوضيح الخطأ وأثره على القوائم المالية؛
- الإفصاح عن التغييرات التي طرأت على الشكل القانوني للوحدة الاقتصادية والتي من شأنها أن تؤثر على طبيعة المعلومات المقدمة في القوائم المالية؛
- الإفصاح عن الارتباطات المالية للوحدة الاقتصادية المتعلقة بال عقود المستقبلية، حيث يتوجب شرح طبيعة العقود وشروطها وتأثيرها المالي وذلك ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية؛
- الإفصاح عن الأحداث اللاحقة التي تقع بين تاريخ إعداد القوائم وتاريخ إصدارها.

ب- الإفصاح الاختياري (غير المقتضى)

- حسب هذا الاتجاه، فإنه في ظل السوق التنافسية يتم الإفصاح الذاتي للوحدة عن كافة المعلومات للمستثمرين بدون وجود مطلب قانوني، ويشمل الإفصاح الاختياري ما يلي:⁽²⁾
- التوقعات المالية والتقديرات المستقبلية؛
 - تحليلات الأصول طويلة الأجل والمخزون؛
 - خطط الإنفاق الاستثماري؛
 - ربحية الأسهم؛
 - خطط الإدارة بشأن توزيعات الأرباح.

وبالعودة إلى الواقع العملي، نجد أن بعض الوحدات لن تفصح بالكامل عن المعلومات التي بحوزتها إذا ما تركت لها الحرية في الإفصاح، هذا ما بينته العديد من الدراسات⁽³⁾، بأن

(1)، (2): هوام جمعة وآخرون، الشفافية والإفصاح في إطار حوكمة الشركات، ورقة بحثية ضمن الملتقى الدولي حول: الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات، جامعة عنابة، يومي 18-19 نوفمبر 2009، دون ترقيم صفحات.
(3): كمال الدين الدهراوي، ومحمد سرايا، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص. 65.

الوحدات التي لا تلتزم بالإفصاح الإجمالي، تقاضل بين ثلاث بدائل هي: عدم الإفصاح، الإفصاح الجزئي والإفصاح الكامل.

ما يقودنا إلى القول أن الإفصاح الإجمالي باتباع معايير ملزمة قد يكون ضروريا لإرغام الوحدات بالكشف عن المعلومات التي قد تخفيها عن المستثمرين، حتى وإن ألحق هذا الأخير أضرارا بالوحدة نتيجة إجبارها على الإفصاح عن معلومات تفيد المنافسين وتضر بمركزها التنافسي.

2. التصنيف حسب مقدار الإفصاح

ينقسم الإفصاح وفق هذا المعيار إلى ما يلي:

أ- الإفصاح الكامل (Full Disclosure)

ويقصد به توفير كافة المعلومات والإيضاحات في القوائم المالية التي يطلبها متخذو القرار.⁽¹⁾ ويتطلب الإفصاح التام أن تصمم القوائم المالية وتعد بحيث تصور بدقة الأحداث الاقتصادية التي أثرت في الوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية ما. كما يجب أن تحتوي على المعلومات الكافية وغير المضللة للمستثمر.

ولا يقتصر الإفصاح الكامل على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم.⁽²⁾

ولا يعني الإفصاح التام عرض كافة التفاصيل من أحداث وعمليات دون تمييز، وذلك لسببين هما:⁽³⁾

- أن إنتاج المعلومات يحتاج إلى تكلفة. فالمعلومات سلعة اقتصادية ذات قيمة، الأمر الذي يتطلب أن يتم إنتاج المعلومات بصورة تكون منفعتها أكبر من تكلفة إنتاجها؛
- إن كثرة التفاصيل غير المهمة تعمل على تخفيض القدرة على الإدراك والاستيعاب.

(1): حسين علي خشارمة، مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المشابهة المندمجة في الأردن، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد 17، العدد 01، الأردن، 2003، ص. 91.

(2): لطيف زيود وآخرون، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، مجلة جامعة تشرين الدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد 1، سوريا، 2007، ص. 180.

(3): محمد عبد الله المهدي، ووليد زكريا صيام، أثر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية المنشورة على أسعار الأسهم: دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 34، العدد 2، عمان، الأردن، 2007، ص. 260.

ب- الإفصاح العادل (Fair Disclosure)

يعنى هذا النوع من الإفصاح بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الفئات من مستخدمي القوائم المالية⁽¹⁾، بحيث يجب نشر وتقديم المعلومات بنفس الكمية وفي الوقت ذاته دون تحيز لفئة على حساب أخرى، ما يقودنا إلى القول بأن هذا الإفصاح يرتبط بالنواحي الأخلاقية عند نشر المعلومات.

ج- الإفصاح الكافي (Adequate Disclosure)

يعني تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية⁽²⁾، مع ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق، فهو يختلف حسب احتياجات متخذي القرار، ناهيك عن أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها المستخدم المستفيد.

3. التصنيف حسب أغراض الإفصاح

يقسم الإفصاح حسب هذا المعيار إلى نوعين هما:⁽³⁾

أ- الإفصاح الحمائي (الوقائي)

يقوم هذا الإفصاح على ضرورة إظهار المعلومات المحاسبية في القوائم المالية بحيث تكون غير مضللة، والهدف الأساسي لذلك حماية المستثمرين العاديين ذوي القدرة المحدودة على استخدام المعلومات، مما يستدعي أن تكون هذه الأخيرة على درجة عالية من الموضوعية.

ب- الإفصاح الإعلامي (التثقيفي)

يقصد به الإفصاح عن كامل المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات، لاسيما تلك المعلومات اللازمة للتحليل الاستثماري.

ويلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية تترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب فئات أخرى.⁽⁴⁾

(1)، (2): حسين علي خشارمة، مرجع سبق ذكره، ص. 91.

(3): محمد مطر، دور الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في تقرير وتفعيل التحكم المؤسسي، ورقة بحثية مقدمة ضمن المؤتمر العلمي المهني الخامس لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن، 24-25 أيلول 2003، ص. 10.

(4): زرزار عياشي، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي الأول حول: الحوكمة المحاسبية للمؤسسة: واقع، رهانات وآفاق، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، يومي: 9-10 ديسمبر 2010، ص. 12.

4. التصنيف حسب توقيت الإفصاح

هنا نميز بين نوعين من الإفصاح كالتالي:⁽¹⁾

أ- الإفصاح الفوري

يتم هذا الإفصاح بنشر المعلومات فوراً عن أي أحداث أو عمليات أو تطورات يتوقع أن يكون لها تأثير في قرارات المستخدمين. ومن المعلومات التي يمكن اعتبارها جوهرية نذكر: عمليات الاندماج والمشاريع المشتركة، الحصول على صفقة أو خسارتها، تعرض أصول الشركة أو الطاقة الإنتاجية إلى ضرر كبير...إلخ.

ب- الإفصاح الدوري

يعني أن يكون الإفصاح خلال فترات محددة مرتبطة بالسنة المالية، فتلتزم الوحدات الاقتصادية بتقديم تقارير سنوية أو نصف سنوية أو ربع سنوية عن نشاطها ونتائج أعمالها، على أن تتضمن المعلومات التي تفصح عن المركز المالي الحقيقي لها. ووفقاً لهذه التقارير يتم إعداد القوائم المالية الفصلية التي تقتضي ضرورة الالتزام بالمبادئ المحاسبية الدولية.

يتضح مما سبق عرضه من أساليب وأنواع الإفصاح، أن هذا الأخير لن يكون فاعلاً ما لم يتم مراعاة التوقيت المناسب لنشر المعلومات، بما يضمن إتاحة المعلومات الحديثة لمستخدميها.⁽²⁾ كما يفترض عرض التقارير في فترات متتابعة لكي تكشف عن التغيرات في وضع الوحدة الاقتصادية والتي تؤثر بدورها على تنبؤات وقرارات المستفيدين.

وهنا نشير إلى الإفصاح الإلكتروني الذي يساعد على نشر المعلومات في التوقيت المناسب والمتزامن باستمرار مع إمكانية التحديث الفوري وسهولة في الوصول إلى المعلومات المطلوبة.

⁽¹⁾ سوق المال: الإفصاح (6): ورقة مرجعية حول سياسات وإجراءات الإفصاح (أ)، عن الموقع الإلكتروني: www.alwatan.com، تاريخ الاطلاع، 7 جويلية 2002.

⁽²⁾ هبة مضر شاكر الطريحي، وسعود جايد العامري، قائمة التدفقات النقدية ومتطلبات الإفصاح المحاسبي: العراق كدراسة حالة، مجلة آفاق اقتصادية، اتحاد غرف التجارة والصناعة، مركز البحوث والتوثيق، المجلد 24، العدد 93، الإمارات العربية المتحدة، 2003، ص. 113.

المطلب الثالث: المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي والعناصر المؤثرة فيه

يساهم الإفصاح عامة في إيضاح مختلف المعلومات حتى لا تكون القوائم المالية مضللة، مع مراعاة مجموعة من العوامل المؤثرة على نوع وحجم هذا الأخير.

الفرع الأول: مقومات الإفصاح المحاسبي

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة على المقومات الرئيسية التالية:⁽¹⁾

1. تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية

تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية، كما تختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات، فمنها من يستخدمها بصورة مباشرة، ومنها من يستخدمها بصورة غير مباشرة.

2. أغراض استخدام المعلومات المحاسبية

يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية لعنصر أساسي وهو ما يعرف بمعيار أو خاصية الملاءمة، حيث تعتبر الأهمية النسبية بمثابة المعيار الكمي الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية الواجبة الإفصاح. وتعتبر الملاءمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة المعلومات، لذا تتطلب هذه الخاصية من جهة وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات والإفصاح عنها، والغرض الرئيسي لاستخدام هذه المعلومات من جهة أخرى.

3. طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها

تتمثل هذه الخطوة في تحديد نوع المعلومات التي يجب الإفصاح عنها، حيث تتمثل هذه المعلومات في البيانات المالية الواردة في القوائم المالية التقليدية: قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة الأرباح المحتجزة وقائمة التغيرات في المركز المالي، هذا إضافة إلى معلومات أساسية أخرى لا تظهر في صلب القوائم المالية ولكنها تعرض في الملاحظات المرفقة بهذه القوائم.

غير أن هذه القوائم تعد في الواقع بموجب مجموعة من الافتراضات والمبادئ والأصول المحاسبية المتعارف عليها، لذا يترتب على ذلك نشوء مجموعة من القيود والمحددات على كل نوع من المعلومات التي تظهر في تلك القوائم.

⁽¹⁾: سيد عطا الله السيد، النظريات المحاسبية، دار الزاوية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009، ص.

4. أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

إن القدرة على قراءة التقارير المالية ومضمونها يتطلب قدرا كبيرا من المهارة والخبرة⁽¹⁾، الأمر الذي يتطلب من معدي القوائم المالية مراعاة عدم عرض المعلومات في مكان يصعب الاهتداء إليه، مما يتطلب ترتيب وتنظيم المعلومات في صورة منطقية للتركيز على الأمور الجوهرية، بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها بسهولة.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي

هناك مجموعة من المحددات التي تؤثر على عملية الإفصاح من حيث النوع والحجم، يمكن حصرها فيما يأتي:⁽²⁾

1. نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم

لابد أن تضع الوحدات الاقتصادية في الحسابان تلبية احتياجات المستخدمين الرئيسيين عند إعدادها لقوائمها المالية، والذين لديهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة، إذ من الطبيعي أن تختلف طبيعة المعلومات المحاسبية المفصح عنها باختلاف نوعية المستخدمين في كل دولة.

2. الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح

وتتمثل في الجهات المسؤولة عن تنظيم وتطوير وإصدار معايير الإفصاح، حيث تختلف باختلاف التنظيم المحاسبي المعتمد في كل بلد أو في كل سوق مالية.

3. المنظمات والهيئات الدولية

تعتبر المنظمات والهيئات الدولية من الأطراف المؤثرة على عمليات الإفصاح، حيث تعمل هذه الأخيرة على تحسين جودة المعلومات المفصح عنها على المستوى الدولي، من خلال إصدارها مجموعة من المعايير اللازمة وتطويرها عند الحاجة. ونذكر من بينها لجنة معايير المحاسبية الدولية (IASB).

⁽¹⁾: خليل عبد الرزاق، وعبدي نعيمة، الإفصاح المحاسبي بين متطلبات الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي الجديد وتحديات البيئة الجزائرية في ظل الحوكمة والمعايير المحاسبية الدولية، ورقة بحثية ضمن الملتقى الدولي حول: النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة، جامعة سعد دحلب، البليدة، يومي: 13-14 ديسمبر 2011، ص. 6.

⁽²⁾: محمد أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص. 371.

المطلب الرابع: متطلبات فعالية الإفصاح المحاسبي

من المعلوم أن الإدارة هي المسؤول الأول عن تقديم البيانات المالية والحسابات المالية الختامية للمساهمين والمستثمرين. فهي ملزمة بإعداد القوائم والتقارير المالية، التي تتضمن كل الأعمال التي تقوم بها الوحدة، لتتم مراجعتها بعد ذلك من قبل مراجع مستقل تدعيما لصحة وصدق ما جاء فيها، بمعنى رفع فعالية الإفصاح المحاسبي.

الفرع الأول: متطلبات الإفصاح المحاسبي

يساهم الإفصاح عموما في إيضاح مختلف المعلومات حتى لا تكون القوائم المالية مضللة. وتتعلق هذه المعلومات بما يلي:⁽¹⁾

1. طبيعة نشاط الشركة

يتم إعداد القوائم المالية في تاريخ معين من قبل إدارة الوحدة، لذا من الجلي أن تعرف الوحدة مع وصف مختصر لشكلها النظامي. و فضلا عن ذلك يجب توضيح نشاطها حتى يتسنى مقارنتها مع مثيلاتها.

2. السياسات المحاسبية الهامة

تشتمل هذه الأخيرة على المعايير والأسس وطرق تطبيقها التي اتبعتها إدارة الوحدة في إعداد وعرض القوائم المالية، والتي يترتب عن التغيير فيها التأثير على تلك القوائم حاليا أو مستقبلا إذ يتم تقييم بنود القوائم المالية بتطبيق سياسات محاسبية تختلف من وحدة لأخرى، هذا ما يسفر عن قوائم مالية مختلفة عن بعضها البعض لمجموعة واحدة من الأحداث والظروف، مما يؤدي بدوره إلى صعوبة تفسير تلك القوائم.

من هنا تظهر أهمية الإفصاح عن السياسات المحاسبية كوثيقة هامة للمعلومات، تمكن من تفسير ما تتضمنه القوائم المالية وفقا للسياسات التي أدت إلى إعدادها. ومن أهم عناصر هذا الإفصاح نذكر: سياسة تقييم الاستثمارات طويلة وقصيرة الأجل، سياسة تقييم المخزون واهتلاك الأصول الثابتة وسياسة إثبات وتحقق الإيرادات.

⁽¹⁾: محمد صالح الحناوي، وجمال إبراهيم العبد، بورصة الأوراق المالية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص. 133.

3. التغييرات المحاسبية

تشمل التغييرات المحاسبية ما يلي:

أ- التغيير في السياسة المحاسبية

ينطوي التغيير في السياسات المحاسبية على اختيار أحد البدائل أو الأسس لإعداد القوائم المالية. ومن أمثلة ما تشمله تغييرات السياسات المحاسبية: تغيير طريقة تحديد تكلفة بند المخزون السلعي من طريقة التكلفة المتوسطة إلى طريقة "الوارد أولاً الصادر أولاً"، تغيير حساب الاهتلاك من طريقة القسط المتناقص إلى طريقة القسط الثابت. و لا يدخل ضمن التغييرات في السياسات المحاسبية ما يلي:

✓ إقرار سياسة محاسبية جديدة تقتضيها عمليات أو أحداث أو ظروف تختلف في جوهرها اختلافا واضحا عن مثيلاتها التي حدثت في السابق.

✓ إقرار سياسة محاسبية جديدة لعمليات أو ظروف أو أحداث تقع للمرة الأولى أو كانت في الماضي ليست لها أهمية نسبية.

مع ملاحظة أن تبويب بند معين في القوائم المالية للفترة الجارية يختلف عما كان عليه في القوائم المالية للفترة السابقة. كما لا يعتبر مثل هذا التغيير في التبويب، في حد ذاته، تغييرا في السياسة المحاسبية، غير أنه يجب إعادة تبويب ذلك البند في القوائم المالية المعروضة لترات سابقة حتى يتطابق مع تبويبه في القوائم المالية للترات الحالية.

ب- التغيير في التقديرات المحاسبية

يتطلب إعداد القوائم المالية استخدام تقديرات على أساس المعلومات المتاحة آنذاك، ومن أمثلة ذلك تقدير مدى النقص في قيمة بعض الأصول كالمخزون السلعي وتقدير العمر الإنتاجي للأصول القابلة للاهلاك، وقد يكون من الضروري مراجعة التقديرات في فترات لاحقة إذا أتاحت للوحدة معلومات جديدة عنها، أو إذا اكتسبت خبرة إضافية أو وقعت أحداث جديدة تؤدي إلى تغيير تلك التقديرات.

كما ينبغي الإفصاح في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية عن طبيعة التغيير وأثره على صافي الدخل في الفترة المالية الجارية بالنسبة للتغييرات النادرة، أو التغييرات التي تؤثر على المدة المالية الجارية والترات المالية المقبلة، كما هو الحال بالنسبة للتغييرات في تقدير العمر الإنتاجي للأصل الثابت.

ب- التغيير في مكونات الوحدة المحاسبية

يعتبر التغيير في مكونات الوحدة المحاسبية نوعاً خاصاً من تغيير السياسات المحاسبية التي تتبعها الإدارة. ومن أمثلة ذلك إعداد قوائم مالية موحدة بدلاً من القوائم المالية للوحدات التي تتكون منها شركات المجموعة القائمة.

أما إذا اشترت شركة شركة أخرى، فإن الأولى تقوم بإعداد قوائم مالية موحدة، إلا أن ذلك لا يعتبر تغييراً في الوحدة المحاسبية. كذلك الحال إذا باعت شركة قابضة شركة تابعة، فإنه يتم حذف تلك الشركة من القوائم المالية الموحدة. وينبغي بيان قيمة التغيير في الوحدة المحاسبية بأثر رجعي، حكمه في ذلك حكم أي تغييرات أخرى في السياسات المحاسبية، وذلك لتسهيل مقارنة نتائج الوحدة المحاسبية خلال فترة من الزمن.

ب- تصحيح الخطأ في القوائم المالية للفترة السابقة

قد تقع أخطاء حسابية في القوائم المالية كما قد تقع أخطاء في تطبيق المعايير والطرق المحاسبية أو نتيجة إغفال بعض المعلومات أو البيانات التي تؤثر على التقديرات المحاسبية، على الرغم من أنها كانت متاحة وقت إعداد القوائم المالية. هنا لا بد من إزالة الالتباس بالتمييز بين الأخطاء المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية، إذ أن التغيير في التقدير المحاسبي ينتج عن أحداث لم تكن قد وقعت أو معلومات لم تكن متاحة وقت إعداد القوائم المالية أو نتيجة خبرات تكونت بعد تاريخ إعدادها. وعلى هذا الأساس لا يمكن اعتبار التغيير في التقديرات المحاسبية من الأخطاء، حيث أنها تقديرات غير دقيقة كُشِفَ عنها لاحقاً.

كما يجب التمييز بين تصحيح الخطأ وبين تغيير سياسة محاسبية، إذ أن تصحيح الخطأ قد ينشأ نتيجة التحول من سياسة محاسبية غير مقبولة إلى أخرى مقبولة، في حين أن تغيير سياسة محاسبية يقتصر على التحول من سياسة محاسبية مقبولة إلى أخرى مقبولة أيضاً. وإذا كان هناك تصحيح لخطأ معين في القوائم المالية عن فترة مالية سابقة، فإنه يتعين الإفصاح في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية عما يأتي: وصف الخطأ، أثر تصحيح الخطأ على القوائم المالية الحالية والسابقة، إثبات أن القوائم المالية السابقة قد تم تعديلها.

4. المكاسب والخسائر المحتملة والارتباطات المالية

أ- المكاسب والخسائر المحتملة

تتمثل هذه الأخيرة في وضع معين أو مجموعة من الأوضاع القائمة في تاريخ قائمة المركز المالي، تنطوي على عدم التأكد بشأن مكسب أو خسارة ممكنة لا يمكن حسم قيمتها بشكل قاطع إلا إذا وقع حدث أو عدة أحداث معينة في المستقبل أو تأكد عدم وقوع هذه الأحداث. وقد يؤدي حسم ذلك الوضع إلى تأكيد واقتناء أصل معين أو ضياعه أو تحقيق التزام. ويعتبر الإفصاح

عن الخسائر المحتملة التي لم تثبت محاسبيا والتي لا يعتبر احتمال تحققها نادرا أمرا ضروريا حتى لا تصبح القوائم المالية مضللة. كما يجب إيضاح المكاسب المحتملة إذا كان وقوع الحدث أو الأحداث التي تؤكدتها أمرا مرجعا.

ب- الارتباطات المالية

تتمثل تلك الارتباطات في اتفاقيات للتنفيذ لم يتم إنجازها بين الوحدة المحاسبية وغيرها من الوحدات، والتي تؤدي إلى الحد من حرية الوحدة المحاسبية في التصرف. ويكون الإفصاح ضروريا عن الارتباطات الآتية وما يماثلها: الارتباط بشراء أصول ثابتة كبيرة، الارتباط بالمحافظة على مستوى معين من رأس المال، الارتباط باقتناء شركة أخرى أو الاندماج معها، الارتباط بشراء الأسهم أو حقوق الملكية من أصحاب رأس المال، إلى غير ذلك من الارتباطات الرأسمالية المستقبلية التي يجب الإفصاح عن شروطها وقيمتها.

5. الأحداث اللاحقة

تغطي القوائم المالية فترة مالية معينة، إلا أنها لا تكون متاحة للنشر مباشرة في نهاية تلك الفترة، فيُعرف الفارق الزمني بين تاريخ إعدادها وتاريخ إصدارها بالفترة اللاحقة. وكثيرا ما تقع أحداث خلال الفترة اللاحقة، مما يستدعي إجراء تعديلات في الأصول والخصوم، أو تقديم إيضاحات إضافية حتى لا تكون القوائم المالية مضللة.

ومن أمثلة الأحداث اللاحقة التي لا تتطلب الإفصاح دون إجراء أية تعديلات، نذكر ما يلي: عقد قرض طويل الأجل أو تجديد ذلك العقد، المساهمات الإضافية من قبل أصحاب رأس المال، خسارة أصابت أرصدة المدينين أو أوراق القبض بسبب أوضاع برزت بعد تاريخ إعداد قائمة المركز المالي. وآخر ما يستوقفنا ضرورة الإفصاح عن أي معلومات متعلقة بالسنة المالية، يُنظر لها على أساس أنها جوهرية خاصة من قبل المساهمين.

نتيجة التغيرات الحادثة في البيئة الاقتصادية، تجد الشركات نفسها مخيرة بين عدة بدائل محاسبية، مما قد يؤثر على جودة المحتوى الإخباري للمعلومات المحاسبية التي تنتجها من خلال إعداد القوائم والتقارير المالية، فكيف لها أن تضمن إفصاحا فعالا؟ وهو ما سيتم التطرق إليه في العنصر الموالي.

الفرع الثاني: فعالية الإفصاح المحاسبي

يتبنى المحاسبون والمراجعون مدخلين أساسيين لتبرير الحاجة إلى مراجعة المعلومات المحاسبية المنشورة بالتقارير والقوائم المالية، بهدف توفير الحياد والصدق وتعظيم منفعة استخدام المعلومات المحاسبية المستمدة من تلك القوائم والتقارير كأساس لاتخاذ القرارات الاستثمارية. ويتمثل هذان المدخلان فيما يلي:

1. مدخل تعارض المصالح

يشير هذا المدخل إلى المصالح الذاتية لمُعِدِّي القوائم المالية ومستخدميها، حيث أن أهداف مستخدمي المعلومات المحاسبية تختلف عن أهداف معيها، الأمر الذي يتطلب وجود مراجع محايد يكون كفؤاً حتى يؤكد عدالة تعبير القوائم المالية عن المركز المالي ونتيجة الأعمال والتغيرات التي حدثت في المركز المالي.

في هذا الصدد يشير (Chandra)¹ إلى أن تعارض المصالح بين معدي القوائم المالية ومستخدميها يؤدي إلى ظهور فجوة زمنية بين الاحتياجات المتغيرة للمستخدمين وردود أفعال المحاسبين لتبليتها.

كما ذكر (Chow)⁽²⁾ أن السبب الرئيسي الذي يدفع الشركات إلى طلب خدمات المراجعة الخارجية هو المساعدة في رقابة المصالح المتعارضة بين كل من الإدارة والمساهمين وحملة السندات.

هذا فضلاً عما تفرضه بعض المنظمات المهنية وغير المهنية من متطلبات، مثل الهيئة العامة للسوق المالية، التي تتطلب خدمات المراجعة الخارجية لزيادة الإفصاح عن الأمور غير المؤكدة بالقوائم المالية المنشورة للشركة. هنا يظهر دور مراجع الحسابات في التوفيق بين تلك المصالح المتعارضة للمساهمين والإدارة والأطراف الخارجية ذات العلاقة بالشركة.

ويظهر التعارض في أن إدارة الشركة تسعى جاهدة إلى تعظيم هدفها ومنفعتيها باستخدام سياسات محاسبية معينة تمكّنها من تحقيق فائض وتحسين مركزها المالي، بينما يرغب المساهمون في الحصول على أكبر عائد عن الأسهم التي بحوزتهم.

ويذكر كل من (Watts et Zimmerman)⁽³⁾ أن التعارض في المصالح داخل الشركة

يتمثل في:

(1)، (2)، (3): نهلة أبو العز، الميزانية مفتاح الشفافية: تقرير المراجع دليل المستثمر الذكي والإفصاح المحاسبي ضرورة،

جريدة الاقتصادي، العدد 1814، مصر، 13 أكتوبر 2003، بحث متوفر على الموقع الإلكتروني:

www.ik.ahram.org.eg، تاريخ الاطلاع: 25 جانفي 2004.

✓ التعارض في المصالح بين الإدارة والمساهمين، الذي تنشأ عنه تكلفة الوكالة المتعلقة بأصحاب حقوق الملكية؛

✓ التعارض في المصالح بين حملة الأسهم والسندات والإدارة، الذي تنشأ عنه تكلفة الوكالة المتعلقة برأس المال المقترض.

أما (David)⁽¹⁾ فيرى في دراسته، أن الطلب على خدمات المراجعة ناتج عن التعارض في المصالح بين الإدارة باعتبارها الطرف الذي يعد المعلومات المحاسبية، وبين المساهمين بوصفهم الطرف الذي يستخدم تلك المعلومات في تقييم نتائج أداء الشركة.

2. مدخل تعظيم استخدام المعلومات المحاسبية

يستخدم الاقتصاديون مقياس المنفعة للحكم على درجة إشباع رغبات الإنسان المختلفة واختيار الرغبة التي تعطيه أكبر منفعة ممكنة. وتعتبر المحاسبة بمختلف فروعها نظاماً لإنتاج المعلومات ذات المنفعة النسبية لمستخدميها سواء اتفقت أو تعارضت مصالحهم. وإذا كانت الحاجة إلى وجود المراجعة قد اتضحت بسبب وجود مصالح متعارضة، فإن الحاجة إلى تطوير المراجعة واتساع مجال تطبيقها، يمكن أن تجد مبررها باستخدام مدخل تعظيم منفعة استخدام المعلومات المحاسبية.

ويظهر الدور الأساسي للمراجعة في إمداد وتزويد المستثمرين في سوق الأوراق المالية بالمعلومات المحاسبية الموثوق فيها ذات المنفعة، والتي تعينهم على تقدير المخاطر والفوائد المتعلقة باستثماراتهم، وذلك من خلال ما تعكسه القوائم المالية المنشورة، والتي تمت مراجعتها من معلومات صادقة حول حقيقة أرباح الشركة واستثماراتها ومصادر تمويلها. فالمستثمر عند اتخاذ القرارات المتعلقة باستثمار أمواله يعتمد على تقرير مراجع الحسابات المتعلقة بالمركز المالي للشركات التي تتداول إصداراتها في السوق المالية، بحيث توفر فرص استثمار لأصحاب رؤوس الأموال في المجتمع. ومن ثم تعتبر المعلومات المحاسبية الموثوق فيها عاملاً أساسياً في ترشيد قرارات الاستثمار في السوق المالية، وبذلك تؤدي المراجعة دورها في تمكين المستثمر من عقد المقارنات بين فرص الاستثمار المتعددة التابعة للشركات المختلفة.

وقد أثبتت إحدى الدراسات⁽²⁾ أن الحاجة إلى تعظيم منفعة استخدام المعلومات المحاسبية تزداد في حالة تعارض المصالح لمستخدمي تلك المعلومات. إذ أن تعارض المصالح لا ينشئ الحاجة إلى المراجعة ولكنه يكشف عن أهمية تلك الحاجة، وبذلك يعتبر مدخل تعارض

(1)، (2): نهلة أبو العز، مرجع سبق ذكره.

المصالح كاشفا عن أهمية المراجعة، بينما يعتبر مدخل تعظيم استخدام المعلومات المحاسبية كافيا لتبرير الحاجة إلى المراجعة وهو أعم وأشمل من المدخل السابق.

وتتمثل المنفعة المضافة لعملية المراجعة في مساعدة مستخدم المعلومات في تقييم مدى منفعة المعلومات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، حيث تعمل على إيجاد رقابة على منفعة المعلومات المحاسبية عن طريق الفحص الدقيق لها، وذلك باستخدام معايير تعكس احتياجات ورغبات مستخدميها. هذا إلى جانب زيادة الثقة فيما يقدمه مُعدُّو المعلومات إلى مستخدميها من معلومات ثم فحصها بواسطة شخص فني متخصص.

مما سبق يتضح، أن المحتوى الإخباري لتقرير مراجع الحسابات ذو منفعة هامة للأطراف الخارجية المعتمدة عليه في اتخاذ القرارات الاستثمارية في السوق المالية، إذ من خلال هذا التقرير يمكن الوقوف عند الحالة الاقتصادية والوضع المالية للشركة. كما أنه يؤثر على أسعار الأسهم في السوق ويساعد المستثمر في اتخاذ القرار المناسب لتخصيص موارده و توجيهها نحو الاستثمار الأفضل.

المبحث الثالث: العلاقة المتداخلة بين جودة المعلومات المحاسبية وكفاءة الأسواق المالية والمعايير المحاسبية الدولية في ظل حوكمة الشركات

لا ريب أن أهم العوامل التي ظهرت من أجلها حوكمة الشركات، هو إعادة الثقة للمتعاملين في الأسواق المالية، وذلك إثر سلسلة الانهيارات التي طالت العديد من الشركات العالمية العملاقة والتي يمكن أن نؤكد أن معظمها افتقدت الى دقة وصحة المعلومات المحاسبية.

هذه المعلومات تهدف الى إعطاء تمثيل للواقع الاقتصادي، لا سيما في ظل تطور الأسواق المالية واندماج الشركات، الأمر الذي يتطلب منها نشر المعلومات المحاسبية والقوائم المالية للكشف عن أوضاعها المالية في ضوء تبني معايير محاسبية تلقى القبول العام من جميع الأطراف في هذه الأسواق.

المطلب الأول: مدخل إلى المعايير المحاسبية الدولية

تماشياً مع الانفتاح الاقتصادي العالمي واستقطاب المزيد من الاستثمارات الخارجية، فقد ألح المجتمع الاستثماري الدولي على ضرورة وضع معايير دولية للمحاسبة تلقى القبول العام، وتسهل عملية التبادل بين مختلف الوحدات المحاسبية لمختلف الشركات والمؤسسات الدولية.

الفرع الأول: ماهية المعايير المحاسبية الدولية

لقد بدأت محاولات عديدة لوضع معايير على المستوى الدولي مع بدايات القرن الماضي، حيث عقدت عدة مؤتمرات محاسبية دولية، والتي ساهمت إلى حد كبير في التأكيد على أهمية تطوير المعايير المحاسبية الدولية. فما المقصود بالمعايير المحاسبية الدولية، وفيما تكمن أهميتها، وما أهم المؤتمرات التي ساهمت في تطويرها؟ وهو ما سنتم الإجابة عليه في العناصر الموالية.

1. السياق التاريخي لتطور المعايير المحاسبية الدولية وماهيتها

تؤكد الأدبيات المحاسبية على أهمية المعلومات التي توفرها القوائم والتقارير المالية للمستثمرين عند اتخاذ القرارات داخل الأسواق المالية.

ولا شك أن تلك القوائم والتقارير تخضع إلى قواعد تحكم دقة وسلامة وعدالة ما تحتويه من معلومات، تلك القواعد هي ما يطلق عليها تسمية المعايير المحاسبية (Accounting Standards). فبعض تلك المعايير يهدف إلى ضبط المعالجة المحاسبية وحسم مشاكل القياس المحاسبي، والبعض الآخر يضبط شكل وأسلوب عرض ومحتوى تلك القوائم أو ما يعرف بالإفصاح.⁽¹⁾

تعود الجذور التاريخية لظهور المعايير المحاسبية الدولية إلى المؤتمر الدولي المنعقد في سانت لويس بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1904⁽²⁾، برعاية اتحاد جمعيات المحاسبين القانونيين الأمريكية، حيث خصصت المناقشات في هذا المؤتمر لمقارنة المبادئ والممارسات المحاسبية في محاولة لتوحيد القوانين المحاسبية بين مختلف دول العالم.⁽³⁾

وتضاعف التوحيد المحاسبي بعد أزمة الكساد العالمي سنة 1929، الذي كشف عن الكثير من التلاعبات في الإفصاح المحاسبي، فظهرت هيئات محاسبية دولية، وعقدت مؤتمرات في دول عديدة لغرض إيجاد توافق دولي حول توحيد محاسبي، ليتجسد بوضع معايير محاسبية دولية سنة 1973 اتفق على تطبيقها في معظم دول العالم تقريباً.

إذا تميزت الفترة منذ أوائل القرن العشرين وحتى عام 1972، بعقد جملة من المؤتمرات المحاسبية التي دعت إلى التوافق الدولي في مجال المحاسبة ووضع معايير على المستوى الدولي، وفيما يلي عرض موجز لتلك المؤتمرات:⁽⁴⁾

❖ المؤتمر المحاسبي الدولي الثالث سنة 1929 بنيويورك⁽⁵⁾، وقدمت فيه مجموعة من الأبحاث.

❖ المؤتمر المحاسبي الدولي الرابع سنة 1933 بلندن، وشاركت فيه 49 منظمة محاسبية.

(1): أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)، مرجع سبق ذكره، ص. 23.

(2): أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية للشركات متعددة الجنسيات، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2004، ص. 429.

(3): محمد رمزي جودي، إصلاح النظام المحاسبي المالي للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 6، جامعة بسكرة، ديسمبر 2009، ص. 70.

(4): طاهر شاهر القشي، معايير المحاسبة الدولية، ص. 5-6، عن الموقع الإلكتروني: www.jps-dir.com، تاريخ الاطلاع: 13/02/2012.

(5): حسين القاضي، وأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2011، ص. 104.

- ❖ المؤتمر المحاسبي الدولي الخامس سنة 1938 ببرلين، بلغ عدد المشاركين فيه 320 وفدا.
 - ❖ المؤتمر المحاسبي الدولي السادس سنة 1952 بلندن، حيث سجل فيه حضور ما يقارب 2510 عضوا.
 - ❖ المؤتمر المحاسبي الدولي السابع سنة 1957 بأستردام، شاركت فيه 104 منظمة محاسبية.
 - ❖ المؤتمر المحاسبي الدولي الثامن سنة 1962 بنيويورك، قدم فيه 45 بحثا.
 - ❖ أما المؤتمر الدولي التاسع فعقد بباريس سنة 1967، تلاه المؤتمر العاشر سنة 1972 حضره 4347 مندوبا من 59 دولة.
 - ❖ أما المؤتمر الحادي عشر فقد استضافته ألمانيا سنة 1977، وقد حضره مندوبون عن أكثر من مئة دولة، تلاه المؤتمر الثاني عشر سنة 1982 بالمكسيك ثم المؤتمر الثالث عشر سنة 1987 بطوكيو.
 - ❖ وجاء المؤتمر الرابع عشر سنة 1992 بالولايات المتحدة الأمريكية، الذي تميز بحضور المشاركة العربية، وكان موضوع المؤتمر "دور المحاسبين في بناء اقتصاد شامل".
 - ❖ كما تم عقد المؤتمر الخامس عشر بباريس سنة 1997، ثم المؤتمر السادس عشر سنة 2002 بهونغ كونغ، وكان المؤتمر السابع عشر آخر هذه المؤتمرات، حيث عقد سنة 2006 بإسطنبول تحت شعار "تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي العالمي ومساهمة المحاسبة في تطوير الأمم واستقرار أسواق المال في أنحاء العالم".
- وجدير بالذكر أن هذه المؤتمرات التي جاءت نتيجة للضغوط المتزايدة من مستخدمي القوائم المالية قد أسفرت عن تشكيل عدة منظمات استهدفت وضع المعايير الدولية وتهيئة المناخ اللازم لتطبيق المعايير، ومن أبرز هذه المنظمات: الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، لجنة ممارسة التدقيق الدولي (TAPC)، لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) والتي تحولت فيما بعد إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، الذي اعتبر المسؤول عن إصدار معايير المحاسبة الدولية بدءا من سنة 2001.⁽¹⁾
- هنا نشير الى أن المجلس قام سنة 2002 بإعادة تسمية لجنة التفسيرات القائمة (SIC) وتبديل هذه التسمية إلى لجنة تفسيرات المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRIC)، حيث تهدف

(1): Bernard Raffournier , **Les Normes Comptables Internationales (IFRS/IAS)**, Economica, 3^{ème} édition, Paris, 2006, p. 9.

هذه اللجنة إلى تفسير وتوضيح المعايير المحاسبية القائمة، إضافة إلى تقديم إرشادات وتوجيهات بشكل دائم حول معايير المحاسبة الدولية القائمة وحول معايير الإبلاغ المالي الدولية.⁽¹⁾

2. مفهوم المعايير المحاسبية الدولية

تمثل المعايير المنطلق الذي يعتمد عليه المحاسبون في أدائهم لعملهم قصد توفير معلومات وبيانات تتلاءم مع الغرض المنوط بها. وقد جاءت كلمة معيار ترجمة لكلمة (Standard) بالإنجليزية، وهي تعني القاعدة المحاسبية، غير أن المحاسبين يميلون إلى استخدام معيار محاسبي.⁽²⁾ أما لغة فهو يعني النموذج الذي يقاس على ضوءه وزن الشيء وطوله ودرجة جودته.⁽³⁾

أما المعيار المحاسبي فيعرف بأنه: "عبارة عن قواعد عامة تشتق من كل الأهداف والمفاهيم النظرية للمحاسبة، والذي يواجه تطور الأساليب المحاسبية، وبما أن مستخدمي القوائم المالية لهم مصالح متطابقة ومتعارضة أحيانا ولمواجهة تلك المصالح والإبقاء بمسؤولية الإدارة عن الإبلاغ المالي، يقوم المحاسبون بإعداد مجموعة واحدة من القوائم المالية ذات الغرض العام لتخفيض المخاطر المحتملة للانحياز وسوء الفهم والغموض".⁽⁴⁾

وعلى ضوء هذا التعريف فقد جاء تعريف المعيار المحاسبي الدولي كالتالي: "عبارة عن مبادئ محاسبية متعارف عليها صادرة عن جهات دولية كمجلس المعايير المالية (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الحكومية (GASB)، وذلك من أجل تطبيقها من قبل الشركات والمؤسسات لتحقيق أهداف محددة كالإفصاح المالي ومعايير القيمة العادلة ومعايير الشفافية والاهتلاك وغيرها من المعايير".⁽⁵⁾

(1): **International Accounting Standards**, a consultation on the possible extension of the European regulation on international accounting standards , 30 august 2002, p.7, available in the web site : www.iasplus.com/dttpulis/dtias/PDF, vu le: 12/02/2012.

(2): عبد الناصر نور، وطلال حجاوي ، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الأردنية: متطلبات التوافق والتطبيق، جامعة الإسراء، الأردن، 2009، ص. 5.

(3): حسن عبد الكريم سلوم، وبتول محمد نوري ، دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الأزمة العالمية، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي السابع حول: تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال: التحديات – الفرص – الآفاق، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، 2006، ص. 12.

(4) : Ahmed riahi belkaoui, **Accounting theory**, 5^{ème} édition, Thomson learning, London, 2004, p. 12.

(5): فارس جميل الصوفي، المعايير المحاسبية الدولية والأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2011، ص. 14.

من هنا نخلص إلى القول بأن، المعيار المحاسبي الدولي هو مجموعة القواعد والأسس ذات القبول العام، تصدرها هيئات دولية بهدف ضبط الإجراءات المحاسبية عند إعداد القوائم المالية، تستفيد منها الشركات في مختلف أنحاء العالم لتحقيق أغراض معينة كالإفصاح والشفافية وغيرها.

الفرع الثاني: أهمية المعايير المحاسبية الدولية

تتجلى أهمية تطبيق المعايير المحاسبية عند إعداد القوائم المالية في توحيد الممارسة المحاسبية وزيادة مستوى جودة المعلومات المحاسبية كنقطة انطلاق لزيادة منفعتها لأغراض تشجيع الاستثمار.

1. أسباب اعتماد معايير محاسبية دولية

تتبع الحاجة إلى وضع معايير دولية تحكم إعداد القوائم والتقارير المالية والإفصاح عن المعلومات لأغراض تشجيع الاستثمار إلى مجموعة من الأسباب والأهداف التي تقدمها هذه الأخيرة، نلخص أبرزها فيما يلي:⁽¹⁾

- تهدف المحاسبة إلى تحديد وقياس الأحداث المالية للشركة، وإيصال نتائج القياس إلى مستخدمي القوائم المالية، وحتى تتحدد الطريقة المناسبة للقياس وإعلام المستفيدين، ينبغي أن تكون هناك مجموعة من المعايير المناسبة، التي يتم بواسطتها تحديد الطريقة الملائمة للقياس العرض والإفصاح؛
- يؤدي وجود معايير محاسبية تحكم إعداد القوائم المالية، وما تفصح عنه من معلومات ملائمة إلى زيادة منفعة المعلومات المحاسبية في مجال اتخاذ قرارات الاستثمار؛
- خطر عزوف المستخدمين الخارجيين عن استخدام القوائم المالية بصورتها الحالية إلى مصادر أخرى في حالة زيادة عدم التأكد المرتبط بمدى مصداقية المعلومات الواردة في تلك القوائم؛
- يساعد التوحيد في مجال قياس المعلومات المحاسبية المستخدمين في إجراء مقارنات مناسبة بين الوحدات الاقتصادية، فضلا عن معرفة كيفية اختيار الطرق المحاسبية في ضوء وجود المعايير المحاسبية، مما يساعد في شرح وتفسير العديد من الممارسات السائدة بين

⁽¹⁾: أمين السيد أحمد لطفي، علاقة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وتقارير المراجعة بكفاءة سوق الأوراق المالية، مرجع سبق ذكره، ص: 21- 29. (بالتصرف)

الوحدات الاقتصادية، كما أن ذلك يساعد على التنبؤ بسلوك الوحدات تجاه أي أحداث جديدة تستدعي تعديل السياسات المحاسبية الحالية أو البحث عن سياسات بديلة؛

• حسم الجدل والخلاف حول المفردات التي يجب أن تستخدم في بناء المحتويات من المعلومات المحاسبية وجودة كل منها؛

• استخدام الوحدات لطرق محاسبي متباينة وغير موحدة، قد تكون غير سليمة، مما يؤثر سلباً على فاعلية المعلومات المحاسبية نتيجة اختلاف المفاهيم التي تتضمنها القوائم المالية وأسس القياس التي تستند إليها؛

• إن إعداد قوائم مالية كيفية، يصعب فهمها والاستفادة منها من قبل المستخدمين الداخليين أو الخارجيين؛

• اجتماع العديد من العوامل التي ساهمت في خلق معايير محاسبية دولية، مثل: تدويل أسواق رأس المال، أنشطة الشركات متعددة الجنسيات، زيادة عملية انتقال الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة، آليات اقتصاد السوق، الانفتاح على التبادل التجاري الدولي، التطور الملحوظ في الاتصالات وتقنية المعلومات، وغيرها من العوامل والمتغيرات، التي ألقت بظلالها على ضرورة الحاجة الى تدويل المحاسبة. من هنا برزت أهمية تطوير المعايير المحاسبية الدولية باعتبار أن غيابها سيقف حائلاً أمام الاستثمار الدولي والتخصيص الأمثل للموارد دولياً؛

• قيام بعض الشركات بحجب بعض المعلومات، مما قد يؤدي إلى عدم عدالة الإفصاح وما يترتب عليه من إهدار لمعيار تماثل المعلومات (Information Symmetry)، مما يؤدي بدوره إلى ظهور أسواق جانبية وغير رسمية للمعلومات؛

• ترتبط فرضية كفاءة السوق المالية بالمحتوى المعلوماتي للقوائم والتقارير المالية، ما يقود إلى القول بأنه يترتب على الشك في فرضية كفاءة السوق، الشك في مدى درجة وصدق المعلومات المحاسبية، مما ينجم عنه العديد من الآثار السلبية، كتحكم إدارة الوحدة في نوعية وكمية المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح، مما قد يؤدي الى عدم كفاءة السوق، وهنا يستوجب الأمر وضع ضوابط تساهم في رفع كفاءة السوق، كما أن الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص بين الأطراف المستفيدة من المعلومات المحاسبية، قد يترتب عليه حصول البعض على معلومات داخلية غير منشورة (Inside information)، وبذلك تتحقق مصالح بعض الأطراف على حساب البعض الآخر؛

• قد تنتهز الإدارة فرصة الاختيار المطلق لأسس وقواعد القياس والإفصاح المحاسبي في غياب المعايير، بما يحقق مصلحتها الذاتية بغض النظر عن مدى صدق وصحة القوائم

والتقارير المالية ودون مراعاة لمصالح الأطراف الأخرى، مما قد يؤثر على أسعار أسهم الشركة المتداولة في السوق المالية، اعتقاداً منها بأنها تستطيع خداع السوق، ومثال ذلك ما يعرف في الأدبيات المحاسبية بتحريف الحقائق (Window dressing) بإعطاء صورة غير حقيقية عن نتيجة أعمال الشركة أو مركزها المالي، وهنا نستدل بانهييار الشركة الأمريكية العملاقة للطاقة (Enron) سنة 2002⁽¹⁾، التي قامت بتضخيم مبيعاتها لعدة سنوات لإظهار قوة مركزها المالي بالرغم من أنها كانت تسبح في بحر من الديون وهذا بتواطؤ مع شركة (Anderson) للمراجعة.

2. مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية

تكتسي المعايير المحاسبية الدولية أهميتها ومصداقيتها، من خلال المزايا والأهداف الرامية إلى الإجابة على احتياجات مختلف الأطراف الداخلية والخارجية، التي تربطها علاقة بالمؤسسة والمهتمة بمعلوماتها.

وتكمن أهمية هذه المعايير في التوفيق بين متطلبات المستثمرين الدوليين واحتياجات المؤسسات من الأسواق المالية والدولية، وذلك تماشياً مع زيادة الانفتاح الاقتصادي ونمو التجارة العالمية في سبيل الاستعادة من رؤوس الأموال.

- وتتمتع عملية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بمزايا عديدة، نذكر منها ما يأتي⁽²⁾:
- ✓ تحسين جودة المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي وفق المعايير الدولية، الأمر الذي يرفع من كفاءة أداء الإدارة بالوصول إلى معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات؛
 - ✓ تقليص الفروقات القائمة في الأساليب والممارسات المحاسبية مما يضمن شفافية القوائم المالية للشركات ويجعل عملية مقارنتها ممكنة؛
 - ✓ تصميم نظم متكاملة للمعلومات من خلال إعداد قوائم مالية موحدة للشركات متعددة الجنسيات، تعمل على ربط أنشطة المجموعة بأنشطة كل فروعها، الأمر الذي يشجع على انفتاح أسواق المال الوطنية وزيادة الاستثمارات المالية والإنتاجية؛

(1): لمزيد من المعلومات راجع في ذلك:

- إحسان بن صالح المعتاز، أخلاقيات مهنة المراجعة والمتعاملين معها: انهيار شركة انرون والدروس المستفادة، مجلة الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، المجلد 22، العدد 1، السعودية، 2008، ص. 263.

(2): ألاء مصطفى الأسعد، المعايير المحاسبية والتغيرات في بيئة الأعمال المعاصرة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013، ص. 264، بحث متوفر على الموقع الإلكتروني: www.iasj.net، تاريخ الاطلاع: 2014/12/14.

- ✓ تنشيط المنافسة بين الشركات المدرجة في أسواق المال المحلية والعالمية نتيجة التوحيد بين أساليب القياس والإفصاح؛
- ✓ تأهيل محاسبين قادرين على العمل في أسواق المال العالمية.

المطلب الثاني: علاقة المعلومات المحاسبية والإفصاح المحاسبي بالمعايير المحاسبية الدولية

من المعلوم أن المعايير المحاسبية من شأنها توحيد الإجراءات والممارسات المحاسبية، من جهة حتى لا تتاح الفرصة لإدارة الشركة في التحكم في أرقام الربح المحاسبي، ومن جهة أخرى فإن الالتزام بهذه المعايير من شأنه وجوب الإفصاح عن المعلومات حتى لا تتاح الفرصة لبعض الأطراف المعنية المستفيدة من تحقيق عائد غير عادي على حساب بقية الأطراف المستفيدة نتيجة معرفتهم المسبقة بتلك المعلومات.

الفرع الأول: دور المعايير المحاسبية الدولية في تعظيم جودة المعلومات المحاسبية وتقليص عدم تماثلها

تعتبر جودة ومنفعة المعلومات المحاسبية الركيزة الأساسية لمستخدميها لاسيما الخارجيين في مجال اتخاذ قرارات الاستثمار، ولا شك أن وجود معايير محاسبية من شأنه زيادة جودة ومنفعة هذه المعلومات بما يمنع حدوث أي تباين ويخدم مصالح المستفيدين منها على حد سواء.

1. مدخل عدم تماثل المعلومات المحاسبية

هناك بعض الأشخاص والذين تسمح لهم مناصبهم في الشركة من الاطلاع على معلومات غالبا ما تكون ذات أهمية، وهذا قبل الإفصاح عنها للعامة، تسمى هذه المعلومات بالمعلومات الممتازة.⁽¹⁾

(1): Alian Georges, *l'utilisation en bourse d'informations privilégiées dans droits des USA*, sans maison d'édition, sans pays, 1976, p. 36.

ولكن قد ينتهز بعض هؤلاء الأشخاص من المعنيين بالمعلومات الممتازة مكانتهم والثقة الموضوعية فيهم لإفشاء تلك المعلومات للغير، وبالتالي فحصول بعض الأطراف على معلومات مهمة غير منشورة قبل غيرهم يمكنهم من تحقيق أرباح مميزة.⁽¹⁾

كما قد تعتمد إدارة الشركة حجب بعض المعلومات على اعتقاد أنها تضر بمركزها التنافسي⁽²⁾، وهذا ما يؤدي الى عدم تماثل المعلومات (Asymmetric information). وعليه يتمكن الأطراف الذين يحصلون على المعلومات الممتازة أن يفهموا سلوك السوق بسرعة، وهذا ما يسمح لهم بالقيام بتنبؤات جيدة على الأسعار المستقبلية ومنه تحقيق أرباح غير عادية.⁽³⁾

ومن الأهمية بمكان أن تشير إلى أن إدارة الشركة تتوفر لديها معلومات تخص مستقبل الشركة، لا تكون متاحة للمستثمرين أو المحللين الماليين خارج الشركة، وهذا من شأنه أن يغير أسعار الأوراق المالية للشركة تغييرا كبيرا عند الاعلان عنها، كدخول شريك جديد أو اندماج وهنا يكون عدم تماثل المعلومات مؤثرا.

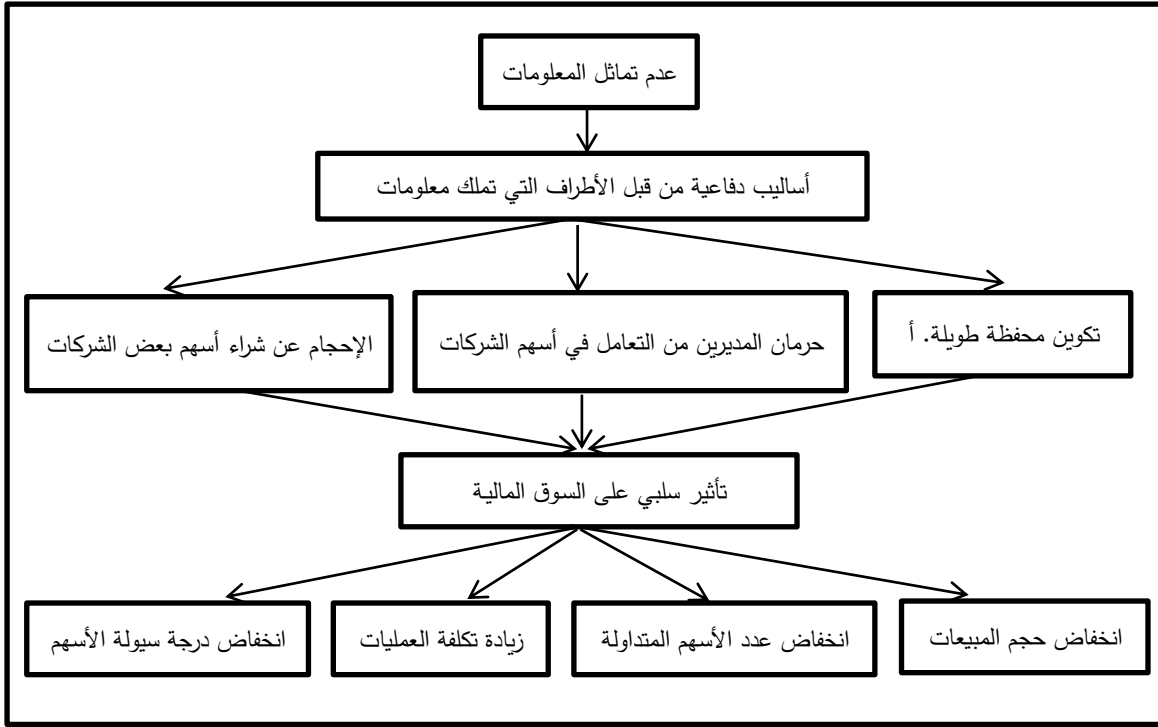
ومن أهم ما يترتب عليه عدم تماثل المعلومات تقليص دور الأسواق المالية نتيجة انسحاب المدخرين عن التعامل في هذه الأسواق نظرا لعدم توفر المعلومات لديهم، فيصغر بذلك حجم السوق وترتفع تكلفة العمليات، ما يؤدي بدوره الى تخفيض سيولة الأسهم، فينعكس ذلك سلبا على حركة الاستثمار والتنمية الاقتصادية، وذلك لعدم فاعلية هذه الأسواق على تعبئة المدخرات وتوجيهها للشركات التي تتوفر لديها فرص استثمارية جيدة تساهم في زيادة النمو الاقتصادي، كما هو موضح في الشكل التالي:

(1): المعتمد بالله الغرياني، حوكمة شركات المساهمة - دراسة في الأسس الاقتصادية والقانونية، الدار الجامعية الجديدة، الطبعة الأولى، الاسكندرية، 2008، ص. 149.

(2): أمين السيد أحمد لطفي، علاقة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وتقارير المراجعة بكفاءة سوق الأوراق المالية، مرجع سبق ذكره، ص. 77.

(3): Patrick Artus, *Anomalies sur les marchés financiers*, Economica, Paris, 1991, p. 120.

شكل رقم (9): أثر عدم تماثل المعلومات على الأسواق المالية



المصدر: كمال الدين الدهراوي، ومحمد سرايا، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص. 35.

وقد أوضحت العديد من الدراسات كيفية تخفيض عدم تماثل المعلومات عن طريق:

- إنشاء شركات متخصصة في عملية جمع وإنتاج وبيع المعلومات التفصيلية مثل شركة (Standard and Poor's)؛
- تبني التشريعات والقوانين الحكومية التي تلزم الشركات المصدرة للأوراق المالية بالإفصاح ونشر المعلومات الكافية والصحيحة وذلك طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية؛
- اتباع الأطراف التي لا تملك المعلومات لأساليب دفاعية تمكنهم من حماية أنفسهم بواسطة تخفيض تعاملهم مع الأطراف، التي لديها معلومات من خلال تكوين محفظة متنوعة من الأسهم لفترة طويلة. كما أن الأطراف الخارجية يمكنها منع الأطراف الداخلية من استغلال المعلومات الممتازة أو غيرها من المعلومات الخاصة بنشاط الشركة المالي أو المستقبلي، عن طريق التعاقد معهم على عدم الاتجار في أسهم الشركة التي يديرونها. كما يستطيع المستثمرون الإحجام عن شراء أسهم بعض الشركات أو الانسحاب من السوق المالية ككل.

وعلى الرغم من ضرورة إنشاء شركات متخصصة في جمع وإنتاج المعلومات، وتبني تشريعات حكومية تلزم الجهات المصدرة للأوراق المالية بالإفصاح، وقيام حملة الأسهم بمتابعة

أنشطة هذه الشركات، إلا أن هذا غير كاف للقضاء على المشكلات الناجمة عن عدم تماثل المعلومات وتجاوز آثارها، وهنا يظهر دور المعايير المحاسبية الدولية في تقليص عدم تماثل المعلومات المحاسبية وتحسين جودتها، وفقا لما سيتم شرحه في العنصر الموالي.

2. أهمية المعايير المحاسبية الدولية في تخفيض عدم تماثل المعلومات المحاسبية

وتحسين جودتها

يقع على إدارة الشركة عبء إعداد الحسابات الختامية والإفصاح عن المعلومات المحاسبية الضرورية والملائمة، والتي يمكن استخدامها للحكم على درجة نجاح الشركة في استغلال مواردها المتاحة أنجح استغلال، كما يمكن استخدامها كمؤشر للأداء في المستقبل. وبالمقابل فإن القوائم المالية تعتبر أهم مصادر المعلومات التي تعتمد عليها الأسواق المالية في تحديد وتعديل أسعار الأوراق المالية. وقد جاءت المعايير المحاسبية الدولية لتضبط أسس إعداد وعرض هذه القوائم والتقارير المالية وتحديد طرق عرض وتوصيل المعلومات المحاسبية لكافة المتعاملين، كما ساعدت على استخدام قواعد محاسبة موحدة وملائمة لظروف الشركات مما يكفل إعداد قوائم مالية سليمة.

علاوة على ما سبق ذكره، فإن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية يساعد في توفير حد أدنى من الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، ما من شأنه أن يقلص فجوة الاختلاف والتباين في تطبيق السياسات المحاسبية التي تتبناها الشركات، وهذا بدوره يؤدي إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية من حيث ملائمتها ومصداقيتها وإمكانية الاعتماد عليها والقابلية للمقارنة، ومن هنا يكون تحقيق التماثل في المعلومات أمرا ضروريا حتى لا يلجأ المستثمرون للوسائل الدفاعية التي تضر بالسوق المالية كلها.

إذا لكي تتحقق المنفعة المطلوبة من المعلومات المحاسبية في مجال اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق المال، فإن ذلك يتطلب من إدارة الشركات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية لدعم وتطوير الإفصاح المحاسبي في سبيل الوفاء بالاحتياجات المختلفة والمتزايدة للمستفيدين من القوائم المالية.

الفرع الثاني: دور المعايير المحاسبية الدولية في دعم وتطوير الإفصاح المحاسبي

اهتمت لجنة معايير المحاسبة الدولية بدعم الأسواق المالية من خلال إصدارها لمجموعة من المعايير التي اهتمت بالإفصاح والشفافية لمواكبة التطورات التي يشهدها العالم بصفة عامة وسوق الأوراق المالية بصفة خاصة.⁽¹⁾

والجدير بالذكر أن تلك المعايير ركزت بصفة أساسية على الإفصاح المحاسبي ومتطلباته عند إعداد التقارير والقوائم المالية، لذلك حددت اللجنة أهم تلك المعايير المتعلقة بالإفصاحات في القوائم المالية، والتي يمكن بيان أهم ما جاء بها على النحو التالي:⁽²⁾

• المعيار المحاسبي رقم (1): يهتم هذا المعيار بتحديد مكونات القوائم المالية والمعلومات التي يجب الإفصاح عنها في كل قائمة مالية، بالإضافة الى مجموعة من الإفصاحات الأخرى.

• المعيار المحاسبي رقم (30): يتناول هذا المعيار الإفصاح في القوائم المالية في البنوك والمؤسسات المالية المتشابهة.

• المعيار المحاسبي رقم (32): يتناول هذا المعيار الأدوات المالية التقليدية (أسهم وسندات) وكذلك الأوراق المالية المشتقة عنها. ويهدف هذا المعيار إلى تقوية فهم مستخدمي القوائم المالية للأدوات المالية المستخدمة، كما يتطلب هذا الأخير ضرورة الإفصاح عن طبيعة الأدوات المالية المستخدمة وكذلك الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة بشأن الاعتراف أو عدم الاعتراف بالأدوات المالية وطرق قياسها.

• المعيار المحاسبي رقم (33): تطبق أحكام هذا المعيار على الشركات التي تكون أسهمها مقيدة بإحدى البورصات والشركات التي في طريقها لإصدار أسهم عادية. ويتطلب هذا المعيار عرض ربح السهم العادي والإفصاح عن قيمة ما في الأرباح.

وبالنظر إلى أهمية الإفصاح المحاسبي ودوره في تحقيق الآلية الخاصة بالسوق المالية من حيث تحديد الأسعار المناسبة للأسهم وتحقيق التوازن بين درجة المخاطر لها والعائد الذي تحققه تلك الأسهم⁽³⁾، من هنا يمكن القول بأن الإفصاح يؤدي الى تخفيض عدم التأكد فيما يتعلق بالاستثمار وإقبال المدخرين على تقديم أموالهم للمستثمرين، كما أنه يسهم في تخفيض

(1): عطا الله وارد خليل، ومحمد عبد الفتاح العشماوي، مرجع سبق ذكره، ص. 157.

(2): نفسه، ص. 158. (بالتصرف)

(3): أمين السيد أحمد لطفي، علاقة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وتقارير المراجعة بكفاءة سوق الأوراق المالية، مرجع سبق ذكره، ص. 76.

عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والخارجية، وبالتالي كبر حجم السوق وزيادة كفاءة السوق المالية وصولاً إلى الأسعار الحقيقية للأسهم إلى جانب زيادة حجم العمليات وتوفير السيولة التي تشجع التعامل في السوق.

وحيث أن إدارة الشركة يمكنها التحكم في التقارير المالية عن طريق اختيار الطرق المحاسبية في ظل غياب المعايير المحاسبية، الأمر الذي يمكنهم من تضليل المستثمرين في السوق المالية، وبالتالي يستطيعون التأثير على أسعار الأسهم عن طريق التحكم في الأرباح والوصول إلى أسعار غير حقيقية، ما يؤدي إلى عدم التمييز بين الشركات الناجحة وغير الناجحة.

وعليه فوجود المعايير المحاسبية من شأنها إلزام الشركات بالإفصاح حتى لا تتاح الفرصة للمديرين لتحقيق مصالحهم الشخصية على حساب الغير.

وفي هذا المقام نشير إلى أن هناك عدة بحوث ناقشت الحوافز الخاصة بإدارة الشركات لتحقيق كفاءة السوق عن طريق الإفصاح الذاتي عن المعلومات المحاسبية للجمهور كافة، محاولة من خلاله طمأنته بصدق البيانات المفصح عنها، مدعمة ذلك بتقرير مراجع الحسابات الخارجي.

وهناك ثلاث نظريات تفسر سلوك الإدارة بالنسبة للإفصاح، تتمثل فيما يلي:⁽¹⁾

أ. نظرية التعاقدات الكفوة (Efficient Contacts)

وفقاً لهذه النظرية فإن كافة الأطراف تتصف بالرشد الاقتصادي، فيحاول كل منها تخفيض تكاليف الوكالة عن طريق التعاقد فيما بينها لمنع استغلال طرف لطرف آخر. وقد أبرزت بحوث عديدة مثل: (Benston, 1986)، (Lew et Penman, 1990) أن درجة الإفصاح تزداد بزيادة حجم الشركة وارتفاع نسبة الديون الخارجية، وزيادة سيطرة المدراء على أمور الشركة.

ب. نظرية السلوك الانتهازي (Opportunistic Behavior)

تفترض هذه النظرية أن اختيار الطرق المحاسبية وشكل الإفصاح يتأثر بالسلوك الانتهازي للمديرين، أي أنهم يحاولون تعظيم ثروتهم المتمثلة في ملكيتهم للأسهم والمكافآت التي يحصلون

⁽¹⁾: كمال الدين الدهراوي، ومحمد سرايا، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2008، ص ص. 149-150.

عليها، وبالتالي يختارون من الطرق المحاسبية التي من شأنها أن تزيد من الأرباح المالية على حساب الفترات المستقبلية.

ومن أهم البحوث التي تطرقت إلى هذا الغرض نذكر: (Hauthansen, 1981)، (Healy, 1985)، إذ توصلت هذه الأخيرة إلى أن الشركات كبيرة الحجم تحاول تخفيض أرباحها لتفادي التكاليف السياسية الناتجة عن التدخل الحكومي وزيادة الضرائب المفروضة عليها.

ت. نظرية توفير المعلومات (Information Perspective)

تقوم هذه النظرية على اختيار المديرين للطرق المحاسبية وشكل الإفصاح بطريقة تعكس القيمة الاقتصادية للشركة، بحيث تساعد المستثمرين على تقدير التدفقات النقدية من استثماراتهم. ونظرا لحدثة هذه النظرية - نسبيًا - توجد دراستان فقط اختبرت فروضها، الأولى كانت لـ (Malmquist) عام 1990، أثبتت من خلالها أن شركات البترول تختار بين طريقتي الجهود الناجحة والتكاليف الشاملة، وهما تعكسان نشاط الشركة في البحث والتنقيب، وبالتالي تظهر القيمة الاقتصادية للشركة.

أما الدراسة الثانية التي قام بها (Main and Smith) عام 1990، فقد أثبتت أن الشركات القابضة تختار بين تجمع القوائم المحاسبية وبين فصلها بناء على مدى اعتماد الشركتين القابضة والتابعة على بعضها.

انطلاقاً مما سبق يتضح أن هناك علاقة وثيقة بين المعلومات المحاسبية والإفصاح المحاسبي والسوق المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية، حيث تلعب هذه الأخيرة دوراً هاماً في رفع جودة المعلومات المحاسبية وكذلك تحقيق العدالة وفرص التكافؤ بين جميع الأطراف الداخلية والخارجية من خلال حصولهم على المعلومات الكافية والملائمة والصادقة في الوقت نفسه، بما يخفض من عدم تماثلها.

هذا ما يقودنا إلى القول أيضاً بأنه حتى يتحقق التوازن في السوق المالية، فذلك يتوقف على عاملين هما مدى توفر المعلومات وتماثلها لجميع المستثمرين، ومدى فهمهم واستيعابهم وتفسيرهم لها. وبالتالي ماهي طبيعة المعلومات المعتمدة في الأسواق المالية، وفيما يتجلى تأثيرها على كفاءة الأسواق المالية في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية؟ هذا ما سنتطرق إليه في المطلب الموالي.

المطلب الثالث: علاقة المعلومات المحاسبية بكفاءة السوق المالية في ضوء المعايير المحاسبية الدولية

تؤكد أدبيات المحاسبة على أهمية المعلومات التي تتيحها السوق المالية باعتبارها إحدى المقومات الأساسية الواجب توافرها حتى تكتسب تلك الأسواق ثقة المتعاملين وتصبح مشجعة على الاستثمار.

ولاشك أن المعلومات المحاسبية تلعب دورا هاما في تشجيع الاستثمار بوجه عام وزيادة كفاءة الأسواق المالية بوجه خاص، ولكن بالرغم من تلك الأهمية التي تتمتع بها المعلومات المحاسبية، فإن هناك جدلا واضحا في تحديد الأهمية النسبية للمعلومات وجودة محتواها الإخباري، مما كانت الحاجة الماسة إلى المعايير المحاسبية باعتبارها تمثل الأداة الإيجابية المناسبة للقضاء على مختلف المسببات التي تحول دون اكمال جودة ومنفعة المعلومات.

الفرع الأول: مدخل إلى فرضية كفاءة الأسواق المالية وأهمية المعلومات المحاسبية المعتمدة فيها

تعتبر السوق المالية المحور الرئيسي في عملية تنشيط الاستثمار، ذلك أنها تشكل الوعاء الذي تصب فيه المدخرات التي يتم توجيهها لخلق طاقات إنتاجية جديدة، كما تمثل المعلومات المحاسبية الأساس الذي ترتكز عليه نظرية كفاءة الأسواق المالية، فما المقصود بالسوق الكفؤة وماهي أنواع المعلومات المحاسبية المعتمدة فيها؟

1. مفهوم كفاءة السوق

وصف الاقتصادي (Fama) السوق الكفؤة بأنها: "السوق التي تعكس فيها الأسعار كافة المعلومات بشكل تام"⁽¹⁾.

كما ورد أيضا بأن السوق الكفؤة هي: "تلك السوق التي يعكس سعر السهم فيها توقعات المستثمرين بشأن المكاسب المستقبلية وبشأن المخاطر التي تتعرض لها هذه المكاسب"⁽²⁾. إذا ففي السوق الكفؤة يعكس سعر السهم كافة المعلومات المتاحة عن الشركة المصدرة له، ما يقودنا إلى القول بأنه في ظل السوق الكفؤة تكون القيمة السوقية للسهم قيمة عادلة تعكس

⁽¹⁾: Fama E.T, **Efficient Capital Markets**, a review of theory and empirical work, Journal of finance, without a country, may 1970, p. 383.

⁽²⁾: مثني عبد الإله ناصر، كفاءة سوق الأوراق المالية: الأسس والمقترحات، ورقة عمل ضمن ندوة حول: دور الأسواق المالية في التنمية الاقتصادية- تجارب ورؤى مستقبلية، طرابلس، ليبيا، يوم: 2005/12/11، ص. 4.

تماما قيمته الجوهرية (Intrinsic Value)، والتي يتولد عنها عائد يكفي لتعويض المستثمر عما ينطوي عليه الاستثمار من مخاطر.

وجدير بالإشارة أنه في ظل السوق الكفؤة أنه لا سبيل لأي مستثمر أن ينفرد بميزة الحصول على المعلومات قبل غيره من المستثمرين، إذ لا يوجد فاصل زمني بين تحليل المعلومات والوصول إلى نتائج محددة بشأن القيمة الحقيقية للسهم⁽¹⁾، كما أن وصول المعلومات يكون بتكلفة منخفضة إلى أبعد حد.

وعلى هذا الأساس يمكن أن ميز بين مفهومين للكفاءة هما:

أ. الكفاءة الكاملة للسوق (Perfectly Efficient Market)

وتعني أن جميع المستثمرين يحصلون على المعلومات ونتائج تحليلها في الوقت نفسه، ومن ثم تكون لهم الحظوظ نفسها، إذ لا يمكن لأي مستثمر أن يتنبأ بالظروف التي يمكن في ظلها أن يحقق أرباحا مميزة دون أن تكون هناك فرصة مماثلة ومتاحة للآخرين.

ويقتضي كمال الأسواق المالية توافر الشروط التالية:⁽²⁾

- وجود عدد كبير من المستثمرين بحيث لا يمكن لأي منهم تغيير أسعار السوق؛
- توفر المعلومات لكافة المتعاملين في السوق، بحيث تكون غير مكلفة، وعليه تكون توقعات المستثمرين متماثلة نظرا لتماثل المعلومات؛
- المستثمرون يتصفون بالرشد، أي أنهم يسعون إلى تعظيم منفعتهم؛
- عدم وجود قيود على التعامل مثل تكاليف المعاملات^(*) أو الضرائب؛
- للمستثمرين الحق في بيع أو شراء الكمية التي يريدونها دون شروط وبسهولة.

والجدير بالملاحظة أن الأسواق المالية في الواقع العملي غير كاملة، فعند التمعن في الشروط سالفة الذكر، نجد أنه من غير الممكن تطبيقها على أرض الواقع، إذ تشير الممارسات العملية إلى ما يلي:⁽³⁾

(1): مفتاح صالح، ومعارفي فريدة، متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية: دراسة لواقع أسواق الأوراق المالية العربية وسبل رفع كفاءتها، مجلة الباحث، العدد 07، ورقة، 2010/2009، ص. 182.

(2): خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009، ص. 250.

(*) لا توجد تكاليف للمعاملات مرتبطة بالإقراض والاقتراض ولا قيود على البيع على المكشوف، كما لا توجد ضرائب على الأرباح ولا تكاليف للإفلاس.

(3): منير إبراهيم هندي، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1997، ص. 495-497. (بالتصرف)

✓ لا يمكن أن لا تكون هناك ضرائب أو تكاليف على المعاملات، مما يعني أن بعض الصفقات لا تبرم بسبب هذه الأخيرة؛

✓ هناك حد أدنى من الأسهم التي يمكن تداولها، إذ يقابل 100 سهم في السوق الأمريكية و25 سهما في السوق المالية المصرية، وكلما قل عن هذا العدد يعتبر عددا كسريا ولا مكن التعامل به إلا من طرف تجار الطلبيات الصغيرة؛

✓ توجد مؤسسات مالية مختصة تقوم بإبرام النسبة الأكبر من الصفقات، مما يترك أثرا واضحا على الأسعار؛

✓ قد يلجأ بعض المستثمرين إلى المحللين الماليين مقابل عمولة يتقاضونها من أجل تحليل المعلومات التي لم يتمكنوا من فهمها واستيعابها.

وعليه بقي الشرط الوحيد المقبول عمليا هو رشد المستثمرين نحو تحقيق أكبر منفعة ممكنة. بعد استعراض شروط السوق الكاملة وانتقادها، يتضح أنه لا يمكن أن يتحقق كمال الأسواق المالية، الأمر الذي دفع المفكرين إلى الانتقال إلى مفهوم آخر للكفاءة يمكن تحقيقه نسبيا في الواقع العملي.

ب. الكفاءة الاقتصادية للسوق (Economically Efficient Market)

وفقا لهذا المفهوم يتوقع وجود فاصل زمني بين وصول المعلومات وانعكاسها على أسعار الأسهم⁽¹⁾، هذا يعني أن القيمة السوقية للسهم قد تكون أعلى أو أقل من قيمته الحقيقية لبعض الوقت على الأقل، أي أن كيفية تغير سعر ذلك السهم تكون بطيئة بعض الشيء، غير أنه من المعتقد أنه سبب تكلفة المعاملات والضرائب، لن يكون الفرق بين القيمتين كبيرا لدرجة أن يحقق المستثمرين من ورائها أرباحا مميزة.

على العموم نقول عن سوق مالية أنها كفؤة إذا حققت الأهداف الآتية بصفة مرضية وهي:⁽²⁾

- تقديم خدمات بأقل تكلفة ممكنة؛
- توزيع أمثل للموارد؛
- تقييم عادل للمبادلات.

(1): عصام حسين، أسواق الأوراق المالية (البورصات)، دار أسامة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008، ص. 32.

(2): J.Teulie, et P.Topsacaliau, **Finance**, Vuibert, Paris, 1994, pp. 74 -75.

2. متطلبات كفاءة السوق

حتى تحقق السوق هدفها المنشود والمتمثل في التخصيص الكفء، والتوجيه الفعال للموارد المالية المتاحة، ينبغي أن يتوفر مطلبان أساسيان هما:⁽¹⁾

أ. كفاءة التشغيل

ويطلق عليها بالكفاءة الداخلية، ويقصد بها قدرة السوق على خلق التوازن بين العرض والطلب دون أن يتكبد المتعاملون تكاليف عالية للسمسرة، ودون أن تتاح فرصة للتجار وصناع السوق فرصة لتحقيق هامش ربح مغالى فيه.⁽²⁾

يتضح من هذا التعريف أن الكفاءة الداخلية هي كافة العوامل التي تساعد في تنشيط وتحسين التعامل على الأوراق المالية في السوق المالية، خاصة فيما يتعلق بتخفيض تكلفة التعامل.

ب. كفاءة التسعير

وتسمى أيضا الكفاءة الخارجية، وفيها تعكس السوق تماما كافة المعلومات المتاحة والمناسبة لتحديد القيم وذلك في أي لحظة⁽³⁾، هذا يعني أن الفرصة متاحة للجميع للحصول على تلك المعلومات، سواء كانت هذه المعلومات متعلقة بالماضي أو معلومات حالية أو تتعلق بتنبؤات الأحداث في المستقبل، مما يجعل أسعار الأوراق المالية مرآة عاكسة لكافة المعلومات المتاحة.

وعليه فإن كفاءة التسعير تعتمد إلى حد كبير على كفاءة التشغيل، إذ ينبغي أن تكون تكلفة الحصول على المعلومات منخفضة مقارنة بفرصة الحصول على العائد المتحقق، أي أن تكلفة إتمام الصفقات عند حدها الأدنى.⁽⁴⁾ وزيادة على ذلك فإن السوق المالية في ضوء تحقق المطلبين السابقين لا يمكنها تحقيق توزيع أمثل للموارد المالية المتاحة، إلا إذا كانت الأصول المالية المتداولة فيها مقيمة تقييما عادلا⁽⁵⁾، وهذا لن يتأتى إلا إذا كانت المعلومات متوفرة لجميع المتعاملين بصورة متكافئة وبأقل تكلفة ممكنة وفي الوقت المناسب.

⁽¹⁾: B.Jaquillat et autres, **les marchés financiers: Gestions de portefeuille et les risques**, 5^{ème} édition, Dunod, Paris, 2009, p. 78.

⁽²⁾: منير إبراهيم هندي، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002، ص. 182.

⁽³⁾: دريد كامل آل شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر، عمان، الأردن، 2009، ص: 205 - 206.

⁽⁴⁾: محفوظ جبار، البورصة، التسيير وخصوصية المؤسسات العمومية: دراسة حالة دول المغرب العربي، رسالة دكتوراه، الجزء الثاني، سطيف، 1997، ص. 372.

⁽⁵⁾: Philippe Spieser, **Information économique et marchés financiers**, Economica. Paris, 2000, p. 244.

- ✓ استنادا إلى ما سبق عرضه عن متطلبات كفاءة السوق، نخلص إلى القول بأنه حتى تتحقق كل من كفاءة التسعير وكفاءة التشغيل، لا بد من توفر مجموعة من الشروط نوردتها فيما يلي: (1)
- ✓ أن تسود السوق المنافسة الكاملة؛
- ✓ أن يتوفر عنصر الثقافة بقدر يجعل المعلومات عن أسعار الأوراق المالية المتداولة فيها متاحة لجميع المتعاملين على قدم المساواة؛
- ✓ أن تتوفر السوق المالية على وسائل وقنوات اتصال فعالة توفر للمتعاملين فيها معلومات دقيقة حول السعر وحجم عمليات التبادل، بالإضافة إلى مؤشرات العرض والطلب في الحاضر والمستقبل؛
- ✓ يشترط أن تكون السوق المالية والمتعاملين فيها محكومين من قبل هيئة أو لجنة تعرف بلجنة البورصة؛
- ✓ أن تتوفر في السوق المالية خاصية سيولة (*) الأوراق المتداولة فيها.

3. الصيغ المختلفة لكفاءة السوق

يفرق الفكر المحاسبي وفقا لفرض كفاءة السوق بين ثلاث صيغ هي:
أ. الصيغة القوية

تعتبر هذه الصيغة القوية الأكثر قدرة على تحديد السعر العادل للورقة المالية، باعتبار أنها تستمد قدرتها المؤثرة من جودة المحتوى الإخباري للمعلومات الذي تنتجه للمستثمرين، فضلا عن أن الأسعار التي تعكسها هذه الصيغة تمثل القيمة الحقيقية للأوراق المتداولة (2)، ومن ثم يتاح للمستثمرين الاختيار الأفضل من بين بدائل الاستثمار وبالشكل الذي يحقق أعلى منافعهم.

وحسب (Gillet) وفق هذه الصيغة فإن أسعار الأسهم لا تعكس كافة المعلومات المعروفة لدى العامة فإنه والمنشورة فحسب، وإنما تعكس أيضا المعلومات التي لم تنتشر بعد أو غير

(1): زياد رمضان، ومروان شموط، الأسواق المالية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2007، ص. 194.

(*) يقصد بالسيولة إمكانية بيع أو شراء الورقة المالية بسهولة ولأكثر من مرة وبسعر قريب من السعر الذي أبرمت به آخر صفقة على تلك الورقة.

(2): Philippe Gillet, L'efficience des marchés financiers, Economica, 2^{ème} Edition, Paris, 2006, p. 21.

المعروفة بعد.⁽¹⁾ أي أنه يتوقع أن تعكس الأسعار الحالية بصفة كاملة كل المعلومات المتاحة للعامة والخاصة، حيث يفترض أن هناك فئات معينة من المستثمرين يطلق عليهم بالداخلين، الذين لهم وسائلهم الخاصة في الحصول على معلومات لم تتاح لغيرهم بعد، ومنه لا يمكن لأي مستثمر تحقيق أرباح غير عادية انطلاقاً من تحليله هذه المعلومات. يبقى أن نشير إلى أنه بالرغم من أن هذه الصيغة تمثل أعلى درجات الكفاءة، فهي غير محققة في الواقع العملي، على اعتبار أن هناك فئة من المتعاملين تتفوق على غيرها في الحصول على المعلومات وتحليلها في سبيل تحقيق أرباح غير عادية على حساب آخرين لا تتوفر لديهم هذه المعلومات.

ب. الصيغة المتوسطة

في ظل هذه الصيغة، فإن نطاق المعلومات المتاح للمستثمرين يشمل كافة المعلومات العامة فضلاً عن أن أسعار الأوراق المالية تعكس التغيرات السابقة في السعر (معلومات تاريخية)، وعليه لا يمكن لأي مستثمر تحقيق أرباح غير عادية انطلاقاً من تحليله لهذه المعلومات.⁽²⁾

ما يهم هنا هو مدى استجابة السوق لتلك المعلومات وهل تتغير الأسعار بمجرد وصولها إلى السوق؟ الاستجابة أو التغير هنا يعني أن الأسعار تعكس تلك المعلومات الواردة للسوق بالسرعة المطلوبة، التي قد تجعل المستثمرين يحققون أرباحاً غير عادية على حساب غيرهم. إذا تعتبر سرعة انعكاس المعلومات على الأسعار أساساً لمعرفة مدى كفاءة السوق وفق هذه الصيغة، أي إذا ما تعدلت الأسعار فوراً فإن السوق كاملة الكفاءة، بمعنى أنه كلما زادت سرعة استجابة السوق كلما كان ذلك دليلاً على كفاءتها، إلا أنها تبقى حالة نادرة التحقق على أرض الواقع⁽³⁾، لأن التعديل التام للأسعار يستوجب وجود وقت معين يختلف بين بضع دقائق إلى أيام.

(1): أحمد رجب عبد الملك، دور حوكمة الشركات في تحديد السعر العادل للأسهم في سوق الأوراق المالية - دراسة تحليلية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد 1، المجلد 45، جامعة الإسكندرية، يناير 2008، ص. 6.

(2): Heneri Bourguinat, **Finance internationale**, 4^{ème} édition, Presses universitaires, France, 1999, p. 388.

(3): شوقي بورقبة، دور نظرية الإشارة في الرفع من كفاءة الأسواق المالية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 10، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010، ص. 143.

ت. الصيغة الضعيفة

تتميز الأسواق المالية وفق الصيغة الضعيفة بأنها غير مشجعة للاستثمار، بل قد تكون طاردة له، ويرجع ذلك للقصور الكامن في المحتوى المعلوماتي وتدني مستوى جودته ونفعيته.⁽¹⁾ وتقتضي هذه الصيغة بأن المعلومات التي تعكسها أسعار الأوراق المالية هي معلومات سابقة متعلقة بالأسعار والإيرادات وغيرها من المعلومات التاريخية بشأن ما حدث من تغيرات على الأوراق المالية وحجم التعامل في الماضي⁽²⁾، هذا يعني أن محاولة التنبؤ بما سيكون عليه السعر في المستقبل من خلال دراسة التغيرات التي حدثت في الماضي هي مسألة عديمة الجدوى، لأن تلك المعلومات أصبحت معروفة لدى الجميع وهي موجودة مسبقاً في الأسعار الحالية، ومن ثم لا يمكن استعمال هذه المعلومات من قبل بعض أو كل المستثمرين للتفوق على غيرهم في تحقيق أرباح متميزة، لذا يطلق على هذه الصيغة فكرة^(*) "الحركة العشوائية للأسعار".

الفرع الثاني: دور المعلومات المحاسبية في تطوير كفاءة السوق المالية في ضوء المعايير المحاسبية الدولية

لا ريب أن للمعلومات المحاسبية دوراً هاماً في تنشيط الأسواق المالية، حيث أن الاهتمام بنوعية المعلومات والإفصاح عنها يعتبر عاملاً مؤثراً في توفير سوق مالية نشيطة. ولما كانت المعايير المحاسبية تسهم بشكل كبير في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، فإن ذلك سينعكس لا محالة على كفاءة الأسواق المالية من خلال عملية القياس والتقييم من جهة وتحقيق الإفصاح الكافي من جهة أخرى.

(1): أمين السيد أحمد لطفي، علاقة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وتقارير المراجعة بكفاءة سوق الأوراق المالية، مرجع سبق ذكره، ص. 8.

(2): بو كساني رشيد، معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل رفع كفاءتها، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص. 108.

(*) : يعود اكتشاف ظاهرة الحركة العشوائية للأسعار سنة 1900 على يد الرياضي الفرنسي (Louis Bachelier)، في دراسة توصل من خلالها إلى أنه لا يمكن للبائع أو المشتري أن يضمن تحقيق أرباح على حساب غيره.

1. دوافع اهتمام المستثمرين بالمعلومات المحاسبية

تعتبر المعلومات المحاسبية الملائمة المصدر الأساسي في وضع وتركيب هيكل الأسعار النسبي للأوراق المالية، فهي بمثابة الأساس الذي يعتمد عليه المستثمرون في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

ويحتاج هؤلاء المستثمرون إلى المعلومات المحاسبية حتى يتمكنوا من:⁽¹⁾

✓ قياس درجة المخاطر المرتبطة بالاستثمار في الأوراق المالية، وقد تكون المخاطر منتظمة نتيجة متغيرات متعلقة بالسوق، وقد تكون غير منتظمة نتيجة متغيرات متعلقة بالشركة المصدرة نفسها؛

✓ تقدير التدفقات النقدية التي يتوقعون الحصول عليها مستقبلاً في شكل توزيعات للأرباح (Dividends)؛

✓ تكوين محفظة لأوراق مالية تساعد على تجنب المخاطر غير المنتظمة من خلال عملية تنويع الاستثمارات التي تتشكل منها المحفظة.

2. المعلومات المحاسبية وأثرها على كفاءة السوق المالية

لكي تستطيع الأسواق المالية القيام بدورها يجب أن تكون على درجة عالية من الكفاءة والفعالية، ويتوقف ذلك على وجود نظام للمعلومات المحاسبية يضمن تدفق هذه المعلومات في الوقت المناسب وبأقل تكلفة ممكنة.⁽²⁾

ويتمثل تأثير المعلومات المحاسبية على كفاءة الأسواق المالية فيما يلي:⁽³⁾

أ. دور تيسيري (Facilitating role)

وذلك عن طريق إمداد المستثمرين بالمعلومات عن الشركات التي تطرح أسهمها في البورصة قبل اتخاذ قرار الشراء أو البيع، بهدف دعم وترشيد ذلك القرار.

(1): عطا الله وارد خليل، ومحمد عبد الفتاح عشاوي، مرجع سبق ذكره، ص. 156.

(2): عطا الله وارد خليل، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للأوراق المالية: دراسة تحليلية، ورقة بحثية ضمن المؤتمر العلمي الرابع حول الريادة والإبداع: استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فيلادلفيا، يومي: 15-16 مارس 2005، متوفر على الموقع الإلكتروني: www.qhiladelphia.edu.jo، تاريخ الاطلاع: 2011/11/14.

(3): نهلة أبو العز، مرجع سبق ذكره.

ب. دور تأثيري (Influencing role)

هنا يتوجب خلق توازن بين المخاطر والعوائد في محفظة الأوراق المالية، بما يحقق للمستثمرين الربحية المستهدفة من جهة، ويحفظ الاستقرار للسوق المالية قدر الإمكان من جهة أخرى.

وبالنظر إلى دور وأهمية المعلومات المحاسبية في السوق المالية، يبقى أن ننوه إلى أن هذه الأخيرة تتأثر بثلاثة عوامل يمكن إيجازها فيما يلي:⁽¹⁾

- توقعات السوق المالية عن محتوى الإصدار وتوقيته، حيث يلاحظ أنه كلما زادت درجة عدم التأكد المرتبط بمحتوى الإصدار وتوقيته، كلما أدى هذا الإصدار إلى تعديلات في أسعار الأوراق المالية وبالتالي التأثير على كفاءة السوق؛
- حجم المعلومات التي يحتوي عليها الإصدار عن توزيع لعائد الأوراق المالية وأثر ذلك على أسعار تلك الأوراق وحركة التعامل عليها، حيث يلاحظ أنه كلما زاد الإعلان عن توزيعات مستقبلية للعوائد، كلما أدى ذلك إلى توقع إعادة تقييم الورقة المالية ومن ثم حدوث تعديلات في أسعارها، وبالتالي التأثير على كفاءة السوق؛
- درجة مصداقية تلك المعلومات التي يحتوي عليها الإصدار، إذ من شأنها أن تؤثر بشكل مباشر على أسعار الأوراق المالية.

3. دور المعايير المحاسبية في رفع كفاءة السوق المالية

أمام الانفتاح المالي الذي تشهده الأسواق المالية العالمية، أصبحت القوانين والتشريعات المتعلقة بالأسواق المالية تلزم الشركات باتباع المعايير المحاسبية الدولية من أجل توحيد الطرق التي تحسب من خلالها النتائج، وبالتالي فكلما زادت الهيئة المنظمة للسوق المالية من إجبارية تلك القوانين كلما دل ذلك على تطور كفاءتها.

وقد أشار العديد من الباحثين والكتاب بأن المعلومات الموجودة في القوائم والتقارير المالية المنشودة هي من أهم المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها لقياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة، فضلا عن دورها في تحديد أسعار الأوراق المالية وتحقيق التوازن بين درجة المخاطرة لها والعائد الذي تحققه هذه الأوراق.

(1): عطا الله وارد خليل، ومحمد عبد الفتاح العشماوي، مرجع سبق ذكره، ص. 153.

ففي دراسة لـ (Ball et Brown) عام 1968، ودراسة (Beaver) عام 1968 أيضاً، اتضح أن هناك ارتباطاً قوياً بين أرقام الربح المحاسبي وعائد السوق للأسهم، مما يؤكد على أهمية وفائدة المعلومات المحاسبية.

ويمكن توضيح العلاقة الوثيقة بين المعلومات المحاسبية والعائد السوقي ودرجة المخاطرة فيما يأتي:⁽¹⁾

أ. العلاقة بين الربح المحاسبي والعائد السوقي

بينت الدراسات المحاسبية أن المعلومات المحاسبية ممثلة في أرقام الربح المحاسبي مفيدة للمستثمرين، لأن هناك استجابة في أسعار الأسهم تبعاً لتغيرات الربح المحاسبي وقت الإعلان عنه ونشر التقارير المحاسبية وكذلك نشر تنبؤات الإدارة والمحللين الماليين لأرقام الربح المحاسبي.

وقد استنتج (Ball Brown, 1968) وكذلك (Beaver, 1968) أن التعديل الملاحظ في أسعار الأسهم والذي يرتبط بإعلان الربح المحاسبي ونشر التقارير المحاسبية يعتبر دليلاً على أن المعلومات المحاسبية مفيدة للمستثمرين.

وتعتبر دراسة (Beaver) من أهم الدراسات في هذا المجال، فقد افترض أنه لو كانت المعلومات المحاسبية متمثلة في الربح المحاسبي مفيدة للمستثمرين فإن درجة التباين لعائد السوق للسهم في أسبوع الإعلان عن الربح المحاسبي السنوي يفوق هذا التباين في غير أسبوع الإعلان عن الربح المحاسبي، وقد توصل إلى أن الإعلان عن الربح المحاسبي يحتوي على معلومة ملائمة ومناسبة لتقييم الشركة.

كما قام عدد من الباحثين بتطبيق نفس المنهج الذي قام به (Beaver) لاختبار محتوى المعلومات بالنسبة للتقارير ربع السنوية وكذلك محتوى المعلومات لتنبؤات الإدارة وقد توصلت هذه البحوث إلى النتائج أدناه:

- هناك مصادر أخرى يحصل من خلالها المستثمرين على المعلومات غير التقارير السنوية.
- التقارير السنوية وربع السنوية تقدم معلومات مفيدة تساعد المستثمرين على اتخاذ القرار.
- تعكس أسعار الأسهم، المعلومات التي تحتويها التقارير المحاسبية.
- يزيد المحتوى الإخباري للمعلومات التي تقدمها التقارير السنوية، إذا لم يسبقها نشر تقارير مرحلية (ربع سنوية) أو إذا لم يكن هناك مصادر بديلة للمعلومات.

⁽¹⁾: عبيد سعيد توفيق، خصائص وسلوك الاستثمارات المالية (الأسهم) في دولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 06، جامعة الإمارات العربية المتحدة، 1990، ص. 176.

ب. دور المعلومات المحاسبية في تقدير درجة المخاطرة للأسهم

من المعلوم أن أي مستثمر يرغب في تحديد درجة مخاطرة الأسهم المنتظمة وغير المنتظمة، لكي يستطيع تكوين محفظة للأوراق المالية تمكنه من تحقيق عائد محدد حسب درجة المخاطرة التي يفضلها المستثمر، بعد استبعاد المخاطر غير المنتظمة لهذه الأوراق.

وقد بينت العديد من الدراسات أن بيانات الربح المحاسبي وغيرها من البيانات المحاسبية التي تحتويها التقارير المحاسبية تمكن المستثمرين من تقدير درجة المخاطرة المنتظمة (β) للسهم، حيث تحسب بالعلاقة الموالية:

$$(1) \dots\dots\dots(\beta) = \frac{\text{التباين المشترك (م س ، م أ)}}{\text{تباين (م س)}}$$

حيث أن:

- م أ: يمثل عائد السوق للسهم أ.

- م س: يمثل عائد السوق لمحفظة الأوراق المالية الممثلة للسوق كله.

وباعتبار أن الربح المحاسبي لفترة ما يرتبط بالتدفقات النقدية لهذه الفترة فإنه يمكن أن يستخدم في تقدير (β). وقد قامت دراسات عددية بقياس (β) المحاسبية بنفس المعادلة السابقة ولكن باستبدال عائد السوق للسهم بالربح المحاسبي وكذلك استبدال عائد المحفظة بدليل السوق للربح المحاسبي (أي متوسط الربح المحاسبي لكافة الشركات الممثلة للسوق)، وتوصلت هذه الأخيرة إلى أن هناك ارتباطا قويا بين (β) المحاسبية و(β) السوقية.

كما قام كل من (BEAVER & KETTLER-SCHOLES, 1970) بدراسة درجة الارتباط بين البيانات الموجودة بالقوائم المالية وبين درجة المخاطرة لعائد السوق للسهم واستنتجوا أن المتغيرات المحاسبية (مثل: نسبة التوزيعات، معدل نمو الأصول، نسبة الرفع المالي، نسبة السيولة، حجم الأصول، درجة تباين الربح المحاسبي) ترتبط ارتباطا معنويا بـ (β) السوقية، كما أن النماذج المبنية على أساس المتغيرات المحاسبية لها قدرة تنبؤية بـ (β) السوقية بدرجة أدق من التقديرات المبينة على أساس نموذج السوق.

ويظهر دور المعايير المحاسبية الدولية في تحقيق كفاءة الأسواق المالية وتشجيع الاستثمار، من خلال النقاط التالية:⁽¹⁾

➤ تنظيم أسلوب عرض وتوصيل المعلومات لكافة المتعاملين في السوق، وهذا يؤدي إلى معرفة نتائج أعمال الشركات التي تتداول أسهمها في السوق المالية وبالتالي إمكانية تقييم تلك الشركات؛

➤ المساعدة في ترشيد قرارات الاستثمار والائتمان، مما يؤدي إلى إمكانية توجيه الموارد الاقتصادية للأنشطة الهامة التي لا تجد إقبالا من شركات القطاع الخاص؛

➤ توفير حد أدنى من الإفصاح عن البيانات المالية في التقارير المالية الصادرة عن الشركات، مما يسهل من إجراءات المقارنة بين تلك الشركات وتقييم أدائها، وبالتالي المساعدة في جذب الاستثمارات وتنشيط السوق المالية؛

➤ تضييق فجوة التباين والاختلافات في تطبيق السياسات المحاسبية التي تتبناها الشركات، ما يؤدي إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية من حيث ملاءمتها والثقة والقابلية للمقارنة وإمكانية الاعتماد عليها؛

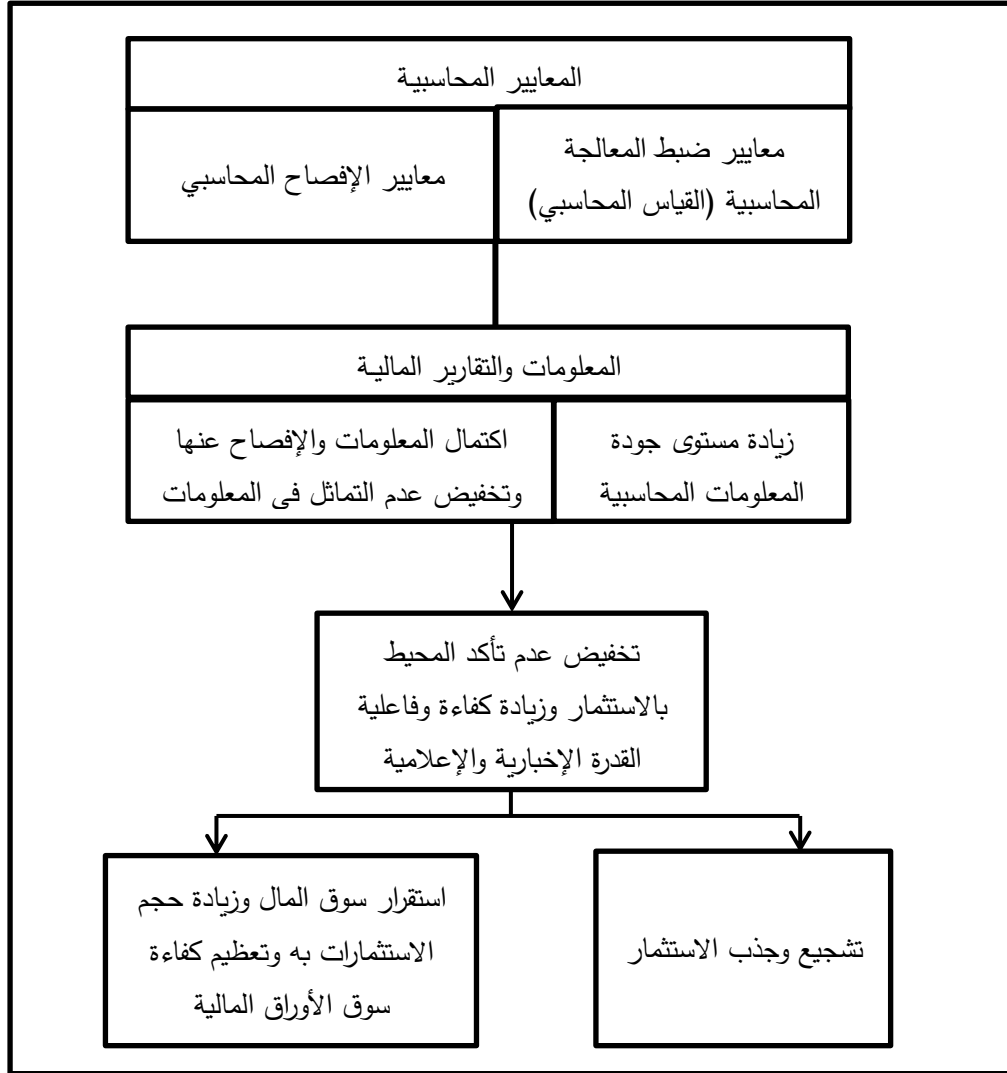
➤ تخفيض عدم تماثل المعلومات لكافة الأطراف التي تشكل بيئة الاستثمار.⁽²⁾

ويمكن توضيح العلاقة بين المعايير المحاسبية والمعلومات المحاسبية ودورها في رفع كفاءة السوق من خلال المخطط التالي:

(1): عطا الله واردة خليل، ومحمد عبد الفتاح العشماوي، مرجع سبق ذكره، ص. 157.

(2): أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص. 10.

الشكل رقم (10): إطار العلاقة بين المعايير المحاسبية والمعلومات المحاسبية ودورها في كفاءة الأسواق المالية



المصدر: أمين السيد أحمد لطفي، المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وتقارير المراجعة بكفاءة سوق الأوراق المالية، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2008، ص. 11.

المطلب الرابع: انعكاس جودة المعلومات في ظل حوكمة الشركات على كفاءة الأسواق المالية

من المعلوم أن الاضطراب الذي ساد الأسواق المالية العالمية في أواخر القرن الماضي وإفلاس العديد من الشركات العالمية، قد أسهما في تسليط الضوء على أهمية التزام الشركات بتطبيق مبادئ الحوكمة الجيدة، باعتبارها أداة ضبط ورقابة تساهم في محاربة مظاهر التضليل والتلاعب والفساد، بما يعزز ثقة المستثمرين في الشركات، ويحافظ على السمعة الجيدة للشركات في الأسواق.

الفرع الأول: أثر الحوكمة على كفاءة الأسواق المالية

تكتسي قواعد الحوكمة أهمية بالغة لتحقيق كفاءة الأسواق المالية، حيث أكدت إحدى الدراسات أن حوكمة الشركات تعد إحدى الأدوات الفعالة لتشجيع الاستثمار في الأسواق المالية، مما يؤثر على أسعار الأسهم ومستويات العائد ومدى التزام الشركات بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية بما يضمن نجاح إدارات الشركات في الحفاظ على حقوق المساهمين وتميبتها.

1. الحوكمة من متطلبات القيد بالسوق المالية

إن من بين أهم دوافع الاهتمام بتطبيق الحوكمة هو إعادة الثقة لدى المستثمرين، باعتبارها أحد أهم العوامل في نشوء وتطور الأسواق المالية⁽¹⁾، وذلك نتيجة الانهيارات وحالات الفشل المتوالية التي أصابت الكثير من الشركات العالمية، التي تعود معظم أسبابها إلى غموض وعدم صحة المعلومات المحاسبية المفصح عنها.

وعلى اعتبار أن ثقة المستثمرين لا تتوفر إلا إذا تأكدوا أنهم سيحصلون على معاملة متكافئة، فقد وجب على نظام الحوكمة الجيد أن يوفر وسائل يتسنى للمساهمين استخدامها لحماية حقوقهم في الشركة ويتأكدون من خلالها أن أموالهم ستوظف بالشكل الذي يراعي مصالحهم.⁽²⁾

⁽¹⁾: جهاد خليل الوزير، دور حوكمة الشركات في تمكين المساهمين المستثمرين واستقرار الأسواق المالية، ورقة بحثية ضمن الملتقى السنوي الأول لسوق رأس المال الفلسطيني، أيلول 2007، بحث متوفر على الموقع الإلكتروني: www.iefpedia.com، تاريخ الاطلاع: 2010/09/14.

⁽²⁾: Diamond D.W, and Verrecchia.R.E , **Disclosure, liquidity and the clientele of Capital**, Journal of Finance, without country, September 1991, p. 1325.

في ظل هذه الرؤية يظهر عنصر الثقة كأحد السمات المميزة لنظام الحوكمة الجيد، لأن خلق الثقة على مستوى الأسواق من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الرغبة في التداول وتحريك السيولة لدى المدخرين، ما يقودنا إلى القول بأن الثقة هي إنتاج نظام الحوكمة.

إذا من دون شك أن علاقة السوق المالية بحوكمة الشركات هي علاقة وثيقة، حيث أن نجاح هذه الأخيرة يعتمد على حسن انتظام هذه السوق وقيام إدارتها بالالتزامات المفروضة عليها على أكمل وجه، ذلك أن حسن انتظام السوق يساعد من جهة على زيادة عدد الشركات المسجلة فيها، ومن جهة أخرى على كسب ثقة المستثمرين المحليين والأجانب.

ويبرز دور السوق المالية في ضبط قواعد الحوكمة للشركات المقيدة من خلال ما تقوم به من رقابة في متابعة تلك الشركات، وما تمارسه من سبل لتفعيل السوق المالية، على اعتبار أن الحوكمة باتت من أهم الشروط التي يجب أن تلتزم بها الشركات حتى يمكنها أن تقيد إصداراتها في السوق المالية. وهنا يجب التنويه إلى أن متابعة التزام الشركات بقواعد الإفصاح والشفافية لا يقتصر فقط على إدارة البورصة⁽¹⁾، وإنما واجب أيضا على الهيئة العامة للرقابة المالية.

وما يهمنا في هذا المقام بمكان، أن قيام إدارة السوق المالية بهذا الدور له حتما أثر بالغ في نجاح نظام الحوكمة، ذلك أن المعلومات المفصّل عنها لها تأثير واضح على القرارات التي يتخذها المتعاملون في الشراء أو البيع أو الإحجام، فينعكس ذلك على زيادة أو انخفاض حركة التداول. لهذا نجد أن القواعد الدولية قد ركزت على أهمية هذا الدور حتى تكفل الضمان اللازم لصحة الوصول السريع للمعلومات، بما يمكن في النهاية المستثمرين من اتخاذ قراراتهم ويقلل من خطر التلاعب أو القيام ببعض الممارسات غير الأخلاقية في السوق المالية.⁽²⁾

كما نشير أيضا إلى أن متابعة الالتزام بقواعد الإفصاح والشفافية من قبل الشركات المقيدة بالسوق المالية، لا يكون فقط من خلال الإشراف والرقابة على ما تقدمه الشركات من معلومات، وإنما يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع مسؤولي الشركات من أي محاولة للتلاعب أو التضليل أو الغش في السوق.

(1): لمزيد من التوسع في الموضوع ارجع إلى:

- Guyon.y, **Droit des affaires, droit commercial en général et sociétés**, Economica, Tome 1, 12^{ème} édition, , France, 2003, p. 53.

(2): محمد إبراهيم موسى، حوكمة الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، العدد الثاني، جامعة الإسكندرية، 2010، ص. 1012.

وعليه فالإشراف والرقابة بدون جزاءات أو اتخاذ إجراءات ردعية يصبحان بلا جدوى أمام تلك الممارسات اللامشروعة، والتي تعد أساسا منافية لأخلاقيات العمل وقواعد التداول في السوق المالية.

على ضوء ما سبق، فإن حوكمة الشركات تعد من أهم الشروط التي يجب أن تلتزم بها الشركات حتى يمكنها أن تقيّد أوراقها المالية في السوق المالية. وعلى هذا الأساس يصبح من واجب هيئات الضبط والإشراف في السوق المالية أن تتابع مدى التزام الشركات بتطبيق قواعد الحوكمة.

2. دور مبادئ الحوكمة في رفع كفاءة السوق المالية

سبق وأن أشرنا إلى أن كفاءة السوق تتوقف على مدى توفر المعلومات لمجموع المستثمرين في الوقت ذاته، وأن الحوكمة لديها الآليات التي تضمن الوصول إلى الإفصاح عن تلك المعلومات التي تمكن من تحقيق كفاءة السوق، خاصة من خلال مجموع المزايا التي يوفرها الإفصاح، والتي يمكن تلخيصها فيما يأتي:⁽¹⁾

- زيادة الإفصاح عن المعلومات الداخلية يقلل من مستوى عدم تماثل المعلومات؛
- زيادة الإفصاح عن المعلومات الداخلية يضمن تحسين السيولة؛
- زيادة الإفصاح عن المعلومات الداخلية يقلل من تقلبات أسعار الأسهم.

وبناء عليه، يمكن أن نستعرض أهم المعايير التي تقوم عليها الحوكمة الجيدة للرفع من كفاءة الأسواق المالية فيما يلي:⁽²⁾

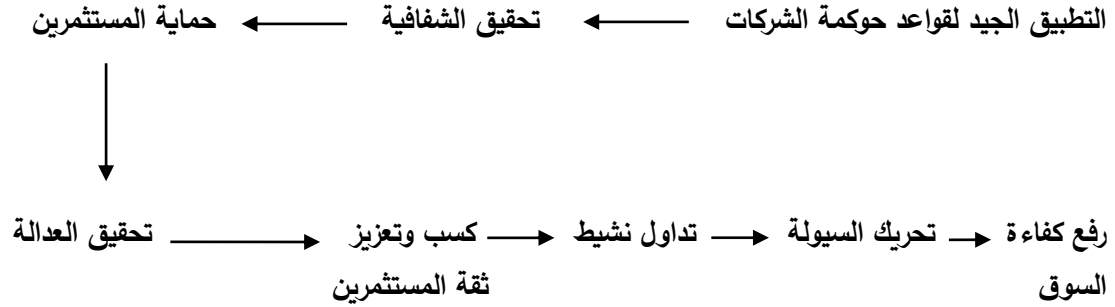
• إن حوكمة الشركات تمثل أداة فعالة لزيادة ثقافة الالتزام والتمسك بأداب وأخلاقيات العمل، وهي أداة لتحقيق الشفافية والإفصاح على أكمل وجه من خلال مجموعة الوسائل التي تضمن تدفق المعلومات المناسبة إلى جميع المتعاملين في توقيت واحد، حتى يسهل تحليلها وتوظيفها بشكل سليم. وعليه كلما كانت وسائل النشر موضوعة في إطار نماذج مصممة جيدا ومتفق عليها، كلما كانت المعرفة محققة والشفافية فعالة والإفصاح شاملا وكافيا؛

⁽¹⁾: Solnik, B, et Jackillat.B , op.cit, p. 20.

⁽²⁾: فاطمة الزهراء طاهري وعيسوي سهام، دور حوكمة الشركات في الرفع من كفاءة السوق المالية، ورقة بحثية ضمن الملتي الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي: 6-7 ماي 2012، ص. 14. (بالتصرف)

- إن اتباع قواعد الحوكمة من شأنه أن يساعد على منع حدوث أزمات دورية في الأسواق المالية، حيث تؤكد التقارير الصادرة عن (FMI, BM) أن الأزمة المالية العالمية عام 2008، كان سببها عدم التقيد بمبادئ ومعايير الحوكمة التي نصت عليها (OECD)؛
- إن حوكمة الشركات هي انعكاس لنوعية الإدارة، حيث أن الإدارة الواعية تتأكد من أن ارتفاع مستوى حوكمة الشركات هو المفتاح الذي يربطها بأداء سعر السهم، على عكس الإدارة غير الواعية تسعى دائما إلى الحصول على منافع ذاتية من ضعف مستوى الحوكمة، مما يؤثر على أسعار الأسهم؛
- إن الأسواق المالية التي توافرت فيها حماية أقوى لمصالح صغار المساهمين عن طريق تطبيق قواعد حوكمة الشركات، هي أسواق لاشك تتمتع بالاستقرار بما يؤدي إلى كسب ثقة المتعاملين فيها؛
- إن تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات، حيث أصبح المستثمرون المحترفون يأخذون في الحسبان مدى تطبيق الشركات لقواعد الحوكمة ونجاحها في ذلك، إذ أنها تشكل قيمة مدركة لديهم ولها قيمة مضافة لأسهم الشركة، والدليل على ذلك أن قواعد الحوكمة أصبحت من المعايير التي تعتمد عليها شركات التصنيف الائتماني في ترتيب شركات معينة أو تصنيف لاقصاديات دول مختلفة؛
- إن حوكمة الشركات بما لديها من آليات رقابية على الإدارة تمنعها من التلاعب بالمعلومات الداخلية، مما يؤدي إلى تماثل المعلومات بين المتعاملين في السوق، فينعكس في النهاية على أداء أسعار الأسهم ومن ثم على رفع كفاءة السوق؛
- إن عملية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والمالية تعتبر عاملا مهما في تخفيض تكلفة رأسمال الشركة وضمن استمراريتها في أداء أعمالها، إذ أن الحوكمة تسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، وتساعد على الحد من هروب رؤوس الأموال ومكافحة الفساد، مما يشجع على الاستثمار وتمويل المشروعات.

وما نخلص إليه بعد هذا العرض أن تأثير حوكمة الشركات على كفاءة الأسواق المالية يظهر كما يلي:



الفرع الثاني: حوكمة الشركات كألية لتحسين جودة المعلومات المحاسبية والحد من التضليل في الأسواق المالية

ماذا لو لم تكن السوق كفؤة؟ تظهر كفاءة السوق عند مقارنتها بحالة اللاكفاءة. ففي السوق الكفؤة نجد أن الأسعار تعكس المعلومات بصدق وبسرعة بمجرد وصولها، أي أن حركة الأسعار تكون عشوائية لا يمكن التنبؤ بها. ولكن إذا لم يتحقق الشرطان فهذا يعني أنه يمكن التنبؤ بالأسعار نتيجة وجود فاصل زمني بين وصول المعلومة وانعكاسها في الأسعار، وهذا ما يعرف باللاكفاءة التي ينتج عنها فقدان الثقة في السوق المالية التي تبدأ بالانهيار تدريجياً.

1. مظاهر اللاكفاءة

من دون شك أن غياب المعلومات يفسح المجال لاستغلالها من قبل عدد محدود من المتعاملين في إنجاز معاملات غير عادلة لأنها تقوم على استغلال معلومات لا يملكها غيرهم، فحصول بعض المتعاملين على معلومات مهمة غير منشورة قبل غيرهم يمكنهم من تحقيق أرباح مميزة.

إن تفشي مثل هذه المظاهر التي توحى بالتضليل والتلاعب والفساد في بعض الشركات، من شأنها أن تشجع جوا من الإحباط والريبة في الأسواق، مما يؤدي إلى تعثر عدد كبير من المتعاملين وعزوفهم عن الاستثمار إلى غير ذلك من المخاطر التي تحول في النهاية دون التخصيص الكفء للموارد المتاحة وتعرض الشركات للخسارة والإفلاس، ومن ثم ينكمش دور السوق المالية.

هناك صور متعددة من التجاوزات التي من شأنها أن تعيق سير عمل الأسواق المالية، إلا أننا سنسلط الضوء على بعض منها والتي تتماشى مع عناصر البحث، نوجزها فيما يأتي:

أ. التعامل الداخلي

ويقصد به استغلال المعلومات الداخلية من قبل الأشخاص المطلعين أو غير المطلعين، ممن آلت إليهم معلومات داخلية في تحقيق مكاسب مادية أو معنوية.⁽¹⁾ إذ يعتبر مديرو الشركة وموظفوها من أهم وأخطر الأطراف التي المطلعة على المعلومات الداخلية بحكم مناصبهم ووظائفهم، فبإمكانهم استغلال المعلومات غير المعلن عنها والتي من شأنها أن تؤثر على سعر ورقة مالية معينة حال الإعلان عنها. وبطبيعة الحال فإن الأطراف الداخلية لديها من الخبرة في مجال عملها ما يجعلها تكتسب ميزة معلوماتية نسبية عن الأطراف الخارجية.

وفيما يلي عرض لبعض المعلومات التي يمكن استغلالها من قبل الأطراف الداخلية قبل نشرها:

⁽¹⁾: محمد التهامي طواهر، ومسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص. 144.

جدول رقم (2): المعلومات التي يمكن استغلالها بواسطة الأطراف الداخلية قبل نشرها في التقارير

1) الربح المحاسبي:	د- اتفاقيات وتعاقدات استثمارية مع شركات أخرى
أ- أرقام الربح المحاسبي	7) الأنشطة التسويقية والإنتاجية والبيعية:
ب- تفاصيل التقارير المحاسبية	أ- حملة إعلانية
ج- التقارير المرحلية	ب- تفاصيل منتجات جديدة
د- التغيرات في الطرق المحاسبية	ج- تغيرات في الأسعار
2) تنبؤات الإدارة:	د- تقارير الإنتاج
أ- التنبؤ بالربح المحاسبي قبل نهاية العام	هـ- تقارير الإنتاج
ب- تنبؤات المبيعات	و- تقارير المبيعات وتفاصيل الضمان للسلع والمنتجات
3) التوزيعات:	8) أنشطة مجلس الإدارة:
أ- التوزيعات النقدية	أ- تغيرات في مجلس الإدارة
ب- توزيعات الأسهم	ب- تغيرات في المديرين
4) الأنشطة المالية:	ج- تفاصيل الهيكل التنظيمي للشركة
أ- التغير في هيكل الملكية	9) الاندماج والاستيلاء:
ب- تعاقدات الديون	أ- تقارير الاندماج
ج- تعاقدات التأجير	ب- تقارير الاستثمار في شركات أخرى
د- إصدار الأسهم	ج- تقارير شراء شركات أخرى
هـ- شراء أسهم الخزنة	10) العمالة:
و- تعاقدات الانتماء مع البنوك	أ- التفاوض مع النقابة على الأجور
ز- تجزئة الأسهم	ب- الإضرابات
5) أثر لوائح الحكومية:	ج- تعاقدات عمالة جديدة
أ- أثر لوائح حكومية جديدة	11) الإعلان عن نواحي قانونية:
ب- التحقيق في أنشطة الشركة	أ- قضايا مرفوعة على الشركة أو على موظفيها
ج- القرارات الخاصة باللوائح الحكومية (قرارات الجمارك والتسعير)	12) أنشطة المساهمين:
6) الاستثمارات:	أ- تقارير الجمعية العامة
أ- توسعات رأسمالية	ب- التغير في المساهمين
ب- تصفية أحد قطاعات الشركة	ج- تعامل المديرين في أسهم الشركة
ج- أنشطة البحث والتطوير	د- حجم التعامل لسهم الشركة

المصدر: كمال الدين الدهراوي، ومجد سرايا، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص. 26.

والسؤال الذي يطرح هنا، لماذا يمنع التعامل الداخلي؟ إن تريب المعلومات وتداولها وسط فئة محدودة من المتعاملين ينطوي على تعامل مبني على الغش والخداع، كما أنه يضر بمصالح حملة الأوراق المالية، فضلا عن أنه يسيء إلى المناخ الاستثماري العام.

ب. التضليل المحاسبي

قد تلجأ إدارة الشركات في بعض الأحيان إلى القيام ببعض الإجراءات المحاسبية بغرض إحداث تحسين صوري (غير حقيقي) إما في ربحيتها أو في مركزها المالي، هذا ما قد يؤثر على نوعية البيانات التي تعرضها القوائم المالية سواء بالنسبة للأرباح أو بالنسبة للمركز المالي ومن ثم على مصداقية النسب المالية.

فارتكاب أخطاء عن قصد أو حدوث تجاوزات في البيانات المحاسبية التي تتضمنها القوائم والتقارير المالية يعتبر تلاعبا محاسبيا يهدف إلى تحقيق غرض غير مشروع. ومثال ذلك محاولة تغطية عجز معين في الخزينة أو التهرب الضريبي، تغطية خسائر أو ديون كبيرة. ويمكن إظهار مختلف التجاوزات فيما يلي:⁽¹⁾

❖ التلاعب في الدفاتر والسجلات: كأن يعتمد المحاسب ارتكاب عمليات وهمية في دفاتر وسجلات الشركة بغية تغطية تلاعب ما. من أمثلة ذلك: إضافة أسماء وهمية إلى كشف أجور العمال أو تزوير إيصالات دفع، عدم إثبات النقدية أو الشيكات المستعملة من العملاء، عدم إثبات مبيعات نقدية اختلاس قيمتها لتغطية اختلاسات سابقة... الخ.

❖ التلاعب في حسابات الشركة: قد تتبع إدارة الشركة طرقا غير مشروعة قصد التأثير على دلالة القوائم المالية وعلى نتيجة الشركة ومركزها المالي. ويمكن لهذا التلاعب أن يأخذ الشكلين التاليين:

- التلاعب قصد تضخيم نتيجة الدورة: يتم ذلك من خلال الرفع غير المشروع في النواتج كتسجيل مبيعات وهمية أو المغالاة في تسجيل الإنتاج المخزن أو غير ذلك، أو عن طريق التخفيض غير المشروع في الأعباء كعدم تسجيل بعض الأعباء المتعلقة بالدورة المحاسبية. وقد يكون الهدف الأساسي من وراء هذا التلاعب احتفاظ المسيرين بثقة أصحاب الشركة وإيهامهم بالتسيير الجيد، أو زيادة نصيبهم من المكافأة نتيجة الأرباح المحققة، أو محاولة رفع أسهم الشركة في السوق المالية ومحاولة تحفيز المستثمرين المرتقبين للاكتتاب في أسهمها.

(1): محمد التهامي طواهر، ومسعود صديقي، مرجع سبق ذكره، ص. 144.

- التلاعب قصد تخفيض نتيجة الدورة: يعتبر هذا الشكل مخالفا للسابق، فهو يتمثل في تخفيض النواتج كعدم تسجيل كافة المبيعات المتعلقة بالدورة المحاسبية الحالية وتسجيلها في دورات لاحقة أو التقييم السيئ للمنتجات المخزنة. كما قد يكون من خلال الرفع في الأعباء بالإفراط في المؤونات أو التقييم السيئ لمخزون آخر المدة. ويكمن الهدف خلف هذا التلاعب في محاولة التهرب الضريبي أو الحصول على إعانات من طرف الدولة أو طلب فرض حماية على منتجاتها، أو تخفيض أسهم الشركة لتحقيق أغراض شخصية.

2. التضليل على مستوى الأسواق ودور حوكمة الشركات في مواجهته

إن حرية الإدارة في الاختيار بين بدائل السياسات والطرق المحاسبية قد يمثل نوعا من اغتنام الفرص ولكن على حساب أطراف أخرى، إذ أن تطبيقها لبدائل تمكنها من تحسين صورتها سيؤثر على دقة وعدالة قوائمها المالية، وعليه فالمعلومات المحاسبية المتحصل عليها ستؤثر على الأطراف التي تعتمد عليها في اتخاذ قراراتها.

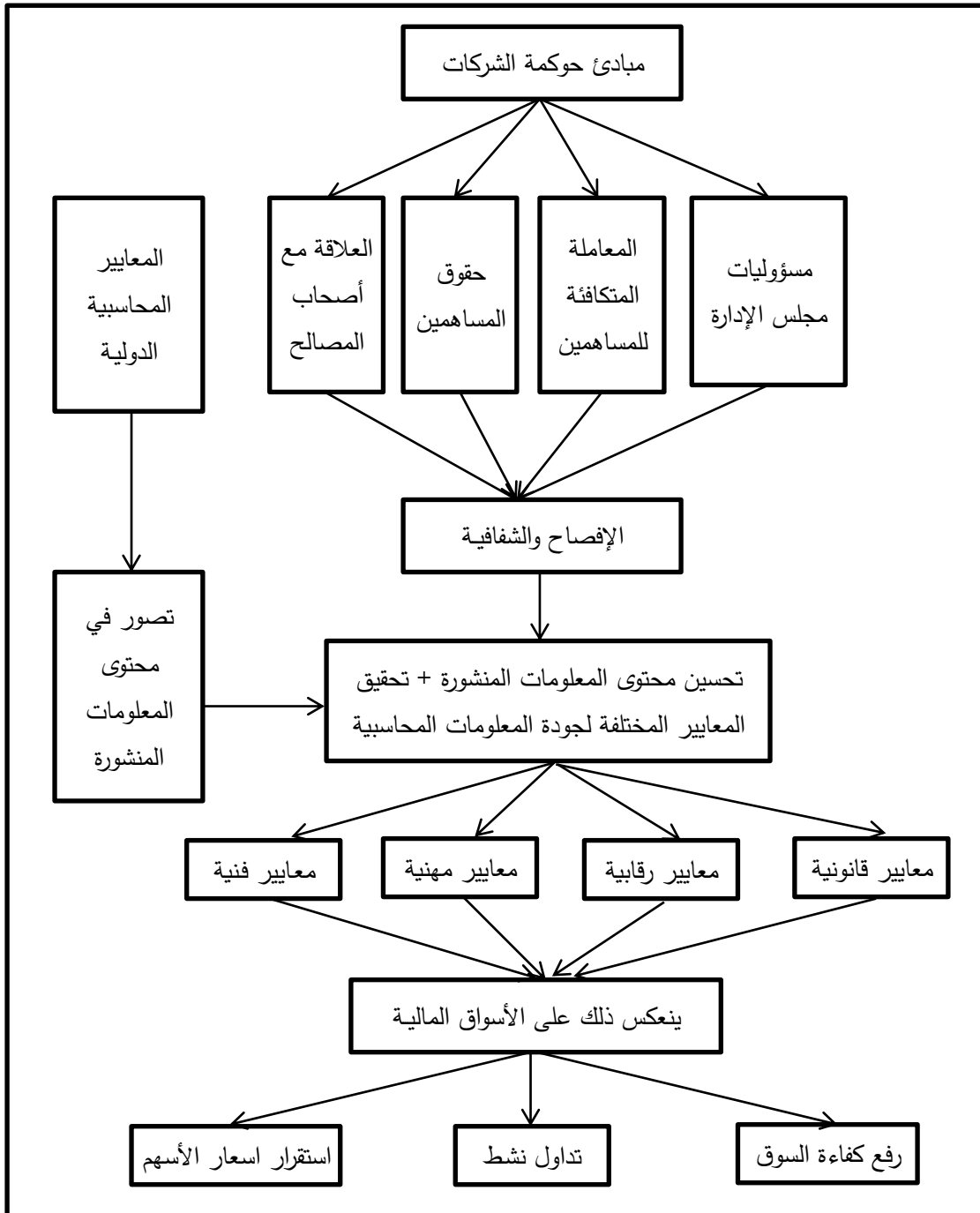
هذا ما يؤكد على أهمية التصدي لمثل هذه المظاهر وتطوير النظم والإجراءات التي تساهم في معالجتها، من خلال أنظمة الحوكمة التي تحول إليها الفكر المحاسبي للقضاء على جوانب القصور التي أصابت المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية الناشئة عن تطبيق المعايير المحاسبية. والتغير الذي يمكن أن تحدثه الحوكمة من شأنه أن يدعم السوق المالية في تحديد السعر العادل للأسهم، ذلك أن مؤشر أسعار الأسهم من أهم العوامل التي يتحدد على أساسها قرار الاستثمار في الأوراق المالية، حيث يعكس العائد على هذه الاستثمارات، وبالتالي هناك حاجة ضرورية للوصول للسعر العادل للسهم بعيدا عن الشائعات والمضاربات والاتجار بالمعلومات الداخلية.

صحيح أنه يصعب في بعض الأحوال الحصول على دليل مباشر على حدوث تلاعب أو تضليل في السوق المالية، إلا أن هذا ليس بالأمر المستحيل، حيث توجد العديد من المؤشرات التي تبرز ذلك، كظهور زيادة مفاجئة في سعر أو حجم الأوراق المالية التي يتم تداولها، أو في الاثنين معا. كذلك تستطيع الإدارة الحصول على شهادة ممن اشتركوا في إحداث هذا التلاعب، وحجم المبالغ التي حققوها من ورائه، والخطوات التي اتخذوها لإحداث التلاعب في سعر الأوراق المالية سواء بالارتفاع أو الانخفاض.

ولقد وضعت المنظمة الدولية لأسواق رأس المال بعض القواعد التي تساعد على كشف التصرفات التي تشكل تلاعبا في الأسواق⁽¹⁾، البعض منها يتعلق بتحليل حركة الأسعار وأنماط التداول، والبعض الآخر يتعلق بفحص البيانات والمعلومات الخاصة بالأوراق المالية. انطلاقا مما سبق عرضه يمكن القول بأن استخدام آلية الحوكمة بجانب المعايير المحاسبية الدولية يساهم في منع الغش والتلاعب في الأسواق وتحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال مجموعة من المعايير، كما اتضح أن توفر جودة المعلومات المحاسبية يساعد في القضاء على سلبية هذه الأخيرة في القيام بدورها تجاه تنشيط حركة أسواق المال. وفي النهاية نضع تصورا يوضح اكتمال العلاقة بين كل مبادئ الحوكمة والمعلومات المحاسبية وكفاءة السوق المالية.

(1): لمزيد من الاطلاع ارجع إلى: محمد ابراهيم موسى، مرجع سبق ذكره، ص ص: 1024 - 1027.

شكل رقم (11): علاقة مبادئ حوكمة الشركات بجودة المعلومات المحاسبية وكفاءة الأسواق المالية



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: محمد إبراهيم خليل، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية - دراسة تطبيقية، بحث متوفر على الموقع الإلكتروني: www.ac.ly، تاريخ الاطلاع: 2009/12/24.

خلاصة الفصل

بعد عرض ودراسة عناصر هذا الفصل الذي اهتم بإبراز العلاقة الوثيقة بين كل من جودة المعلومات المحاسبية وكفاءة الأسواق المالية في ضوء ممارسات حوكمة الشركات، يمكن استخلاص أهم النتائج فيما يأتي:

1. الهدف الرئيسي من تحقيق جودة المعلومات المحاسبية يكمن في إضفاء عنصر الثقة فيها، لأنها بمثابة الضوء الأخضر لمتخذي القرار في استثماراتهم ومعرفة العوائد المتوقعة والتكاليف والمخاطر.

2. المعلومات المحاسبية الجيدة هي تلك التي تكون أكثر فائدة وصلاحية في مجال ترشيد القرارات، وأن مستوى جودة المعلومات المحاسبية والاستفادة منها يتوقفان على جملة من الخصائص التي يجب أن تتوفر فيها، علاوة على توفر جملة من الخصائص لدى مستخدميها.

3. ضمان تحقيق الإفصاح المحاسبي من قبل الوحدات الاقتصادية يسهم بدرجة كبيرة في الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات، وهذا يكون له أثر إيجابي ومباشر على كفاءة الأسواق المالية وبالتالي على سمعة وأداء هذه الوحدات.

4. المعايير المحاسبية الدولية تمثل الحد الأدنى من الإفصاح المحاسبي الواجب توفيره للمستثمرين، مع مراعاة أن هناك اعتبارات أخرى تؤثر على مخرجات التقارير والقوائم المالية مثل خصائص الأسواق المالية، وآليات القوة متمثلة في حوكمة الشركات.

5. نقشي بعض الممارسات غير الأخلاقية والمظاهر التي توحى بالفساد من شأنه أن يقلل من كفاءة السوق المالية، ويؤدي إلى نتائج غير مرغوبة مثل تخفيض السيولة، انخفاض حجم المعاملات، زيادة تكاليف الصفقات وصغر حجم السوق، مما قد ينتج عنه فشل وانحيار السوق المالية ككل وانعكاس ذلك على الاقتصاد القومي.

وبالنظر إلى أهمية النتائج السابقة، فقد دعت الحاجة إلى ضرورة ربط الجانب النظري للبحث بدراسة حالة، من خلال تسليط الضوء على واقع حوكمة الشركات في الجزائر، كما سيتم عرضه في الفصل الموالي.

الفصل الثالث:

إطار حوكمة الشركات في الجزائر مع
استطلاع رأي لشركات المساهمة المدرجة
في بورصة الجزائر

تمهيد

في خضم التطورات الهائلة في مجال المال والأعمال، علاوة على ما نعيشه من زخم معرفي واتصال سريع وتقنيات متطورة، وانعكاس ذلك على مجتمعنا وبيئتنا، وجدت الجزائر نفسها مجبرة على مسايرة هذه التغيرات للانندماج في الاقتصاد العالمي وزيادة الانفتاح على العالم، وذلك من خلال سرعة تقويم الوضع الراهن والتخطيط، لمواكبة هذه المستجدات بما يتوافق مع إمكانياتها وبيئتها.

في هذا الإطار بذلت الجزائر جهودا مكثفة نحو بناء إطار مؤسسي لحوكمة الشركات الأمر الذي استدعى القيام بعدة إصلاحات لاسيما على الصعيد المحاسبي، من خلال إعادة هيكلة المخطط المحاسبي الوطني وتبني النظام المحاسبي المالي المنبثق عن المعايير المحاسبية الدولية، بما يضمن لمؤسساتها تقديم معلومات محاسبية صادقة وشفافة تعكس حقيقة وضعها المالي إلى كافة مستخدميها.

إن هذا النظام يعتبر من أهم المؤشرات الموجبة بإدخال مبادئ الحوكمة في إدارة الشركات الجزائرية، وذلك باعتباره نظاما فعالا هدفه تسهيل عملية مراقبة الحسابات وتحسين تسيير الشركات.

من هذا المنطق وفي سبيل إبراز واقع حوكمة الشركات في الجزائر ودور النظام المحاسبي المالي في إرساء مبادئ الحوكمة ورفع مستوى جودة المعلومات المحاسبية، وعلاقة هذين الأخيرين بالسوق المالية الجزائرية، تم إجراء دراسة استطلاعية من خلال إعداد استمارتي استبيان كأداة رئيسية لتحقيق أهداف الدراسة.

وعليه عالجنا هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: إطار حوكمة الشركات في الجزائر وعلاقتها بالنظام المحاسبي المالي وبورصة الجزائر

المبحث الثاني: استطلاع رأي لشركات المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر - الطريقة والإجراءات

المبحث الثالث: المعالجة - تحليل النتائج واختبار الفرضيات

المبحث الأول: إطار حوكمة الشركات في الجزائر وعلاقتها بالنظام المحاسبي المالي وبورصة الجزائر

لاشك في أن حوكمة الشركات في الجزائر تعتبر من بين الرهانات الكبرى التي يجب عليها أن تسعى إلى تحقيقها بجد بغية الارتقاء بمؤسساتها، لاسيما فيما يتعلق بالجانب المحاسبي، إلا أن هذا ليس بالأمر الهين، نظرا للمشاكل، التي تعاني منها والتي تحول دون تحقيق سير آليات الحوكمة فيها، وبالتالي الوصول إلى التنمية المنشودة.

المطلب الأول: واقع حوكمة الشركات في الجزائر

لم تكن قضية الحوكمة بشكل عام مطروحة للنقاش في الجزائر، إلا أنه بعد إلحاح المؤسسات الدولية وعلى رأسها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، بات من الضرورة بمكان تبني مبادئ الحوكمة سواء على المستوى الكلي في إدارة الاقتصاد أو على المستوى الجزئي في إدارة المؤسسات.

الفرع الأول: خصوصية الاقتصاد الجزائري وضرورة الحوكمة

شهد الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى الآن العديد من الإصلاحات، والتي حاولت من خلالها المرور إلى اقتصاد السوق والتحرر من مخلفات التوجه الاشتراكي القائم على أساس التخطيط المركزي وهيمنة القطاع العام على الاقتصاد الوطني، لكن سرعان ما بدأ هذا التوجه يكشف عن بوادر ضعفه والاختلال الذي ينطوي عليه، خاصة بعد أزمة النفط سنة 1986 وتأثيرها السلبي على الاقتصاد الجزائري الذي دخل في أزمة حادة.

ومع مطلع التسعينات من القرن الماضي، تخلت الجزائر عن نظام الاقتصاد الموجه وتبنت خيار اقتصاد السوق، وقد رافق هذا التحول قيام الجزائر بجملة من التدابير والإصلاحات الواسعة، والتي مست جميع جوانب النشاطات الاقتصادية بمختلف القطاعات سواء كانت بإرادة الدولة (إصلاحات ذاتية)، أو تلك الإصلاحات التي جاءت في إطار الاتفاقيات المبرمة مع كل من (FMI) و(BM).

وبالرغم من سلسلة الإصلاحات المتتالية، إلا أن الاقتصاد الجزائري ظل يعاني من عدة ظواهر سلبية، يمكن حصرها فيما يلي:

1. اقتصاد مديونية

تميزت فترة التسعينات وهي المرحلة المالية بعد سلسلة الإصلاحات الذاتية، بعدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي، نتيجة ظاهرة الإرهاب التي سادت في كل أرجاء الوطن، فكانت الأوضاع الاقتصادية في البلاد جد مزرية.

فقد استمر التزايد الخطير لمعدلات خدمة الدين التي أصبحت تلتهم أكثر من 80% من حصيللة الصادرات، وتطورت خدمة الدين من 7 ملايين دولار سنة 1989 إلى أكثر من 9 ملايين دولار سنة 1992 وأكثر من 9.05 مليار دولار سنة 1993⁽¹⁾، فكان المخرج الوحيد أمام الجزائر في تلك الفترة هو العودة إلى (FMI) و (BM) لإبرام العقود وإعادة جدولة الديون.

شيئا فشيئا بدأ دور (FMI) يتعاظم في توجيه الاقتصاد الوطني، خاصة بعد أن تعهدت الحكومة الجزائرية آنذاك على الالتزام بالانخراط في اقتصاد السوق، فجاءت أولى خطوات تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات بإلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي، وإنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، كما بدأت خطوات الاعتماد على آليات العرض والطلب في تحديد أسعار الفائدة وأسعار الصرف، وتم تقليص تشكيلة السلع التي تحدد الدولة أسعارها.

ثم جاءت سياسة الاستقلالية التي توصي بتحرير المؤسسات والاقتصاد الوطني ككل، مثل إعطاء الاستقلالية للمؤسسات في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية، تقليص دور خزانة الدولة في تمويل عجز تلك المؤسسات، تغيير سياسة الإعانات ونظم الدعم.

إن هذا الوضع أدى إلى فقدان التدريجي للسيادة الاقتصادية، خاصة وأن المؤسسات الوطنية كانت تعتمد كلياً من الناحية المالية على خزانة الدولة في تمويل أنشطتها وتغطية عجزها، الأمر الذي شكل عبئاً مالياً ضخماً عليها، مما أدى بدوره إلى تقادم حجم المديونية على الصعيدين الداخلي والخارجي، نظراً لضعف أداء المؤسسات وعدم توصلها لتحقيق المردودية.

⁽¹⁾: علي بطاهر، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة الشلف، 2004، ص. 181.

إن سلسلة الإصلاحات التي قامت بها الجزائر تحت إشراف (FMI)، كانت ترمي إلى تعميق إجراءات الاستقرار وتحقيق التوازنات الكبرى وبعث النمو الاقتصادي من خلال عدة إجراءات تمثلت فيما يلي:⁽¹⁾

أ- الإجراءات ذات طابع الاستقرار

تتمثل هذه الأخيرة فيما يلي:

- مواصلة رفع الدعم عن الأسعار إلى غاية الوصول إلى التحرير الكامل لأسعار كل السلع والخدمات؛
- تحرير أسعار الصرف لتتحدد وفق قوى السوق؛
- القضاء على عجز الميزانية وتنمية الادخار العمومي وذلك عن طريق تقليص النفقات العامة (كثقلص اليد العاملة في المؤسسات العمومية، وتثبيت كتلة أجور الوظيف العمومي والتخلي عن التطهير المالي للمؤسسات العمومية)، وزيادة الإيرادات العامة عن طريق توسيع الوعاء الضريبي؛
- تخفيض قيمة العملة الوطنية وتعديلها حتى تكون قابلة للتحويل إلى عملات أخرى.

ب- الإجراءات ذات الطابع الهيكلي

تتلخص هذه الأخيرة فيما يأتي:

- فتح رأس المال الاجتماعي للمؤسسات العمومية للمستثمرين المحليين والأجانب؛
- تعويض صناديق المساهمة بالمجمعات (les holdings) لتسهيل إعادة الهيكلة الصناعية؛
- وضع قانون الاستثمار في الجزائر لأول مرة رقم (93-12) المؤرخ في 5 أكتوبر 1993؛
- إصلاح النظام المالي والمصرفي، وتهيئة قطاع البنوك لإخضاعه لعملية إعادة الهيكلة؛
- إنشاء سوق مالية لتسهيل عملية الخصخصة والحصول على مصادر مالية جديدة لتمويل الاستثمارات؛
- طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC)، وبدء المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي لرسم إطار للشراكة.

⁽¹⁾: عيسى بن ناصر، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التكيف والتعديل الهيكلي في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 7، جامعة باتنة، ديسمبر 2002، ص: 128 - 129.

وقد تمكنت الجزائر من خلال تنفيذ برامج التعديل من تحقيق استقرار التوازنات الكلية، حيث تم تسجيل نتائج إيجابية، نحصرها فيما يأتي:⁽¹⁾

- انخفاض نسبة خدمة الديون الخارجية من 83% سنة 1993 إلى 30% سنة 1997، و 28% سنة 2000؛
- انخفاض نسبة التضخم إلى 6% سنة 1997 بعد أن كانت 39% سنة 1994 ليصل إلى 2% سنة 1999 وكذلك سنة 2000؛
- نمو الناتج المحلي الخام بنسبة 4% سنتي 1995 و 1996 وبنسبة 4.2% في السنوات الموالية حتى سنة 2000.

وجدير بالإشارة أنه رغم النتائج الإيجابية التي حققتها الإصلاحات المنتهجة على الصعيد الاقتصادي، فإن النتائج المسجلة على الصعيد الاجتماعي لم تكن مرضية، ما يؤكد على ضرورة إعداد برامج للحماية الاجتماعية تساعد على محاربة الفقر والبطالة.

2. اقتصاد تطورت فيه آليات الفساد

تعاني الجزائر وعلى غرار الدول النامية من انتشار فادح لظاهرة الفساد، الذي استحكمت حلقاته وطالت مختلف القطاعات والمؤسسات الوطنية. فما زالت الجزائر تصنف كـ "تلميذ غير نجيب" في مجال الوقاية ومحاربة الفساد، رغم توقيعها على الاتفاقية الأممية لمحاربة الفساد سنة 2006، وإنشائها للديوان المركزي لقمع الفساد، كهيئة رسمية لمكافحة هذه الظاهرة. وما يمكن ملاحظته في هذا الصدد، أنه تم تسجيل بعض المؤشرات السلبية في أداء الاقتصاد الجزائري، حيث صنفت في مراتب متقدمة ضمن مؤشرات الفساد وضعف جاذبية المناخ الاستثماري، كما يظهر في الجدول التالي:

⁽¹⁾: عيسى مرزوقة، القطاع الخاص والتنمية في الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007/2006، ص. 145.

الفصل الثالث: إطار حوكمة الشركات في الجزائر مع استطلاع رأي لشركاء المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر

الجدول رقم (3): درجات الجزائر المجمعة وحسب المكونات وحسب المؤشرات لسنة 2013

المرتبة (من ٥٨)	الدرجة (من 100)	المرتبة (من ٥٨)	الدرجة (من 100)
٤٥	الدرجة المجمعة	٣٨	
٣٧	البيئة المؤسسية والقانونية	٥٧	
	قانون حرية المعلومات	صفر	
	تشريعات قطاعية شاملة	١٠٠	
	المشاركة في مبادرات الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية	صفر	
	استقلالية عملية إصدار التراخيص	٨٣	
	التقييمات اللازمة للأثر البيئي والاجتماعي	١٠٠	
	الوضوح في تخصيص الإيرادات	٥٠	
	ميزان كلي شامل للقطاع العام	٣٣	
	التقارير المالية المطلوبة من الشركات المملوكة للدولة	١٠٠	
	قواعد تنظيم الصناديق الخاصة التي يحددها القانون	صفر	
	قواعد تنظيم التحويلات على المستوى دون القومي التي يحددها القانون	١٠٠	
٣٨	ممارسات الإبلاغ	٤١	
	عملية إصدار التراخيص	٦٧	
	العقود	صفر	
	تقييم الأثر البيئي والاجتماعي	٣٣	
	بيانات التتقيب	٥٠	
	حجم الإنتاج	٦٧	
	قيمة الإنتاج	٦٧	
	المصادر الرئيسية للإيرادات	صفر	
	المصادر الثانوية للإيرادات	صفر	
	الدعم	صفر	
	أسماء الشركات العاملة	١٠٠	
	التقارير الشاملة للشركات المملوكة للدولة	٣٣	
	بيانات إنتاج الشركات المملوكة للدولة	٧١	
	بيانات إيرادات الشركات المملوكة للدولة	٤٤	
	الأنشطة شبه المالية العامة للشركات المملوكة للدولة	١٧	
	مجالس إدارت الشركات المملوكة للدولة	١٠٠	
	قواعد تنظيم الصناديق الخاصة	صفر	
٥١	الضمانات الوقائية وضوابط الجودة	٥١	
	التقارير الشاملة للصناديق الخاصة	صفر	
	قواعد التحويلات على المستوى دون الوطني	صفر	
	التقارير الشاملة للتحويلات على المستوى دون الوطني	٦٧	
	الإبلاغ ببيانات التحويلات على المستوى دون الوطني	١٠٠	
	التحقق من سلامة عملية إصدار التراخيص	١١	
	التحقق من سلامة عملية الموازنة	٦٧	
	جودة التقارير الحكومية	٥٠	
	إفصاح الحكومة عن تضارب المصالح	صفر	
	جودة تقارير الشركات المملوكة للدولة	٥٠	
	تدقيق تقارير الشركات المملوكة للدولة	٧٨	
	استخدام الشركات المملوكة للدولة للمعايير المحاسبية الدولية	صفر	
	إفصاح الشركات المملوكة للدولة عن تضارب المصالح	صفر	
	جودة تقارير الصناديق الخاصة	صفر	
	تدقيق تقارير الصناديق الخاصة	٥٠	
	التزام الحكومة بقواعد تنظيم الصناديق الخاصة	صفر	
	التحقق من سلامة إنفاق الصناديق الخاصة	صفر	
	إفصاح الصناديق الخاصة عن تضارب المصالح	صفر	
	جودة تقارير التحويلات على المستوى دون الوطني	٥٠	
	التزام الحكومة بقواعد تنظيم التحويلات على المستوى دون الوطني	٦٧	
٣٩	بيئة مواتية	٣٩	
	الفساد (مؤشر تصورات الفساد الذي تعده منظمة الشفافية الدولية، والسيطرة على الفساد في "مؤشر الحوكمة العالمي")	٣٩	
	الموازنة المفتوحة (مؤشر منظمة الشراكة الدولية للموازنات)	٦	
	المساواة والديمقراطية (مؤشر الديمقراطية الذي تعده وحدة الاستخبارات الاقتصادية، وإدعاء الرأي والمساواة في "مؤشر الحوكمة العالمي")	٢٢	
	فعالية الحكومة (مؤشر الحوكمة العالمي)	٣٤	
	سيادة القانون (مؤشر الحوكمة العالمي)	٢٧	

■ مرضي ■ ضعيف
■ جزئي ■ راسب

المصدر: الموقع الرسمي لمنظمة الشفافية الدولية: www.transparency.org

بالنظر إلى بيانات الجدول السابق، يتضح أن الجزائر لم تحظ بدرجات مشرفة، حيث حصلت على درجة راسب (38 من مجموع 100)، لتحتل بذلك المرتبة 45 من بين 57 بلدا، ويعود السبب في ذلك إلى درجاتها المنخفضة للغاية في كل من مكون "الضمانات الوقائية وضوابط الجودة" ومكون "البيئة المواتية"، إلى جانب حصولها على درجة "ضعيف" في "ممارسات الإبلاغ"، إذ يرجع السبب في ذلك إلى ضآلة ممارسات الإفصاح المتبعة فيما يتعلق بإصدار التراخيص والعقود والتقييمات البيئية وإيرادات الموارد.

الفصل الثالث: إطار مؤسسة الشراكة في الجزائر مع استطلاع رأي لشركاء المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر

ضف إلى ذلك أن الجزائر تنشر معلومات تذكر بشأن عملية الموازنة الوطنية، كما لا تقوم بنشر تقارير تفصيلية عن أصول صندوق ضبط الإيرادات واستثماراته ومعاملاته، حتى أن الإجراءات اللازمة للسحب ليست واضحة، كذلك أن قرارات الإنفاق لا تقوم على قواعد محددة. وبناء على التقارير السنوية الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية، فإن الجزائر مازالت تحتل مراتب متقدمة في مستويات الفساد، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (4): تطور مؤشر الفساد في الجزائر للفترة (2003-2014)

السنة	عدد الدول	الدرجة	الرتبة
2003	133	2.6 من 10	88
2004	146	2.7	97
2005	159	2.8	97
2006	163	3.1	84
2007	180	3.0	99
2008	180	3.2	92
2009	180	2.8	111
2010	178	2.9	105
2011	183	2.9	112
2012	174	34 من 100	105
2013	174	34 من 100	103
2014	174	36	100

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على التقارير السنوية الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية، متوفرة على الموقع: www.transparency.org

انطلاقاً من البيانات الواردة في الجدول السابق، يمكن القول بأن المراتب التي تحصلت عليها الجزائر تقع ضمن النصف الثاني، وهي مراتب متأخرة، وإن كانت متذبذبة أحياناً، فذلك لا يوحي بأي تحسن أو تقدم، لأن عدد الدول التي يشملها مقياس مدركات الفساد(*) ليس ثابتاً من سنة لأخرى، لهذا صنفت الجزائر ضمن الدول التي لم تحارب الفساد بالشكل المطلوب. والواضح أن قضايا الفساد ذات البعد الدولي والتي تفجرت في الجزائر، وعلى رأسها قضايا: سوناطراك، الخليفة والطريق السيار، كان لها التأثير الكبير في تراجع ترتيب الجزائر في مؤشر مدركات الفساد.

إذا حصدت الجزائر المركز الثالث إفريقيا في قائمة أكثر 60 دولة فسادا في العالم على خلفية تفجر فضائح "سوناطراك 1" و"سوناطراك 2" وقضية الخليفة والطريق السيار، وغياب آلية جديدة لمكافحة الفساد، هذا ما أكدته التقرير الصادر عن منظمة الشفافية الدولية لسنة 2015، إذ لم يتغير ترتيب الجزائر منذ سنة 2013، لتكون بذلك أسوأ البلدان العشرة المتواجدين بقائمة الدول الأكثر فسادا.

في المقابل، تشكك الحكومة الجزائرية إلى جانب عدد كبير من السياسيين والقانونيين في مثل هذه التصنيفات الدولية، التي لا تستند حسب رأيهم إلى معطيات واقعية، بل تستند إلى مراجع غير دقيقة وأنها لم تصدر عن السلطات الرسمية.

لقد كان الجزائريون يعتقدون إلى وقت قصير أن قضية الخليفة التي عرفت بفضيحة القرن، هي أثقل قضية فساد واحتيال، حيث قامت السلطات العليا بمتابعة المتورطين فيها ومعاقبتهم. ولكن لم تغلق هذه القضية التي كلفت خزينة الدولة المليارات من الدولارات، حتى انفجرت العديد من قضايا الفساد الخطيرة التي شهدتها كل من القطاع المصرفي وقطاع الأشغال العمومية وقطاع المحروقات.

فبعد تصفية بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري الجزائري، شهد القطاع المصرفي العديد من الأزمات، حيث قامت اللجنة البنكية ومجلس القرض والنقد بسحب الاعتماد من عدة بنوك خاصة، بعد عمليات الرقابة التي طالت هذه البنوك على غرار كل من: الشركة الجزائرية للبنك يونيون بنك، البنك الدولي الجزائري، الريان بنك، وهو ما يعني أن كل البنوك الخاصة ذات الرأسمال الجزائري تمت تصفيتها.

ويمكن القول أيضا أنه إذا كان الإفلاس هو الظاهرة المميزة للبنوك الخاصة ذات رأس المال المحلي في الجزائر، فإن الاختلاس أصبح الظاهرة المميزة للبنوك العمومية، حيث أن هذه البنوك تعاني باستمرار من إشكالية القروض المتعثرة خاصة الممنوحة للمؤسسات الاقتصادية العمومية.

ضف إلى ذلك أنها تعاني من ضعف الرقابة الداخلية والخارجية، إلى جانب عدم تطبيقها لكل قواعد الحيطة والحذر المعتمدة.⁽¹⁾

(1): عمر شريقي، دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي: 20-21 أكتوبر 2009، ص. 10.

لم يسلم قطاع المحروقات من فضائح الرشوة والفساد وإبرام العديد من الصفقات المشبوهة، إذ تورطت شركة سوناطراك في قضية شبيهة الحصول على رشاوى فاقت 200 مليون دولار، من طرف شركة إيطالية لضمان الحصول على العقود وإقامة مشاريع في الجزائر، هذا إلى جانب التلاعب بميزانية مشروع إعادة ترميم مقر الشركة، حيث خصص له مبلغ 8 آلاف مليار دج، وهو ما يعادل ميزانية، بناء مقر وزارة جديدة، كما تبين أيضا إبرام 1845 صفقة مخالفة للقانون⁽¹⁾، تحكمت فيها علاقات مشبوهة بين إطارات المجمع النفطي والشركات، ومكاتب الدراسات التي استفادت منها.

لقد أثارت قضية سوناطراك الكثير من الجدل باعتبارها مست أهم شركة في الجزائر وعصفت بمصداقيتها، التي تراجعت مردوديتها بسبب قضايا الفساد التي طالت، لتتكبد بذلك خسائر مالية جد معتبرة فاقت 1100 مليار سنتيم، وتصبح "شركة مشبوهة" في نظر الدول الأجنبية.

كما برزت قضية الطريق السيار (شرق- غرب) لتلفت أنظار الرأي العام، وتكشف عن تجاوزات طالت مشروع القرن، الذي تحول إلى منبع لاستنزاف أموال الدولة من قبل إطارات بوزارة الأشغال العمومية، تلقوا رشاوي من أجل تمرير الصفقة لصالح الصينيين واليابانيين. وقد طال ملف الفساد أيضا الشركة الوطنية للنقل البحري "كنان" التي تورطت في عملية بيع بواخر بأثمان رخيصة ورمزية في إطار عمليات الخوصصة، كما تكبدت هذه الأخيرة خسائر مالية قدرت بأكثر من 36 مليون دولار، بسبب تضخيم فواتير صيانة باخرة "الحجار" والتنازل عن عتاد خاص بالمجمع لشركات أوروبية وأمريكية بمبالغ زهيدة.

انطلاقا من العرض السابق لأهم قضايا الفساد التي عرضت على مجلس قضاء الجزائر لسنة 2015، يمكن القول أن تعدد مظاهر الفساد على مستوى الاقتصاد الوطني في صورته المختلفة مثل: الرشوة، اختلاس المال العام، تبييض الأموال، سوء استخدام السلطة، سوء التسيير والتعاملات السرية، قد استفحلت في مختلف القطاعات والمؤسسات، الأمر الذي جعل الجزائر نموذجا لدولة الفساد، بالرغم من أنها كانت أول دولة عربية انضمت بشكل طوعي إلى الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد والرشوة، حيث سنت أول قانون في 2006 لمكافحة الفساد في العالم العربي.

(1): محرك بحث إخباري: www.djazair.com، تاريخ الاطلاع: 5/ 10/ 2015.

الفصل الثالث: إطار حوكمة الشركات في الجزائر مع استطلاع رأي لشركاء المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر

إضافة إلى ما ورد آنفا، نجد أن هناك العديد من التقارير الدولية، على رأسها تقرير البنك العالمي والمنتدى الاقتصادي العالمي، التي تؤكد على بطء وضعف الإصلاحات الاقتصادية وتخلف مناخ الأعمال، الذي جعل الجزائر تحتل المرتبة 154 عالميا في سلم إدارة الأعمال، حسب ما جاء في تقرير ممارسة الأعمال لسنة 2014 الصادر عن البنك العالمي. أما المنتدى الاقتصادي العالمي، فقد صنف الجزائر في المرتبة 79 دوليا، فيما يتعلق بالتصنيف العالمي للتنافسية سنة 2014، وأدرجت بذلك ضمن الدول التي تقتقد إلى التنافس بين المؤسسات مع ضعف بناها التحتية. والجدول التالية توضح ما سبق.

الجدول رقم (5): تصنيف الهيئات الدولية لمناخ الأعمال والتنافسية في الجزائر سنة 2014

تصنيف منتدى الاقتصاد العالمي للجزائر في تقرير التنافسية الدولية 2014-2015 (من مجموع 140 دولة)		تصنيف البنك العالمي حول ممارسة الأعمال في الجزائر 2014			
الترتيب	المؤشرات	التغيير في الترتيب	مرتبة 2013	مرتبة 2014	الموضوع
102	نوعية المنشآت القاعدية	5-	159	164	بدء المشروع
107	نوعية الطرق				
65	نوعية السكن الجديدة	11-	136	147	استخراج تراخيص البناء
117	نوعية المنشآت المبتدئية				
128	نوعية منشآت النقل الجوي	9-	139	148	الحصول على الكهرباء
91	نوعية شبكة الكهرباء	2-	174	176	تسجيل الممتلكات
91	نسبة كثافة الهاتف النقال				
121	نوعية التعليم الابتدائي	4-	126	130	الحصول على الائتمان
114	نوعية نظام التعليم	3-	95	98	حماية المستثمرين
133	الإنترنت في المدارس	1-	173	174	دفع الضرائب
133	سهولة الخدمات المالية				
72	سهولة الوصول إلى القروض البنكية	2-	131	133	التجارة عبر الحدود
133	فعالية البنوك				
143	القدرة على الإبداع والابتكار	1-	128	129	تنفيذ العقود
137	مساهمة الجامعات وعلاقتها مع المؤسسات في البحث والتنمية	1	61	60	نسوية حالات الإعسار

المصادر: - التقرير السنوي للبنك الدولي سنة 2014، عن الموقع الإلكتروني: www.worldbank.org

- www.weforum.org

ومن وجهة نظر المتعاملين الاقتصاديين الأجانب، فإن أهم المشاكل التي تواجههم للقيام بالأعمال في الجزائر تكمن في:

- ✓ هشاشة المنظومة المصرفية وصعوبة الحصول على التمويل المصرفي؛
- ✓ تفشي الرشوة وتعدد الاختلاسات؛

✓ تعقد البيئة التنظيمية، عدم فعالية الإدارة وبيروقراطيتها.

في الأخير، ومن خلال ما تم تقديمه حول الوضعية الاقتصادية في الجزائر بإيجاز، يمكن الخروج بجملة من النتائج البارزة، نوردتها فيما يأتي:

1. إن الاقتصاد الجزائري رغم العديد من الإصلاحات، مازال غير قادر على الوفاء باحتياجات المواطنين وتحقيق النمو؛

2. انتشار العديد من مظاهر الفساد مثل: الاختلاس، التبذير، تبييض الأموال، الرشوة والفساد الإداري، إلى جانب عدم تطبيق قوانين صارمة في حق المتسببين؛

3. عدم تحديد المسؤوليات وعدم اتباع سياسة الجزاء والعقاب؛

4. غياب الشفافية، سوء التسيير وضعف الأجهزة الرقابية.

وبهذا تبقى التحديات التي تواجه الاقتصاد على حالها، وهي على وجه الخصوص: إصلاح نظام المقاصة، تحسين المؤشرات الواردة في تقرير ممارسة الأعمال، تنويع الاقتصاد وخلق فرص عمل في القطاع الخاص، تطوير الأجهزة الرقابية وتفعيل دور السوق المالية في دفع عملية الخصخصة وتمويل الأنشطة الاقتصادية.

إذا لقد بات من الضرورة بمكان، تبني ممارسات الحوكمة سواء على المستوى الكلي في إدارة الاقتصاد، أو على المستوى الجزئي في إدارة المؤسسات، هذا ما دفع بالدولة إلى تكوين لجنة سميت "لجنة الحكم الرشيد"، التي تم تأسيسها بعد إلحاح المؤسسات المالية الدولية، وعلى رأسها (FMI) و (BM)، غير أن ذلك يعتبر بداية الاهتمام بتبني مبادئ الحوكمة، التي أصبحت من المعايير العالمية في تقييم اقتصاديات الدول ومناخ استثماراتها.

الفرع الثاني: جهود الجزائر في الانضمام إلى ركب حوكمة الشركات

تعتبر الحوكمة أساس الإصلاح، فهي تهدف إلى تقوية وتحديث أي اقتصاد مرتبط بالسوق العالمي، ووضعه في المسار الصحيح من خلال محاربة مختلف مظاهر الفساد التي تعيق سير الأعمال للوحدات الاقتصادية بشكل سليم، وتحول دون تحقيق التنمية والتطور.

1. بوادر تبني حوكمة الشركات في الجزائر

شرعت الجزائر منذ سنوات في تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي للنهوض بقطاع الاستثمار، دون إدراك لمضامين الحوكمة، غير أن دعم هذه الإصلاحات من قبل (FMI) و (BM) جعل مبادئ الحوكمة تكون ضمن الحزمات المقدمة للسلطات العمومية.

انطلاقاً من هذا المسعى، شاركت الجزائر في عدة تظاهرات دولية لترسيخ ثقافة الحوكمة وإرساء مبادئها في المؤسسات الوطنية في القطاعين العام والخاص. ويمكن تلخيص أهم هذه المبادرات الرامية إلى ذلك فيما يأتي:

❖ شاركت الجزائر في المنتدى الإقليمي لحوكمة الشركات، الذي قام به مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) بالتعاون مع مبادرة شراكة مع الشرق الأوسط، وكان حول استراتيجية المنطقة الذي انعقد في الأردن خلال شهر جانفي 2005⁽¹⁾. وقد شارك في التنظيم كل من المنتدى الاقتصادي العالمي لحوكمة الشركات ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، هذا إلى جانب حضور خمسين ممثلاً للقطاع الخاص وأعضاء من أجهزة الإعلام من دول الشرق الوسط وشمال إفريقيا مثل: الجزائر، البحرين، مصر، لبنان، المغرب، فلسطين، تونس، الإمارات العربية المتحدة واليمن، بهدف تبادل الخبرات والإخبار بتقديم تطبيق الحوكمة هناك. وقد أجمع المشاركون على وجوب تعزيز وغرس الممارسات الجيدة للحوكمة.

❖ بذلت الجزائر جهوداً مكثفة نحو بناء إطار مؤسسي لحوكمة الشركات، رغبة منها في التكامل مع الاقتصاد العالمي وضبط بيئة الأعمال فيها. حيث قامت الحكومة بتنفيذ إصلاحات هيكلية، فضلاً على تحفيز نمو القطاع الخاص، كما تسعى الحكومة الجزائرية إلى زيادة نطاق الخصوصية ابتداءً من القطاع المصرفي والسماح بقدر أكبر من الحرية والفرص للقطاع الخاص. ففي الوقت الذي تتم فيه الخصوصية واستكشاف فرص النمو خارج قطاع المحروقات ستزداد أهمية حوكمة الشركات لضمان المساءلة والشفافية في العمليات المتعلقة بإدارة الأعمال. ففي شهر جويلية من سنة 2007، انعقد بالجزائر أول ملتقى دولي حول "الحكم الراشد للمؤسسات"⁽²⁾، وقد شكل هذا الملتقى فرصة مواتية لتلاقي جميع الأطراف الفاعلة في عالم المؤسسة، وحدد لهذا الملتقى هدف جوهرى يتمثل في تحسيس المشاركين قصد الفهم الموحد والدقيق لمصطلح وإشكالية الحكم الراشد للمؤسسة، من زاوية الممارسة في الواقع وسبل تطوير الأداء ببلورة الوعي بأهمية الحكم الراشد في تعزيز تنافسية المؤسسات في الجزائر، وكذا الاستفادة من التجارب الدولية.

⁽¹⁾: حوكمة الشركات: قضايا واتجاهات، نشرة دورية، العدد السابع، مركز المشروعات الدولية الخاصة، ماي 2005، ص.

01، متوفرة على الموقع الإلكتروني: www.cipe-arabia.org

⁽²⁾: ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، إصدار 2009،

ص. 13.

وعلى إثر فعاليات هذا الملتقى، قامت جمعيات واتحادات الأعمال الجزائرية بمبادرة لاكتشاف الطرق التي تهيئ تشجيع الحوكمة الجيدة في مجتمع الأعمال بغية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. ولقيادة هذه العملية قام أصحاب المصالح في القطاعين العام والخاص بإنشاء فريق عمل لحوكمة الشركات يعمل جنبا إلى جنب مع المنتدى العالمي لحوكمة المؤسسات (GCGF) ومؤسسة التمويل الدولية (IFC)⁽¹⁾، وبرنامج "ميذا" لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وسمي هذا الأخير بـ: "فريق العمل للحكم الراشد" (GOAL 08)⁽²⁾.
في 11 مارس 2009⁽³⁾، عقد مؤتمر وطني أعلنت فيه كل من جمعية (CARE) واللجنة الوطنية لحوكمة الشركات في الجزائر عن إصدار دليل حوكمة المؤسسات الجزائري. وقد تم إعداد هذا الدليل بالاستناد إلى مبادئ حوكمة الشركات المعتمدة من طرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ضمن إصدارها لعام 2004 مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المؤسسة الجزائرية. ويعتبر هذا الدليل ثمرة لسلسلة أعمال قام بها فريق العمل المنصب طيلة الفترة الممتدة من نوفمبر 2007 إلى نوفمبر 2008، بمساعدة كل من المنتدى العالمي لحوكمة ومؤسسة التمويل الدولية.

❖ إطلاق مركز "حوكمة الجزائر" في أكتوبر 2010 بالجزائر العاصمة، من طرف فريق العمل المنصب، ليكون بمثابة منبر لمساعدة المؤسسات الوطنية على الالتزام بمواد الدليل واعتماد أفضل ممارسات حوكمة الشركات الدولية، ورفع الوعي الجماهيري بحوكمة الشركات.⁽⁴⁾
وتعتبر خطوة تأسيس المركز فرصة إيجابية للحكومة والقطاع الخاص ليعملا معا على تحسين المناخ الاقتصادي ونموه في البلاد، وهو أيضا فرصة جديدة لمجتمع الأعمال لإظهار التزامه بتحسين البيئة الاقتصادية في البلاد، وتحسين قيم الحوكمة بما فيها الشفافية والمسؤولية والمساءلة... الخ.

(1): حوكمة الشركات: قضايا واتجاهات، مرجع سبق ذكره، العدد الثالث عشر، 2008، ص. 02.

(2): ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص. 13.

(3): حوكمة الشركات: قضايا واتجاهات، مرجع سبق ذكره، العدد 21، 2011، ص. 01.

(4): حوكمة الشركات: قضايا واتجاهات، مرجع سبق ذكره، العدد 16، 2009، ص. 01.

2. إطلاق المدونة الجزائرية لحوكمة الشركات

عقب إطلاق مدونة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المغرب في شهر جانفي 2008 والإرشادات الخاصة بأفضل ممارسات حوكمة الشركات في تونس في شهر جوان 2000⁽¹⁾، انضمت الجزائر إلى جيرانها في تبني الحوكمة الرشيدة للشركات من خلال صدور "المدونة الجزائرية لحوكمة الشركات" في 11 مارس 2009.

ويتضمن الميثاق جزأين هامين، هما كالآتي:⁽²⁾

- **الجزء الأول:** يوضح الدوافع التي أدت إلى أن يصبح الحكم الرشيد للمؤسسات ضروريا في الجزائر، كما أنه يربط الصلات مع إشكاليات المؤسسة الجزائرية، لاسيما المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الخاصة؛

- **الجزء الثاني:** ويتطرق إلى المقاييس الأساسية التي ينبغي عليها الحكم الرشيد للمؤسسات. فمن جهة يعرض العلاقات بين الهيئات التنظيمية للمؤسسة (الجمعية العامة، مجلس الإدارة والمديرية التنفيذية)، ومن جهة أخرى علاقات المؤسسة مع الأطراف الشريكة الأخرى كالبانوك والمؤسسات المالية، الممونون وغيرهم.

ويختتم هذا الميثاق بملاحق تجمع في الأساس أدوات ونصائح عملية يمكن للمؤسسات اللجوء إليها بغرض الاستجابة لانشغال واضح ودقيق.

وبصفة عامة، فإن فحوى وتدبير الحكم الرشيد للمؤسسة مدونة ضمن ميثاق يشكل وثيقة مرجعية لجميع الأطراف الفاعلة في المؤسسة.

أما عن الهدف الرئيسي لهذا الميثاق، فيتمثل في وضع تحت تصرف المؤسسات الجزائرية الخاصة جزئيا أو كليا وسيلة عملية مبسطة، تسمح بفهم المبادئ الأساسية للحكم الرشيد قصد الشروع في مسعى يهدف إلى تطبيق هذه المبادئ على أرض الواقع.

من هنا يتضح أن الميثاق موجه بصفة خاصة إلى المؤسسات التالية:⁽³⁾

✓ مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، والتي تصبو إلى ديمومة واستمرارية نشاطها، كما تطمح إلى فرض نفسها ضمن اقتصاد عصري وتنافسي، تلعب فيه دور المحرك للتنمية الوطني؛

(1): ميثاق الحكم الرشيد للمؤسسة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص. 16.

(2): نفسه، ص. 13.

(3): نفسه، ص. 19.

✓ المؤسسات المقيدة في البورصة، أو تلك التي تنهياً لذلك.

3. عوائق تطبيق الحوكمة في الجزائر

لا شك في أن الحوكمة في الجزائر تعتبر من بين الرهانات الكبرى التي يجب عليها أن تسعى إلى تحقيقها، وهذا ليس بالأمر الهين، نظراً للمشاكل التي تتخبط فيها والتي تحول دون تحقيق سير آليات الحوكمة فيها وتجسيدها على أرض الواقع، وبالتالي الوصول إلى التنمية.

وهناك مجموعة من الأسباب التي كانت بمثابة حجر العثرة أمام الجزائر في تطبيق مبادئ

الحوكمة سواء تنشأ من داخل المؤسسة أو من خارجها، تتلخص فيما يلي:⁽¹⁾

➤ انتشار الفساد المالي والإداري في مختلف القطاعات داخل العديد من المؤسسات

الجزائرية، علاوة على اتساع نطاق الفساد ليشمل إطارات ومسؤولين في الأجهزة

الحكومية المسئولة أساساً عن محاربة الفساد؛

➤ نقص الإفصاح وانعدام الشفافية في المعلومات، مما قد يعطي صورة غير صادقة عن

الشركات؛

➤ الاقتصاد الجزائري يفتقر إلى سوق مالية بالمفهوم المتعارف عليه، مما عرقل المضي

في تجسيد عملية الخصخصة؛

➤ انعدام المساءلة والرقابة على مستوى أداء المؤسسات الجزائرية ككل؛

➤ غياب الوعي بمضامين الحوكمة نتيجة قلة الأبحاث والدراسات؛

➤ عدم توفر إطار قانوني يحمي حقوق الأقلية ويعوضهم عن أي انتهاك لحقوقهم؛

➤ عدم التزام المسؤولين بقواعد السلوك المهني الرشيد، وإعطائهم الأولوية لمصالحهم

الشخصية؛

➤ عدم تحديد المسؤوليات وعدم اتباع سياسة الجزاء والعقاب؛

➤ احتكار العمل المصرفي من قبل البنوك العمومية، فمعظم الخدمات المالية التي تقدمها

تعاني من قيود مالية ومحاسبية وتنظيمية تحد من مواكبة التطورات الحديثة.

والجدير بالذكر في هذا المقام، أن تجاوز هذه العراقيل يشكل تحدياً هاماً للجزائر فيما يتعلق

إرساء مبادئ حوكمة الشركات في مؤسساتها بغية الارتقاء بها. إلا أنه يمكن الوقوف على

(1): أبو حفص رواني، ومهدي شرقي، الإصلاحات في مجال حوكمة الشركات كأداة لتحسين أخلاقيات الأعمال: تجربة

بعض الدول، ورقة بحثية ضمن الملتقى الوطني حول: الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات، جامعة باجي مختار،

عنابة، يومي: 18-19 نوفمبر 2009، دون ترقيم صفحات. (بالتصرف)

بعض المؤشرات الموحية بإدخال مبادئ الحوكمة في إدارة المؤسسات الجزائرية، والتي يمكن
رصدها فيما يلي:⁽¹⁾

✓ سعي الجزائر إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي والانتقال إلى اقتصاد السوق، جعلها
تخضع لالتزامات الانضمام للمنظمات الدولية والتجمعات الإقليمية التي تقوم على الشفافية
وتعزيز التنافسية وزيادة تحرير الاقتصاد، من خلال تقليص دور الدولة والشروع في خصصة
القطاع العام وإزالة القيود أمام تكوين مؤسسات القطاع الخاص؛

✓ قيام السلطات العمومية بتطهير مناخ الأعمال وتوسيع مجال الحريات الاقتصادية وذلك
عن طريق إصلاح المنظومة المصرفية، الذي تجسد في مسايرة المعايير العالمية في العمل
المصرفي (معايير بازل الأولى والثانية)، وكذا تأسيس سوق مالية سنة 1999 تمكن من طرح
بدائل تمويلية مباشرة، إلى جانب تبسيط النظام الضريبي والتحكم في مؤشرات الاقتصاد الكلي؛

✓ تبني نظام محاسبي مالي جديد يتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية، والشروع في
تطبيقه على كافة المؤسسات الوطنية بداية من سنة 2010؛

✓ إلزام المؤسسات ذات المسؤولية المحدودة وهي النوع الغالب في الجزائر، على اعتماد
مراجع حسابات خارجي يعمل وفق مدونة للسلوك والأخلاقيات، بعدما كان هذا الأمر يخص
شركات المساهمة فقط.

4. إجراءات تحسين حوكمة الشركات في الجزائر

تعتمد الحوكمة على صياغة القرارات وإيجاد أنظمة توافق سير الأعمال في الشركات.
وحتى يكون هناك تطبيق سليم لحوكمة الشركات، لا بد من وجود مجموعة من الإجراءات التي
تعتمد عليها، بغية الوصول إلى مرحلة تدفع بالحوكمة لصياغة قوانين تتماشى ومتطلبات سير
الأعمال، بما يضمن تحسين أداء الشركات. وتتمثل هذه الإجراءات فيما يلي:⁽²⁾

(1): عبد المجيد قدي، إمكانية تطبيق مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بخصوص حوكمة الشركات في البلاد
العربية: الجزائر نموذجا، ورقة بحثية ضمن المؤتمر العلمي الدولي الأول حول: حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح
الاقتصادي، جامعة دمشق، سوريا، يومي: 15 - 16 أكتوبر 2008، دون ترقيم صفحات. (بالتصرف)

(2): نوال صبايحي، واقع الحوكمة في دول مختارة مع التركيز على التجربة الجزائرية، ورقة بحثية ضمن المؤتمر الدولي
الثامن حول: دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي: 19 - 20
نوفمبر 2013، ص. 669.

أ- إجراءات قصيرة الأجل

تقوم الشركة باتباع سياسة مكتوبة خاصة بحوكمة الشركات يتم الإفصاح والإعلان عنها هذه السياسة يجب أن:

- توضح إنشاء مجلس الإدارة ودور أعضائه والكفاءات الخاصة بهم، وإنشاء مجلس إدارة استشاري مكون من ثلاثة أو أربعة أعضاء. والغرض من إنشاء هذا المجلس هو المساعدة في عملية اتخاذ القرار، عن طريق تزويد الإدارة ومجلس الإدارة بآراء موضوعية ذات بعد مستقل وكذا تزويد مساهمي الشركة بمرشحين محتملين للعمل كأعضاء مجلس إدارة مستقلين؛
- توضح الاتصالات مع مساهمي الأقلية ومعاملاتهم ونظم المحاسبة والإفصاح؛
- تؤكد على ضرورة تعيين مراجع حسابات مستقل؛
- تؤكد على تعيين الشركة لعضو مجلس إدارة منتدب من بين الخبراء الموجودين في السوق؛
- تؤكد على اتباع سياسة بيئية اجتماعية للشركة تجاه المواطنين، ويتم الإفصاح عنها؛
- تؤكد على ضرورة تقديم الوثائق الأساسية للشركة في أي وقت للمساهمين، مع ضمان المعاملة المتساوية لاسيما مساهمي الأقلية.

ب- إجراءات متوسطة الأجل

تعمل سياسة حوكمة الشركات على تكوين مجلس الإدارة الاستشاري خلال عام واحد، ويعقد هذا المجلس أربعة اجتماعات سنويا، وأن للشركة جدولا للاجتماعات والمستندات الأساسية للاجتماعات، يجب أن تقدم إلى أعضاء مجلس الإدارة الاستشاري قبل مواعيد الاجتماعات. وتتص سياسة حوكمة الشركات على ما يلي:

- تعيين عضو من مجلس الإدارة مستقل، ويمكن أن يكون عضوا بمجلس الإدارة الاستشاري؛
- أن تقوم الشركة بالإفصاح في تقريرها السنوي المقدم إلى المساهمين عن محتوى ومدى تنفيذ سياسة الشركة المكتوبة الخاصة بحوكمة الشركات، والسياسة البيئية الاجتماعية للشركة تجاه المواطنين؛
- أن تقوم الشركة بالإفصاح في تقريرها السنوي عن مدى التزامها بقواعد حوكمة الشركات.

إذا لقد بذلت الجزائر خلال السنوات الأخيرة جهودا معتبرة لتحسين بيئة الأعمال وانفتاح اقتصادها على العالم، مما يدل على اهتمامها بالتحول نحو الاقتصاد القائم على آليات السوق.

فجاءت المبادرة بإصدار ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات الذي يستند إلى الشفافية والمساءلة، الذي تزامن مع تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبية الدولية، الذي يعتبر نقطة تحول هامة على الصعيد المحاسبي، ما يقودنا إلى القول أن هناك علاقة بين هذا النظام وحوكمة الشركات في الجزائر. هذا ما سنعمل على إبرازه في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: النظام المحاسبي المالي مدخل لتعزيز الحوكمة في الجزائر

لقد قامت الجزائر منذ تخليها عن الاقتصاد الموجه وتبنيها لنظام اقتصاد السوق بعدة إصلاحات اقتصادية، في إطار مواكبة تحديات الاقتصاد العالمي وانفتاحها على العولمة، حيث مست هذه الإصلاحات جوانب عديدة من بينها الجانب المحاسبي، من خلال إعادة هيكلة المخطط المحاسبي الوطني واعتماد مشروع النظام المحاسبي المالي، الذي يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية. هذا النظام الذي يعتبر أهم المؤشرات الموحية بإرساء مبادئ الحوكمة في إدارات المؤسسات الوطنية.

الفرع الأول: ضرورة الإصلاح المحاسبي وتبني نظام محاسبي مالي يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية

في ظل تبني الجزائر لنظام اقتصاد السوق، وتوقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي إضافة إلى سعيها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، استجابت الجزائر لهذه المستجدات الدولية، وذلك بإجراء إصلاح على النظام المحاسبي يهدف إلى تحقيق توافق بين الممارسات المحاسبية في الجزائر مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية، تجسد في إطلاق مشروع النظام المحاسبي المالي الجديد، الذي يستجيب لمتطلبات مختلف المتعاملين، سواء داخل الوطن أو خارجه.

1. أهمية الإصلاح المحاسبي واتباع معايير المحاسبة الدولية في الجزائر

من دون شك أن القيام بعمليات الإصلاح المحاسبي في الجزائر كان ضرورة حتمية أملتها متطلبات المحيط الاقتصادي الدولي، وقصور النظام المحاسبي السابق المستوحى من النظام المحاسبي الفرنسي في مواكبة التغيرات التي يفرضها الانفتاح، وأن هذه التحولات تستدعي التوافق مع معايير المحاسبة الدولية.

1.1. دواعي التخلي عن المخطط المحاسبي الوطني والتوجه نحو الإصلاح

هناك العديد من الأسباب والدوافع التي أدت بالجزائر إلى إصلاح النظام المحاسبي لعل أهمها النقائص والعيوب التي كان المخطط المحاسبي الوطني يحملها في طياته. ويمكن حصر أهم الأسباب التي دعت إلى التخلي عن النظام المحاسبي القديم وتبني النظام المحاسبي المالي فيما يلي:

أ- أسباب محاسبية:

تتلخص في النقاط التالية:

- إيجاد إطار محاسبي يستجيب لمعايير المحاسبة الدولية ويتماشى مع التحولات التي شهدتها الساحة الاقتصادية للبلاد، كالتوجه نحو اقتصاد السوق، الشراكة الأوروبية، إنشاء بورصة الجزائر، تحرير الأسعار والاستثمار الأجنبي؛⁽¹⁾
- إيجاد إطار محاسبي يتميز بمجموعة من الأدوات المهيكلة في شكل مبادئ أساسية مرتبطة مع بعضها البعض، حتى يسمح بالتوحيد والتنسيق المحاسبي وضمان درجة عالية من الشفافية والإفصاح، إلى جانب إمكانية مقارنة المعلومات المحاسبية؛⁽²⁾
- الحاجة إلى إطار مفاهيمي يحدد المبادئ والأهداف التي تقوم عليها قواعد المحاسبة وكيفية إعداد القوائم المالية مع تحديد مستخدمي المعلومات الواردة فيها وإيجاد حلول للمشاكل المحاسبية؛⁽³⁾
- ضعف ومحدودية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، مما يؤثر سلبا على اتخاذ القرار والسبب في ذلك أنها تعد على أساس قانوني وضريبي بحت؛⁽⁴⁾
- إهمال المخطط المحاسبي الوطني لعدة عمليات بالرغم من وجودها عند إصدار القانون، إلا

(1): حاج قويدر قورين، الحوكمة المحاسبية في الجزائر في ظل النظام المحاسبي المالي ودوره في تأهيل السوق المالية في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثامن حول: دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، الجزء الثاني، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي: 19-20 نوفمبر 2013، ص. 34.

(2)، (3): حاج قويدر قورين، وآخرون، تأهيل قطاع السوق المالي كمدخل لتعزيز تنافسية الاقتصاد الجزائري بالاعتماد على النظام المحاسبي المالي الجديد، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي: 09-10 نوفمبر 2011، ص. 7.

(4): Sahab Bachagha, **Pour un référentiel comptable algérien qui reprenne aux exigences du marché**, dar el- hoda, alger, 2003, p. 10.

أنها لم تدرج في تصنيفاته (مثل مخزون الأراضي لدى وكالات التنظيم العقاري)⁽¹⁾؛
- غياب النظرة المستقبلية للمخطط المحاسبي الوطني، إلى جانب إغفال عنصر التقديرات
والتوقعات الممكنة، فكان الجمود السمة الأساسية لهذا النظام، لأنه لم يعط بدائل أخرى تتصف
بالمرونة اللازمة للتعامل مع القضايا الاقتصادية الجديدة المطروحة على الساحة.⁽²⁾
ب- أسباب مالية واقتصادية

بالإضافة إلى النقائص التي ظهرت عبر الزمن على المخطط المحاسبي الوطني، والتي
أشرنا إليها آنفا، هناك أسباب أخرى سرعت عملية الإصلاح، نورد أهمها فيما يأتي:
✓ التوجه نحو اقتصاد السوق، الذي يفترض زيادة أوضاع الحركة الاقتصادية من خلال
حرية الملكية، حرية دخول وخروج السلع والخدمات على أن تتحدد الأسعار عن طريق المنافسة
الكاملة. بمعنى أن هذا التوجه يطرح مساحة كبيرة للتحرير الاقتصادي بتحرير الأسواق من
القيود، مما يتطلب توفير أدوات ووسائل جديدة تتلاءم والظروف الراهنة للعولمة والمعايير
المحاسبية الدولية⁽³⁾، تهدف إلى قياس فرص نمو ومردودية المؤسسة، درجة ملاءمتها، وقدرتها
على توزيع الأرباح ومن ثم تحسين فعالية اتخاذ القرار. وهذا ما لا تتوفر عليه القوائم المالية
الختامية المعدة حسب المخطط المحاسبي الوطني، التي تعطي أولوية للاستجابة لاهتمامات
المصالح الضريبية وتوفير معلومات لإعداد الحسابات الوطنية (مثل القيمة المضافة). في حين
نجد أن احتياجات المقرضين والمستثمرين للمعلومات المالية التي لا تلبئها هذه القوائم، بالرغم
من أنهم يتحملون مخاطر وهم في حاجة إلى تخفيضها إلى أدنى مستوى ممكن؛

(1): مختار مسامح، النظام المحاسبي المالي الجزائري وإشكالية تطبيقه في اقتصاد غير مؤهل، ورقة بحثية مقدمة ضمن
الملتقى الدولي الأول حول: النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية: تجارب- آفاق وتحديات،
جامعة الوادي، يومي: 17-18 جانفي 2010، ص. 9.

(2): محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، بن عكنون، الجزائر، 2003،
ص. 58.

(3): سهام عبد الكريم، وإيمان صحراوي، دراسة تفصيلية لنظام المحاسبة المالية المطبق على المؤسسات الصغيرة في
الجزائر (محاسبة الخزينة)، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي الأول حول: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي
المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2009، ص.
172.

✓ إفرازات العولمة وما اقتضته من تغييرات جذرية في المجال المحاسبي، كان من
الضرورة بمكان أن تكون في مستوى التطورات الاقتصادية الحاصلة وفي إطار المعايير الدولية
للمحاسبة، وبالتالي ارتباط المحاسبة بالتوجه الاقتصادي الجديد؛⁽¹⁾
✓ الضغوط الممارسة من قبل الهيئات الدولية (FMI, BM, OMC) قصد الالتزام بالمعايير
الدولية؛⁽²⁾

✓ ضعف أنظمة التسيير في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التي لها دور كبير في نجاح
الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر في سبيل تحقيق التنمية المنشودة؛⁽³⁾
✓ إن الأخذ بمفاهيم اقتصاد السوق يفتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي والوطني من
خلال تحرير الأسواق وخصوصة المؤسسات الاقتصادية العمومية وإجراء إصلاحات على
النظامين المصرفي والضريبي؛

وما رافق ذلك من إنشاء بورصة الجزائر للقيم المنقولة، أظهر عدم ملاءمة المخطط
المحاسبي الوطني لاحتياجات الشركات الأجنبية القائمة بالجزائر، وكذا قصور البيانات المالية
عن إظهار الأوضاع المالية وفقا للحقائق الاقتصادية المستجدة.

2.1. الأهداف المرجوة من الإصلاح وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر

انطلاقا من الأسباب التي دفعت الجزائر إلى تبني خيار الإصلاح المحاسبي، يتضح أنها
كانت تهدف من وراء ذلك إلى تحقيق ما يلي:

✓ تسهيل وترقية النظام المحاسبي الجزائري بما يتوافق والأنظمة المحاسبية الدولية⁽⁴⁾، في
ظل متطلبات التوجه الاقتصادي الجزائري نحو الاقتصاد المعاصر؛

✓ تسهيل مختلف المعاملات المالية المحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية
ونظيرتها الأجنبية، باعتبار أن نظام (IAS/IFRS) هو نظام دولي يلائم كل الكيانات الدولية

(1)، (2): شعيب شنوف، أهمية التوحيد المحاسبي العالمي بالنسبة للشركات الدولية، مجلة جديد الاقتصاد، العدد

الافتتاحي، صادرة عن الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، الجزائر، 2006، ص. 59.

(3): عاشور كتوش، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS/IFRS) في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال
إفريقيا، العدد 06، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009، ص. 306.

(4): محمد براق، وعمر قمان، أثر الإصلاحات المحاسبية على هيكل المنظمات المهنية في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة
ضمن الملتقى العلمي الدولي حول: الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي: 29- 30
نوفمبر 2011، ص. 4.

الفصل الثالث: إطار حوكمة الشركات في الجزائر مع استطلاع رأي لشركاء المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر

التي تخضع له، وبالتالي تسهيل المعالجات المحاسبية وتقليص مشاكل اختلاف الطرق المحاسبية؛⁽¹⁾

✓ ترقية سير المعاملات المالية والمحاسبية وفق المعايير الدولية في ظل تعدد الارتباطات بين الأسواق المالية والنشطة التجارية والمالية للمؤسسات، مما يمكن المؤسسات الاقتصادية الوطنية من إجراء مقارنة للقوائم المالية عبر الزمن مع المؤسسات المنافسة سواء على المستوى الوطني أو الدولي؛⁽²⁾

✓ إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات وأدائها المالي وتغيرات الوضعية المالية ومدى احترامها لتنظيمها وطبيعتها نشاطاتها؛⁽³⁾

✓ السماح بنشر معلومات كافية وصحيحة وموثوقة تسمح لمستعملي هذه المعلومات بمتابعة وضعية المؤسسات، الأمر الذي يساعد على فهم أفضل لهذه المعلومات ومن ثم اتخاذ قرارات سليمة؛⁽⁴⁾

✓ المساهمة في إعداد قاعدة إحصائية على المستوى الوطني انطلاقاً من معلومات تتسم بالموضوعية والمصداقية والموثوقية؛⁽⁵⁾

✓ المساهمة في تدعيم شفافية الحسابات وتكريس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسات أملاً في جلب المستثمرين الأجانب؛⁽⁶⁾

✓ تنشيط السوق المالية وزيادة دورها في تمويل الاقتصاد، بالنظر إلى مدى اعتماد هذه الأسواق على موثوقية المعلومات لاسيما المحاسبية منها، وهو ما يحتاج إليه المستثمرون لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية، وبالتالي زيادة إمكانية إنشاء مؤسسات جديدة تتخذ من السوق المالية مصدراً لتمويلها؛⁽⁷⁾

(1): عاشور كتوش، مرجع سبق ذكره، 2009، ص. 293.

(2): محمد براق، وعمر قمان، مرجع سبق ذكره، ص. 4.

(3)، (4)، (5): مليكة زغيب، وسوسن زيرق، دور النظام المحاسبي في دعم الحوكمة في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي: 6-7 ماي 2012، ص. 11.

(6): شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، 2006، ص. 65.

(7): مليكة زغيب، وسوسن زيرق، مرجع سبق ذكره، ص. 11.

✓ المساهمة في التنمية وزيادة مردودية المؤسسات من خلال تمكينها من معرفة أحسن الآليات الاقتصادية والمحاسبية التي توفر كفاءة وفعالية في تسييرها.⁽¹⁾ إذاً تستجيب الإرادة الجزائرية للرغبة في التوحيد الدولي للتطبيقات والممارسات المحاسبية، في إطار تعظيم مكاسب الاندماج العالمي، لتسفر عملية الإصلاح بذلك عن اقتراح نظام محاسبي مالي يأخذ بعين الاعتبار النقائص المسجلة على المخطط المحاسبي القديم ويستجيب في الوقت نفسه إلى المستجدات المحاسبية الدولية.

2. تقديم ووصف النظام المحاسبي المالي

بداية من الثلاثي الثاني لسنة 2001، بدأت عملية إصلاح المخطط المحاسبي الوطني (PCN)⁽²⁾، والتي مولت من قبل البنك العالمي (BM). وقد أوكلت العملية إلى العديد من الخبراء الفرنسيين بالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة (CNC) وتحت إشراف وزارة المالية⁽³⁾، لتسفر العملية عن إطلاق مشروع النظام المحاسبي المالي (SCF)، الذي يشكل خطوة هامة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر في ظل متطلبات السوق وعولمة الاقتصاديات.

1.2. الإطار المفاهيمي والتشريعي للنظام المحاسبي المالي

أ- مفهوم النظام المحاسبي المالي

حسب ما ورد في المادة رقم (03) من القانون رقم (11-07)⁽⁴⁾، فإن النظام المحاسبي المالي هو: "نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية وتصنيفها، وتقديمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية."

⁽¹⁾: عاشور كتوش، مرجع سبق ذكره، ص. 293.

⁽²⁾: نور الدين مزياني، مرجع سبق ذكره، ص. 13.

⁽³⁾: مداني بن بلغيث، تسيير الانتقال نحو (NSCF)، ورقة بحثية مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي الأول حول: النظام المحاسبي المالي الجديد (NSCF) في ظل معايير المحاسبة الدولية: تجارب- تطبيقات وآفاق، المركز الجامعي بالوادي، يومي: 17-18 جانفي 2010، ص. 2.

⁽⁴⁾: القانون (11-07) المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، 25 نوفمبر

2007، ص. 3.

الفصل الثالث: إطار حوكمة الشركات في الجزائر مع استطلاع رأي لشركاء المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر

ب. الإطار التشريعي للنظام المحاسبي المالي

كما أشرنا آنفاً، فإن عملية الإصلاح هذه التي تم تمويلها من طرف البنك العالمي (BM)، تم إسنادها إلى المجلس الوطني للمحاسبة بمعية خبراء من المجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي، حيث اقترحوا ثلاث خيارات لعملية الإصلاح، وهي:⁽¹⁾

➤ الخيار الأول: الإبقاء على النظام المحاسبي (PCN) مع إجراء بعض التعديلات البسيطة؛

➤ الخيار الثاني: المحافظة على المخطط القائم بينيته وهيكله، واعتماد بعض المعالجات والحلول التقنية التي أدخلتها لجنة المعايير المحاسبية (IASC)؛

➤ الخيار الثالث: إعداد نسخة جديدة للمخطط المحاسبي الوطني بشكل حديث استناداً للمفاهيم والقواعد والحلول التي أرسلتها (IASC).

وقد تم اختيار الاقتراح الثالث، ولعل ما رجح هذا الخيار، ما جاء في توصيات (NEPAD) والتي كانت الجزائر أحد أطرافها الفاعلة، في الفصل المخصص للحوكمة الاقتصادية والمؤسسية، والتي دعت إلى ضرورة اتباع مجموعة من المعايير الدولية لتحسين الحوكمة، تأتي في مقدمتها معايير المحاسبة الدولية.⁽²⁾

ويستمد هذا النظام مصدره من مجموعة من النصوص التشريعية والتنظيمية التي يصعب متابعتها نظراً لكثرتها وتشتتها⁽³⁾، حيث صدر النظام المحاسبي المالي بموجب القانون التأسيسي

(1): شعيب شنوف، الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص. 15.

(2): النيباد.. الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، مجلة إفريقيا قارتنا، صادرة عن الهيئة العامة للاستعلامات، العدد الرابع، مصر، أبريل 2013، ص. 1-5، مقال متوفر على الموقع الإلكتروني للمجلة: www.sis.gov.eg
- تم تبني برنامج (NEPAD) ضمن فاعليات الدورة 37 لقادة الدول أو رؤساء الحكومات الإفريقية المنعقدة في "لوساكا" عاصمة زامبيا كأداة لمنظمة الوحدة الإفريقية لتحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تمت المصادقة رسمياً على إنشاء البرنامج في أكتوبر 2001. ومنذ 2002 انتقلت مهمة هذا البرنامج إلى الاتحاد الإفريقي، فكانت كل من مصر وجنوب إفريقيا والجزائر ونيجيريا والسينغال الدول المؤسسة لهذا البرنامج، وهي تشكل في الوقت نفسه اللجنة المنبثقة عنه، والتي تجتمع شهرياً لإدارة البرنامج تنفيذياً. وتشمل أهدافه: الإسراع في النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة، تطبيق مبادئ الحوكمة الجيدة (GOOD GOVERNANCE)، محاربة الفساد... الخ.

(3): أحمد بوراس، ومحمد بوطلاعة، مساهمة النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات من وجهة نظر ممارسي مهنة المحاسبة في الشرق الجزائري، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، العدد 03، جوان 2015، ص. 16.

رقم (07-11)، إذ جاء في ثلاث وأربعين (43) مادة مبوبة في سبعة (7) فصول، تلتها مراسيم وقرارات وتعليمات تشكل في مجملها القواعد الأساسية لتطبيق هذا النظام.

ولقد أحدث هذا المرجع المحاسبي الجديد المستمد من المعايير المحاسبية الدولية تغييرات عديدة، سواء على مستوى التعاريف والمفاهيم أو على مستوى قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي وكذا طبيعة ومحتوى القوائم المالية، التي يجب إعدادها من قبل المؤسسات الخاضعة قانوناً لذلك.

كما حدد القانون الكيانات التي تخضع للترتيبات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي ويستثنى من ذلك الأشخاص المعنويين الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية. وعليه يلتزم بمسك المحاسبة المالية كل من:⁽¹⁾

- المؤسسات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛
 - التعاونيات؛
 - الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية متكررة؛
 - كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.
- أما الكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها الحد المعين، فيمكنها أن تمسك محاسبة مالية بسيطة.

هـ- بنىة النظام المحاسبي المالي

استناداً إلى ما تضمنه القانون (07-11) فإن النظام المحاسبي المالي يتكون من:

1. التعاريف ومجال التطبيق: حيث تم تعريف النظام المحاسبي المالي إلى جانب تحديد الكيانات الملزمة بتطبيقه مع إشارة إلى إمكانية مسك محاسبة مبسطة للكيانات الصغيرة.
2. الإطار التصوري، المبادئ المحاسبية ومدونة الحسابات: تضمن النظام المحاسبي المالي إطاراً مفاهيمياً للمحاسبة المالية لأول مرة في الجزائر، والذي يعد مرجعاً لإعداد المعايير المحاسبية الدولية وتفسيرها، كما تم التأكيد على المبادئ المحاسبية التي يجب مراعاتها عند إعداد القوائم المالية، إلى جانب مدونة حسابات تضم سبع (7) مجموعات.
3. المبادئ والقواعد العامة للتقييم والتسجيل المحاسبي: تتشكل قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي في النظام المحاسبي المالي من مبادئ وقواعد عامة للتقييم، إضافة إلى قواعد خاصة للتقييم

(1): المادة (04) من القانون (07-11) المتضمن النظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره، ص. 3.

والإدراج في الحسابات، يتم تطبيقها على العناصر التي تحتويها القوائم المالية. وقد أكد النظام المحاسبي المالي على ضرورة استيفاء المحاسبة للالتزامات الانتظام والمصدقية والشفافية المرتبطة بعملية مسك الحسابات، نذكر من أمثلتها: مبدأ الفيد المزدوج، مبدأ الجرد... الخ.

4. الكشوف المالية حسب نظام المحاسبة المالية: تتمثل في: الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة وملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة كما يوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج. وتضبط القوائم المالية السابقة تحت مسؤولية مسيري المؤسسة وتعد في أجل أقصاه ستة (6) أشهر من تاريخ إقفال السنة المالية، ويتم عرضها لزوما بالعملة الوطنية، وهي توفر معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة.

2.2. أهمية النظام المحاسبي المالي

يستمد هذا النظام أهميته من المزايا والأهداف الكثيرة المتوخاة من تطبيقه، والتي يمكن حصر أهمها في النقاط التالية:⁽¹⁾

- الاستجابة لمختلف احتياجات المهنيين والمستثمرين الحالية والمستقبلية، من خلال تبسيط قراءة القوائم المالية بلغة محاسبية موحدة؛
- تقليص التكاليف الناتجة عن عملية ترجمة أو تحويل القوائم المالية من النظام المحاسبي للبلد الذي تعمل به الشركات التابعة والفروع إلى نظام الشركة الأم؛
- فرض رقابة على الشركات التابعة والفروع للشركة الأم؛
- توحيد المبادئ والإجراءات المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل والتقييم، مما يدعم شفافية الحسابات ويقلص من حالات الغش والتلاعب؛
- ضمان تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعامل بها، مما يكرس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسة؛
- تحسين تسيير المؤسسات من خلال فهم أفضل للمعلومات المحاسبية التي تشكل أساس عملية اتخاذ القرار، إضافة إلى تسهيل انسياب هذه المعلومات إلى الأطراف المهتمة في الوقت المناسب؛

(1): شعيب شنوف، أهمية التوحيد المحاسبي العالمي بالنسبة للشركات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص. 65. (بالتصرف)

الفصل الثالث: إطار حوكمة الشركات في الجزائر مع استطلاع رأي لشركاء المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر

- توفير معلومة مالية مفصلة وأكثر شفافية وموحدة معدة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية تعكس حقيقة الوضعية المالية للمؤسسة، الأمر الذي يرفع من مستوى جودتها، بما يضمن تسهيل نقل المعلومات الاقتصادية وعمليات التجميع المحاسبي للشركات متعددة الحسابات؛⁽¹⁾
 - إن تحسين جودة المعلومات المحاسبية التي ينتجها وفق المعايير الدولية، يدعم شفافية الحسابات ويفتح المجال للاستثمار من حيث أنه يضمن مقروئية أفضل للحسابات من طرف المحليين الماليين والمستثمرين؛⁽²⁾
 - تقديم صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال العرض والإفصاح لمختلف القوائم المالية المعدة وفق (SCF)، مما يشجع على الانفتاح نحو الأسواق المالية وزيادة الاستثمارات المالية؛
 - تنشيط السوق المالية مع ضمان سيولة رؤوس الأموال وهو ما تحتاج إليه المؤسسات، وبذلك يزيد الاستثمار وإمكانية إنشاء مؤسسات جديدة تتخذ من السوق المالية مصدرا لتمويل أنشطتها؛⁽³⁾
 - تأهيل محاسبين قادرين على العمل في الأسواق المالية العربية والدولية؛
 - تحسين المحفظة المالية للبنوك من خلال إنتاج المؤسسات لحالات مالية أكثر شفافية؛
 - إن التسجيل بطريقة موثوق بها وشاملة لمجموع تعاملات المؤسسة، يسمح بإعداد التصاريح الجبائية بموضوعية ومصداقية؛
 - تسهيل رقابة الحسابات التي تستند إلى مبادئ وقواعد محددة بوضوح وبكل ضمان للمسيرين والمساهمين والأطراف المهتمة حول مصداقيتها وشرعيتها وشفافيتها؛
 - إمكانية تطبيق الكيانات الصغيرة لنظام معلومات مبني على محاسبة مبسطة؛
 - المساهمة في إرساء وترسيخ أسس ومبادئ الحكم الراشد في المؤسسات الوطنية.⁽⁴⁾
- من خلال العرض السابق لأهم مزايا وأهداف (SCF) يتضح أن هذا الأخير يشكل تحولا عميقا في ميدان المحاسبة بالجزائر، وذلك بالنظر إلى مجموعة التغيرات المهمة التي أدخلها على

(1): جمال لعشيشي، محاسبة المؤسسة والجبائية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، الأوراق الزرقاء، الجزائر، جانفي 2010، ص. 11.

(2): عاشور كتوش، مرجع سبق ذكره، 2009، ص. 297.

(3): مليكة زغيب، وسوسن زيرق، مرجع سبق ذكره، ص. 12.

(4): عاشور كتوش، مرجع سبق ذكره، 2009، ص. 293. (بالتصرف)

مستوى التعاريف، المفاهيم، قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي وكذلك طبيعة ومحتوى القوائم المالية التي يجب إعدادها على عاتق المؤسسات الملزمة بمسك محاسبة مالية. ولقد تجسدت هذه التغييرات أساسا في النقاط التالية:⁽¹⁾

- اعتماد الحلول الدولية التي تقرب الممارسة المحاسبية الجزائرية إلى الممارسة المحاسبية الدولية، الأمر الذي يسمح بإيجاد محاسبة تعمل بقواعد ومفاهيم بشكل أكثر توافقا وتكيفاً مع الاقتصاد الحديث؛
- التكفل باحتياجات المستثمرين الحاليين والمحتملين، من خلال تزويدهم بمعلومات عن المؤسسات، تكون واضحة ودقيقة وقابلة للقراءة تسمح بالمقارنة وتساعد في اتخاذ القرار؛
- توضيح المبادئ والقواعد التي يجب أن تسير العمل المحاسبي، لا سيما تسجيل وتقييم المعاملات وإعداد القوائم المالية، وهو ما يحد من مخاطر التدخل بالمعالجة اليدوية في القواعد وكذا يسهل فحص الحسابات؛
- مسك محاسبة مبسطة من قبل الكيانات الصغيرة.

ويمكن تلخيص أهم التطورات التي أحدثتها النظام المحاسبي المالي (SCF) من خلال المقارنة مع المخطط المحاسبي الوطني (PCN) وفقا لما هو موضح في الجدول التالي:

(1): محمد الطاهر دربوش، وحسين بن طاهر، البيئة المحاسبية الجزائرية في ظل تطبيق معايير المحاسبية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 12، جامعة المسيلة، 2014، ص. 73. (بالتصرف)

الفصل الثالث: إطار حوكمة الشركات في الجزائر مع استطلاع رأي لشرائح المساهمة المدرجة في

بورصة الجزائر

الجدول رقم (6): مقارنة بين النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني

(PCN)	(SCF)
تمثل القوائم المالية في: الميزانية، جدول حسابات النتائج وجداول ملحق	القوائم المالية الختامية هي: الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة وجداول ملحق
يتم تقييم العناصر المعقدة في الحسابات على مبدأ التكلفة التاريخية ^(*)	ترتكز طريقة التقييم كقاعدة عامة على التكلفة التاريخية وبالاستناد إلى ^(**) : القيمة الحقيقية، القيمة الصافية للإنجاز والقيمة العادلة
شهرة المحل تنشط ضمن القيم المعنوية	شهرة المحل تسجل ضمن الأعباء
كل نفقات البحث والتطوير تعتبر كمصاريف استثمارية، أي ضمن المصاريف الإعدادية	المصاريف الإعدادية تسجل محاسبيا ضمن الأعباء، ومدة اهتلاك الأصل المعنوي يمكن أن ترتفع حتى 20 سنة
المصاريف الإعدادية تسجل ضمن الاستثمارات ويتم إطفؤها بعد ذلك، وأقصى مدة لإطفائها هي 05 سنوات	المبلغ القابل للاهتلاك للأصول المعنوية يتم تحديده بعد طرح القيمة المتبقية بالنسبة للأصول المادية والمعنوية
مدد وطرق الاهتلاك تتأثر باعتبارات جبائية، ولا ينص المخطط الوطني للمحاسبة على أي إجراءات بخصوص مراجعة مدة وطريقة الاهتلاك	مدد وطرق الاهتلاك ترتكز فقط على عوامل اقتصادية، ويعاد النظر فيها على الأقل مرة واحدة في السنة
يمكن للمؤسسات إجراء تعديلات على قيمها الثابتة في إطار إعادة تقييم قانونية لأصولها الثابتة	عندما يعاد تقييم أصل مادي فإن كل فئة الأصول المادية التي ينتمي لها الأصل المعني يعاد تقييمها
المصاريف الملحقة لثمن الشراء تهتك بنفس المعدل الذي يهتك به قيمة الاستثمار	المصاريف الملحقة بالاستثمارات المادية تهتك على فترة حياة لا تتجاوز تلك الخاصة بالأصل المرتبطة به
توجد ثلاث طرق لتقييم المخزونات، فبالإضافة لطريقة (FIFO) توجد طريقة (LIFO) وطريقة التكلفة الوسطية المرجحة	المخزونات لا يمكن أن تقيم إلا بطريقة (FIFO) أو بطريقة التكلفة الوسطية المرجحة
هناك نوعان من الإعانات: إعانات الاستثمار تسجل في حساب خاص من الأعباء الخاصة (ح/14) بالمبلغ المحصل وتهتك بنفس المعدل مع الاستثمار المناسب بالجانب الدائن لحساب النتيجة، أما إعانات الاستغلال فتسجل في النتيجة عندما تحصل عليها المؤسسة	هناك طريقتان لتقديم الإعانات: - التسجيل الأولي للإعانة في النواتج المؤجلة ثم تسجل بعدها في النواتج حسب مدة منفعة الأصل - تناقص القيمة المحاسبية للأصل بمبلغ الإعانة، وبالتالي فإن المنتج المرتبط بالإعانة يؤخر في مدة الاستعمال مروراً بتخفيض في عبء الاهتلاك
حسب المخطط فإن أي أصل لا يظهر في محاسبة أي تاجر إلا إذا كان هذا التاجر يملك هذا الأصل، وبالتالي فعدم تسجيل الأصل محاسبيا معناه عدم تسجيل الاهتلاك، فالمخطط الوطني لم يأخذ في الحسبان القرض الإيجاري	الأصول المحصل عليها بعقود الإيجار التمويلي تقدم وفقا لطبيعتها وتقيّد في أصول الميزانية، أما التزامات دفع الإيجارات المستقبلية فتدرج في حسابات خصوم الميزانية
يسمح القانون الجزائري بتشكيل كل المؤسسات بما فيها مؤسسات للتصليحات الكبرى والصيانة	تعكس الميزانية الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ إقفال الدورة وليس الوضعية المالية المستقبلية، وهنا لا يسمح بتكوين مؤسسات بتكاليف منتظرة مستقبلا وهو الحال مع مؤسسات الصيانة والتصليحات

المصدر: عاشور كنتوش، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS/IFRS) في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،

العدد 06، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009، ص. 298. (بالتصرف)

^(*): التكلفة التاريخية: تسجل عناصر الأصول، الخصوم، الأعباء والإيرادات محاسبيا وتعرض في القوائم المالية بكتلتها التاريخية، أي على أساس تكلفة حيازتها دون اعتبار آثار تغيرات السعر أو تطور القوة الشرائية لوحدته النقد.

^(**): - القيمة العادلة: هي القيمة التي يمكن بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطراف على دراية كافية، كل منهم لديه الرغبة في التبادل وعلى بيئة من الحقائق ويتعاملان بإرادة حرة.

- القيمة الصافية للإنجاز أو القيمة القابلة للتحقق: هي المبالغ الممكن الحصول عليها حاليا من خلال بيع أصل أثناء خروج إرادي.

- القيمة المحينة: تتمثل في التقدير الحالي للقيمة المحينة للتدفقات النقدية المستقبلية ضمن المسار العادي للنشاط.

3. مدى استجابة النظام المحاسبي المالي للمعايير المحاسبية الدولية

لا شك أن تبني النظام المحاسبي المالي وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، يعتبر لبنة أولى للقيام بالممارسات المحاسبية في الجزائر عبر مختلف المؤسسات الاقتصادية. ولكن إلى أي مدى يستجيب (SCF) إلى هذه المعايير؟ إن الإجابة على هذا السؤال تقودنا إلى إجراء مقارنة بين النظام المحاسبي المالي المعتمد في الجزائر مع المعايير المحاسبية الدولية، وهذا بغية معرفة نقاط التوافق ونقاط الاختلاف فيما بينها من خلال ما يأتي:

1.3. أوجه التشابه: يمكن حوصلة نقاط التشابه فيما يأتي:⁽¹⁾

- هناك توافق بين (SCF) مع المعايير المحاسبية الدولية من حيث الإطار المفاهيمي المحاسبي والمبادئ والفروض المحاسبية، وكيفية إعداد القوائم المالية والمعلومات التي يمكن الإفصاح عنها من خلال هذه القوائم.
- من أجل خدمة كل مستعملي القوائم المالية الختامية ومساعدتهم في اتخاذ قراراتهم بأكثر فعالية، فقد حدد (SCF) خصائص نوعية يسمح توفرها بجعل المعلومات المفصّل عنها في الكشوفات المالية الختامية ذات منفعة عالية بالنسبة لمستعمليها تتطابق مع تلك المقررة وفق المعايير (IAS/IFRS)؛
- طبقا للمعايير (IAS/IFRS) فإنه يمكن الاستفادة من محتوى القوائم المالية من قبل عدة أطراف مثل: المسيرين، الدائنين، الشركاء وغيرهم، ولكنها موجهة بالدرجة الأولى إلى المستثمرين الحاليين والمرقبين، المساهمين، المقرضين وجهات حكومية (مصالح الضرائب)؛
- هناك توافق بين (SCF) و (IAS/IFRS) فيما يتعلق القوائم المالية الختامية التي يجب إعدادها في إطار تقديم معلومات حول المركز المالي ونتائج الأعمال من ربح أو خسارة وكذا التدفقات النقدية، وعلى هذا الأساس فإن القوائم المالية الختامية الأساسية هي: الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة إضافة إلى ملحق يبين الطرق المحاسبية المتبعة ويقدم معلومات توضيحية مكملّة.

⁽¹⁾: علي بودلال، واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة، جامعة سعد دحلب، البلدة، يومي: 13-14 ديسمبر 2011، ص. 12. (بالتصرف)

- انطلاقا من ما جاءت به المعايير (IAS/IFRS) فيما يتعلق بتقديم الميزانية، من حيث طريقة عرضها في صورة قائمة أو جدول تظهر فيها عناصر الأصول والخصوم، إذ ترتب الأصول حسب درجة سيولتها وحسب مبدأ السنوية في التفرقة بين العناصر الجارية وغير الجارية، أما الخصوم فترتب حسب درجة الاستحقاق، وهي نفس الكيفية التي يعمل بها (SCF)؛
- تصنيف الأعباء حسب (SCF) جاء بكيفية التصنيف نفسها حسب (IAS/IFRS)، حيث تصنف وفق طبيعتها أو وظائفها، ويتعين حسب التصنيف الوظيفي تقديم بيانات ملحقة توضح طبيعة الأعباء وخاصة مخصصات الاهتلاكات ومصارييف العاملين؛
- بالنسبة لجدول تدفقات الخزينة، فهو الآخر يعرض حسب (SCF) بالكيفية نفسها التي جاءت بها المعايير، فهو يتكون من التدفقات النقدية الداخلة والخارجة أثناء الدورة المالية وحسب مصدرها، سواء كانت تدفقات نقدية متعلقة بالاستغلال أو بالاستثمار أو بالتمويل؛
- فيما يخص: تقييم المخزونات، التنازل عن الاستثمارات، قروض الإيجار، إعادة تقييم القيم الثابتة المعنوية، فإنها تتم وفق نفس الشروط المنصوص عليها من طرف المعايير (IAS/IFRS)؛

- فيما يتعلق النواتج المتعلقة بالبيع حسب (SCF)، فإن الإيراد من بيع السلع وتقديم الخدمات يتحقق بتوفر نفس الشروط المحددة من طرف المعايير (IAS/IFRS)، حيث يتحقق الأول عند تحويل المنافع والأخطار المنتظرة من الشيء محل البيع إلى الغير، وإمكانية تحديد سعر البيع والتكاليف المتعلقة بعملية البيع بدقة، ويتم الاعتراف بالثاني اعتمادا على نسبة إنجاز الخدمات المقدمة بتاريخ القوائم المالية، إن كان الإمكان قياسها بموثوقية.

2.3. أوجه الاختلاف: نوردها فيما يأتي:⁽¹⁾

- يتم التقييم المحاسبي لعناصر القوائم المالية حسب المعايير (IAS/IFRS) على أساس ما يلي: التكلفة التاريخية، القيمة العادلة، القيمة القابلة للتحويل، القيمة الحالية للتدفقات النقدية، في حين أن (SCF) يعتمد على مبدأ التكلفة التاريخية كأساس للتقييم، وفي بعض الحالات استخدام القيمة العادلة في تقييم بعض العناصر كما هو الحال في الأدوات المالية؛
- أولت المعايير (IAS/IFRS) اهتماما كبيرا بالمحاسبة في المؤسسات الكبرى وبالأخص

(1): علي بودلال، مرجع سبق ذكره، ص. 13. (بالتصرف)

تلك المدرجة في الأسواق المالية⁽¹⁾، في حين أن (SCF) يطبق إلزاما على كل المؤسسات الاقتصادية ذات الشكل القانوني (تخضع لأحكام القانون التجاري)، وهذا ما يوضح خضوعه للقانون التجاري، على عكس المعايير فهي لا ترتبط بأية تشريعات خاصة.

في هذا المقام نشير إلى أن النظام المحاسبي المالي يواجه إشكالية التحديث، فقد جاء من أجل التقارب مع المعايير المحاسبية الدولية وتحسين الممارسات المحاسبية، غير أن ما يلاحظ عليه هو التأخر في تطبيقه، إذ أن المشروع تم إعداده في جويلية 2006 لكنه طبق في جانفي 2010، بينما نجد أن المعايير دائمة التغيير والتحديث، وبهذا لم يشهد هذا النظام أي متابعة لمستجدات المعايير منذ تطبيقه، حيث ارتبطت التعليمات والتوجيهات الصادرة عن المجلس الوطني للمحاسبة مباشرة بتطبيق والانتقال إلى النظام المحاسبي المالي فقط دون الاطلاع على التغييرات التي أحدثت في المعايير.

لقد كشفت هذه المقارنة عن الأهمية الكبيرة للإصلاح المحاسبي، الذي قامت به الجزائر فهو يجسد التوجه الاقتصادي للجزائر من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي. إذ أنه يعكس وجود إرادة قوية لتطوير الممارسات المحاسبية المحلية لتستجيب للمستجدات الدولية، بما يؤدي إلى تعظيم مكاسب الاندماج في الاقتصاد العالمي على الاقتصاد الجزائري.

الفرع الثاني: آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي كأداة للحوكمة في المؤسسات الجزائرية

توفر المحاسبة المالية المعلومات الضرورية، التي تمكن جميع المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى من متابعة أداء الإدارة وتقييم كفاءتها، ما يقودنا إلى القول بأن المحاسبة المالية بما توفره من معلومات تمثل واحدة من أهم الأدوات اللازمة لإرساء مبادئ حوكمة الشركات. ولما كانت المحاسبة المالية في الجزائر يتبناها النظام المحاسبي المالي (SCF) كما جاء في مفهومه، فهو يمثل بذلك دعامة أساسية في تحقيق متطلبات حوكمة الشركات. فما هي آثار تطبيق هذا النظام على المؤسسات الجزائرية حتى يتمكن من أداء دوره لدعم الحوكمة فيها؟ وما هي التحديات التي تواجه تطبيقه في البيئة المحاسبية الجزائرية؟

(1): زينب حجاج، ومريم تواتي، أثر التوافق المحاسبي على المعالجة المحاسبية للتبديلات بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة، جامعة سعد دحلب، البليدة، يومي: 13-14 ديسمبر 2011، ص. 4.

1. الآثار المتوقعة من الإصلاح على ضوء تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية

لقد عرفت البيئة المحلية تغيرات كبيرة في إطار انفتاح الاقتصاد الجزائري على السوق العالمية وفتح المجال للاستثمار الأجنبي والقطاع الخاص الوطني، الأمر الذي ألزم حتمية انعكاس الاقتصاد الجزائري وفق المعايير المحاسبية الدولية التي تفرض التوحيد المطلق وتوسيع نطاقها في جميع القطاعات الاقتصادية، حتى تقضي على الاختلافات القائمة في إعداد القوائم المالية بين دول العالم.

فجاء النظام المحاسبي المالي ليحدد الضوابط والقواعد العامة لمسك وتجميع وتحديد القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية والكيانات الخاضعة لمسك محاسبة مالية، وقد تمخض عن هذا التوجه آثار إيجابية وأخرى سلبية، يتم التطرق لها فيما يأتي:

1.1. الآثار الإيجابية

- يتوخى من تطبيق النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية تحقيق العديد من المنافع التي نوجزها في الآتي:⁽¹⁾
- اقتراح حلول تقنية للتسجيل المحاسبي للعمليات غير المعالجة بموجب المخطط المحاسبي الوطني، ويسمح بالانتقال من محاسبة الذمة إلى المحاسبة المالية، وذلك بتجاوز المظاهر الجبائية إلى وصف الواقع الاقتصادي لعمليات المؤسسة؛
 - مساعدة المؤسسات الوطنية التي تبحث عن موارد مالية جديدة وخاصة المؤسسات التي لها استراتيجية للاستثمار خارج الوطن، وذلك بتقديمها للمعلومات المالية المطلوبة وامتثالها إلى المعايير المحاسبية الدولية التي تشترطها الأسواق المالية الدولية؛
 - سد الثغرات التي كان يعاني منها المخطط المحاسبي الوطني، بوضع أدوات ملائمة لجمع المعطيات وتحليلها بشكل يرسخ التسيير الشفاف للمؤسسات، تلك الأدوات معتمدة دولياً وتكشف كل المخالفات والاختلاسات وأعمال الفساد؛
 - إمكانية إجراء مقارنة أفضل حول الوضعية والأداء، عبر الزمن للمؤسسة نفسها، وفي الوقت نفسه بين المؤسسات وطنية ودولياً، وذلك بضمان قراءة سهلة وفهم صحيح للقوائم المالية الموجهة لمستخدمي المعلومة من داخل الوطن أو خارجه؛

(1): جمال لعشيشي، مرجع سبق ذكره، ص. 11. (بالتصرف)

- التحكم الجيد في الحسابات بإعطاء كافة الضمانات بصفة مستمرة، تضمن الصدق والشفافية للمسيرين والمساهمين والشركاء والدائنين ومختلف الأطراف من ذوي المصلحة من داخل المؤسسة أو خارجها؛⁽¹⁾
- تحسين جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي المالي وفق المعايير المحاسبية الدولية، من خلال تقديم صورة واضحة للوضعية المالية للمؤسسة وأدائها المالي ومختلف التغيرات التي طرأت على نشاطها، الأمر الذي يرفع من كفاءة أداء إدارة المؤسسة بالوصول إلى معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات؛⁽²⁾
- الاستغلال الجيد من قبل المؤسسات للمعلومات المتاحة في بيئتها، خاصة إذا تعلق الأمر بالقيام بعمليات استثمارية أو عمليات اندماج؛⁽³⁾
- إمكانية تقييم الأصول والخصوم بقيمتها العادلة أي قيمتها السوقية العادية حتى ينعكس الواقع الاقتصادي بشكل صادق، حيث يمكن في بعض الأحيان أن تقيم هذه الأخيرة اعتمادا على النماذج الاقتصادية القياسية أو القيمة المالية للتدفقات النقدية للخزينة التي يمكن أن يولدها الأصل.⁽⁴⁾

2.1. الآثار السلبية

- بالرغم من الإيجابيات التي يقدمها النظام المحاسبي المالي، إلا أنه يواجه حدودا هيكلية، بالإمكان إيجازها في الآتي:⁽⁵⁾
- وضعية المؤسسات الجزائرية غير المدرجة في البورصة، والتي لا تستفيد من المزايا التي يقدمها النظام المحاسبي المالي، حيث أن هذه المؤسسات قد تتحمل فيه أعباء إضافية نتيجة صعوبة تطبيقه في الوقت الحالي؛
- ضوابط النظام المحاسبي الجزائري، وخاصة الاعتبارات الجبائية التي ترتبط بسياسات وطنية بعيدة عن مجال التوافق؛

(1): مراد آيت محمد، وسفيان أبحري، النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر: تحديات وأهداف، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، جامعة سعد دحلب، البليلة، أيام: 13-14-15 أكتوبر 2009، ص. 7.

(2): عاشور كتوش، مرجع سبق ذكره، 2009، ص. 297.

(3): مراد آيت محمد، وسفيان أبحري، مرجع سبق ذكره، ص. 7.

(4): محمد الطاهر دربوش، وحسين بن طاهر، مرجع سبق ذكره، ص. 77.

(5): نفسه، ص. 76. (بالتصرف)

- ضعف المؤسسات المالية التي تعتبر عنصرا فعالا في تحريك العمل ب (SCF)؛
- ضعف تكنولوجيا المعلومات والاتصال المعتمدة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، باعتبار أن نظام المحاسبة والمالية نظام متطور يعتمد على عناصر التكنولوجيا والمعلوماتية والاتصال؛⁽¹⁾
- غياب أسواق نشطة لبعض الأصول والالتزامات من أجل استخدام القيمة العادلة في التقييم؛
- نقص الخبرة في مجال المعايير المحاسبية الدولية بشكل عام.

2. دور النظام المحاسبي المالي في دعم الحوكمة

يتضمن مفهوم حوكمة الشركات القواعد والممارسات، التي تحدد كيفية اتخاذ الشركات القرارات والشفافية التي تحكم عملية اتخاذ القرار فيها، ومدى المساءلة التي يخضع لها مديرو ومالكو تلك الشركات ومسيروها، حول مدى صحة المعلومات التي يفصحون عنها للمستثمرين ومقدار الحماية التي يقدموها للمساهمين، الذين هم بحاجة إلى معلومات منظمة تتسم بدرجة عالية من القابلية للمقارنة مع البيانات الأخرى المناظرة، وبدرجة التفصيل الكافية التي تمكنهم من تقييم مدى كفاءة الإدارة، كما تمكنهم من اتخاذ قرارات سليمة ورشيده.

كما يتضمن مفهوم حوكمة الشركات موضوعات خاصة بقانون الشركات وقوانين الأوراق المالية وقواعد قيد الشركات بالبورصة داخل كل بلد، وكذا المعايير المحاسبية التي تطبق على تلك الشركات، إلى جانب قوانين مكافحة الاحتكار وقوانين الإفلاس وعدم الملاءة المالية. ولا شك أن استعمال وتطبيق النظام المحاسبي المالي يهدف أساسا إلى جلب والمستثمرين والحفاظ على ثقتهم في الأسواق المالية، نظرا لما تفرضه هذه الأسواق من شفافية على الشركات التي تقدم حساباتها للمساهمين وكل الأطراف من ذوي المصلحة.

ما يقودنا إلى القول أن العلاقة بين الحوكمة والنظام المحاسبي المطبق في أي دولة متبادلة، فالنظام المحاسبي الجيد بمحتواه وتطبيقه الذي يخضع لجملة من المعايير والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها يدعم عملية الحوكمة في المؤسسات، وأن هذه الأخيرة ومن خلال

⁽¹⁾: بلقاسم سعودي، وعبد الصمد سعودي، مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة، جامعة سعد دحلب، البليدة، يومي: 13-14 ديسمبر 2011، ص. 8.

مبادئها تعمل بدورها على تحسين فاعلية النظام المحاسبي وقدرته على إيضاح كل ما يحدث في الشركة، وبالتالي زيادة عناصر الثقة بها.⁽¹⁾

ففي الجزائر نجد أن هذه العلاقة تدعمها المادة العاشرة (10) من القانون (11-07) المتضمن (SCF) والتي تنص على أنه: "يجب أن تستوفي المحاسبة التزامات الانتظام والمصادقية والشفافية المرتبطة بعملية مسك المعلومات التي تعالجها ورقابتها وعرضها وتبليغها"⁽²⁾، أي أن (SCF) يفرض الاعتماد على الشفافية عند جمع المعلومات ومعالجتها وعرضها في القوائم المالية، وهو بالتحديد ما تنص عليه الحوكمة من خلال بعدها المحاسبي الذي يشكل فيه مبدأ الإفصاح والشفافية بإلحاح ركيزة أساسية تسمح بإضفاء الثقة والمصادقية على المعلومات المحاسبية المعتمد عليها في اتخاذ القرارات.

إن تدعيم الحوكمة في الجزائر بوجود (SCF) كان وراءه مجموعة من الأسباب التي كانت تصب فحواها في عدم مواءمة النظام المحاسبي السابق (PCN) للنظام الاقتصادي الحديث، هذا النظام الذي يفرض لا محالة تطبيق مبدأ التوحيد المطلق للمعايير المحاسبية الدولية وتوسيع نطاق تطبيقها في جميع القطاعات الاقتصادية، حتى تقضي على الاختلافات القائمة في إعداد القوائم المالية بين دول العالم، بمعنى العمل على عولمة المعلومات المالية لمخرجات المحاسبة واتخاذ القرارات بناء على توفر الخصائص المطلوبة في القوائم المالية كي تعظم قيمة المنفعة المحققة منها بالنسبة لمستخدمي تلك القوائم. من هنا تبنت الجزائر النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبية الدولية كخطوة هامة تدل على اقتناعها بضرورة تبني فلسفة الحوكمة التي تؤهلها إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي.

3. تحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي

يعتبر النظام المحاسبي المالي خطوة مهمة لتوفيق الممارسات المحاسبية في الجزائر مع توجيهات معايير المحاسبية الدولية، فهو نظام يهدف كما سبقت الإشارة إليه، يهدف إلى تحقيق المصادقية والشفافية في مختلف القوائم المالية، وهو تطبيق من تطبيقات حوكمة الشركات، غير أن هذا الأخير يواجه صعوبات عديدة في تطبيقه في البيئة الاقتصادية والمؤسسية الجزائرية بسبب عدة اعتبارات وسلوكات متراكمة، ولعل أبرزها يتلخص فيما يلي:⁽³⁾

(1): محسن أحمد الخيزري، مرجع سبق ذكره، ص. 153.

(2): القانون (11-07) المتضمن النظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره، ص. 4.

(3): بلقاسم سعودي، وعبد الصمد سعودي، مرجع سبق ذكره، ص. 8. (بالتصرف)

- ضعف استعداد الكثير من المؤسسات الجزائرية لتطبيق هذا النظام، فلا زالت أنظمة المعلومات غير فعالة والموارد البشرية غير مؤهلة، وهذا راجع إلى النقائص الملحوظة في الجانب التكويني؛
- غياب الرابط بين المحاسبة والجباية، فهذا الاتصال يبرر بالرغبة في مراقبة المؤسسة وتقادي التهرب الجبائي وأهمية الجباية كمصدر للتمويل، كما أن القوانين التكميلية الداعمة لتطبيق هذا النظام مثل القوانين الجبائية غائبة؛
- عدم وجود سوق مالي في الجزائر يتميز بالكفاءة، فالتطوير المحاسبي الدولي كان نتيجة لعولمة الأسواق المالية التي تتميز بالكفاءة، مما يجعل تقييم الأسهم والسندات ومشتقاتها وفقا لطرق التقييم الحديثة، وهو ما لا يتحقق في حالة بورصة الجزائر، الأمر الذي يؤكد ضرورة ربط اعتماد النظام المحاسبي الجديد بإجراء إصلاح جاد وعميق على النظام المالي الجزائري؛
- عدم ترابط تبني النظام المحاسبي الجديد بإجراء تعديلات على القانون التجاري من جهة والنظام الضريبي من جهة أخرى، وكمثال على ذلك تسجيل قرض الإيجار في الأصول وإدراج الاهتلاكات المتعلقة بالأصل المستأجر ضمن أعباء الدورة كما نص عليه هذا النظام، حيث نجد أن القانون الضريبي الحالي يسمح للمؤسسات بإدراج الاهتلاكات التي تعود لأصول تملكها المؤسسة فقط. كما أن القانون التجاري الحالي ينص على تصفية المؤسسة إذا فقدت 75% من رأس مالها الاجتماعي غير أن النظام المحاسبي المالي يعتبره عنصرا هامشيا، فهو عبارة عن الفرق بين الأصول والخصوم وهذا الفرق يتغير من وقت لآخر، فالأهم أن لا تقع المؤسسة في خطر العجز عن التسديد وبإمكانها مزاوله نشاطها بشكل عادي ولو استهلكت رأس مالها الاجتماعي؛
- صعوبة تحديد القيمة العادلة للتبنيات المادية، لأن تحديد هذه القيمة يتم في ظل المنافسة العادية وحياسة البائع والمشتري على المعلومات الكافية، وهذا ما لا يتطابق مع حال بعض أسواق التبنيات المادية في الجزائر مثل سوق العقارات الذي يعمل في ظل منافسة احتكارية أين يتحكم البائعون في قيمتها السوقية؛
- غياب نظام معلومات للاقتصاد الوطني يتميز بالمصداقية والشمولية، فالتقييم وفق القيمة العادلة يحتاج إلى توفر معلومات كافية عن الأسعار الحالية للأصول الثابتة والمتداولة، في الوقت الذي نسجل فيه تضاربا في المعلومات المنشورة حول الاقتصاد الجزائري من قبل الهيئات الرسمية فضلا عن قلتها؛

- بطء في تطوير مضامين التعليم المحاسبي في الجامعات ومراكز التكوين، فمازالت المقررات المحاسبية لم تتغير وطرق التدريس يغلب عليها تعليم المحاسبة على طريقة القواعد والتي تقوي الاستذكار على حساب الإبداع، وهذا راجع أساسا إلى غياب الوعي المحاسبي وشيوع النظرة الضيقة إلى المحاسبة على أنها تقنية وليست علما قائما بذاته؛
 - صعوبة التخلي على النظام المحاسبي القديم الذي تأصل وتجذر في المؤسسات الاقتصادية منذ سنة 1976 ولدى المحاسبين والخبراء والأكاديميين لمدة جيل كامل أي 33 سنة؛
 - عدم قدرة العديد من المؤسسات الجزائرية على تحمل نفقات التحول إلى النظام المحاسبي الجديد نظرا لضخامة التكاليف؛
 - غياب الرؤية الاستراتيجية والتخطيط السليم للدخول في النظام المحاسبي المالي.⁽¹⁾
- من دون شك أن توافق البيئة المحلية مع البيئة الدولية في مجال المعايير المحاسبية الدولية له منافع وفوائد وأمامه معوقات وصعوبات، وأن مواجهة هذه العقبات يتطلب جهودا كبيرة في سبيل تأهيل الاقتصاد الجزائري وتطويع خصوصيات البيئة الجزائرية للإصلاحات في كل المجالات، لا سيما النهوض ببورصة الجزائر التي تعتبر رهانا محوريا لإنجاح عملية الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي.

المطلب الثالث: إطار علاقة حوكمة الشركات ببورصة الجزائر

بالرغم من دور السوق المالية في عمليات التمويل، إلا أن أهميتها في الجزائر ودورها في تمويل المؤسسات مازال محدودا جدا، نظرا لغياب تقاليد وثقافة وطنية للاستثمار المالي وحدثة هذه السوق، إلا أن مساعي الدولة متواصلة لتطويرها ومحاولة مواكبة نظيرتها من البورصات العربية والعالمية، في إطار سلسلة الإصلاحات الاقتصادية والمالية والهيكلية التي قامت بها في محاولة منها الالتحاق بركب الاقتصاد الحديث الذي يدعو إلى قيام نوع جديد من مؤسسات الأعمال، نوع ذو فكر عالمي ورؤية عالمية للأعمال وحرية استراتيجية قائمة على درجة عالية من التشابك.

(1): عاشور كتوش، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS/IFRS) في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص. 308.

الفرع الأول: عرض عام لبورصة الجزائر

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال سلسلة من الإصلاحات الهادفة إلى إحداث تغييرات جذرية في منهج الدولة السياسي وأدائها الاقتصادي، وقد فرض دعم الإصلاحات من قبل المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي) أن تكون مبادئ الحوكمة ضمن الحزمات المقدمة للسلطة العمومية.

1. مراحل نشأة بورصة الجزائر

في العشرية الأخيرة من القرن الماضي تم إنشاء "بورصة الجزائر للقيم المنقولة" بغرض تمويل الأنشطة الاقتصادية واستجابة للتغيرات الحاصلة على الصعيد الدولي، حيث تضافرت مجموعة من الظروف التي ساعدت على قيامها عبر عدة مراحل.

وقد ظهرت التشريعات الأولى المنظمة لأنشطة بورصة الجزائر والداعية إلى إنشائها في أوائل التسعينات، وذلك في إطار الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي شرعت الحكومة الجزائرية في تنفيذها منذ عام 1988. فقد تمت المصادقة على قوانين اقتصادية تركز استقلالية المؤسسات العمومية وصناديق المساهمة بشكل يكفل انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق، الأمر الذي يجعل من رأس مال المؤسسات العمومية مقسما إلى عدد من الأسهم، توزع ما بين صناديق المساهمة وبهذا ظهرت الشركات ذات الأسهم⁽¹⁾. من هنا ظهرت الحاجة إلى سوق مالية كآلية تمويل تتزامن في إنشائها مع التقرير بالدخول في تطبيق برامج الخصخصة، في ظل تواجد جهاز مصرفي لم يرقى في منظومته وخدماته إلى أداء دوره التمويلي المنوط به. الأمر الذي دفع إلى البحث عن طرق أخرى لتمويل المؤسسات والاقتصاد الوطني ككل. وتتجلى أهم مراحل إنشاء بورصة الجزائر كما أجمع عليها الاقتصاديون فيما يلي:

1.1 المرحلة التمهيدية

في 09 ديسمبر 1990، قامت صناديق المساهمة بإمضاء العقد التأسيسي لدى الموثق تحت اسم "شركة القيم المنقولة"، وهي شركة ذات أسهم يقدر رأس مالها بمبلغ 320.000 دج⁽²⁾، دون

(1): سامية فكير، المعايير الدولية للتقارير المالية ودورها في تنشيط سوق الأوراق المالية- دراسة مقارنة بين الجزائر والأردن، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، 2014/2013، ص. 271.

(2): محمد زيدان، وسعاد الميلودي، حوكمة الشركات مدخل لرفع وتعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية: دراسة حالة الجزائر، ورقة بحثية مقدمة ضمن المؤتمر الدولي الثامن حول: دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، الجزء الأول، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي: 19-20 نوفمبر 2013، ص. 263.

التصريح بكلمة بورصة، لأنه في تلك الفترة لم يكن هناك أي نص قانوني ينظم نشاط البورصة. يتولى مجلس إدارة مكون من ثمانية (8) أعضاء إدارتها، حيث أن كل عضو فيها يمثل أحد صناديق الاستثمار. ولقد نصت القوانين الأساسية لهذه الشركة بأن هدفها الرئيسي يتمثل في وضع تنظيم يسمح بتشغيل سوق المفاوضات على القيم المنقولة في أفضل الشروط. لكن بقيت هذه الشركة دون تشغيل وتأخرت في الانطلاق بالنظر إلى العوائق التنظيمية وضآلة رأس مالها، وكذا المشاكل الأخرى المرتبطة بضبط مهامها. ليتم رفع رأس مالها إلى مبلغ 9.320.000 دج في فيفري 1992⁽¹⁾، إلى جانب تعديل قوانينها الأساسية وعلى الخصوص البنود المتعلقة بتسميتها وموضوعها، من أجل التحديد الدقيق والواضح بصفتها بورصة للقيم المنقولة، ومن ثم أخذت هذه الشركة رسمياً اسم "بورصة القيم المنقولة". ولقد تم تحضير هذه البورصة لكي تكون جاهزة للتشغيل على المستوى المادي في أواخر سنة 1992.

- وفي 28 ماي 1991 تم إصدار ثلاثة مراسيم تنفيذية تنص على ما يلي:⁽²⁾
- المرسوم التنفيذي رقم (91-169)، الذي شرح فيه المشرع كيفية تنظيم المعاملات الخاصة بالقيم المنقولة، كما دعا شركات المساهمة إلى إصدارها. وقد حدد أيضاً الشكل القانوني لبورصة الجزائر؛
 - المرسوم التنفيذي رقم (91-170)، الذي شرح فيه أنواع القيم المنقولة وأشكالها وشروط إصدارها وكيفية تداولها وتحويلها؛
 - المرسوم التنفيذي رقم (91-171)، المتعلق بلجنة تنظيم ومراقبة البورصة التي أوكلت لها مهام تنظيم السوق، قبول المتعاملين، التدقيق في المعلومات المنشورة، ممارسة الرقابة وغيرها من الوظائف.

2.1. المرحلة الأولى

لقد كانت أولى العمليات التي شهدتها البورصة قبل البدء في مهامها رسمياً، هي تحديد نوعية الأوراق المالية التي يتم تداولها وذلك من خلال المرسوم التشريعي رقم (93-08) المؤرخ في 25 أبريل 1993 المكمل للقانون التجاري⁽³⁾، حيث حددت فيه مختلف أنواع القيم المنقولة

(1): محمد زيدان، وسعاد الميلودي، مرجع سبق ذكره، ص. 263.

(2): الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 26، 1991، ص. 935.

(3): M. Mansouri, *La bourse des valeurs mobilières d'Alger*, édition dar houma, Alger, 2002, p.8.

الفصل الثالث: إطار حوكمة الشركات في الجزائر مع استطلاع رأي لشركاء المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر

التي يمكن إصدارها، وكذا صدور عدة قوانين متعلقة ببورصة القيم المنقولة والتعريف بهذه البورصة ومنها:

- المرسوم التشريعي رقم (93-10) الصادر في 23 ماي 1993⁽¹⁾، الذي أقر إنشاء بورصة الجزائر، وحدد الوسطاء الذين يحق لهم إبرام الصفقات في البورصة، والهيئات المشرفة والمراقبة للسوق، تسيير جلسات التعامل، طرق اكتشاف التلاعب بالأسعار والعقوبات المترتبة على تلك الممارسات وغيرها من الأمور التفصيلية؛
- المرسومين التنفيذي رقم (94-175) ورقم (94-176) الصادرين في 26 جوان 1994 والمكملين والمعدلين للمرسوم التشريعي رقم (93-10)⁽²⁾.

3.1. المرحلة الثانية

بتاريخ 18 نوفمبر 1997 وبصدور نظام لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة رقم (97-03) والمتعلق بالنظام العام لشركة إدارة بورصة القيم المنقولة، تكرر مبدأ تساوي الحظوظ فيما يتعلق باستعمال المعلومات المحاسبية طبقا لما ورد في المادة رقم (37) التي تنص على أنه: "في حالة ما إذا بقي مساهم، غير الدولة أو قابضة عمومية يتحكم في رقابة شركة على رابطة خاصة معها، وينجم عنها تعارض مصالح بين التزامات الشركة حيال هذا المساهم ومسؤوليات الشركة تجاه كل المساهمين فيها، ففي هذه الحالة يمكن أن لا تكون هذه الشركة أهلا للقبول في التداول في البورصة."⁽³⁾ إضافة لجملة من الشروط الأخرى المتعلقة بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية، وقت وشكل الإفصاح خدمة للمستثمرين في أسهم الشركات.

وتتابعت التشريعات في تسعينات القرن الماضي إلى أن اكتملت المنظومة القانونية تقريبا وفتحت بورصة الجزائر في 13 سبتمبر 1999، بعد أن أجل فتحها عدة مرات بسبب تباطؤ الشركات المرشحة للتسجيل في إتمام إجراءات التقييد.⁽⁴⁾

(1): الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 34، 23 ماي 1993، ص. 4.

(2): الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 41، 26 جوان 1994، ص. 8-9.

(3): محمد قوجيل، ومحمد حسان بن مالك، تأثير التوافق بين عملية الإصلاح المحاسبي وتطبيق مبادئ الحوكمة على جودة الإفصاح في المؤسسات الجزائرية، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول: الإصلاح المحاسبي في الجزائر، المركز الجامعي بالوادي، يومي: 29-30 نوفمبر 2001، ص. 247.

(4): محفوظ جبار، بورصة الجزائر بعد عام من النشاط، ورقة عمل مقدمة إلى الندوة الأولى حول: دور البورصة في الاقتصاد الوطني - دراسة تقييمية لتجارب الأسواق الناشئة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يوم 7 ماي 2001، ص. 2.

خلال هذه المرحلة تم الانتقال من عملية الإصدار إلى عملية التداول، حيث كانت أول جلسة في شهر سبتمبر 1999، وتم تسعير سهم "رياض - سطيف"، وبعد أسبوع تم تسعير أسهم "صيدال"، أما سهم "الأوراسي" فتم تسعيره في أواخر شهر نوفمبر. وفيما يخص السندات فقد تم تسعير سند "سوناطراك" في شهر أكتوبر 1999، وكانت قد طرحت من قبل قرضا سنديا وذلك في بداية سنة 1998 بفائدة قدرها 13%، وأنه ظل متداولاً داخل القطاع المصرفي حتى شهر أكتوبر 1999.

2. دوافع نشأة بورصة الجزائر

من أهم العوامل التي تساهم في استراتيجية التنمية الجديدة هي السوق المالية باعتبارها أداة أساسية لتدعيم النمو الاقتصادي وتحقيق نهوض شامل في كل جوانب الحياة، ولتحقيق هذه الاستراتيجية فإن الأمر يقتضي إنشاء سوق مالية فعالة، وقد أثبت الواقع أن البورصة في الجزائر كان وراء إنشائها العديد من الدوافع يمكن حصرها فيما يلي:⁽¹⁾

- ✓ تأمين مصدر غير تضخمي للاستثمارات، يضمن التعبئة المباشرة للادخار الضروري لتمويل الاقتصاد الوطني، والمساهمة في ذلك في تخفيف عبء المديونية والعجز الموازني؛
- ✓ تعتبر البورصة إطاراً مناسباً لفتح رأس مال المؤسسات العمومية للمساهمين الخواص سواء كانوا طبيعيين أو معنويين، محليين أو أجنبية؛
- ✓ السماح للخرينة العمومية بالرجوع إلى تقنية جديدة لجمع الادخار من أجل إعادة التمويل؛
- ✓ تشكل البورصة بديلاً للمدخرين الذين تتجه اهتماماتهم الاستثمارية باتجاه بدائل أخرى، وبالأخص الاستثمار في العقارات وأنشطة المضاربة، فإشياء أدوات مالية حديثة تساهم في تثمين دور المدخر في تمويل الاقتصاد؛
- ✓ إيجاد الشركاء والحلفاء الاستراتيجيين الذين يساعدون هذه المؤسسات باعتبارهم مساهمين، وبالتالي تحقيق الالتزامات والتقديرات المحددة؛
- ✓ تجسيد هدف خوصصة المؤسسات العمومية؛
- ✓ تأهيل الاقتصاد الوطني للاندماج في الاقتصاد العالمي في إطار العولمة.

(1): محمد زيدان، وسعاد الميلاوي، مرجع سبق ذكره، ص. 264.

3. الأجهزة المسيرة والمراقبة لنشاط بورصة الجزائر

حددت التشريعات مختلف الهياكل المنظمة من أجل ضمان السير الحسن لبورصة القيم المنقولة في الجزائر، حيث خول التشريع لهيئتين مهمتين بإدارتها، تم إنشاؤهما بموجب المرسوم (93-10) وهي:

1.3. لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة (COSOB)

تأسست هذه اللجنة بموجب المرسوم التشريعي رقم (93-04) المؤرخ في 23 ماي 1993⁽¹⁾ وتم تنصيبها رسميا في 13 فيفري 1996⁽²⁾، حيث تعتبر أهم عنصر في التنظيم الداخلي للبورصة، لذا فهي تشكل السلطة الإدارية والمالية. تتكون هذه اللجنة من رئيس يعين بمرسوم رئاسي لعهد مدتها أربع سنوات، وستة أعضاء غير دائمين يعينون لمباشرة عملهم للمدة نفسها بقرار من وزير المالية.⁽³⁾

وقد أوكلت لهذه الأخيرة وفق التشريع مهمة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة فيما يتعلق بجميع القيم المنقولة المتداولة فيها، حيث حددت المادة (30) من القانون ذاته مهمة هذه اللجنة في تنظيم سوق القيم المنقولة ومراقبتها، بالسهر على حماية المستثمرين في القيم المنقولة وضمان حسن سير العمليات داخل البورصة وشفافيتها، إضافة إلى إعطاء تأشيرة القبول للشركات المرشحة للتقييد وشطبها، كما تسعى لإرساء الإطار القانوني والمؤسسي للسوق المالية، فهي مكلفة بإعداد وتحضير النصوص التنظيمية التي تشكل محيطا لسوق مالية حقيقية، زيادة على أنها تعنى بتحديد الجوانب التنظيمية لاعتماد الوطاء في البورصة.⁽⁴⁾ في هذا الصدد، قامت (COSOB) بوضع ثلاث أنظمة رئيسية هامة للانطلاق الحقيقية على النحو الآتي:

- يتمثل الأول في نظام الوطاء في عمليات البورصة (النشاط، المراقبة والقبول)؛
- يتعلق النظام الثاني بالعرض العمومي للادخار، العرض العمومي للبيع والدخول إلى البورصة؛

(1): محمد زيدان، وسعاد الميلودي، مرجع سبق ذكره، ص. 264.

(2): بويزة دين، لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها في الجزائر، مجلة علوم- تكنولوجيا وتنمية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، العدد 01، الجزائر، 2007، ص. 26.

(3): تنظيم اللجنة- مهامها وصلاحياتها، منشورات لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة، الجزائر، 2004، ص. 9.

(4): Les guides COSOB: guide de l'investisseur, Alger, novembre 1997, p. 10.

- أما الثالث فيخص هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة، التي تشكل أحد أهم القنوات لتوجيه الادخار نحو سوق الأوراق المالية.
 - تسهر (COSOB) على تهيئة الجو الملائم وتحضير كل الهيئات المعنية للإطلاق الحقيقي والميداني في العمل، وذلك بإنهاء وإتمام النصوص التنظيمية اللازمة لانطلاق البورصة وتنظيم عملياتها في الجزائر، حيث قامت اللجنة بإعداد الأنظمة الآتية:
 - النظام رقم (02-96) يتعلق بالمعلومات التي ينبغي نشرها من قبل الشركات التي تقوم بالدعوة العمومية للإنجاز؛
 - النظام رقم (03-96) يتعلق بشروط اعتماد الوسطاء في البورصة؛
 - النظام رقم (01-97) يتعلق بمساهمة الوسطاء في عمليات البورصة في رأس مال الشركة إدارة بورصة القيم المنقولة؛
 - النظام رقم (02-97) يتعلق بشروط تسجيل الأعوان المؤهلين لإجراء مفاوضات على القيم المتداولة؛
 - النظام رقم (03-97) يتعلق بسير بورصة القيم المتداولة؛
 - النظام رقم (04-97) الخاص بهيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة؛
 - النظام رقم (05-97) المرتبط باتفاقيات الحساب بين الوسطاء في عمليات البورصة وعملائهم؛
 - التعليم رقم (01-97) الصادرة بتاريخ 30 نوفمبر 1997 المحددة لكيفيات اعتماد الوسطاء في عمليات البورصة؛
 - النظام رقم (01-15) الصادر بتاريخ 15 أبريل 2015 والمتعلق بشروط اعتماد الوسطاء في عمليات البورصة وواجباتهم ومراقبتهم.⁽¹⁾
- علاوة على ذلك، قامت اللجنة بإعداد وإصدار مجموعة من الدلائل وهي: دليل المستثمر، دليل قبول القيم المنقولة، دليل هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة، دليل الإصدار.

⁽¹⁾: إصدار نظام جديد خاص بالوسطاء في عمليات البورصة، مجلة أخبار الاتحاد، الإصدار رقم (11)، اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، يناير 2016، ص. 9، متوفرة على الموقع الإلكتروني: www.uasa.ae، تاريخ الاطلاع: 2016/03/14.

وتمتاز اللجنة بجملة من الوظائف تمكنها من القيام بمهامها على أحسن وجه وهي:⁽¹⁾

- **الوظيفة القانونية:** تقوم اللجنة بتنظيم سير سوق القيم؛
- **وظيفة المراقبة:** تسهر اللجنة على تناسق قواعد السوق مع مختلف النصوص القانونية والتشريعية التي تحكم السوق، وذلك بالاطلاع على جميع الأعمال التنظيمية قصد مراقبتها، كما تعنى بضمان شفافية ونزاهة السوق، وذلك من خلال رقابة نشاطات الوسطاء في عمليات البورصة، وشركة تسيير بورصة القيم المنقولة والمؤتمن المركزي، وهيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة، إلى جانب متابعة عمليات النشر القانوني، مراقبة وتطبيق واجبات النظام الإعلامي، إذ تقوم كل شركة بإصدار القيم المنقولة وذلك بالتجائها إلى التوفير العلني حيث تنشر قبل ذلك مذكرة إعلام للجمهور (Notice d'information)، والتي تتضمن البيانات المنصوص عليها في القانون التجاري، ويمكن للجنة أن تطلب أي معلومات بتنظيم الشركة ووضعها المالي واللوائح كما تقوم بتأشير المذكرة قبل نشرها؛
- **وظيفة الحماية:** تسهر اللجنة على حماية المدخرين بتسليم تأشيرة على المذكرة الإعلامية التي تعدها كل شركة مصدرة تلجأ للاذخار العلني عند إصدارها لقيم منقولة، وذلك عند إدخال سندات في البورصة أو عند عملية العرض العمومي للبيع؛^(*)
- **الوظيفة التأديبية والتحقيقية:** تختص اللجنة في هذه الوظيفة بدراسة أي نزاع تقني ناتج عن تسيير القوانين واللوائح السارية على سير عمل البورصة، كما تهدف من خلال هذه الوظيفة إلى ترصد أي جنحة في البورصة، أو جنحة استعمال المعلومات السرية، أو التلاعب بالأسعار، أو المعلومات الخاطئة والمضللة.

2.3. شركة تسيير بورصة القيم (SGBV)

أنشئت شركة تسيير إدارة بورصة القيم بتاريخ 25 ماي 1997 وفقا للمرسوم التشريعي (93-10)، برأس مال قدره 475.200.000 دج⁽²⁾. حيث حددت المادة (15) من المرسوم السابق

⁽¹⁾: تنظيم اللجنة- مهامها وصلاحياتها، مرجع سبق ذكره، ص. 12.

^(*): يعتبر العرض العمومي للبيع إجراء منظما من طرف هيئات سوق الوراق المالية، خاصة فيما يتعلق باشتراط توافر المعلومات عند إصدار قيم منقولة جديدة، وقد سجلت (COSOB) في سنة 1998 حوالي 20 طلب قبول في البورصة تقدمت بها المؤسسات الوطنية العمومية، وتأتي شركة الرياض- سطيف في صدارة المؤسسات التي تلقت الضوء الخضر من طرف هذه اللجنة. ونشير إلى أن هذه التقنية تختلف من حالة لأخرى ومن بلد لآخر، بينما تبقى الخاصية المشتركة متمثلة في أهمية الإشهار التي تتبعها في ظل الشفافية المعمول بها.

⁽²⁾: محمد زيدان، وسعاد الميلودي، مرجع سبق ذكره، ص. 264.

دور هذا الجهاز من حيث كونه شركة ذات أسهم، تسيير المعاملات التي تجرى حول القيم المنقولة في البورصة.

وقد أوكل لها المرسوم التشريعي المشار إليه سابقا في المادة (18) المهام الأساسية التالية: تنظيم حصص التعامل، تسجيل مفاوضات الوسطاء في عمليات البورصة ونشر المعلومات في نشرة رسمية لجدول التسعيرة تحت مراقبة لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة (COSOB).⁽¹⁾ كما منح لها التشريع أيضا حق تحصيل العمولات حسب ما نصت عليه المادة (19) من القانون السابق عن كل العمليات التي تجري في البورصة، وهي تتكفل على الخصوص بتأطير جلسات التفاوض للوصول بالعملية إلى حالة من التوازن في السوق تنتهي بتنفيذ الأوامر المتعلقة بالبيع والشراء.⁽²⁾

4. المتدخلون في بورصة الجزائر

المتدخلون في بورصة الجزائر هم:

أ- الوسطاء في عمليات البورصة (IOB)، حددت نصوص القرار (97-01) المؤرخ في 18 نوفمبر 1997⁽³⁾، كافة الجوانب المتعلقة بالوسطاء في البورصة. وتتضمن البورصة حاليا تسعة وسطاء هم: بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، بنك التنمية المحلية (BDL)، بنك الجزائر الخارجي (BEA)، البنك الوطني الجزائري (BNA)، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP-) (BANQUE)، القرض الشعبي الجزائري (CPA)، إضافة الشركة الخاصة (TELL) (MARKETS) والبنكين الخاصين (BNP PARIBAS EL DJAZAIR) و (SOCIETE GENERALE ALGERIE)؛

ب- المؤتمر المركزي على السندات: هو عبارة عن الهيئة الجديدة التي أنشئت بموجب القانون رقم (03-04) المؤرخ في 17 فيفري 2003 المتعلق ببورصة الجزائر في شكل شركة ذات أسهم تحمل اسم "الجزائر للمقاصة" أو (ALGERIE CLEARING)⁽⁴⁾، حيث يقوم بفتح حسابات جارية للسندات وإدارتها لصالح ماسكي الحسابات بما يسهل نقلها بين الوسطاء الماليين من

⁽¹⁾: شمعون شمعون، البورصة، دار هومة، الطبعة الثانية، الجزائر، 1999، ص. 162.

⁽²⁾: حسان خبابة، بورصة الجزائر بين النظرية والتطبيق، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 8، جامعة باتنة، جوان 2003، ص. 82.

⁽³⁾: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 87، 1997، ص. 3.

⁽⁴⁾: محمد زيدان، وسعاد الميلودي، مرجع سبق ذكره، ص. 265.

خلال القيام بتحويلات من حساب إلى حساب، كما يتولى نشر المعلومات المتعلقة بالبورصة والمتعلقة بتنفيذ الأوامر وحركية الحسابات؛⁽¹⁾

– **هيئة التوظيف الجماعي في القيم المنقولة:** عبارة عن مؤسسة تهدف إلى تكوين محفظة للقيم المنقولة والمنتجات المالية الأخرى وتسييرها لحساب الغير، وهي مؤهلة لجمع الادخار مهما كان حجمه لاستثماره في سوق الأوراق المالية وفق سياسة توظيف محددة.⁽²⁾

5. شروط الإدراج في بورصة الجزائر

من دون شك أن قبول القيم المنقولة المصدرة من طرف الشركات للمفاوضات في البورصة يكتسي أكثر من ميزة نذكر منها ما يلي:

- القبول في البورصة يسمح للشركة بالانفتاح على الخارج ويقوي شهرتها؛
 - القبول في البورصة يسمح بتمويل نمو الشركة؛
 - القبول في البورصة يسمح بنمو وسيولة إصدارات الشركة من القيم المنقولة.
- وعادة ما يقوم مسيرو الشركة قبل إدخالهم قيمهم المنقولة في البورصة بدراسة جدية لمثل هذه القرارات. وفي حالة اتخاذ القرار بالقبول، فإن هؤلاء المسيرين عادة ما يجدون نوعين من القيود هما:

- ✓ قيد مادي: كتشكيل الملف واختيار وسيط لعمليات البورصة؛
 - ✓ قيد استراتيجي: ويتمثل في قياس نتائج هذا القرار على استمرارية نشاط الشركة.
- وتماشيا مع القوانين المعمول بها، فإن عملية الإدراج في بورصة الجزائر تخضع لجملة من الشروط نتطرق إليها فيم يأتي.

1.5. الشروط الخاصة بقبول القيم المنقولة

تتمثل هذه الأخيرة في النقاط التالية:⁽³⁾

- ✓ يجب أن يتم إصدار القيم المنقولة من طرف شركة منظمة قانونيا على شكل شركة ذات أسهم،

⁽¹⁾: المؤتمر المركزي على السندات، منشورات لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة، الجزائر، 2004، ص. 14.

⁽²⁾: محمد زيدان، وسعاد الميلودي، مرجع سبق ذكره، ص. 265.

⁽³⁾: SGVB: la bourse des valeurs, support documentaire, 1998, p. 3.

- ✓ يجب تحرير كل الأسهم؛
- ✓ يجب تحديد قيمة السهم؛
- ✓ يجب أن يتم توزيع الأسهم المعروضة على الجمهور بما لا يقل عن 300 مساهم؛
- ✓ يجب أن تكون أوراق الاقتراض موزعة على الأقل على 100 مكتسب أو حامل (détendeur)؛
- ✓ لا تخضع أوراق القرض الصادرة عن الدولة لشرط حد أدنى مسجل، ولا بالنسبة لقيمة الإصدار ولا فيما يخص عدد المكتسبين.

2.5. الشروط الخاصة بتسجيل الشركات

تتلخص هذه الأخيرة فيما يلي:⁽¹⁾

- ✓ يجب أن لا يقل رأس مالها عن 100 مليون دينار جزائري؛
- ✓ يجب أن تقوم بإصدار 20% من رأس مالها الإجمالي في صورة قيم منقولة؛
- ✓ يجب أن تقوم بنشر الوضعية المالية المصادق عليها لسنتين سابقتين للسنة التي قدمت خلالها طلب الدخول إلى البورصة؛
- ✓ يجب أن تكون قد حققت أرباحا خلال نشاط السنة المالية السابقة لتاريخ إيداع طلب القبول؛
- ✓ يجب أن تقدم تقريرا يتضمن تقييما لأصولها يعده أحد أعضاء الهيئة الوطنية للخبراء المحاسبين المعتمدين في الجزائر من غير محافظ حسابات الشركة؛
- ✓ يجب أن تقدم مذكرة إعلامية مصادق عليها من طرف (COSOB)؛
- ✓ يتعين عليها إثبات وجود هيئة الرقابة الداخلية، كما يجب أن تكون هذه الهيئة موضوع تقدير من طرف محافظ الحسابات في تقريره حول الرقابة الداخلية للشركة، وإن لم يوجد ذلك فيجب على الشركة المبادرة إلى تنصيب مثل هذه الهيئة خلال السنة المالية التالية لقبول قيمها المنقولة في البورصة.

(1): SGVB, guide d'introduction en bourse, 2011, p. 4.

6. واقع بورصة الجزائر وآفاق تطويرها

إن صدور القانون (93-10) المؤرخ في 23 ماي 1993، الذي أعلن الميلاد الفعلي لبورصة الجزائر، لم يتجسد في الواقع إلا بعد مضي أكثر من ست (6) سنوات وذلك بتاريخ 13 سبتمبر 1999، حيث تم فتح أبوابها للانطلاق في ممارسة نشاطها. ولعل السبب في تأخر انطلاقتها يعود إلى التأجيل المتتابع لتراكم المشاكل وانشغال الدولة آنذاك بإعادة ترتيب أوضاعها، بعد عشرية كاملة من اللااستقرار السياسي والاقتصادي.

من هنا ستحاول الباحثة أن تقدم إطلالة وجيزة حول نشاط بورصة الجزائر منذ انطلاقتها إلى غاية ماي 2016، بالاعتماد على ما هو متاح من البيانات الواردة في التقارير الشهرية والسنوية الصادرة عن شركة إدارة وتسيير البورصة.

1.6. واقع بورصة الجزائر: تحليل وتقييم تطور الأداء

بحلول 13 سبتمبر 2000، أكملت بورصة الجزائر عامها الأول، وأنه خلال هذه السنة قيدت ثلاث شركات مساهمة عمومية، حيث تخلت كل منها 20% من رأس مالها للاستثمار الخاص، وقد بلغت الرسملة الإجمالية لهذه الشركات في 4 سبتمبر 2000 ما يساوي 21.78 بليون دينار أي حوالي 290.33 مليون دولار أمريكي، بينما بلغت الرسملة المتداولة أي الجزء المتخلى عنه 58 مليون دولار أمريكي. بالإضافة إلى ذلك بلغ إصدار السند الوحيد آنذاك 115000 سندا بمبلغ إجمالي قدر بحوالي 91.43 مليون دولار أمريكي. إذا بدأ النشاط في بورصة الجزائر من صفقة واحدة تمت في الجلسة الأولى إلى أن وصل إلى 345 صفقة عقدت في الجلسة الرابعة والعشرين (24)، وتجاوز مبلغ الصفقات 3.25 مليون دولار أمريكي في الجلسة التاسعة عشر (19)، وبهذا سجل معدل الدوران لجميع الأوراق المالية المتداولة؛ في المتوسط؛ نسبة 5.23 %، ومعدل عائد قدره 7.95 %، وذلك على مدى (52) جلسة.⁽¹⁾

نشير في هذا المقام أنه لا يمكن الحكم على بورصة الجزائر انطلاقا من سنة واحدة من النشاط، ولكن من المفيد أن نلخص ولو بإيجاز تطور التعامل في مختلف الأوراق المالية خلال عقدين من الزمن منذ تأسيسها.

لقد اقتصر نشاط البورصة عند انطلاقتها على سند وحيد يعود إلى شركة "سوناطراك"، وثلاثة أسهم للشركات التالية: مؤسسة "الأوراسي" في مجال السياحة والفندقة، مجمع "صيدال"

(1): محفوظ جبار، بورصة الجزائر بعد عام من النشاط، مرجع سبق ذكره، ص. 2.

الفصل الثالث: إطار حوكمة الشركات في الجزائر مع استطلاع رأي لشركاء المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر

في مجال الصناعة الصيدلانية ومؤسسة "الرياض- سطيف" في الصناعات الغذائية، على اعتبار أنها المؤسسات الوحيدة التي تحولت آنذاك بفعل التشريع إلى شركات مساهمة، من خلال طرحها ما نسبته 20% من إجمالي رأس مالها للاكتتاب العام حسب ما نص عليه التشريع والقانون التجاري في هذا الصدد. وقد طرحت أسهم هذه الشركات للاكتتاب العام ثم تداولها في مرحلة ثانية في إطار البورصة، وهذا بعد استجابة الجهات المصدرة للشروط القانونية التي حددتها (COSOB)، حيث تولت البنوك التجارية (في غياب بنوك الاستثمار) مهمة تصريف إجمالي الاكتتاب.

هنا نشير إلى أن الاكتتاب العام عن طريق البورصة أو ما يسمى بالدعوة للادخار، هو من أكثر الطرق شيوعاً وأنجعها لتوسيع قاعدة الملكية وتحسين أداء المؤسسات الاقتصادية العمومية، كما يعتبر أسلوباً ناجحاً لتشجيع صغار المستثمرين والمدخرين. وعلى العموم فقد سجل اختلاف ملحوظ آنذاك بين العرض والطلب خلال كافة الجلسات تقريباً، إذ تجاوز العرض الإجمالي الطلب الإجمالي بكثير، حيث يشكل عرض الأدوات المالية المتداولة في بورصة الجزائر 3.66 مرة الطلب عليها، الأمر الذي يبين؛ من جهة؛ مدى نقص السيولة في بورصة الجزائر، ومن جهة أخرى توفر فرص الاستثمار في الحوافز المالية الجزائرية⁽¹⁾. هذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (7): العرض والطلب على الأدوات المالية المتداولة في بورصة الجزائر خلال العام الأول (سبتمبر 1999/سبتمبر 2000)

البيان	المجموع (52 أسبوعاً)	المعدل الشهري (2)
العرض (ورقة)	1 098 044	91 504
الطلب (ورقة)	300 035	25 003
العرض/الطلب (مرة)	3.6597	--

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على منشورات شركة إدارة البورصة، الجزائر، 2000.

ما يلفت الانتباه في نشاط بورصة الجزائر بعد عام من النشاط هو تركيز المستثمرين حول سندات الدين لشركة سوناطراك، التي شكلت قيمة الصفقات المتعلقة بها آنذاك ما نسبته 49% من إجمالي قيمة الصفقات المبرمة، مما يوحي بافتقاد المستثمر لثقة التعامل بالأسهم

⁽¹⁾: محفوظ جبار، بورصة الجزائر بعد عام من النشاط، مرجع سبق ذكره، ص. 3.

الفصل الثالث: إطار حوكمة الشركات في الجزائر مع استطلاع رأي لشركاء المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر

وتفضيله لسندات الدين باعتبارها مضمونة الدفع.⁽¹⁾ وقد شهد باقي الأسهم المتداولة عرضا يفوق الطلب، هذا ما يعكسه الجدول الموالي.

الجدول رقم (8): إجمالي العرض والطلب على الأوراق المالية المتداولة ببورصة الجزائر خلال عام 2001

الورقة المالية	حجم أوامر الشراء	حجم أوامر البيع
أسهم الأوراسي	68 599	386 351
أسهم الرياض - سطيف	27 568	299 220
أسهم صيدال	19 731	1 090 147
سندات سوناطراك	5 289	2 521

المصدر: حسان خبابية، بورصة الجزائر بين النظرية والتطبيق، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 8، جامعة باتنة، جوان 2003، ص. 85.

بالنظر إلى الجدول السابق، نجد أن عرض أسهم الأوراسي يفوق الطلب بـ 43%، وأن عرض أسهم الرياض - سطيف يكاد يفوق الطلب بـ 11 مرة، أما أسهم صيدال فيتفوق العرض على الطلب بـ 5 مرات.

إن الوضعية التي عاشتها بورصة الجزائر، خاصة في عام 2001 تدعو إلى الكثير من القلق، إذ بالرغم من قلة الأوراق المتداولة، فإن النشاط قد قل كثيرا، الأمر الذي أدى إلى تدهور أسعار أسهم الشركات المقيدة.⁽²⁾ هذا ما يعبر عنه الجدول التالي:

الجدول رقم (9): تدهور أسعار أسهم المؤسسات المقيدة ببورصة الجزائر لسنة 2001

التغير	السعر في 2001/10/22 (دج)	سعر الافتتاح (دج)	تاريخ التسجيل	
- 42%	1645	2340	1999/9/13	الرياض - سطيف
- 15%	715	825	1999/9/20	صيدال
- 38%	290	400	2000/2/14	الأوراسي
- 32%	متوسط التغير			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المتحصل عليها من مكاتب البورصة للشركات المدرجة والبنك الخارجي الجزائري - سطيف

(1): حسان خبابية، مرجع سبق ذكره، ص. 85.

(2): محفوظ جبار، تحول نمط التمويل وضرورة إصلاح السوق المالية الجزائرية، ورقة بحثية ضمن الملتقى الوطني حول: النظام المصرفي في الجزائر - واقع وآفاق، جامعة قالمة، يومي: 5-6 نوفمبر 2001، ص. 11.

الفصل الثالث: إطار حوكمة الشركات في الجزائر مع استطلاع رأي لشركاء المساهمة المدرجة في
بورصة الجزائر

لقد أدى الانزلاق المسجل في بورصة الجزائر عام 2001 بنسبة (- 32%) إلى إحجام المستثمرين عن توظيف أموالهم. ويمكن عرض إجمالي نشاط بورصة الجزائر منذ بداية نشاطها عام 1999 حتى عام 2002 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (10): نشاط بورصة الجزائر للفترة (1999 - 2002)

(*) : إلى غاية 2002/5/8

2002 ^(*)	2001	2000	1999	
378 847	227 426	1 896 140	286 664	حجم الأوامر الصادرة
50 923	361 445	323 490	35 348	حجم الصفقات المبرمة
91 823 945 .00	533 217 905 .00	720 039 160 .00	108 079 690 .00	قيمة الصفقات (دج)
3 716	13 639	10 513	2 568	عدد الأوامر الصادرة
1 552	2 898	2 559	1 056	عدد الصفقات المبرمة

المصدر: مصلحة التداول في بورصة الجزائر، متاحة على الموقع الإلكتروني: www.sgbv.dz

بالتمعن في أرقام الجدول السابق، نجد أن القيمة الإجمالية للصفقات والتي تمثل إجمالي نشاط البورصة منذ افتتاحها، قد سجلت أعلى مستوى لها خلال عام 2002 بمبلغ 91 823 945 .00 دج، أي ما يعادل في ذلك الوقت، وهو رقم بعيد عن حاجات التمويل التي من المفترض توفيرها قبل البورصة خلال نشاط سنة كاملة. ما يقودنا إلى القول أن نشاط البورصة بعيد عن الواقع، ذلك أنها تشهد حالة من الجمود والقصور.

إلى جانب الخصائص السالف ذكرها، نجد أن بورصة الجزائر انفردت بكونها بورصة يقتصر النشاط التداولي فيها على يوم واحد في الأسبوع هو يوم الاثنين، لتشهد بعد ذلك إضافة يوم آخر هو يوم الأربعاء، حيث أن التسعيرة تتم إلكترونيا 100%.

وما يلفت الانتباه أيضا أنه منذ افتتاح بورصة الجزائر، وانطلاق عملية التداول التي شهدت التعامل على سند واحد لشركة سوناطراك، وسهم واحد هو سهم شركة الرياض - سطيف لتلتحق بهما شركة صيدال بعد أسبوع من ذلك، ثم أدرجت أسهم فندق الأوراسي بعد ذلك في فيفري 2000، فمنذ ذلك التاريخ لم تقيد أي شركة مساهمة أخرى في بورصة الجزائر إلى غاية

ديسمبر 2009، الأمر الذي أصاب السوق بشلل شبه كلي خلال السنوات الأخيرة.⁽¹⁾
أما في الوقت الحالي وبعد انسحاب مؤسسة الرياض - سطيف سنة 2006^(*)، تشهد
بورصة الجزائر سوى خمس عمليات تسعير تعلقة بعمليات خصخصة جزئية لرأس مال كل
من: مجمع صيدال، مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي، شركة أليانس للتأمينات، شركة (NCA)
روبية في الصناعة الغذائية وشركة بيوفارم في الصناعة الصيدلانية. هنا نشير إلى أنه تم
تسجيل فشل مصنع عين الكبيرة للإسمنت التابع لمجمع "جيكا" سنة 2016 في الحصول على
رخصة الإدراج في البورصة.⁽²⁾

علاوة على ما سبق ذكره، تتكون بورصة الجزائر من: السوق الرسمي، سوق السندات
سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسوق سندات الخزينة العمومية، لذلك تعتبر في مستوى
ضعيف جدا (من حيث عدد المؤسسات وحجم التداول) بالرغم من مرور عقدين على تأسيسها
وبالرغم من التحفيزات الجبائية الممنوحة للمستثمرين (أرباح الأسهم، عوائد السندات) أو
للمؤسسات (رأس المال المفتوح في البورصة)، وفق ما أوصت به منظمة الأمم المتحدة في
مجال التنمية سنة 2011، أنه لكي تتطور وتنشط البورصة يجب بلوغ رأس مال قدره 40 مليار
دولار في خمس سنوات مقبلة، أما رأس مالها لسنة 2016، يبلغ 15 مليار دج، من الناحية
المحاسبية والمالية والمؤسسات المدرجة يجب عليها تقديم كشوف الحسابات مرتين في العام
عملا بأحكام النظام رقم (2000-2) المؤرخ في 20 جانفي 2000.⁽³⁾

وجدير بالإشارة أن بورصة الجزائر تعرضت إلى انقطاع في التمويل من ماي 2000
إلى غاية 2006⁽⁴⁾، حيث عرفت بعد هذه الفترة إدارة سند شركة "سونلغاز" في نوفمبر 2006 ثم

⁽¹⁾: محفوظ جبار، أسواق رؤوس الأموال: الهياكل - الأدوات - الاستراتيجيات، الجزء الأول، دار الهدى، الطبعة الأولى،
عين مليلة، الجزائر، 2011، ص. 330.

^(*): لقد كان انسحاب شركة الرياض - سطيف من بورصة الجزائر بطلب منها لأسباب مرتبطة بصحتها المالية منها عدم
سيولة السهم إلى جانب عدم توزيع الأرباح على المستثمرين منذ سنة 2004، بالإضافة إلى عدم نجاعة الحالة المالية
للفروع التابعة لها.

⁽²⁾: لا تأثير على برنامج إدراج الشركات الأخرى، تصريحات مدير البورصة محمد الشريف بلميهوب، معرض الصحافة،
مجلة منتدى رؤساء المؤسسات، الجزائر، 20 جوان 2016، ص. 5.

⁽³⁾: فريد عوينات، الممارسات المحاسبية الجزائرية في ظل النظام المحاسبي المالي - الاحتياجات والتحديات، المجلة
الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 02، 2016، ص. 166.

⁽⁴⁾: 85% من الشركات الخاصة غير مؤهلة لدخول البورصة، تصريحات المدير العام لبورصة الجزائر في جريدة
المساء، 21 أفريل 2008، المحرك الإخباري: www.djazair.com، تاريخ الاطلاع: 18 نوفمبر 2009.

**الفصل الثالث: إطار حوكمة الشركات في الجزائر مع استطلاع رأي لشركاء المساهمة المدرجة في
بورصة الجزائر**

سند الشركة الجزائرية للاتصالات ثم سند الخطوط الجوية الجزائرية، حيث أودت هذه العمليات الثلاث إلى رفع القيم المدرجة في البورصة بالنسبة للسندات إلى 51 مليار دينار بعد التدهور الذي عرفه نشاط البورصة بين سنتي 2004 و 2005 أين سجل حجم التداول خلالهما أدنى مستوياته، إذ بلغ حوالي 4 ملايين دينار سنة 2005.

وما يلاحظ على نشاط بورصة الجزائر منذ سنة 2005 حتى سنة 2013 التذبذب المستمر في قيمة وحجم التداول، حيث نسجل ما يلي:

- ارتفاع في حجم التداول من 13 487 سنة 2005 وبقيمة 4 مليون دينار ليصل سنة 2006 إلى 76 010 وبقيمة منخفضة تقدر بـ 149 مليون دينار؛
- انخفاض حجم التداول من 130 443 سنة 2007 وبقيمة 960 مليون دينار ليصل سنة 2008 إلى 184 110 وبقيمة مرتفعة تقدر بـ 1219 مليون دينار؛
- انخفاض الحجم المتداول سنة 2009 إلى 143 563 مع انخفاض في قيمة التداول المقدر بـ 898 مليون دينار؛
- ارتفاع الحجم المتداول من 117 729 سنة 2010 وبقيمة 670 مليون دينار ليصل سنة 2011 إلى 252 954 وبقيمة 321 مليون دينار، والتي انخفضت بدورها بحوالي نصف القيمة المتداولة في 2010؛
- انخفاض حجم التداول سنة 2012 إلى حوالي 167 827 ليصل إلى 101 950 في سنة 2013، وذلك بقيمة تداول تمثل 149 مليون دينار. ويمكن توضيح ذلك من خلال البيانات المدرجة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (11): نشاط بورصة الجزائر للفترة (2005-2013)

السنة	عدد الأوامر	حجم الأوامر	الحجم المتداول	القيمة المتداولة (مليون دج)	عدد الصفقات
2005	226	229 369	13 478	4	64
2006	1235	767 643	76 010	149	234
2007	3948	1 365 861	130 443	960	410
2008	2481	2 146 054	184 110	1219	545
2009	3354	1 397 279	143 563	898	488
2010	2632	1 081 971	117 729	670	361
2011	2343	1 370 054	252 954	321	520
2012	5078	2 779 493	167 827	673	277
2013	4271	2 673 065	127 589	101	177

المصدر: مصلحة التداول، متاحة على الموقع الإلكتروني: www.sgbv.dz

الفصل الثالث: إطار حوكمة الشركات في الجزائر مع استطلاع رأي لشركاء المساهمة المدرجة في
بورصة الجزائر

كما عرفت بورصة الجزائر نشاطا محتثما في الآونة الأخيرة، حيث شهد نشاط قاعة التداول ارتفاعا خلال شهر جانفي 2014، أين بلغت قيمة المعاملات 2 186 375 دج مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 25.33% مقارنة بالشهر الماضي أين سجلت التداولات قيمة 1 744 425 دج. كذلك انتقل حجم التداول من 4 232 في شهر ديسمبر 2013 إلى 4 070 في جانفي مسجلاً بذلك انخفاضا قدره 3.82%، كما يظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم (12): مؤشرات نشاط بورصة الجزائر لشهر جانفي 2014

البيانات	التغير (%)	جانفي 2014	ديسمبر 2013
عدد أيام التداول	-	9	9
عدد الأوامر المعروضة	-7.01	159	171
حجم الأوامر المعروضة للشراء	-56.67	13 675	31 536
حجم الأوامر المعروضة للبيع	28.24	107 088	83 502
قيمة التداول (دج)	25.33	2 186 375	1 744 425
حجم التداول	-3.82	4 070	4 232
عدد الصفقات	116.66	25	13

المصدر: التقرير الشهري لبورصة الجزائر، شركة تسيير بورصة القيم، جانفي 2014، ص. 1.

وفيما يخص التداولات المسجلة في مختلف أقسام القيم المنقولة والمسجلة في التسعيرة الرسمية نجد أن:

- قسم الأسهم: سجل ارتفاعا من حيث القيمة المتداولة الإجمالية للسندات قدره 2.4% مشكلا بذلك 81.7% من القيمة الإجمالية المتبادلة في قاعة تداول البورصة؛
- قسم السندات: سجل هذا الأخير قيمة تداول خلال شهر جانفي قدرها 4000 000 دج، وهو ما يمثل نسبة 18.29% من القيمة الإجمالية المتبادلة في قاعة تداول البورصة.

ومع مطلع سنة 2015 شهد نشاط قاعة التداول لبورصة الجزائر ارتفاعا كبيرا في قيمة المعاملات خلال شهر جانفي قدره 757.1% مقارنة بالشهر الماضي (ديسمبر 2014)، كذلك انتقل حجم التداول من 3665 في شهر ديسمبر إلى 29 757 في جانفي مسجلا نسبة ارتفاع قدرها 711.92%. هذا ما يوضحه الجدول التالي:

الفصل الثالث: إطار حوكمة الشركات في الجزائر مع استطلاع رأي لشركائه المساهمة المدرجة في
بورصة الجزائر

الجدول رقم (13): مؤشرات نشاط بورصة الجزائر لشهر جانفي 2015

البيانات	التغير (%)	جانفي 2015	ديسمبر 2014
عدد أيام التداول	-	8	10
عدد الأوامر المعروضة	- 50.65	187	379
عدد الأوامر المعروضة للشراء	-13.91	44 546	51 746
حجم الأوامر المعروضة للبيع	-48.44	119 454	231 684
قيمة التداول (دج)	757.10	12 996 345	1 416 300
حجم التداول	711.92	29 757	3 665
عدد الصفقات	80	36	20
المعدل اليومي للصفقات	-	5	2
المعدل اليومي لقيمة التداول (دج)	971.38	1 624 543.12	151 630
المعدل اليومي لحجم التداول	914.90	3 719.62	366.5

المصدر: التقرير الشهري لبورصة الجزائر، شركة تسيير بورصة القيم، جانفي 2015، ص. 1.

وبالنظر إلى نشاط قاعة التداول لبورصة الجزائر خلال سنة 2015، نجد أنه في السداسي الثاني سجل انخفاض قدر بـ 42.03%، حيث بلغت قيمة المعاملات 24 760 815 دج، مقارنة بالسداسي الأول أين سجلت التداولات ما قيمته 42 714 410 دج، كما انتقل حجم التداول من 86 206 في السداسي الأول إلى 54 547 في السداسي الثاني مسجلا بذلك انخفاضا قدر بـ 36.72%.

أما فيما يخص التداولات المسجلة في مختلف أسواق القيم المنقولة المحققة في التسعيرة الرسمية نلاحظ ما يلي:

- السوق الرئيسي للسداسي الثاني عرف انخفاضا مقارنة بالسداسي الأول من حيث القيمة الإجمالية للتداول قدر بنسبة 42.03%؛
 - أما سوق السندات فلم يسجل أي تداول لشهر ديسمبر.
- هذا ما يوضحه الجدول التالي:

الفصل الثالث: إطار حوكمة الشركات في الجزائر مع استطلاع رأي لشركاء المساهمة المدرجة في
بورصة الجزائر

الجدول رقم (14): مؤشرات نشاط بورصة الجزائر لسنة 2015

البيانات	السداسي الأول	السداسي الثاني	التغير (%)
عدد أيام التداول	51	53	-
عدد الأوامر	1 517	1 452	-4.28
حجم الأوامر المعروضة للشراء	306 091	413 711	35.15
حجم الأوامر المعروضة للبيع	1 164 564	1 505 947	29.31
قيمة التداول	42 714 410	24 760 815	-42.03
حجم التداول	86 206	54 547	-36.72
عدد الصفقات	155	122	-21.29
المعدل اليومي للصفقات	3.03	2.30	-24.09
المعدل اليومي لقيمة التداول	837 537.45	467 185.18	-44.21
المعدل اليومي لحجم التداول	1 690.31	1 029.18	-39.11

المصدر: التقرير السنوي لبورصة الجزائر، شركة تسيير بورصة القيم، 2015.

وفي قراءة أخرى لنشاط قاعة التداول لبورصة الجزائر مع نهاية سنة 2015، نجد أن هناك ارتفاعا قدره 121.76%، حيث بلغت قيمة المعاملات خلال شهر ديسمبر 908 628 دج، مقارنة بالشهر الماضي أين سجلت التداولات ما قيمته 4 097 265 دج. كذلك انتقل حجم التداول من 9 466 (أسهم وسندات) في شهر نوفمبر إلى 21 623 في شهر ديسمبر مسجلا بذلك ارتفاعا قدره 128.42%.

وفيما يخص التداولات المسجلة في مختلف أسواق القيم المنقولة المحققة في التسعيرة الرسمية، نلاحظ أن:

- السوق الرئيسي لشهر ديسمبر عرف تطورا مقارنة بالشهر الماضي من حيث القيمة الإجمالية للتداول قدر بـ 121.76% مشكلا بذلك القيمة الإجمالية المتبادلة في قاعة التداول؛
 - أما سوق السندات فلم يسجل أي تداول.
- هذا ما توضحه الجداول التالية:

الفصل الثالث: إطار حوكمة الشركات في الجزائر مع استطلاع رأي لشركاء المساهمة المدرجة في
بورصة الجزائر

الجدول رقم (15): مؤشرات نشاط بورصة الجزائر لشهر ديسمبر 2015

البيانات	نوفمبر 2015	ديسمبر 2015	التغير (%)
عدد أيام التداول	9	9	-
عدد الأوامر	254	209	-17.71
حجم الأوامر المعروضة للشراء	32 800	58 596	78.64
عدد الأوامر المعروضة للبيع	203 318	175 805	-13.53
قيمة التداول (دج)	4 097 265	9 086 280	121.76
حجم التداول	9 466	21 623	128.42
عدد الصفقات	22	37	68.18
المعدل اليومي للصفقات	2.44	4.11	68.44
المعدل اليومي لقيمة التداول (دج)	455 251.66	1 009 586.66	121.76
المعدل اليومي لحجم التداول	1 051.77	2 402.55	128.42

المصدر: التقرير الشهري لبورصة الجزائر، شركة تسيير بورصة القيم، ديسمبر 2015، ص. 1.

الجدول رقم (16): مؤشرات أسعار بورصة الجزائر لشهر ديسمبر 2015

القيم المنقولة	أعلى سعر (دج)	أدنى سعر (دج)	معدل السعر (دج)	متوسط السعر المرجح (دج)
أسهم أليانس	565	540	556.67	555.46
أسهم الأوراسي	480	480	480	480
أسهم رويبة	355	355	355	355
أسهم صيدال	665	640	645	643.75

المصدر: التقرير الشهري لبورصة الجزائر، شركة تسيير بورصة القيم، ديسمبر 2015، ص. 3.

الجدول رقم (17): تطور قيمة وحجم الأسهم المتداولة لشهر ديسمبر 2015

القيم المنقولة	حجم التداول	قيمة التداول	عدد الصفقات
أسهم أليانس	4 852	2 695 080	6
أسهم الأوراسي	192	92 160	6
أسهم رويبة	15 147	5 377 185	14
أسهم صيدال	1 423	921 855	11
المجموع	21 623	9 086 855	37

المصدر: التقرير السنوي لبورصة الجزائر، شركة تسيير بورصة القيم، 2015، ص. 16.

الفصل الثالث: إطار حوكمة الشركات في الجزائر مع استطلاع رأي لشركاء المساهمة المدرجة في
بورصة الجزائر

ونستعرض في آخر محطة لتقييم نشاط بورصة الجزائر أهم المؤشرات المسجلة في شهر ماي 2016 بعد تسجيل دخول شركة "بيوفارم"، حيث شهد نشاط قاعة التداول لبورصة الجزائر ارتفاعا خلال شهر ماي قدر بـ 7483.64%، إذ بلغت قيمة المعاملات 688 115 250 دج مقارنة بالشهر الماضي أين سجلت ما قيمته 9 073 675 دج، وهذا نتاج عن صفقات الكتل لأسهم شركتي "أليانس" و"بيوفارم".
كذلك انتقل حجم التداول من 24 332 في شهر أفريل إلى 578 784 في شهر ماي مسجلا بذلك نسبة مرتفعة قدرها 2278.69%. هذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (18): مؤشرات نشاط بورصة الجزائر لشهر ماي 2016

البيانات	أفريل 2016	ماي 2016	التغير (%)
عدد الأوامر	157	169	7.64
قيمة التداول (دج)	9 073 675	688 115 250	7483.64
حجم التداول	24 332	578 784	2278.69
عدد الصفقات	29	47	62.07

المصدر: التقرير الشهري لبورصة الجزائر، شركة تسيير بورصة القيم، ماي 2016، ص. 1.

وفيما يأتي عرض لقيمة وحجم التداول لأسهم الشركات المدرجة ببورصة الجزائر، حيث نلاحظ أن أسهم الأوراسي لم تشهد أي تداول، في حين عرفت أسهم شركة بيوفارم أكبر حجم تداول قدر بـ 444 677 بقيمة تداول بلغت دج. كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (19): تطور قيمة وحجم الأسهم المتداولة لشهر ماي 2016

الأسهم	حجم التداول	قيمة التداول	عدد الصفقات
أليانس للتأمينات	124 503	62 259 390	21
الأوراسي	-	-	-
بيوفارم	444 677	622 575 800	9
NCA رويبة	9564	3 254 460	16
صيدال	40	25 600	1

المصدر: تقرير بورصة الجزائر الشهري، شركة تسيير بورصة القيم، ماي 2016، ص. 2.

2.6. معوقات بورصة الجزائر

واجهت بورصة الجزائر تحديات كبيرة في بداية مشوارها، لاسيما وأن الانطلاقة كانت متواضعة وتفتقد إلى الجدية بالنظر إلى الإمكانيات التي يتوفر عليها الاقتصاد الجزائري، حيث شكل نقص الإعلام عموما وانعدام الإعلام المتخصص تحديدا، إحدى العقبات الرئيسية التي ساهمت في تحقيق نتائج هزيلة في عامها الأول، في وقت جاء فيه معدل نمو الاقتصاد الجزائري أعلى من المتوقع بما يعادل 4.3% خلال سنة 2000.

فبالرغم من تبني الجزائر لسياسة اقتصاد السوق واعتماد برامج التصحيح الهيكلي (في فيفري 1989) والتي ساهمت في إحداث التوازنات الكبرى، لا سيما في ميزان المدفوعات وتحقيق الاستقرار النقدي، غير أن ذلك لم يكن كافيا لتوفير مناخ ملائم لنمو المدخرات واستقطاب رؤوس الأموال.

وعلاوة على الظروف التي شهدت ميلاد بورصة الجزائر، من انشغال الدولة بالجوانب السياسية والاجتماعية، هناك عوامل أخرى أعاقت تطور السوق المالية الجزائرية، تمثلت في نقص الوعي الادخاري لدى الفرد الجزائري، هشاشة الاستراتيجيات المالية للمؤسسات، غياب الإعلام المتخصص والثقافة المالية لا سيما ثقافة البورصة وكذا ضعف أداء المؤسسات المالية.⁽¹⁾

عموما لم تتمكن بورصة الجزائر من أن تلعب دورها كوسيط مالي نظرا لعدة أسباب منها ما هو متعلق بالمؤسسات ومنها ما هو متعلق بالمستثمرين:⁽²⁾

- **بالنسبة للمؤسسات:** تتمثل أساسا في الخوف من الإفصاح والشفافية وأيضا إمكانيات الحصول على قروض وتمويل دون اللجوء إلى السوق المالية، هذا فضلا عن النسيج المؤسساتي الذي يغلب عليه طابع الشركات الفردية والعائلية التي تعتمد على التمويل الذاتي؛
- **بالنسبة للمستثمرين:** تتمثل في صعوبة الوصول إلى المعلومة عن المؤسسات ومدى مصداقيتها، وأيضا تدهور القدرة الشرائية للفرد، هذا فضلا عن التعامل بالسندات التي يعترها بعض الحرج من الناحية الدينية.

⁽¹⁾: Mohamed Sari, **le marché financier est-il fiable en Algérie**, revue perspectives, n° 4, Annaba, 1998, p. 28.

⁽²⁾: فريد عوينات، مرجع سبق ذكره، ص. 166.

وبالمقابل يمكن حصر مجموعة من المعوقات التي تحول دون تحقيق بورصة الجزائر
الأهداف المنوطة بها فيما يأتي:⁽¹⁾

أ- **معوقات اقتصادية:** للاقتصاد الكلي عدة معطيات لا تشجع بتاتا تنمية اقتصاد للقيم المنقولة
بل قد تحد لجوء الأفراد أو الشركات إلى البورصة لاقتناء الأوراق المالية. ومن أهم هذه الأخيرة
نورد ما يلي:

✓ **الضرائب:** حتى تواجه العجز المسجل في ميزانيتها، تلجأ الدولة إلى فرض ضغوطات
على المتعاملين الاقتصاديين وكذا العائلات برفع معدلات الضرائب والرسوم، هذه الأخيرة تؤدي
إلى إحداث بعض الاختلالات في التوازن المالي للمؤسسات؛

✓ **التضخم:** إن تفاقم هذه الظاهرة سيؤدي لا محالة إلى هجرة رؤوس الأموال إلى الخارج
بحثا عن أسواق تكون أكثر استقرارا، وأن السبب في ذلك يعود إما إلى عدم توازن بين الكتلة
النقدية والإنتاج، أو إلى تدهور قيمة الدينار وانخفاض القدرة الشرائية وبالتالي تدني المستوى
المعيشي للأفراد؛

✓ **السوق الموازية:** لا تترك السوق الموازية خيارا أمام العائلات للادخار في الأصول
المالية، لكونه يمتص جزءا كبيرا من مداخيلهم. أما المؤسسات فتنتهز فرصتها لتحقيق أرباح
معتبرة غير معلق عنها لدى المصالح الجبائية؛

✓ **السياسة الجبائية:** لم تكن هذه الأخيرة بالمحفزة فيما يتعلق بالاستثمار في القيم المنقولة
فقليل ما كانت تشمل إعفاءات، وهذا ما شكل عائقا أمام سوق مالية ناشئة؛

✓ **الفساد الاقتصادي والمالي:** إن البيئة الاقتصادية الجزائرية التي يسودها نوع من التعفن
والفساد غير مؤهلة لاحتضان بورصة للقيم المنقولة تقوم على مبدأ الإفصاح والشفافية، نظرا
لانتشار العديد من مظاهر الفساد المالي والاقتصادي (مثل: البيروقراطية، الاختلاس، تبييض
الأموال، الرشوة...)، إلى جانب قلة الشفافية وفقدان الثقة من طرف كل المتعاملين سواء

⁽¹⁾: محمد براق، بورصة الجزائر ودورها في تمويل الاقتصاد الوطني، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول:
المؤسسة الاقتصادية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة، يومي: 22-23 أبريل 2003، ص.
10. (بالتصرف)

المحليين أو الأجانب خاصة المستثمرين أصحاب الشركات متعددة الجنسيات والتي أصبح لها دور كبير في تنمية اقتصادات الدول من خلال ما تمتلكه من مكانة اقتصادية دولية؛⁽¹⁾

✓ ضعف المؤسسات المالية والمصرفية: يقر جميع الخبراء والاقتصاديين الجزائريين والأجانب أن البنوك الجزائرية تعاني من انحطاط كبير ولا ترقى إلى مستوى العالمية، ويقر الجميع أن الجزائر لا تمتلك بنوك بل تمتلك صناديق يتم إيداع فيها الأموال، وهذا بسبب ضعف المنتجات المالية الوطنية وعدم فاعلية البنوك في السوق المالية، وضعف الخدمات المقدمة من طرفها، مما أدى إلى فقدان الثقة من طرف المتعاملين سواء المحليين أو الأجانب. وباعتبار أن البنوك هي من الركائز الأساسية في السوق المالية فإن ضعفها يؤثر مباشرة على السوق المالية؛

✓ غياب الشفافية: سواء بالنسبة للمتعامل في القيم المتداولة أو بالنسبة لمصادقية المعلومات التي يجب أن تقدمها الشركات المقيدة في البورصة للجمهور، بحيث يجب أن تكون هذه المعلومات ذات طابع اقتصادي، مالي ومحاسبي وذلك بغرض معالجة الوضعية السابقة والحالية والمستقبلية للشركة، ضف إلى ذلك صعوبة الحصول على هذه المعلومات التي تسمح للمتعاملين القيام بالعمليات التي يريدونها في الوقت المناسب دون الوقوع في خطر؛

✓ ضعف البنية الاقتصادية من حيث الإنتاج والنوعية والمنافسة؛

✓ قلة عدد المؤسسات المدرجة في البورصة والمهيمن عليها من طرف القطاع العام: بالرغم من دخول العديد من الشركات فيها منذ 2006 إلا أن التعامل بقي محتشما، ذلك أن أغلبية هذه الشركات طرحت سندات للتعامل، هذا ما يتنافى مع مبدأ الخصوصية وسياسة اقتصاد السوق، أي تحرير المعاملات في المشاريع الإنتاجية والخدمية، على عكس ما هو معمول به في مختلف البورصات العربية والعالمية، حيث يتم التعامل بالأسهم في الأسواق المنظمة والسندات في الأسواق غير المنظمة؛

✓ تقاعس متخذي القرار في الدولة بشأن الإسراع في إتمام برنامج خصصة المؤسسات

العمومية؛

(1): حاج قويدر قورين، الحوكمة المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي ودورها في تأهيل السوق المالية في

الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص. 33.

الفصل الثالث: إطار حوكمة الشركات في الجزائر مع استطلاع رأي لشركاء المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر

ب- المعوقات السياسية: من المعروف أن بورصة الجزائر افتتحت في ظروف سياسية غير مستقرة وهذا ما أسهم في عرقلة نشاطها الفعلي، بحكم أن المستثمر يبحث دائما على عاملي الأمان والمردودية بالدرجة الأولى، وهذان الأخيران لا يتحققان إلا في محيط يتميز بالاستقرار السياسي، إذ عادة ما تنفر رؤوس الأموال من بلدان تسودها الحروب أو الانقلابات السياسية والتغيرات المستمرة للسياسات والقوانين المتعامل بها.

ب- المعوقات التشريعية: تتمثل هذه الأخيرة في عدم تجزئة البورصة والشروط المجحفة في قبول المؤسسات، إضافة إلى الإطار القانوني المحافظ على عمومية كل من لجنة تنظيم ومراقبة البورصة وشركة إدارة بورصة القيم والوسطاء في عمليات البورصة، إلى جانب عدم ملاءمة التشريعات القانونية سارية المفعول سواء بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية أو المصرفية، كما أن طول الإجراءات البيروقراطية وتعقيدها تؤدي حتما إلى إحجام المستثمرين عن إقامة مشاريع استثمارية أو حتى الاستثمار في الأوراق المالية المعروضة للتداول؛

ب- المعوقات التنظيمية: غياب إطارات متخصصة للعمل في البورصة مما قد يعرقل سير النشاط العادي فيها، ذلك أن البورصة تتطلب كفاءات مالية عالية لقراءة وفهم وتحليل وتفسير المعلومات المتاحة بغرض اتخاذ القرارات المناسبة؛

ج- المعوقات الاجتماعية والثقافية: عدم توفر عنصر الثقة لدى الفرد الجزائري في هذه القناة التي تعمل على توظيف المدخرات، وتفضيله لحيازة بعض الموجودات كالعقارات أو تلك التي تضمن السيولة والعائد المضمون، والسبب في ذلك راجع إلى عوامل دينية وأخرى اجتماعية وثقافية كالأمية والخوف من مراقبة مصالح الجباية، إلى جانب غياب ثقافة الاستثمار في البورصة...

خلاصة ما سبق، أنه من الصعوبة بمكان أن تحقق البورصة الأهداف المنوطة بها في ظل تدني المستوى المعيشي للأفراد، وفي ظل اقتصاد مكبل بالإجراءات البيروقراطية وغياب الإرادة الجادة للتغيير، فاستمرار حالة الشلل شبه التام التي تتسم بها بورصة الجزائر، من شأنه أن يعيق مسارها في تحقيق نتائج أفضل في المستقبل. وعلى الرغم من التحسن الطفيف الملاحظ من وقت لآخر على نشاط البورصة، فإنها لا تزال محل اهتمام متخذي القرار في الدولة للخروج بها من هذه الدائرة المغلقة، حتى تكون بورصة كما هو متعارف عليه، من خلال فتح آفاق أمامها وتقديم مختلف الضمانات والتشجيعات.

7. آفاق تطوير بورصة الجزائر

يعتمد نجاح سوق الأوراق المالية في أي دولة على ما توفره الحكومة من رعاية لهذه السوق، في هذا الصدد قامت السلطات المالية الجزائرية بتقديم العديد من التشجيعات، تحفيزا للمستثمرين الوطنيين والأجانب وتنشيط التوظيف في البورصة، نذكر أهمها فيما يأتي:⁽¹⁾

✓ إعفاء الأرباح الموزعة على المساهمين والفوائد المحققة من التعامل في السندات من الضرائب؛

✓ إعفاء العمليات التي تتم على الأدوات المالية من رسوم التسجيل، وهذا تشجيعا لشركات المساهمة وحثها على إصدار الأسهم (أو إصدار المزيد).

من هذا المنطلق، فإن الفرصة لا تزال سانحة أمام الجزائر للإسراع في إعادة بلورة المشكلة وفتح سبل جديدة تمكنها من دفع الاقتصاد إلى الأمام والتطلع إلى آفاق جديدة. ومن بين الجوانب التي تفتح أبواب النجاح نورد ما يلي:⁽²⁾

1. تنشيط السوق المالية لا سيما سوق الإصدار التي تقوم بتوفير الأدوات المالية الكفيلة بنقل مدخرات المجتمع من عارضيتها إلى المحتاجين إليها، هذه الأخيرة التي يتم تداولها في سوق التداول التي يبقى وجودها مرهونا بوجود سوق الإصدار. وفي غياب بنوك الاستثمار التي تتكفل بهذه العملية يمكن للبنوك التجارية القيام بهذا الدور مبدئيا، مع إمكانية اللجوء إلى مكاتب الاستثمار المالية الأجنبية لإتمام العملية في إطار سليم بما ينعكس إيجابا على السوق المالية الجزائرية؛

2. تهيئة البيئة الاقتصادية الملائمة من خلال مراجعة التشريعات والتأكيد على ضرورة الاستقرار والأمن، القضاء على سوق الاقتصاد الموازية وأسباب التضخم، إلى جانب السعي للحد من ظاهرتي التهرب والغش الضريبي. كما ينبغي التأكيد على ضرورة الربط بين الاقتصاد المالي والحقيقي، مع مراجعة الإطار التشريعي والتنظيمي للبورصة كلما دعت الحاجة لذلك؛

3. من المفيد للكيانات الاقتصادية لا سيما التي تحقق نتائج إيجابية الابتعاد عن أساليب التمويل غير المباشر والتوجه نحو التمويل المباشر، وذلك عن طريق استخدام الأدوات المالية المختلفة. ويمكن لأصحاب القرار في الدولة تنشيط البورصة عن طريق المضي في برنامج التخصيص بانتهاج طريقة استبدال الديون بمساهمات في تلك الشركات، سواء كانت تلك الديون

⁽¹⁾: محفوظ جبار، دور البورصة في الاقتصاد الوطني، مرجع سبق ذكره، ص. 4.

⁽²⁾: حسان خبابة، مرجع سبق ذكره، ص. 86.

لدائنين محليين أو ديون خارجية، بما يخفف العبء على ميزانية الدولة ويساهم في تنويع الأوراق المالية المطروحة للتداول في بورصة الجزائر؛

4. من الضرورة بمكان للمؤسسات العمومية قبل دخولها البورصة إتمام عملية تطهيرها على المستوى التنظيمي والتسييري قبل خوصصتها، ويستحسن عند تحرير أسهمها التوجه للمستثمرين التأسيسيين لما لهم من قدرات تمويلية. ومع ذلك فإنه يتعين تطبيق سياسة إدماج للمحيط، وذلك بإشراك عمال المؤسسة في رأس مالها. وبعد ذلك يمكن اللجوء إلى الجمهور العريض بغية صرف أسهم المؤسسة في أوساطهم. وفي حالة عدم قدرتهم وكفايتهم، فإنه يمكن التوجه للشراكة الأجنبية مع ضبط سلوكيات هؤلاء المستثمرين بنصوص تشريعية وتنظيمية واضحة، وتتولى مهمة تحديد الحقوق والواجبات لكل الأطراف على النحو الذي تتم فيه المحافظة على المصالح العليا. وينبغي الإشارة إلى أن توسيع قاعدة المساهمين تعطي حركية كبيرة في نشاط البورصة.⁽¹⁾

5. دفع المؤسسات المالية التي تنشط في إطار ما يعرف بالوساطة المالية، من بنوك تجارية وشركات تأمين، التي تملك سيولة عريضة يمكن تجنيدها في عملية الاستثمار للأوراق المالية مما يساهم في تنشيط البورصة وتوفير السيولة الكافية للنشاط الاقتصادي.

6. تحفيز المستثمرين على توظيف فوائضهم المالية في مشاريع مربحة قليلة المخاطر، وذلك بتبني أسلوب هام في الاتجاه عن طريق إصدار سندات بعائد متغير، وإصدار مشاركة في الأرباح بإمكانها جذب المستثمرين وتجديد ادخاراتهم لخدمة الاقتصاد الوطني.

7. الرفع من مستوى الدخل الحقيقي للفرد، فهناك علاقة وثيقة بين مستوى الدخل الحقيقي للفرد وتوجيه الادخار نحو التوظيف في القيم المنقولة، إذ لا بد من رفع المستوى المعيشي للأفراد خاصة وأن معدلات التضخم مرتفعة حاليا في الجزائر، الأمر الذي لا يساهم في تشجيع الادخار والاستثمار في القيم المنقولة نتيجة ضعف القدرة الشرائية للفرد.⁽²⁾

(1): محمد براق، مرجع سبق ذكره، ص. 11.

(2): عبد الوهاب شمام، وعمار زودة، الدور التنموي لأسواق الأوراق المالية ومقومات تفعيل بورصة الجزائر لتحقيق هذا الدور، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الرابع، المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف، ميلة، ديسمبر 2016، ص. 25.

8. ضرورة مراجعة شروط دخول مؤسسات القطاع الخاص في البورصة، بالنظر إلى الدور الهام الذي يمكن أن تسهم به في تحقيق التنمية الشاملة للبلاد، وتمكينها بالتالي من الاستفادة بالدعوة العمومية لادخار وتداول أوراقها المالية بهذه الهيئة.

9. وضع رقابة شديدة وتشريعات وقوانين صارمة لمعاقبة التصرفات غير القانونية وغير الأخلاقية للمتدخلين في البورصة، بالإضافة إلى إحكام وتدعيم الرقابة على الشركات المساهمة بحيث تعكس بياناتها المالية المنشورة وضعيتها الحقيقية تدعيماً للثقة في نتائج أعمال الشركات مما يجلب المدخرين إليها.

وجاءت محاولة إنعاش بورصة الجزائر لتعطي أملاً في تعزيز دورها بعد أن بقيت لسنوات على هامش الاقتصاد الجزائري، التي تجلت في توقيع الحكومة الجزائرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتاريخ 31 ماي 2011 على مشروع دعم إصلاح السوق المالية في الجزائر بقيمة 1.5 مليون دولار⁽¹⁾، حسب ما أعلنت عنه لجنة (COSOB) المكلفة بالإشراف عليه. ويندرج المشروع في إطار مسعى الحكومة الجزائرية واستراتيجيتها التنموية الرامية إلى تنويع اقتصادها، من جهة، بغية التقليل من تبعيتها للمحروقات، ومن جهة أخرى لتحسين تنافسية المؤسسات.

وتتولى لجنة (COSOB) الإشراف على أول مرحلة لإصلاح السوق المالية تحت تسمية "تقييم- تصور" في حين تتكفل وزارة المالية بالتنسيق الاستراتيجي والمؤسسي وتعمل على دراسة والموافقة على التقارير ونتائج أشغال مجموعات العمل. إن الهدف الأساسي لهذه المرحلة يتمثل في تصور نموذج ومخطط تنظيم وتسيير السوق المالية في الإطار المؤسسي للجزائر وفقاً للمعايير الدولية. والتزام البرنامج بدعم مرافقة السلطات وفاعلي السوق المالية في الجزائر من خلال وحدة تسيير المشروع التي ستضم خبراء دوليين ووطنيين وسلطات وفاعلين في الساحة لمدة 10 سنوات. ولقد تم تحديد خمسة محاور للتدخل وفقاً لما يلي:

- المحور الأول: يتمثل في إصدار سندات، أسهم وقروض في إطار ملائم لتطوير السوق وجعلها أكثر مرونة ولتصبح محركاً لمسار الخصخصة؛
- المحور الثاني: ويتعلق بالمصادقة على مخطط لتنظيم مؤسسات السوق وسيرها؛

(1): "بورصة الجزائر" تشرف على مشروع دعم إصلاح السوق المالية بالشراكة بين الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1 جوان 2011، محرك البحث الإخباري: www.djazair.com، تاريخ الاطلاع: أكتوبر 2011.

- المحور الثالث: ويخص إعداد استراتيجية مصرفية لإضفاء المهنية على خدمات الاستثمار؛
- المحور الرابع: ويتضمن المصادقة على سجل أعباء لإحداث نظام عصري ومدمج؛
- المحور الخامس: ويتعلق بإعداد مخطط تسويق يهدف إلى إعلام المستثمرين المحتملين (الجمهور الواسع والمستثمرين الأجانب) لتحسين صورة البورصة وجعلها أكثر جاذبية.
- وحسب ما جاء في تصريحات المدير العام لمؤسسة تسيير بورصة القيم السيد "مصطفى فرارة"⁽¹⁾، فقد أعطت وزارة المالية موافقتها على مشروع إنعاش بورصة الجزائر من خلال تعديل النظام العام لهذه البورصة، وأن هذا المشروع تم إيداعه على مستوى الأمانة العامة للحكومة، على أن يتم نشره لاحقا في الجريدة الرسمية، وحسب ذات المسؤول فإن التعديلات التي تم إدراجها على النظام العام ستسمح بإعادة تنظيم بورصة الجزائر من خلال استحداث قسمين جديدين للتفاوض. وعلاوة على السوق الرئيسية المكرسة للمؤسسات الكبرى سيتم استحداث جزء مكرس للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرفقة بمختص في البورصة وسوق للسندات المثيلة للخزينة، وتعتبر عملية الفصل هذه ضرورية خاصة وأن شروط القيد بالبورصة التي تم تحديدها في البداية موجهة فقط إلى فئة من المؤسسات التي تعتبر كبيرة.
- وقد سمح تحيين شروط قبول المؤسسات الكبيرة بمراجعة الرأسمال الأدنى الذي رفعت قيمته إلى 500 مليون دينار بدلا من 100 مليون دينار المحددة في البداية، كما تراجع عدد أصحاب الأسهم المكتتبين لأن مشروع النظام العام المعدل يتضمن 150 مساهما كأدنى عدد وليس 300 مساهم مثلما كان الأمر في السابق. وبخصوص القروض المستندية فإنه يشترط بالنسبة للمؤسسات الراغبة في إصدار القروض أن تملك رأسمال اجتماعي لا يقل عن 500 مليون دينار وستتبن من الخبرة وإصدار قيمة اسمية بقيمة 500 مليون دينار على الأقل. أن استحداث جزء خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمنح لهذه الأخيرة العديد من المزايا، كالاستفادة من تمويل مباشر ودخول مبسط للبورصة والحصول على فرص استثمار تضمن استمراريته عن طريق منح السندات. ويشترط على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الراغبة في دخول البورصة في إطار الترتيبات الجديدة التي يتضمنها النظام العام المعدل نشر هذه الأخيرة لكشوفاتها المالية المصادق عليها والخاصة بالسنتين الماضيتين قبل تاريخ إيداع ملف القبول في حين أن شروط الاستفادة والرأسمال الأدنى غير محددة، وسيتم الاكتفاء بالرأسمال الذي تمليه

(1): وزارة المالية: الموافقة على مشروع إنعاش بورصة الجزائر، وكالة الأنباء الجزائرية، 29 جانفي 2012، محرك البحث الإخباري: www.djazair.com، تاريخ الاطلاع: 20 أبريل 2012.

ترتيبات قانون التجارة بشأن المؤسسات ذات الأسهم الراغبة في التوفير العمومي المقدر بمبلغ 5 مليون دينار، لكن بالمقابل يشترط على هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توزيع سنداتها سواء لدى 50 مستثمرا من الجمهور العريض، أو لدى 3 مستثمرين تأسيسيين والشروع في فتح رأسمالها الاجتماعي في مستوى 10% كأقل تقدير.

إن الجديد الرئيسي في هذه السوق حسب تصريحات المدير العام يخص إنشاء وظيفة مرافق بورصة، هذا المرافق يمكن أن يكون بنكا أو مؤسسة مالية أو مكتب استشاري، ويقوم هذا الأخير بمتابعة ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طوال مشوارها على مستوى البورصة، كما يسهر على ضمان احترام المؤسسة لالتزاماتها الخاصة بالمعلومات الدورية. وفي هذا الصدد تم الإعلان عن دخول وشيك لشركة "سلامة" للتأمينات البورصة، والتي تعتمد إطلاق منتج إسلامي لتأمين الأفراد، وأن الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين "سيار" التي أنشأت فرعا لتأمين الأفراد و"غام" للتأمينات و"أليانس" للتأمينات تعتمد الخوض في هذا المجال والانضمام إلى البورصة بغية رفع تمويلاتها وتعزيز وسائلها.

وفيما يخص القسم الثانوي للالتزامات التمثيلية للخبزينة المسعرة في البورصة منذ فيفري 2008، فقد سمحت التعديلات المدخلة بتحويل رسمي لتسيير الالتزامات للمودع المركزي للسندات (ALGERIE CLEARING)، ويكمن الهدف من وراء ذلك في رفع العراقيل الناجمة عن ازدواجية تسيير هذه القيم من قبل بنك الجزائر و (ALGERIE CLEARING)، مما سيسمح بتسعير أمثل لخصوصيات هذه الالتزامات.

وهناك آفاق متعددة يمكن أن تفتح مجالا واسعا أمام بورصة الجزائر، إن توفرت الإرادة في ذلك وكان القرار صائبا مبنيا على أسس علمية سليمة، لا قرارات عشوائية تساهم في تقادم الوضعية.

الفرع الثاني: تقييم كفاءة بورصة الجزائر

لا شك أنه من الصعوبة بمكان إجراء مثل هذه الدراسات على بورصة الجزائر، نظرا لتدني نشاطها في السنوات الأخيرة إلى حد كبير. فقد جاءت الجزائر في مرتبة جد متدنية في إطار الترتيب العالمي لمقياس كفاءة الأسواق المالية، الذي يندرج في إطار تقرير المنافسة الدولية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لسنتي 2013 و 2014، حيث احتلت المرتبة 143 من أصل 148 دولة، ما يؤكد الغياب شبه التام لبورصة الجزائر في تمويل نشاطات الاقتصاد الوطني.

1. أهمية المعلومات المحاسبية في رفع كفاءة بورصة الجزائر

من المعلوم أن تحول الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق، تطلب ضرورة إنشاء سوق مالية، وإحداث تعديلات عميقة على نظام التمويل الذي كان يعتمد على سوق الإقراض بهدف تحقيق الانتقال من نظام تمويلي يقوم على الإصدار النقدي والجباية البترولية إلى نظام تمويلي يرتكز على قيام سوق مالية.

فمن أهم الدوافع التي كانت وراء إنشاء بورصة القيم المنقولة في الجزائر هو تجسيد عملية خصوصية المؤسسات العمومية، باعتبار أن البورصة إطارا مناسباً لفتح رأسمال المؤسسات العمومية للمساهمين الخواص، وضمان تحويل دائم للاستثمار بشكل غير تضخمي والسماح للاقتصاد الوطني بالاندماج في الاقتصاد العالمي.⁽¹⁾ فعلى هذا الأساس يربط المختصون ومن واقع كثير من تجارب الخصوصية، أن هناك علاقة مزدوجة تجمع الخصوصية بالأسواق المالية، فوجود سوق مالية متطورة يكون دافعا فعلا لبرنامج الخصوصية، وفي المقابل يتيح هذا البرنامج أمام السوق المالية فرصة هامة للنمو والتوسع.

لقد واجهت بورصة الجزائر العديد من العراقيل والعقبات منذ نشأتها كنقص الوعي الادخاري والثقافي لدى عموم المجتمع، ضعف طرق الإفصاح وعدم توفير معلومات كافية تعزز ثقة المستثمرين بالبورصة، إلى غير ذلك من الأسباب العديدة التي أدت إلى عرقلة السير الحسن لبورصة الجزائر (سياسية، اجتماعية، ثقافية، واقتصادية)، حالت دون إعطائها مكانتها في النظام المالي والقيام بالدور الذي أنشئت لأجله في إطار تنمية الاقتصاد الوطني.⁽²⁾

في ظل هذه الوضعية المزرية التي آلت إليها بورصة الجزائر، وجد المتعاملون فيها سواء كانوا مستثمرين محليين أو أجنب، أن المعلومات المتاحة غير كافية ولا تلبى احتياجاتهم، هذه المعلومات هي مخرجات نظام المحاسبة القديم (PCN)، الأمر الذي جعل الجزائر تعمل جاهدة لتحقيق مزيد من الانفتاح وتقديم تسهيلات مغرية لجذب رؤوس الأموال الأجنبية، من خلال إيجاد نظام محاسبي مالي يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية ويسمح بتطوير بورصة

(1): الجودي صاطوري، أثر كفاءة سوق رأس المال على الاستثمار في الأوراق المالية مع دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه دولة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2006/2005، ص. 298.

(2): عبد القادر دبون، ومحمد الهاشمي حجاج، أهمية المعلومات المالية والمحاسبية وأثرها على كفاءة بورصة الجزائر في ظل الإصلاح المحاسبي، ورقة بحثية مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول: الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي: 29-30 نوفمبر 2001، ص. 18.

الفصل الثالث: إطار حوكمة الشركات في الجزائر مع استطلاع رأي لشركاء المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر

الجزائر، ويجعل المعلومات المقدمة من طرف الشركات ذات جودة، قابلة للقراءة والفهم والمقارنة، ما يساعد على تأهيل المؤسسات الوطنية ويمنحها مزيدا من الفرص في مجالات الاستثمار والتمويل، فتعكس بذلك شفافية ومصداقية المعلومات المحاسبية الخاصة بالشركات المدرجة ببورصة الجزائر على كفاءتها، لاعتبارها شرطا لازما لحسن سيرها بطريقة ناجعة وفعالة.

2. مؤشرات تطور كفاءة بورصة الجزائر

لدراسة تطور كفاءة بورصة الجزائر يمكن اعتماد مجموعة من المؤشرات المتعارف على استخدامها في الأدبيات الاقتصادية هي: مؤشر حجم السوق، مؤشر سيولة السوق، مؤشر كفاءة تسعير الأصول، مؤشر الهيكل المؤسسي والتنظيمي للسوق.

1.2. مؤشر حجم السوق

يعتبر زيادة حجم السوق مؤشرا إيجابيا عن تطور السوق. ويقاس هذا الأخير من خلال عدد الشركات المسجلة في البورصة، وعليه فزيادة عدد الشركات المقيدة يدل على زيادة حجم الاستثمارات في السوق، الأمر الذي يسهم في رفع كفاءة البورصة، والعكس صحيح في حالة الانخفاض. ويمكن أن نوضح تطور عدد الشركات المدرجة في بورصة الجزائر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (20): تطور عدد الشركات المدرجة في بورصة الجزائر للفترة (1999-2016)

السنوات	2003-1999	2007-2004	2008	2011-2009	2012	2015-2013	2016
عدد الشركات المدرجة	4	5	6	7	5	6	5

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للجنة (COSOB)

يلاحظ من خلال الجدول السابق الاستقرار النسبي لعدد الشركات المسجلة في بورصة الجزائر، وهو عدد قليل جدا إذا ما قورن بعدد الشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية والعالمية، وهذا لا يصب في صالح كفاءة بورصة الجزائر، مما يستدعي العمل على تعميق وتوسيع السوق بتقييد شركات أخرى من قطاعات اقتصادية مختلفة حتى يتم تنشيط التداول فيها وتقادي انخفاض الأسعار.

الفصل الثالث: إطار حوكمة الشركات في الجزائر مع استطلاع رأي لشركائه المساهمة المدرجة في
بورصة الجزائر

2.2. مؤشر سيولة السوق وكفاءة تسعير الأصول

أ- **مؤشر سيولة السوق:** يقصد بالسيولة إمكانية شراء وبيع الأوراق المالية بسرعة وبسهولة، فكلما كانت السوق تتمتع بالسيولة دل ذلك على كفاءتها. ولقياس سيولة السوق سنحسب نسبة حجم التداول في بورصة الجزائر كما هو موضح في الجدول رقم (21). وما يلفت الانتباه هو تسجيل أعلا نسبة حجم التداول في البورصة وذلك سنة 2000، إذ بلغت 17.65%، لتتخف بعدها حتى تصل أدنى مستوياتها سنة 2013 حيث بلغت 0.060%، ثم تعرف تحسنا بسيطا خلال سنة 2014 إذ بلغت 0.069%. ويرجع انخفاض نسبة حجم التداول إلى الانخفاض في قيمة التداول، وبالتالي انخفاض مستوى السيولة في بورصة الجزائر.

الجدول رقم (21): تطور نسبة حجم التداول في بورصة الجزائر (أسهم وسندات) للفترة (1999-2016)

السنة	قيمة التداول (مليون دج)	النتاج المحلي الإجمالي (مليون دج)	قيمة التداول/النتاج المحلي الإجمالي (%)
1999	108.08	3215.1	3.36
2000	720.04	4078.7	17.65
2001	533.22	4222.0	12.62
2002	112.06	4546.10	2.46
2003	17.26	5263.90	0.32
2004	8.43	61.26.70	0.14
2005	4.19	7543.9	0.055
2006	149.40	8463.5	1.76
2007	960.20	9498.88	0.35
2008	121.85	11077.13	1.10
2009	89.66	9968.0	0.89
2010	67.00	11991.6	0.55
2011	32.12	14526.6	0.22
2012	67.31	16115.4	0.42
2013	10.10	16569.3	0.06
2014	14.89	21540.00	0.069
2015	67.47	22380.06	0.301
2016	805.5	20142.05	3.99

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- التقارير السنوية لبورصة الجزائر، متاحة على الموقع: www.sgbv.dz
- التقارير السنوية للبنك الدولي، متاحة على الموقع الإلكتروني: www.albankaldawli.org

بم. مؤهر كفاءة تسعير الأصول: يطلق على كفاءة التسعير بالكفاءة الخارجية، ويقصد بها أن المعلومات الجديدة تصل إلى كافة المتعاملين في السوق بسرعة؛ دون فاصل زمني كبير؛ بما يجعل أسعار الأسهم مرآة تعكس كل المعلومات المتاحة.

ويمكن دراسة مدى كفاءة التسعير في بورصة الجزائر من خلال المؤشرين التاليين:

✓ مدى توافر مصادر المعلومات: يعد توافر المعلومات سمة تتميز بها الأسواق المالية المتقدمة، حيث يساعد ذلك على اتخاذ القرار المناسب للاستثمار في الأوراق المالية بناء على المعلومات والتحليلات المرافقة لها. وفيما يلي نستعرض أهم مصادر توفير المعلومات بالجزائر:⁽¹⁾

- المصادر الحكومية: وتتمثل في بنك الجزائر ووزارة المالية، حيث تصدر تقارير شهرية وسنوية تتضمن معظم المؤشرات الاقتصادية عن الاقتصاد الجزائري. كما تصدر الهيئات المنظمة لبورصة القيم المنقولة تقارير سنوية ودورية تتضمن نشاط السوق، إلا أن توزيع هذه التقارير يبقى محدودا وغير متاح للجميع، إضافة إلى عدم توافر تحليلات في هذه التقارير عن وضعية القطاعات المختلفة.

من هنا يمكن القول أن المصادر الحكومية غير قادرة على توفير المعلومات الكافية واللازمة لاتخاذ القرار الاستثماري السليم في البورصة، الأمر الذي يبقى على محدودية كفاءتها، وبالتالي سعر الورقة المالية لا يمكن أن يعكس المعلومات المتوفرة.

- الشركات المقيدة في البورصة: لكي يستطيع المستثمر اتخاذ القرار الاستثماري السليم في البورصة، فهو في حاجة إلى جميع المعلومات عن أداء الشركات المدرجة فيها، والتي يمكن أن يحصل عليها في صورة تقارير دورية وكشوفات مالية صادرة عن هذه الشركات، غير أن معظم هذه الأخيرة لا توفر المعلومات الضرورية والكافية عن أدائها سواء عن الماضي أو المستقبل، بالرغم من إلزام لجنة (COSOB) الشركات بنشر القوائم المالية.

- الانترنت: عادة ما تنشر لجنة (COSOB) بعض المعلومات عن المعاملات في البورصة من خلال موقعها الرسمي على الانترنت، إلا أن هذا المصدر يبقى غير متاح لجميع المستثمرين أو المحللين أو الباحثين باعتبار أن تعميم الانترنت في الجزائر حديث النشأة. وما يلاحظ أن هذه

(1): التقرير السنوي للجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة (COSOB)، 2010، ص. 83.

المعلومات هي في الغالب تخص فترات سابقة وليست بالمعلومات الحديثة التي تفيد سواء المستثمرين أو الباحثين في هذا المجال.

✓ مدى استجابة الأسعار للمتغيرات الاقتصادية: تشير أغلب الدراسات الاقتصادية إلى وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم والقيمة السوقية للأسهم المتداولة، وذلك لتعويض المستثمر عن انخفاض القوة الشرائية للعملة، وبالتالي يطلب المستثمر معدلا مرتقعا للعائد.

إضافة إلى ذلك هناك علاقة عكسية بين سعر الفائدة وأسعار الأسهم، لأن ارتفاع سعر الفائدة يؤثر سلبا على أسعار الأسهم، وأن انخفاضها يجلب المستثمرين خاصة المخاطرين إلى الإقبال نحو السوق المالية للبحث عن فرص استثمارية ذات عائد أعلى⁽¹⁾، والإقبال نحو السوق يعني تحسن أدائه، وهي من سمات السوق المالية الكفؤة بوجود تلك العلاقة العكسية. وما يلاحظ على بورصة الجزائر أنها تتميز بالاستجابة السلبية لحركة أسعار الأسهم للتغير الحاصل في معدلات الفائدة.

3.2. مؤشر الهيكل المؤسسي والتنظيمي للسوق

يعتبر هذا المؤشر أساس تحقيق كفاءة السوق المالية. ومن المؤشرات التي توضح مدى تطور الهيكل المؤسسي والتنظيمي نورد ما يلي:⁽²⁾

أ- **قوانين حماية المستثمر:** تم إصدار عدة قوانين منذ إنشاء بورصة الجزائر للقيم المنقولة، تتضمن إجراءات عديدة لحماية المستثمر. وقد أسندت هذه المهمة للجنة (COSOB) إذ تتولى مهمة السهر على حماية الادخار المستثمر في القيم المنقولة أو أي منتج مالي آخر يؤدي إلى اللجوء العلني للادخار، إضافة إلى السير الحسن للسوق وشفافيتها، غير أنه لا يوجد قانون مستقل لحماية المستثمرين على غرار ما هو موجود في الأسواق المالية المتقدمة.

ب- **مدى نهر المعلومات:** يتعين على الشركات التي لديها قيم مسعرة في البورصة أن تقوم عملا بأحكام النظام رقم (20) المؤرخ في جانفي 2000، بإبلاغ معلومات دورية ودائمة للجنة (COSOB) وشركة (SGBV)، وأن تنشر الصحافة هذه المعلومات. هذه الأخيرة تخص الكشوف المالية السنوية والسادسية التي أبدى محافظ الحسابات رأيه حول مدى صحة ما ورد فيها.

(1): عيسى شقيب، ويحيى أزغار، محاولة قياس كفاءة السوق المالية الجزائرية مقارنة بتونس أعقاب الأزمة المالية العالمية، المجلة الجزائرية للعلمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، العدد 07، 2016، ص. 66.

(2): الجودي صاطوري، مرجع سبق ذكره، ص. 380. (بالتصرف)

يعتبر نشر المعلومات من المحددات الأساسية لهيكل المؤسسي والتنظيمي للسوق، غير أن ما تتميز به بورصة الجزائر هو محدودية نشر المعلومات إذا ما قورنت بباقي البورصات العربية أو الدولية.

المطلب الرابع: تفعيل حوكمة الشركات في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي للنهوض ببورصة الجزائر

يعتبر النظام المحاسبي من الأدوات الأساسية التي توفر المعلومات المحاسبية الضرورية للأسواق المالية، ما يستوجب أن تتصف المعلومات المالية والمحاسبية المقدمة بالشفافية والمصادقية التي تمكن من تحقيق الحوكمة المحاسبية في الأسواق المالية. من هذا المنطلق تسعى الجزائر إلى تطوير السوق المالية من خلال تبني نظام محاسبي مالي يتماشى والمتغيرات الدولية وفق المعايير المحاسبية الدولية، يمكنها من النهوض بالسوق المالية التي أصبحت من المكونات الأساسية لاقتصاديات مختلف الدول.

الفرع الأول: دور النظام المحاسبي المالي في تفعيل حوكمة الشركات على مستوى المؤسسات الوطنية

يمكن للنظام المحاسبي المالي أن يسهم في إرساء مبادئ حوكمة الشركات على مستوى المؤسسات الوطنية من خلال مدخلين، نذكرهما على النحو التالي:⁽¹⁾

✓ المدخل القانوني الوقائي

يمكن للنظام المحاسبي تكاملا مع مهنة التدقيق المحاسبي أن يسهم في تفعيل حوكمة الشركات ومكافحة الفساد على مستوى المؤسسات الوطنية، انطلاقا مما ورد في نص المادة (14) من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، في منع وقوع ما يلي:

- ✓ مسك حسابات خارج الدفاتر؛
- ✓ إجراء معاملات دون تدوينها في الدفاتر أو تبيانها بصورة واضحة؛

(1): محمد أمين بوعزة، وفيصل بوطيبة، دور النظام المحاسبي المالي في تفعيل الحوكمة على مستوى المؤسسات الجزائرية- مقارنة اقتصادية وقانونية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 9، العدد 2، جامعة غرداية، 2016، ص. 492. (بالتصرف)

- ✓ تسجيل نفقات وهمية، أو قيد التزامات مالية دون توضيح غرضها على الوجه الصحيح،
- ✓ استخدام سندات مزيفة؛
- ✓ الإلتفاف العمدي لمستندات المحاسبة قبل انتهاء الآجال المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما؛

يتضح أن هناك علاقة تكاملية بين عملية تدقيق الحسابات ومعلومات المحاسبة المالية وفق ما جاء في القانون رقم (06-01) المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته. ولما كان تدقيق الحسابات من أهم الآليات الخارجية لحوكمة الشركات، الأمر الذي دفع بالمشروع الجزائري إلى إعادة هيكلة هذه المهنة الجوهرية من خلال إصدار القانون رقم (10-01)، كخطوة ثانية مكملة لاعتماد النظام المحاسبي المالي سنة 2007 ودخوله حيز التطبيق في الفاتح جانفي 2010.

✓ المدخل الاقتصادي

يمكن للنظام المحاسبي المالي أن يسهم في تفعيل حوكمة الشركات في المؤسسات الوطنية من منظور اقتصادي، انطلاقا من تدعيم الآليات التالية:

أ- تفعيل عملية الاتصال المالي وتخفيض حالة عدم التماثل

يعتبر الاتصال المالي بمثابة المادة اللاصقة التي تحافظ على تماسك بنيان حوكمة الشركات، وأن أي خلل في وظيفة الاتصال سينعكس سلبا على الشركة. فمن المعلوم أن إدارة الشركات قد تخفي بعض المعلومات التي لديها مستغلة بذلك الحرية المتاحة لها في الإفصاح من هنا تبرز أهمية الإفصاح الإلزامي من خلال إصدار معايير محاسبية تضمن الحد الأدنى من المعلومات المفصح عنها، ما من شأنه أن يكون مجديا لإلزام الشركات على الإفصاح عن المعلومات المحجوبة عن المستثمرين (سواء الحاليين أو المرتقبين وحتى أصحاب المصالح)، لا سيما وأن المعايير المحاسبية الملزمة تعمل على تقليل عدم تماثل المعلومات، ومنع الأطراف الداخلية من استغلال تلك المعلومات على حساب الأطراف الخارجية.

في هذا السياق نجد أن المشرع الجزائري بين صراحة في نص المادة السابعة من القانون رقم (07-11) وجود معايير محاسبية وتأويلاتها (تفسيراتها). ويمكن دور هذه المعايير حسب ما ورد في نص المادة الثامنة من القانون نفسه، في تحديد قواعد تقييم وحساب الأصول والخصوم والأعباء والمنتجات ومحتوى الكشوف المالية وكيفية عرضها. أما في المادة (30) من المرسوم التنفيذي رقم (08-156) المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم (07-11)، فقد تم تحديد تسميات المعايير المحاسبية دون ترقيمها مثل ما هو معمول به في معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS)، حيث تم تصنيفها إلى أربع فئات رئيسية، ليتم بعد ذلك إصدار قرار مؤرخ

في 26 جويلية 2008، تم فيه شرح وتفسير المعايير المذكورة آنفا باستثناء المعيار المحاسبي المسمى "عقود التأمين" الذي لم ترد فيه أي إشارة إليه، كما تم إضافة معيارين جديدين تمثلا في: "معيار تغير التقديرات أو الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء والنسيان" و"معيار عرض الكشوف المالية". كما أفرد جانبا خاصا بالكيانات الصغيرة التي تتوفر فيها بعض الشروط من خلال مسكها لمحاسبة مالية مبسطة.

ومن جهة أخرى فقد حرص المشرع الجزائري على توفير معلومات موثوقة وشفافة في نص المادة العاشرة من القانون رقم (07-11) المتضمن النظام المحاسبي المالي، حيث تقضي هذه الأخيرة: "أن تستوفي المحاسبة التزامات الانتظام والمصادقية والشفافية المرتبطة بعملية مسك المعلومات التي تعالجها ورقابتها وعرضها وتبليغها".

وجاء في السياق ذاته، أنه يجب أن تعكس الكشوف المالية الصورة الحقيقية والصادقة لكل الأحداث المتعلقة بالنشاط والوضع المالي للكيانات، طبقا لما نصت عليه المادة (26) من القانون نفسه، كما يلي: "يجب أن تعرض الكشوف المالية للكيان ونجاعته وكل تغيير يطرأ على حالته المالية، ويجب أن تعكس هذه الكشوف مجمل العمليات والاحداث الناجمة عن معاملات الكيان وآثار الأحداث المتعلقة بنشاطه".

ب- توفير معلومات تقييم الأداء المالي ومراقبته

يقصد بالأداء المالي قدرة المؤسسة على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة اللازمة لتسديد ما عليها وتحقيق معدل مردودية جيد وتكاليف منخفضة، أما عملية تقييم الأداء المالي فتعني أن نقيم حكما على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة للمؤسسة في إطار خدمة رغبات أطراف مختلفة، أي أن تقييم الأداء المالي يعتبر قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا.

وقد بينت العديد من الأبحاث والدراسات أن تحليل الكشوف المالية يعتبر مصدرا هاما للمعلومات المحاسبية، بحيث يمكن استخدام هذه الأخيرة في التنبؤ بمدى متانة المركز المالي واتخاذ القرار المناسب المتعلق بمدى استمرارية الشركات الاقتصادية، بمعنى أن التنبؤ بالفشل المالي أو النجاح المستقبلي للشركة يعتبر نوعا من أنواع الرقابة القبلية.

ما يقودنا إلى القول أن الكشوف المالية المعدة وفق (SCF) المستمد من المعايير المحاسبية الدولية انطلقا مما تحتويه من معلومات محاسبية ومالية موثوقة وملائمة لاتخاذ القرار هي بمثابة ميكانيزم لتقييم مستوى الأداء المالي والرقابة عليه.

الفصل الثالث: إطار حوكمة الشركات في الجزائر مع استطلاع رأي لشركاء المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر

ب- تفعيل دور البورصة كآلية رقابة خارجية على المؤسسات

من المعلوم أن البورصة من بين الأطراف المهمة المستخدمة للمعلومات المحاسبية التي تقدمها الشركات المدرجة فيها، نظرا لارتباط وتأثير هذه الأخيرة على مستوى كفاءتها. فحسب فرضية السوق الكفؤة فإن أسعار الأسهم هي مرآة عاكسة لكل المعلومات المحاسبية الملائمة والمتاحة للجميع في آن واحد (دون وجود فاصل زمني).

في هذا السياق يمكن للنظام المحاسبي المالي أن يقدم جملة من الامتيازات للشركات المدرجة أو لتلك التي هي في طريق الإدراج، والتي نلخص أهمها فيما يأتي:

✓ إضفاء الشفافية والموثوقية على المعلومات المحاسبية المفصح عنها، ما يؤدي إلى زيادة مصداقيتها وإمكانية الاعتماد عليها من قبل مستخدميها في اتخاذ القرارات المناسبة؛

✓ تسهيل عملية الإشراف والرقابة على الشركات سواء من الداخل (مجلس الإدارة، لجنة المراقبة) أو من الخارج (المدقق الخارجي، هيئات البورصة)؛

✓ زيادة حجم تداول أسهم الشركات بسبب سهولة قراءة وفهم المعلومات المحاسبية المعدة وفق قواعد (SCF) وتوافقها مع الممارسات الدولية، مما يجعلها ذات مقروئية عالمية وقابلة للمقارنة على المستوى المحلي والدولي.

ج- تفعيل دور ممنة التدقيق كآلية لمحوكمة الشركات

لا ريب أن تطبيق (SCF) سيؤدي حتما إلى تسهيل عملية تدقيق الحسابات للكيانات بالنظر إلى أن هذه الأخيرة تم إعدادها وفق مفاهيم ومبادئ وقواعد محددة بوضوح. إذ يستند (SCF) إلى إطار تصوري يمثل الدليل المعتمد لإعداد المعايير المحاسبية وتفسيرها، واختيار الطرق المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث الأخرى غير معالجة بموجب معيار محاسبي أو تأويل.

د- تفعيل دور مجلس الإدارة كآلية رقابة داخلية

يعتبر المحتوى المعلوماتي للكشوفات المالية من المقومات الأساسية لعملية اتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية من طرف مجلس الإدارة، على غرار قرارات التمويل والاستثمار وتقدير العائد والمخاطرة. وعليه كلما كانت المعلومات المحاسبية تتمتع بدرجة عالية من الملاءمة والموثوقية، كلما زاد ذلك من رشد وفعالية القرارات المتخذة من قبل مجلس الإدارة باعتباره آلية داخلية لحوكمة الشركات.

الفرع الثاني: أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على مستوى بورصة الجزائر

يعتبر التطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي بمثابة التحدي الحقيقي بالنسبة للشركات المسعرة في البورصة، بسبب إلزامها بضبط حساباتها الخاصة بالسداسي الأول من سنة 2010 وفق (SCF)، فزيادة على عدد طلبات إرجاء أجل النشر التي تقدم بها المصدرون وكانت مبررة أساسا بهذه الوضعية المرتبطة بتنفيذ النظام المحاسبي المالي، فإنه لا بد من التذكير بأن إيداع أولى حسابات السداسي الأول ونشرها لم يتم إلا في منتصف شهر ديسمبر 2010، بيد أن الأجل القانوني لذلك كان محددًا في أجل أقصاه 30 سبتمبر من السنة نفسها.⁽¹⁾

1. أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على مستوى الشركات المدرجة ببورصة الجزائر

أصبحت الشركات المسعرة في البورصة بموجب القانون رقم (07-11) والمتضمن النظام المحاسبي المالي، تدرك تمام الإدراك هذه التغييرات الهامة التي ترتبت على هذا النظام الجديد وعملت جاهدة على الاستعداد لذلك، لا سيما في مجال تكوين المستخدمين في المحاسبة واقتناء البرامج المعلوماتية المطابقة أو بالأحرى التماس المساعدة من مكاتب الدراسات الخارجية المتخصصة وذلك بهدف مرافقتها في أشغال الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني (PCN) إلى النظام المحاسبي المالي (SCF).⁽²⁾ في هذا الإطار أشارت الشركات المسعرة في البورصة إلى بعض الصعوبات التي واجهتها والمتعلقة بنشر بعض الجداول وتقديم النشرات المالية المرتبطة بالسداسي الأول من سنة 2010 التي جرت (SCF)، وبالأخص جدول تدفق أموال الخزينة، وكذلك معالجة الفترة المرتبطة بالسداسي الأول من سنة 2011، وذلك بغرض التمكين من مقارنتها بالسداسي الأول من سنة 2010.

وإذا ما نظرنا إلى أحكام نص المادة (35) من المرسوم التشريعي رقم (93-10) المعدل والمتمم فإن لجنة (COSOB) تتأكد من أن الشركات المسعرة قيمها في البورصة، تلتزم بالأحكام التشريعية والتنظيمية السارية عليها لا سيما في مجال القيم المنقولة وعقد الجمعيات العامة وتشكيلة أجهزة الإدارة والرقابة وعمليات النشر القانونية. من هنا يكون على اللجنة أن تتأكد من الإفصاح عن المعلومات التي يوجب القانون والنصوص التنظيمية نشرها قد تم بصفة قانونية من طرف الشركات المدرجة، وتتحقق من تطابق المعلومات المفصح عنها من قبل هذه الشركات أنها تستوفي المقتضيات التشريعية والتنظيمية.

(1)، (2): التقرير السنوي لبورصة الجزائر، 2010، ص. 86، متاح على الموقع الإلكتروني: www.cosob.org

كما يتعين حسب المادة (11) من نظام (COSOB) رقم (02-2000) المؤرخ في 20 جانفي 2000، على الشركات التي تكون قيمها مسعرة في البورصة إيداع معلومات دورية ودائمة لدى (COSOB) و(SGBV)، وأن تنشر هذه المعلومات في جريدة أو عدة جرائد ذات توزيع وطني. هذه المعلومات تخص القوائم المالية السنوية والسادسية المحددة وتقرير مدقق الحسابات حول مدى صحة هذه الكشوف وانتظامها، وذلك في أجل ثلاثين يوما على الأكثر قبل اجتماع الجمعية العامة العادية للمساهمين.⁽¹⁾

زيادة على ذلك، فإن المعلومات الدائمة تتعلق بكل معلومة مهمة أو أي حدث يخص نشاط الشركة أو وضعيتها المالية، ولهذا السبب يتعين على الشركات المسعرة في البورصة أن تعمل على بذل جهود إضافية وتقوم بالمبادرات من خلال تنظيم اجتماعات إعلامية ونشر حوارات وإعلانات مالية ورسائل المساهمين، وكذلك من خلال التحيين المنتظم لمواقع الويب على شبكة الإنترنت، وذلك عند نشر الكشوف المالية وغيرها من الأحداث ذات الدلالة في حياة الشركة.⁽²⁾ كما يتوجب على الشركات التي تكون قيمها مدرجة بالبورصة إعداد قوائم مالية ووقتية في صورة تقرير عن التسيير السداسي يحتوي على القوائم المحاسبية السداسية في التسعين يوما التي تلي نهاية السداسي الأول للسنة المالية، حيث تكون هذه القوائم مصحوبة برأي مدقق الحسابات حول النتائج الوقتية، حيث تخضع هذه الجداول المحاسبية السداسية إلى تدقيق محافظ الحسابات، كما يجب أن تقدم مقارنة مع جداول الفترة المطابقة للسنة المالية السابقة كما تتولى الشركة نشر القوائم المالية الوقتية أو السداسية في جريدة أو عدة جرائد ذات توزيع وطني لكي تصل إلى عامة الجمهور.

لقد فرض المشرع الجزائري من خلال المادتين (676، 678) من القانون التجاري على مجلس الإدارة أو مجلس المديرين تقديم وعرض تقرير سنوي عن حالة الشركة ونشاطها أثناء السنة المنصرمة، غير أنه لم يحدد بدقة مضمون هذا التقرير، وفي هذا الصدد تدخلت لجنة (COSOB) من خلال نص المادة رقم (7) المتعلقة بنظامها رقم (02-2000) فيما يخص المعلومات الواجب الإفصاح عنها من طرف الشركات التي تملك قيما مسعرة في البورصة.

(1)، (2): التقرير السنوي لبورصة الجزائر، مرجع سبق ذكره، 2010، ص. 83.

2. أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على مستوى لجنة تنظيم عمليات البورصة

ومراقبتها

1.1. على صعيد التكوين والإعداد

قامت لجنة (COSOB) بتنظيم دورات تكوينية لفائدة المستخدمين في مجال المحاسبة والمالية. ولقد قامت المؤسسات الآتية بضمان هذه الدورات التكوينية:⁽¹⁾

- مدرسة (ECOFAM) بشأن معايير (IAS/IFRS) لتكوين ستة (6) أعوان بمبلغ 149 586.00 دج؛

- المعهد القومي (SIGP) ويتعلق بتقديم النظام المحاسبي المالي والانتقال إليه بمبلغ قدره 163 840.00 دج، فيما يخص أربعة (4) موظفين؛

- مؤسسة (IAHEF) ويتعلق بمعايير النظام المحاسبي المالي وتطبيقاته، بكلفة قدرها 192 600.00 دج.

كما قامت مديرية الشؤون القانونية والإدارية بإعداد مشروع المخطط المحاسبي للجنة (COSOB) إضافة إلى جدول مطابقة المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي وفق معايير النظام المحاسبي المالي، ليتم عرضه أيضا على محافظ الحسابات واللجنة.

2.2. على صعيد البرمجيات المعلوماتية والمحاسبية

في شهر فيفري 2010 تم الشروع في عملية استشارة بغرض اقتناء برمجيات معلوماتية بحسب معايير النظام المحاسبي المالي، عن طريق مناقصة وطنية بغرض إدراج عملية إنشاء قاعدة بيانات، حيث تم توسيع هذه المناقصة لتشمل اقتناء برمجيات الشركات المدرجة وتطبيقات التحليل والمساعدة في اتخاذ القرار.

واعتبارا لما يأتي:⁽²⁾

- التأخر المسجل بشأن الانتهاء من هذه العملية؛

- العروض المقدمة، بمقدار مبالغ تتراوح في حدود 4 500 000.00 دج؛

- إمكانات الميزانية المحدودة في لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها

فإن مصالح مديرية الشؤون القانونية والإدارية قد توجهت نحو استشارة محدودة لدى الموردين بالبرمجيات المحليين، قصد تفعيل العملية وحصنها في برمجيات مسك المحاسبة فقط بحسب

(1)، (2): حاج قويدر قورين، الحوكمة المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي ودورها في تأهيل السوق المالية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص. 27.

معايير النظام المحاسبي المالي. ولقد تم إنجاز هذه العملية مع شركة خاصة (شريك مهني) بكلفة قدرها 220 000.00 دج بما في ذلك تكوين المستعملين.

الفرع الثالث: امتيازات تطبيق النظام المحاسبي المالي كأداة للحوكمة في النهوض ببورصة الجزائر

من المعلوم أن هناك علاقة جد وثيقة بين المعلومة المحاسبية والسوق المالية كما سبق وأن تطرقنا إليها، فتوفر المعلومات المحاسبية بالكم المناسب وفي الوقت المناسب وبالجودة المطلوبة من شأنه أن يرفع من كفاءة السوق المالية، هذا ما جاء لأجله النظام المحاسبي المالي حتى يساعد في إضفاء سمة الجودة على المعلومة المحاسبية وبالتالي القضاء على سلبيتها في القيام بدورها اتجاه تنشيط حركة بورصة الجزائر.

من هنا يتضح أن النظام المحاسبي المالي يسوق مجموعة من الامتيازات للشركات المسعرة أو الشركات التي هي في طريق القبول بما ينعكس على بورصة الجزائر، يمكن سردها فيما يلي:⁽¹⁾

✓ يقدم شفافية وثقة أكثر في المعلومات المالية والمحاسبية التي يقدمها، الأمر الذي من شأنه زيادة مصداقية الشركة وإعطاء صور صادقة لها بين كل المتعاملين وبالأخص المستثمرين؛

✓ ينتج معلومات محاسبية وفق معايير دولية ذات جودة، الأمر الذي يرفع من كفاءة أداء الإدارة بالوصول إلى معلومات ملائمة لاتخاذ قرارات سليمة للاستثمار في الأوراق المالية؛

✓ يسمح بإجراء مقارنة من حيث زمان ومكان الحالات المالية للشركة نفسها، وفي الوقت نفسه بين باقي الشركات الوطنية مما يسهل العمل في السوق المالية؛

✓ يمثل فرصة للمؤسسات من أجل تحسين تنظيمها الداخلي وجودة اتصالاتها مع الأطراف المعنيين بالمعلومات المالية وعلى رأسهم المستثمرين؛

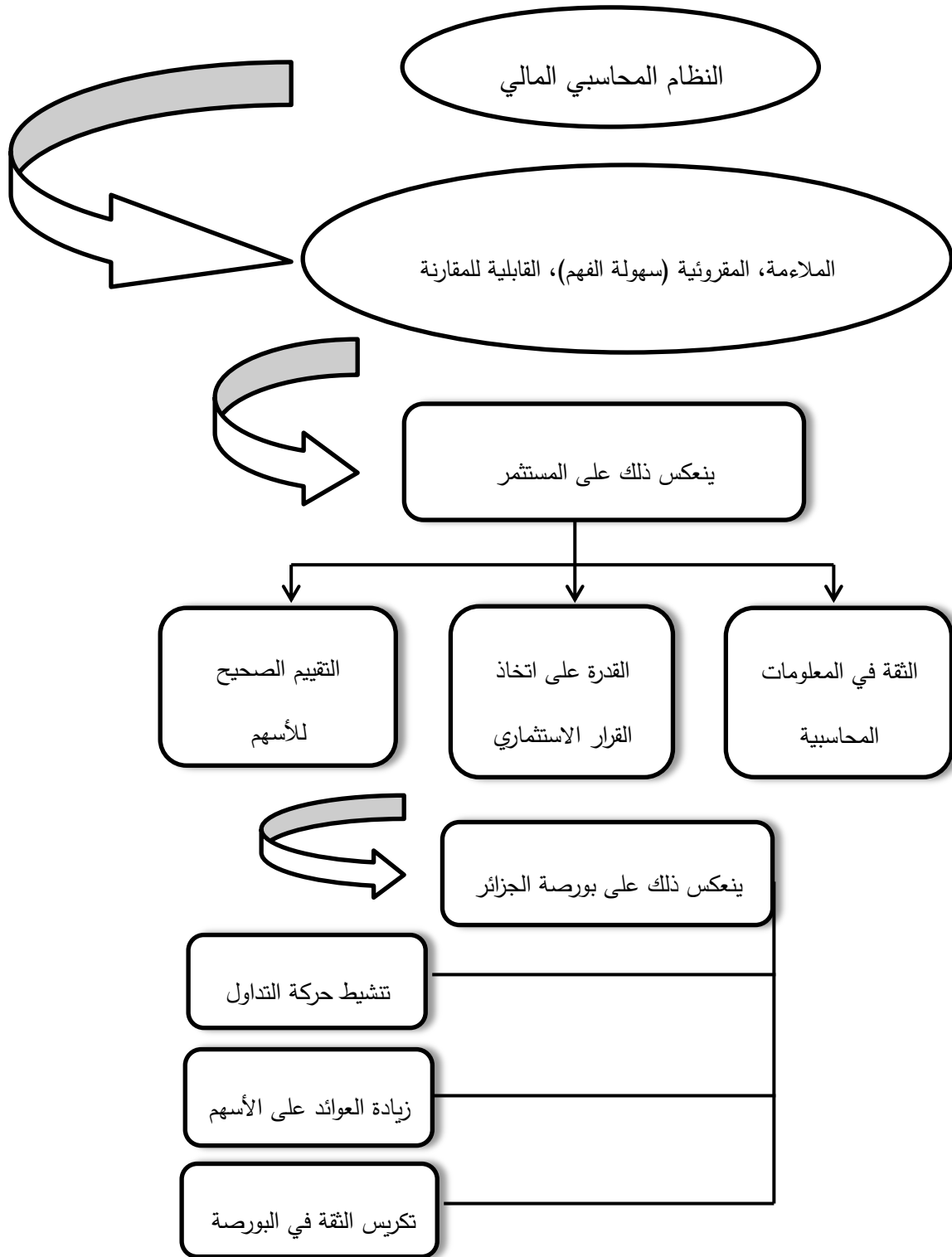
(1): حاج قويدر قورين، الحوكمة المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي ودورها في تأهيل السوق المالية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص. 35. (بالتصرف)

الفصل الثالث: إطار حوكمة الشركات في الجزائر مع استطلاع رأي لشركاء المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر

- ✓ يشجع المستثمرين الأجانب من حيث أنه يضمن مقروئية أفضل للمعلومات من طرف المحللين الماليين والمستثمرين نتيجة تقرب الممارسات المحاسبية المحلية بالممارسات العالمية؛
 - ✓ يسهل عملية المراجعة وبالأخص المراجعة الخارجية، الأمر الذي يسمح بإعطاء صورة صادقة للشركات في السوق المالية؛
 - ✓ يسمح بإعداد قوائم مالية موحدة للشركات المتعددة الجنسيات، مما يشجع على انفتاح السوق المالية المحلية على الخارج وزيادة الاستثمارات المالية والإنتاجية عربيا ودوليا.
 - ✓ يضمن التقييم الجيد والصحيح للأسهم والسندات.
- إن تحقيق جودة المعلومة المحاسبية بمفهومها الشامل من خلال تطبيق النظام المحاسبي كأداة لحوكمة الشركات سينعكس لا محالة على عدة جوانب للبورصة يمكن أن نبينها من خلال الشكل التالي:

الفصل الثالث: إطار حوكمة الشركات في الجزائر مع استطلاع رأي لشركاء المساهمة المدرجة في
بورصة الجزائر

الشكل رقم (12): انعكاس تطبيق النظام المحاسبي المالي كأداة لحوكمة الشركات على بورصة الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى الشرح السابق

الفرع الرابع: نحو تفعيل حوكمة الشركات في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي للنهوض
ببورصة الجزائر

لا ريب أن تفعيل العلاقة المتداخلة بين كل من حوكمة الشركات والنظام المحاسبي
المالي وبورصة الجزائر، يتطلب العديد من الجهود من أجل تطبيق سليم للإطار المحاسبي
وتسهيل التكيف والتأقلم معه، وهو ما يسمح بنجاح البعد المحاسبي لحوكمة الشركات، مع الأخذ
بعين الاعتبار متطلبات بقية الأبعاد، وما ينتج عنه أيضا من توفير معلومات محاسبية ذات
جودة من شأنها أن تؤثر بطريقة مباشرة أو بأخرى على أسعار وحركة القيم المتداولة في
البورصة وبالتالي تنشيطها.

1. حوكمة الشركات أحد أهم المتطلبات لتفعيل بورصة الجزائر في ضوء تطبيق النظام

المحاسبي المالي

تعتبر حوكمة الشركات إحدى المتطلبات الجديدة للنهوض بالاقتصاد، من خلال
الانعكاس الإيجابي لتطبيق مبادئها القائمة على الإفصاح والشفافية من قبل الشركات المدرجة
في الأسواق المالية، خاصة وأن هذه الأخيرة تعد مصدرا هاما للتمويل وتقديم المعلومات المتعلقة
بتلك الشركات.

وقد تبين الآن أكثر من أي وقت مضى، أن تبني نظام شفاف وعادل يؤدي إلى خلق
ضمانات ضد الفساد وسوء الإدارة، والحد من أساليب التضليل، سواء عن طريق الالتزام بمبدأ
حماية حقوق المساهمين الذي يضمن تشجيعهم على الاستثمار في الأوراق المالية دون تخوف
أو من خلال مبدأ الإفصاح عن المعلومات المحاسبية الذي يعتبر عاملا مهما في تخفيض
تكلفة رأسمال الشركة وضمن استمراريته، بما يضمن تنشيط السوق من جهة، والوصول إلى
السعر الحقيقي للأسهم من جهة أخرى، ومن ثم رفع كفاءة السوق المالية. أي أن الطريق الجيد
والصحيح لحوكمة الشركات سيكون المدخل الفعال لتعزيز الإفصاح والشفافية، مما ينعكس
بالإيجاب على كفاءة السوق المالية.

وبالنظر إلى أهمية البورصة في عملية التمويل والتنمية على حد سواء، فمن الجدير
بالسلطات الوصية أن تعمل على تطوير ورفع كفاءتها. في هذا الإطار يمكن أن نشير إلى
الدور الذي يمكن أن تؤديه حوكمة الشركات في ذلك، فهذه الأخيرة وما تقوم عليه من مبادئ
الإدارة الرشيدة، الشفافية والإفصاح، يجنب الشركات العديد من الصعوبات الناجمة عن النزاعات
الداخلية والانحراف في الممارسات والقرارات الإدارية، فهي تقلل من المخاطر التي يمكن أن

تتعرض لها الشركات وتعطي فرصة كبيرة للوقاية منها. كما أنها توفر عوامل النجاح والتقدم، وبالتالي توليد ثقة أكبر لدى المستثمرين في إمكانية الاعتماد على هذه الشركات في حماية حقوقهم وزيادة ثروتهم. وعليه فإنه من الأهمية بمكان أن تعمل السلطات الوصية على إعداد ميثاق لحوكمة الشركات، والاهتمام به بصفة جدية وجعله إجباري التطبيق من طرف جميع الشركات سواء كانت مدرجة أو غير مدرجة في البورصة، قصد تهيئة الظروف اللازمة لتنشيط ورفع كفاءة هذه الأخيرة.

وإذا أرادت الجزائر تنشيط السوق المالية وترقيتها، فإنه يتوجب عليها استقطاب المستثمر الأجنبي من أجل خلق حركة اقتصادية جديدة تجبر الاقتصاد الوطني على التجديد، مما يتطلب تهيئة المناخ المناسب الذي يسهل عمل المستثمر الأجنبي ويساعد في قيام سوق مالية تمتاز بالشفافية.

ولما كانت عملية الإدراج في بورصة الجزائر تفرض الحد الأدنى من الموثوقية والشفافية في حسابات الشركة، وتتطوي على نحو أوسع على الاتصال المالي الموجه نحو المستثمرين الخارجيين الفعليين أو المحتملين، فإن هذا سيؤدي لا محالة إلى إنشاء نظام حوكمة للشركات من أجل تحقيق الرقابة الداخلية والاحترافية للهيئات الإدارية والتسييرية.

من هذا المسعى، تحاول الجزائر من خلال تبني النظام المحاسبي المالي إرساء وتفعيل مبادئ حوكمة الشركات، بما يكفل تحقيقها في الشكل الأمثل الذي يساعد الأطراف ذات الصلة بالشركة في اتخاذ قراراتهم في ضوء مخرجات هذا النظام.

2. متطلبات تفعيل العلاقة بين حوكمة الشركات والنظام المحاسبي المالي للنهوض

ببورصة الجزائر

في سبيل الاستفادة من مزايا تطبيق النظام المحاسبي المالي وجني ثماره، كان لزاما على الدولة والمؤسسات بشكل خاص القيام بمجموعة من الاجراءات التي من شأنها تأهيل المؤسسات الوطنية عامة وبورصة الجزائر خاصة.

إن المتمعن في الواقع الفعلي لهذا النظام المحاسبي على مستوى مؤسساتنا الوطنية لا يمكنه الحكم على مدى إيجابيات أو سلبيات تطبيقه، فمن المعروف أن أي نظام جديد يأخذ عدة سنوات ليأتي أكله. من هذا المسعى نقترح الآتي:⁽¹⁾

- ✓ ضرورة تحضير وتأهيل الشركات الوطنية مع مراعاة قدرة وخصائص كل شركة فيما يتعلق الوفاء بمتطلبات ومعايير هذا النظام، من خلال إعادة تدريب مختلف الإطارات المستعملة للمحاسبة ومخرجاتها، وأن ذلك يعتمد على جدية ومهارة هؤلاء الممارسين؛
- ✓ ضرورة أن يكون هناك توافق وانسجام وتحديث للأطر القانونية الموروثة عن النظام المحاسبي السابق، وإصلاح تنظيمات مختلف الهيئات المتعاملة مع النظام المحاسبي المالي لا سيما المصالح الجبائية، وكذا محاولة تكييف مختلف قوانين البورصة مع هذا النظام؛
- ✓ التوضيح الجيد لمعالم هذا النظام من خلال منتديات وملتقيات وتوعية مختلف الشرائح المعنية بأهميته في دعم مسار الإصلاحات التي تقوم بها الدولة لما من شأنها تأهيل السوق المالية الجزائرية؛
- ✓ تكوين ورسكلة المحترفين والممارسين للمهنة والأكاديميين، وفتح المجال للتعاون بين المهنيين الجزائريين والأجانب كضرورة للتكيف مع المحيط الاقتصادي العالمي في إطار العولمة؛
- ✓ الانضمام إلى برنامج التدريب الذي يعده (IFAC) بهدف تكوين خبراء على المستوى الدولي؛
- ✓ تجديد البرامج البيداغوجية الخاصة بالمحاسبة ومختلف الأبحاث والكتب التي من شأنها المساعدة في تكوين إطارات ومختصين يتقنون هذا النظام؛
- ✓ الاعتماد على أنظمة معلومات جديدة وفعالة لانتقال المعلومات، والذي يسمح بانتقال المعلومات بسرعة وتخزينها بالكيفية التي تمكن طالبيها من الحصول عليها في الأوقات المناسبة، مع ضمان إمكانية تجديدها بالطريقة التي تتلاءم مع هذا النظام من خلال

⁽¹⁾: بالاعتماد على مرجعين (بالتصرف):

- عاشور كتوش، مرجع سبق ذكره، ص. 308.

- مليكة زغيب، وسوسن زيرق، مرجع سبق ذكره، ص. 15.

- الاستعانة بالتكنولوجيات والتقنيات الحديثة التي من شأنها تفعيل أنظمة المعلومات وبالخص النظام المحاسبي المالي؛
- ✓ تفعيل شركات الوساطة المالية في الجزائر، والتي تهدف إلى تقديم خدمة للمستثمرين وخصوصاً صغار المستثمرين؛
- ✓ فتح مهنة المحاسبة على المنافسة مع المتهنين الأجانب خاصة مع المكاتب الكبرى للاستشارة والتدقيق، والسماح لهذه المكاتب بالتأشير والمصادقة على الحسابات، وكذلك وضع الاستراتيجيات الواجب اتباعها من أجل تهيئة مهنة المحاسبة للتكيف مع البيئة الاقتصادية العالمية، في سبيل ضمان أن المحاسبين الجزائريين بإمكانهم تعظيم تنافسية مؤسساتنا على السوق الدولي؛
- ✓ العمل على زيادة درجة الإفصاح وتعديل متطلباته بما يتلاءم مع المعايير الدولية وذلك بهدف تعزيز الدور الرقابي للسوق من جانب، وتحقيق تكافؤ الفرص بين المتعاملين في السوق من جانب آخر. هنا يتعين توسيع نطاق المعلومات والبيانات التي يتوجب على لجنة تنظيم البورصة الإفصاح عنها، من خلال إصدار نشرات يومية وأسبوعية وشهرية وسنوية تتضمن معلومات عامة عن السوق وقرارات مجلس الإدارة ومعلومات عن أحجام التداول ومؤشرات الأسعار، علاوة على إبرام اتفاقيات مع شركات عالمية لنشر المعلومات الخاصة بالتداول بصورة آنية.

وبالتالي فإن نجاح البعد المحاسبي للحوكمة في الجزائر يعتمد على نجاح الممارسة المحاسبية حسب النظام المحاسبي المالي، والتي يكفلها التطبيق السليم للمعايير المحاسبية الدولية والتكيف المستمر معها على اعتبار أنها في تطور دائم يتوافق مع تطور الظواهر الاقتصادية واحتياجاتها.

المبحث الثاني: استطلاع رأي لشركات المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر - الطريقة والإجراءات

نظرا لحدائثة موضوع الدراسة في الجزائر، وقلة الكتابات والأبحاث في هذا الشأن، ما نتج عنه شح في المعلومات لإجراء دراسة تطبيقية واسعة تشمل مختلف الجوانب النظرية لموضوع الدراسة. وسعيا منا العمل على تحقيق أهداف البحث، ارتأينا القيام باستطلاع رأي في محاولة لتدعيم الجانب النظري للدراسة، من خلال تصميم استمارتي استبيان موجهة إلى أفراد عينتي الدراسة، وهذا لتقصي وجهات نظرهم حول مدى ممارسة الشركات محل الدراسة لمبادئ الحوكمة الواردة في ميثاق الحكم الراشد في الجزائر، وعلاقة هذا الأخير بالنظام المحاسبي المالي وبورصة الجزائر.

المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة

تلعب المعلومات المتوفرة والمناهج المتبعة في أي بحث دورا هاما في التأثير على نتائجه، من هنا سيتم توضيح هذه الإجراءات المتبعة في البحث الميداني.

الفرع الأول: التعريف بمجتمع الدراسة

إن نقطة الانطلاق في إجراء الدراسات الميدانية هو تحديد مجتمع الدراسة، وتحديد كيفية استخراج عينة الدراسة، لأنها تلعب دورا كبيرا في توجيه الباحث نحو تحقيق أهداف الدراسة الميدانية وفق الأسس والمعايير المتعارف عليها في مجال البحوث العلمية.

1. تقديم مجتمع الدراسة

يعرف المجتمع الإحصائي على أنه: "مجموعة المفردات الممكنة التي تربطها خصائص وسمات محددة، سواء كانت جغرافية أو سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو غيرها"⁽¹⁾، وعليه يمكن اعتبار المجتمع المدروس مجتمعا إحصائيا يمثل جميع المفردات التي تمثل الظاهرة

⁽¹⁾: محمد عبد العال النعيمي، تصميم وتحليل التجارب في البحث العلمي، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص. 21.

موضوع البحث، حيث أنه يشمل الأفراد والمؤسسات والعديد من المنتجات والخدمات... إلخ. فمن دون شك أن التحديد الواضح لمجتمع الدراسة سيساعد الباحث في تحديد الأسلوب العلمي الأمثل لدراسة هذا المجتمع، خاصة وأن بعض الظواهر المدروسة تغطي أحيانا مجتمعات كبيرة يصعب دراسة كل عنصر أو حالة فيها، ما قد يترتب على دراسة كل عنصر من عناصر الدراسة تكاليف باهضة يتعذر معها تنفيذ الدراسة، أو قد يصعب في بعض الأحيان الوصول إلى كل عنصر من عناصر الدراسة لسبب أو لآخر. وعلى هذا الأساس، قامت الباحثة باختيار المجتمعين الإحصائيين اللذين يمثلان الدراسة الميدانية كما يلي:

أ- مجتمع (01): يتمثل في أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمدققين الداخليين المنتمين لخمس (5) شركات مساهمة مدرجة في بورصة الجزائر وهي:

- مؤسسة "الأوراسي" للفندقة
- مجمع "صيدال" للإنتاج الصيدلاني
- مؤسسة "روبية" لإنتاج العصائر (الصناعة الغذائية)
- شركة "أليانس" للتأمينات
- مؤسسة "بيوفارم" لإنتاج الأدوية البشرية

ب- مجتمع (02): يتمثل في ذوي الاختصاص الذين لهم صلة بالموضوع من: محافظي الحسابات، الخبراء المحاسبين، المدققين الداخليين ومديري المحاسبة والمالية من ولايتي قالمة وعنابة.

2. إجراءات المعاينة

هناك العديد من أساليب المعاينة في مجال منهجية البحوث العلمية، والتي تستخدم لاختيار عينة الدراسة، وعلى اختلاف هذه الأساليب فإن العينات في مجملها تنقسم إلى نوعين رئيسيين هما:⁽¹⁾

- العينات الاحتمالية والتي تضم: العينة العشوائية البسيطة، العينة المنتظمة والعينة العشوائية الطبقة؛

(1): محمد عبد العال النعيمي، المرجع السابق، ص ص. 20-25.

- العينات غير الاحتمالية فهي تضم: العينة العرضية، العينة الحصصية والعينة القصدية. والهدف من هذا هو تحديد إجراءات المعاينة حتى يكون هناك إطار مرجعي ننطلق منه في اختيار نوع عينة الدراسة. وقد تمثلت هذه الخطوات فيما يلي:

أ- الخطوة الأولى

إن نقطة الانطلاق هي تحديد طبيعة مجتمع الدراسة وطبيعة نشاط المؤسسات موضع الدراسة، وهي شركات المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر. حيث قامت الباحثة بتحديد المجتمع الأول للدراسة بخمس (5) شركات مسعرة تنتمي إلى قطاعات اقتصادية مختلفة. كما تم تحديد المجتمع الثاني للدراسة في المختصين من ذوي الصلة بالموضوع على مستوى ولايتي قلمة وعنابة.

ب- الخطوة الثانية

تمثلت هذه الخطوة في تقسيم كل من مجتمع الدراسة الأول ومجتمع الدراسة الثاني إلى طبقات متجانسة، حيث أنه طبقاً لمبدأ المعاينة العشوائية الطبقيّة يستخدم هذا الأسلوب عندما يكون المجتمع المدروس غير متجانس، حيث يتم تقسيمه إلى طبقات أو مجموعات متجانسة وفقاً لصفة معينة أو خاصية ما حسب طبيعة الدراسة وطبيعة المجتمع، والسبب هو زيادة التجانس بين أفراد الطبقة الواحدة، وبعد ذلك يتم سحب العينة العشوائية البسيطة من كل طبقة بما يتناسب مع حجم الطبقة في المجتمع الأصلي، إذ تؤدي هذه الطريقة إلى زيادة تمثيل حجم العينة المدروسة.⁽¹⁾ حيث في هذه الدراسة قامت الباحثة باعتماد أسلوب العينة الطبقيّة العشوائية، وذلك بعد التنقل إلى هذه الشركات والتعرف على واقع توزيع المهام والمسؤوليات حسب الهيكل التنظيمي المعتمد في كل من الشركات موضع الدراسة، إلى جانب التنقل إلى مكاتب المختصين والمهنيين على مستوى ولايتي قلمة وعنابة.

ج- الخطوة الثالثة

تم فيها تقدير حجم العينة اللازم للمعالجة الإحصائية استناداً إلى مستويات أحجام العينات من جهة، ومن جهة أخرى يعتبر أي مجتمع إحصائي يتبع توزيع طبيعي إذا كان حجم العينة المتمثلة للمجتمع الإحصائي تفوق أو تساوي (30) مفردة على الأقل. من هذا المنطلق تم أخذ العينة الأولى التي تقدر بـ (51) من مجموع الشركات موضع الدراسة والموزعة إلى ثلاث فئات،

(1): محمد عبد العال النعيمي، المرجع السابق، ص. 21.

كما تم أخذ العينة الثانية التي تقدر بـ (33) من مجموع المختصين والمهنيين موزعين إلى أربع فئات.

الفرع الثاني: تقديم عينة الدراسة

يمكن تعريف العينة المستخدمة في البحث العلمي بأنها: "نموذج يشمل ويعكس جانبا أو جزءا من وحدات المجتمع الأصل المعني بالبحث، وتكون ممثلة له، بحيث تحمل صفاته المشتركة، وهذا النموذج أو الجزء يغني الباحث عن دراسة كل وحدات ومفردات المجتمع الأصلي، خاصة في حالة صعوبة أو استحالة دراسة كل وحدات المجتمع المعني بالبحث"⁽¹⁾ بمعنى أن العينة هي مجموعة جزئية من مجتمع الدراسة يتم اختيارها بطريقة معينة وإجراء الدراسة عليها، ومن ثم استخدام تلك النتائج وتعميمها على مجتمع الدراسة الأصلي.

نظرا للعدد القليل والمحدود لشركات المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر، حاولت الباحثة استهداف هذه الشركات، لكن أثناء التحضير للعمل الميداني، وبعد التنقل لعدة مرات إلى هذه الشركات وجدنا صعوبة في التجاوب والتفاعل مع موضوع الدراسة، حيث تطلب إيصال فكرة وهدف البحث مجهودا ووقتا من أجل اقتناع مدراء الشركات المستهدفة بمدى أهمية موضوع البحث، وبالتالي تم فسح المجال لإجراء الدراسة الميدانية. وتوصلت الباحثة إلى أن طبيعة الموضوع المدروس والغرض من الدراسة الميدانية تتناسب معه أكثر العينة العشوائية الطبقية، حيث اعتمدت الباحثة على تقسيم المجتمع الأصلي للبحث إلى طبقات أو فئات، تسمح بتسليط الضوء على الخصائص الأساسية لكل فئة من هذه الفئات، والتي تساهم في زيادة دقة الأساليب الإحصائية المطبقة على المجتمع المدروس.

وفي سبيل تحقيق الاستفادة القصوى من إجابات المبحوثين وبغرض الوصول إلى نتائج أكثر دقة تم أخذ عينتين من مجتمعين، وذلك باعتماد استمارة الاستبيان كأداة أساسية لجمع المعلومات، فقد تم توزيع استمارات الاستبيان الأول (انظر الملحق رقم: 1)، على العينة الممثلة لمجتمع الدراسة رقم (01) باستخدام أسلوب الحصر الشامل. حيث تم توزيع (51) استمارة استبيان على أفراد العينة. وبعد استرجاع الاستمارات، تم استبعاد (13) استمارة غير كاملة وبالتالي إلغائها، وعليه بقيت (38) استمارة فقط صالحة للتليل الإحصائي، أي بمعدل 74.5% من إجمالي استمارات الاستبيان رقم (01) الموزعة، والجدول التالي يبين ذلك.

⁽¹⁾: عامر إبراهيم قنديلجي، منهجية البحث العلمي، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان، الأردن، 2012، ص ص. 188-189.

الفصل الثالث: إطار حوكمة الشركات في الجزائر مع استطلاع رأي لشركاء المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر

الجدول رقم (22): استمارات الاستبيان (01) الموزعة والمعتمدة للتحليل الإحصائي

الشركات المدرجة	القطاع الذي تنشط فيه	عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المعتمدة للتحليل	نسبة الاستمارات المعتمدة للتحليل
الأوراسي	السياحة والفندقة	16	9	17.65%
صيدال	صناعة الأدوية الصيدلانية	11	8	15.69%
بيوفارم	صناعة الأدوية البشرية	6	5	9.80%
أليانس	التأمينات	6	5	9.80%
روبية	الصناعة الغذائية	12	11	21.57%
المجموع	--	51	38	74.51%

المصدر: من إعداد الباحثة

كما تم توزيع استمارة الاستبيان الثاني على عينة عشوائية بسيطة اختيرت من مجتمع الدراسة (انظر الملحق رقم: 2). وتلبية لأغراض هذه الدراسة، تم توزيع (33) استمارة استبيان، وتم استرداد (29) فقط صالحة للتحليل الإحصائي أي بمعدل 87.87 % من إجمالي استمارات الاستبيان رقم (02) الموزعة، والجدول التالي يبين ذلك.

الجدول رقم (23): استمارات الاستبيان (02) الموزعة والمعتمدة للتحليل الإحصائي

أفراد العينة	الاستمارات الموزعة	الاستمارات المعتمدة للتحليل	نسبة الاستمارات المعتمدة للتحليل
محافظ حسابات	16	14	42.42%
خبير محاسبي	11	9	27.27%
مدقق داخلي	3	3	9.09%
مدير محاسبة ومالية	3	3	9.09%
المجموع	33	29	87.87%

المصدر: من إعداد الباحثة

المطلب الثاني: أداة الدراسة

لاختبار جملة الفرضيات المتعلقة بالموضوع تم إعداد استبيانين لهذا الغرض، وذلك بالاستعانة بكتب ودراسات وأبحاث لها علاقة بالموضوع، بحيث تمت الاستفادة من نتائج الدراسات والأدبيات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، مع التركيز على الخلفية النظرية في صياغة أسئلة كل من الاستبيانين مع مراعاة تغطية الأسئلة لفرضيات البحث.

الفرع الأول: تحضير الاستبيانين

لقد تم تصميم الاستبيانين بشكل يتلاءم مع أهداف الدراسة التطبيقية، حيث حاولنا قدر الإمكان صياغة أسئلة بسيطة، تكون قابلة للفهم من قبل أفراد العينتين، والذين يفترض أن يكونوا على دراية بالموضوع.

انطلاقاً من تحديد العينتين المستهدفتين، قامت الباحثة رفقة المشرف بتصميم استبيانين محكمين تم الاعتماد عليهما كأداة لجمع البيانات المتعلقة بهذه الدراسة.

ويمكن تلخيص أهم النقاط التي تمت مراعاتها عند إعداد كلا الاستبيانين على النحو

التالي:

- عدم تكرار الأسئلة التي تؤدي إلى الإجابة نفسها؛
 - إعداد استبانة أولية خاصة بكل عينة من أجل استخدامها في جمع المعلومات والبيانات؛
 - عرض الاستبيانين على الأستاذ المشرف من أجل اختبار مدى ملاءمتها لجمع المعلومات؛
 - تعديل الاستبيانين بشكل أولي حسب ما يراه الأستاذ المشرف؛
 - عرض الاستبيانين على بعض الأساتذة المختصين والذين قاموا بدورهم بتنقيح الاستبيانين؛
- وقد تم تقسيم كل من الاستبيانين على النحو التالي:

أ- الاستبيان رقم (01): يحتوي هذا الأخير على جزأين كما يلي:

- الجزء الأول: يتعلق هذا القسم بالخصائص الوظيفية لعينة الدراسة من المؤهل العلمي، المنصب الوظيفي وعدد سنوات الخبرة.
- الجزء الثاني: ويتعلق بواقع ممارسات الحوكمة في الشركات موضع الدراسة وانعكاسها على حركة تداول أسهمها في بورصة الجزائر، وهو بدوره يحتوي على قسمين هما:
 - ✓ القسم الأول: يتعلق بمدى ممارسة مبادئ ميثاق الحكم الراشد في الشركات المدرجة ويتكون من أربعة محاور هي:

- المحور الأول: مدى توافر مبدأ المسؤولية لميثاق الحكم الراشد، ويتكون من 7 عبارات (من 1 إلى 7)؛
- المحور الثاني: مدى توافر مبدأ الشفافية لميثاق الحكم الراشد، ويتكون من 12 عبارة من (8 إلى 19)؛
- المحور الثالث: مدى توافر مبدأ الإنصاف لميثاق الحكم الراشد، ويتكون من 5 عبارات (من 20 إلى 24)؛
- المحور الرابع: مدى توافر مقومات مبدأ التبعية (المساءلة) لميثاق الحكم الراشد؛ ويتكون من 4 عبارات (من 25 إلى 28).
- ✓ القسم الثاني: يتكون من محور واحد وهو المحور الخامس يتعلق بالعوامل التي لها تأثير على حركة تداول أسهم الشركة في بورصة الجزائر، ويتكون من 5 عبارات (من 29 إلى 33).

ب- الاستبيان رقم (02): يحتوي هذا الأخير على جزأين كما يلي:

- الجزء الأول: يتعلق هذا الأخير بالخصائص الوظيفية لعينة الدراسة من المؤهل العلمي، التخصص، المهنة والخبرة المهنية.
 - الجزء الثاني: ويعنى ببيان دور النظام المحاسبي المالي في دعم الحوكمة ورفع جودة المعلومة المحاسبية، ويحتوي بدوره على محورين هما:
 - المحور الأول: يتعلق بمعرفة تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي في دعم حوكمة الشركات. ويتكون من 8 عبارات (من 1 إلى 8)؛
 - المحور الثاني: يتعلق بتوضيح تأثير النظام المحاسبي المالي في توفير إطار قانوني ورقابي ومهني وفني لإنتاج معلومة محاسبية أكثر جودة. ويتكون من 10 عبارات (من 9 إلى 18).
- ولقد تم قياس اتجاهات إجابات أفراد عيني الدراسة في كلا الاستبيانين بالاعتماد على مقياس ليكرت الثلاثي، حيث:
- ✓ بالنسبة للاستبيان رقم (01): تتراوح بين الإجابة بـ "لا" (معبّر عنها بالرقم 1)، الإجابة بـ "لا أدري" (معبّر عنها بالرقم 2) والإجابة بـ "نعم" (معبّر عنها بالرقم 3).
 - ✓ بالنسبة للاستبيان رقم (02): تتراوح بين الإجابة بـ "منخفض" (معبّر عنها بالرقم 1)، الإجابة بـ "متوسط" (معبّر عنها بالرقم 2) والإجابة بـ "عال" (معبّر عنها بالرقم 3). كما يعكس

المجال [1- 1.66] درجة الإجابة ب (لا، منخفض)، والمجال [1.67- 2.33] درجة الإجابة ب (لا أدري، متوسط)، أما المجال [2.34- 3] فيعكس درجة الإجابة ب (نعم، عال).

الفرع الثاني: توزيع الاستبيانين

تحقيقا للاستفادة القصوى من إجابات المبحوثين وبغرض الوصول إلى نتائج أكثر دقة تم أخذ عينتين على النحو الآتي:

- العينة الأولى مكونة من: أعضاء مجلس الإدارة والمدققين الداخليين والمديرين التنفيذيين، والبالغ عددهم (38).

- العينة الثانية مكونة من: محافظي الحسابات، الخبراء المحاسبين والمديرين الماليين والمدققين الداخليين، والبالغ عددهم (29).

بعد أن تم إعداد الاستبيانين في صورتها النهائية (كما يظهر في الملحقين رقم: 01 و 02) تأتي الخطوة الموالية والتمثلة في توزيع الاستمارات على المستجوبين.

المطلب الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة والتحقق من درجة ثبات وطبيعة توزيع الاستبيانين

إن عملية اختيار أسلوب مناسب للتحليل الإحصائي تساعد الباحث على تفسير متغيرات أي ظاهرة، وعادة ما يرتبط هذا الاختبار بعدد المتغيرات ونوعية المقاييس المستخدمة. بناءا عليه قامت الباحثة بعملية جمع الاستمارات ومراجعتها، وتبويب البيانات الأولية بعد تنظيمها، في إطار التحضير لعملية التحليل الإحصائي بواسطة برمجية الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

الفرع الأول: الأساليب الإحصائية المستخدمة

لغرض تحليل استمارات الاستبيانين تم الاعتماد على برمجية (SPSS) إصدار (24) وبعد تفريغ استمارات الاستبيانين في البرمجية، ارتأينا أن نعتمد على عدة أساليب إحصائية تمكنا من اختبار فرضيات الدراسة وتحقيق أهدافها. تتمثل هذه الأساليب فيما يلي:

الفصل الثالث: إطار حوكمة الشركات في الجزائر مع استطلاع رأي لشركاء المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر

- معامل (Cronbach's Alpha)⁽¹⁾ لقياس ثبات الاستبيانيين؛
- اختبار (Kolmogorov-Smirnov) لمعرفة طبيعة توزيع عبارات الاستبيانيين؛
- التكرارات النسبية والمئوية لوصف الخصائص المهنية لمجتمع وعينة الدراسة؛
- المتوسط الحسابي من أجل معرفة اتجاه إجابات أفراد الدراسة، والانحراف المعياري لقياس درجة تشتت قيم إجابات أفراد الدراسة عن المتوسط الحسابي؛
- اختبار (Student) للعينة الواحدة للحكم على مدى معنوية الفروق بين متوسط إجابات أفراد الدراسة ومتوسط المجتمع.

وتم تحديد مستوى الدلالة الحرج بـ 0.05 الذي عنده تقبل أو ترفض فرضيات العدم^(*)، حيث تقبل فرضية العدم إذا كان مستوى الدلالة المحسوب في البرنامج أكبر من مستوى الدلالة الحرج، وإذا كانت قيمة مستوى الدلالة المحسوب أقل من مستوى الدلالة الحرج ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة^(**).

⁽¹⁾ محمود مهدي البياتي، تحليل البيانات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص. 49.

- يعد أحد أهم الاختبارات الإحصائية لتحليل بيانات استمارة الاستبيان، لإضفاء الشرعية عليها، حيث على ضوء نتائج هذا الاختبار يتم تعديل الاستمارة أو قبولها. ويستخدم هذا الاختبار لتحديد فيما إذا كانت أسئلة الاستمارة صحيحة على أثر أجوبة الباحثين عليها، وتكون أصغر قيمة مقبولة لكرونباخ ألفا هي 0.6 وأفضل قيمة عندما تكون بين 0.7 و0.8 وكلما تزيد تكون أفضل.

^(*) : مستوى الدلالة هو احتمال رفض فرضية العدم وهي صحيحة، وفي هذه الحالة يقع الباحث في خطأ من الدرجة الأولى، يرمز له بالرمز α . ومن الناحية العملية يستخدم عادة نسبة الثقة المقبولة، وهي 95% فأعلى ونسبة الخطأ 5% فأقل. ونادرا ما تكون في العلوم الاجتماعية نسبة الثقة 100%، ولكن كلما قلت نسبة الخطأ المحتمل من الباحث كلما كانت الدراسة أقوى؛ فمثلا لو أراد باحث أن تكون نسبة الخطأ المحتمل 1% فهناك شروط كثيرة يجب الأخذ بها قبل تحقق ذلك، ومنها: أن تكون العينة كبيرة ومختلفة، وأن يكون المقياس صادقا، إذا فهناك شروط كثيرة يجب توفرها قبل القول بأن نسبة الخطأ بسيطة، وهذا في الواقع ليس عمليا، إذ أن نسبة 1% عند توزيعها طبيعيا فإنها تكون على الأطراف تماما، وهذا يضيق إلى حد كبير الاحتمالات الأخرى (توجد عادة في الدراسات الاجتماعية) التي قد يغفل عنها الباحث، وهذا يعنى قبول الفرضية الصفرية، حيث يقع بين خيارين: إذا قلل نسبة الخطأ بشكل كبير فإن ذلك يعنى قبول النظرية الصفرية، وفي المقابل كلما كبرت احتمالية نسبة الخطأ كانت دراسته ضعيفة، فيجب هنا الموازنة بين الخيارين.

^(**) : عند استخدام الباحث لبرنامج (SPSS) فلا حاجة للمقارنة بالقيم الجدولية، يكفي فقط مقارنة مستوى الدلالة المحسوب في البرنامج مع مستوى الدلالة الحرج للحكم بقبول أو رفض الفرضية العدمية.

الفرع الثاني: التحقق من درجة ثبات وطبيعة توزيع الاستبيانيين

للتحقق من ثبات الاستبيانيين والذي يقصد به درجة الاتساق الداخلي فيما بين عبارات الاستبيان، وإمكانية الحصول على نفس النتائج أو نتائج قريبة منها، في الحالة التي تتكرر فيها الدراسة على عينة أخرى غير العينة التي أجريت عليها الدراسة وفي أوقات مختلفة، فقد تم التأكد منه باستخدام معامل (Cronbach's Alpha).

ولمعرفة طبيعة توزيع البيانات المستمدة من إجابات أفراد عيني الدراسة على الاستبيانيين، نستخدم اختبار (Kolmogorov-Smirnov) لعينة واحدة، وذلك لمعرفة فيما إذا كانت إجابات أفراد عيني الدراسة على عبارات الاستبيانيين تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، ومن ثم إمكانية تطبيق اختبارات معلمية عليها فيما بعد والمتمثلة في اختبار (Student).

أ- التحقق من ثبات أداة الدراسة

لقياس ثبات استبياني الدراسة، تم استخدام اختبار كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) لقياس مستوى الثبات، وجاءت نتائجه كما يوضحها الجدول الموالي:

الجدول رقم (24): قيم معامل ثبات الدراسة (Cronbach's Alpha) للاستبيانيين

الاستبيان	المحور	عدد العبارات	قيمة (Cronbach's Alpha)
استبيان رقم (01)	محور رقم (01)	28	0.605
	محور رقم (02)	5	0.625
استبيان رقم (02)	محور رقم (01)	8	0.735
	محور رقم (02)	10	0.677

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برمجية (SPSS)

نلاحظ من بيانات الجدول السابق، أن قيمة (Cronbach's Alpha) أكبر من 60% بالنسبة لجميع محاور الاستبيانيين، وهذا ما يدل على أنهما يتمتعان بدرجة مقبولة من الثبات. حيث تراوحت معاملات الثبات لمحاور الاستبيان رقم (01) بين 0.605 و 0.625، في حين تراوحت معاملات الثبات لمحاور الاستبيان رقم (02) بين 0.677 و 0.735، وهذا يدل على أن

الفصل الثالث: إطار حوكمة الشركات في الجزائر مع استطلاع رأي لشركات المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر

كل استمارة بجميع محاورها تتمتع بدرجة مقبولة من الثبات، ويمكن الاعتماد عليها في دراسة وتحليل موضوع البحث، وبالتالي المساهمة في تقديم نتائج أكثر ثباتا.

ب- التحقق من طبيعة توزيع عينة الدراسة

لتحديد ومعرفة طبيعة التوزيع الذي تتبعه كل من عينتي الدراسة، نستخدم اختبار (Kolmogorov-Smirnov) للعينة الواحدة. نتائج هذا الاختبار تظهر في الجدول رقم (25).

الجدول رقم (25): نتائج اختبار (Kolmogorov-Smirnov)

معنوية	قيمة K-S	رقم العبارة	الاستبيان	معنوية	قيمة K-S	رقم العبارة	الاستبيان
0,000	2,118	27		0,000	2,747	01	
0,048	1,365	28		0,000	2,579	02	
0,007	1,672	29		0,000	2,655	03	
0,000	2,186	30	01	0,000	2,297	04	
0,000	2,252	31		0,003	1,827	05	
0,002	1,844	32		0,000	2,572	06	
0,000	2,336	33		0,000	2,197	07	
0,000	2,055	01		0,000	2,322	08	
0,001	1,936	02		0,024	1,490	09	
0,002	1,837	03		0,001	2,020	10	
0,000	2,055	04		0,002	1,863	11	
0,004	1,756	05		0,000	2,201	12	
0,018	1,536	06		0,000	2,526	13	01
0,000	2,434	07		0,005	1,740	14	

الفصل الثالث: إطار حوكمة الشركات في الجزائر مع استطلاع رأي لشركاء المساهمة المدرجة في
بورصة الجزائر

0,000	2,341	08		0,000	2,669	15	
0,000	2,055	09	02	0,006	1,703	16	
0,000	2,151	10		0,002	1,850	17	
0,002	1,863	11		0,004	1,755	18	
0,018	1,531	12		0,046	1,374	19	
0,018	1,536	13		0,026	1,474	20	
0,002	1,863	14		0,000	2,305	21	
0,001	1,959	15		0,028	1,458	22	
0,000	2,341	16		0,002	1,892	23	
0,000	2,055	17		0,000	2,168	24	
0,003	1,828	18		0,005	1,735	25	
				0,005	1,735	26	

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برمجية (SPSS)

تظهر لنا البيانات الواردة في الجدول السابق، أن جميع الإجابات (للاستبيانين) كان توزيعها طبيعيا، حيث أن مستوى معنوية الاختبار لكل الإجابات كانت أقل من القيمة الحرجة 0,05، وهذا ما يؤكد على أن جميع إجابات الأفراد المستجوبين في مجتمعي الدراسة هي موزعة طبيعيا.

المبحث الثالث: المعالجة - تحليل النتائج واختبار الفرضيات

يتم من خلال هذا المبحث تحليل البيانات المتحصل عليها في الاستمارتين الموزعتين على أفراد عيني الدراسة، باستخدام أدوات التحليل الإحصائي الوصفي والاستدلالي من خلال برمجية (SPSS)، حيث يتم أولاً تحليل البيانات المتحصل عليها والمتعلقة بالبيانات الوصفية، ثم التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية المرتبطة بمحاور استمارتي البحث، حيث تتطلب هذه المرحلة استخدام أنجع الأساليب الإحصائية والتي تساهم في التحليل الموضوعي لأجل الحصول على نتائج أكثر واقعية ومصداقية، بحيث تعكس واقع الممارسات المتعلقة بحوكمة الشركات على ضوء تبني النظام المحاسبي المالي وعلاقته ببورصة الجزائر.

المطلب الأول: المعالجة الإحصائية للخصائص الوصفية

انطلاقاً من تفرغ البيانات باستخدام برمجية (SPSS.24) ومعالجتها، قمنا بعرض النتائج في شكل جداول قصد تحليلها، ومن ثم اختبار صحة الفرضيات للوقوف على مدى تحققها أو رفضها.

الفرع الأول: عرض وتحليل البيانات المتعلقة بالخصائص الوصفية للاستبيان رقم (01)

قصد التعرف على الخصائص الوظيفية للأفراد المستجوبين من العينة الأولى، تم حساب التكرارات والنسبة المئوية، فكانت النتائج كالتالي:

1. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

الجدول رقم (26): توزيع أفراد عينة الدراسة الأولى حسب المؤهل العلمي

	Frequency	Percent
Valid Licence	15	39,5
Master	15	39,5
Magister	2	5,3
Autres diplômes	6	15,8
Total	38	100,0

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برمجية (SPSS)

الفصل الثالث: إطار مؤسسة الشركاء في الجزائر مع استطلاع رأي لشركاء المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر

بناء على النتائج الواردة في الجدول رقم (26)، يظهر أن 39.5% هي أكبر نسبة تمثل عدد المستجوبين الذين يحوزون على شهادة ليسانس (Licence) والبالغ عددهم (15)، وهي النسبة نفسها التي سجلت بالنسبة لأفراد العينة المستجوبين المتحصلين على شهادة ماستر (Master) من إجمالي الأفراد المستجوبين. ثم تأتي نسبة 15.8% في المرتبة الثانية والتي تمثل عدد المستجوبين الذين يحوزون على شهادات أخرى (Autres diplômes) البالغ عددهم (6) أفراد. أما المستجوبين الذين يحوزون على شهادة ماجستير (Magister) فقد بلغ عددهم (2) بنسبة قدرها 5.3% من إجمالي أفراد العينة. ما يقودنا إلى القول أن هذه النتائج تشير إلى مستوى مناسب من التأهيل العلمي للأطراف المؤثرة على الاستبيان.

2. توزيع أفراد الدراسة حسب المنصب الوظيفي

يوضح لنا الجدول رقم (27) توزيع عينة الدراسة حسب متغير المنصب الوظيفي.

الجدول رقم (27): توزيع أفراد عينة الدراسة الأولى حسب المنصب الوظيفي

	Frequency	Percent
Valid Président directeur général	5	13,2
Membre du conseil administratif	13	34,2
Gérant exécutif	12	31,6
Auditeur interne	8	21,1
Total	38	100,0

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برمجية (SPSS)

توضح لنا البيانات الواردة في الجدول رقم (27)، أن 5 أفراد من عينة الدراسة المستجوبين يشغلون منصب رئيس مدير عام (Président directeur général)، وهو ما يمثل نسبة قدرها 13.2% من إجمالي المستجوبين. كما جاء عدد أعضاء مجلس الإدارة (Président directeur général) في (13) مفردة بنسبة قدرها 34.2% من إجمالي المستجوبين، مشكلة بذلك أكبر نسبة، بينما نجد أن الأفراد المبحوثين في فئة المدير التنفيذي (Gérant exécutif) بلغ عددهم (12) مديرا تنفيذيا بنسبة قدرها 31.6% من الإجمالي. وتأتي في الأخير فئة المدقق الداخلي (Auditeur interne) بنسبة قدرها 21.1% من إجمالي أفراد العينة، حيث بلغ عدد الأفراد المستجوبين (8) مدققين داخليين.

3. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة

يوضح لنا الجدول رقم (28) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة.

الجدول رقم (28): توزيع أفراد عينة الدراسة الأولى حسب عدد سنوات الخبرة

	Frequency	Percent
Valid Moins de 5 ans	11	28,9
De 5 et 10 ans	19	50,0
De 11 et 20 ans	6	15,8
Plus de 20 ans	2	5,3
Total	38	100,0

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برمجية (SPSS)

تظهر لنا البيانات الواردة في الجدول رقم (28)، أن أكبر نسبة من أفراد العينة المستجوبين لهم خبرة تتراوح بين 5 و 10 سنوات (De 5 et 10 ans)، والبالغ عددهم (19) فردا أي بنسبة قدرها 50% من إجمالي المستجوبين. تليها في ذلك فئة الأفراد الذين تقل خبرتهم عن 5 سنوات (Moins de 5 ans) بمفرديات قدرها (11) فردا، وهو ما يمثل نسبة قدرها 28.9% من الإجمالي. في حين أن عدد الأفراد الذين تتراوح مدة خبرتهم بين 11 و 20 سنة يقدر عددهم بـ (6) أفراد كما جاء في الفئة الثالثة (De 11 et 20 ans)، وهو ما يمثل نسبة 15.3% من الإجمالي، في حين أن عدد الأفراد المستجوبين الذين تتجاوز خبرتهم 20 سنة هم فردان فقط كما ظهر في الفئة الأخيرة (Plus de 20 ans)، وهو ما يمثل نسبة 5.3% من إجمالي أفراد العينة. هذا ما يدل على توفر عامل الخبرة لدى أفراد العينة المدروسة، ما يجعلهم قادرين على تكوين آراء إيجابية أو سلبية أكثر دقة تجاه موضوع البحث، لا سيما وأن الخبرة تعتبر من بين العوامل الأكثر تأثيرا في آراء الأفراد نحو الظواهر. بمعنى أن الخبرات المتراكمة نتيجة الممارسة أو عبر التجارب تسهم إلى حد كبير في تكوين اتجاهات إيجابية أو سلبية اتجاه موضوع معين، وذلك ما يضيف نوعا من المصداقية إلى نتائج الدراسة.

الفرع الثاني: عرض وتحليل البيانات المتعلقة بالخصائص الوصفية للاستبيان رقم (02) بغية التعرف على الخصائص الوظيفية للأفراد المستجوبين من العينة الثانية، تم حساب التكرارات والنسبة المئوية، وذلك بتفريغ البيانات وتحليلها على النحو التالي:

1. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

يوضح لنا الجدول رقم (29) توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي.

الجدول رقم (29): توزيع أفراد عينة الدراسة الثانية حسب المؤهل العلمي

	Frequency	Percent
Valid Licence	7	24,1
Master	3	10,3
Magistère	5	17,2
Formation spécialisée	12	41,4
Autres diplômes	2	6,9
Total	29	100,0

المصدر: مخرجات برمجية (SPSS)

تظهر لنا البيانات الواردة في الجدول السابق، أن أكبر نسبة من أفراد عينة الدراسة المستجوبين في إطار هذا الاستبيان، هم أصحاب تكوين متخصص (Formation spécialisée) حيث بلغ عددهم (12) بنسبة قدرها 41.4%، وهذا يعد مؤشرا هاما يدل على أن أغلبية أفراد العينة لديهم القدرة على الإجابة على الاستبيان، بما يعزز الثقة في إجاباتهم ومن ثمة الاعتماد عليها في التحليل. تليها في ذلك نسبة الأفراد الحاملين لشهادة ليسانس (Licence) بعدد أفراد قدره (7) ممثلة في 24.1% من الإجمالي. أما عدد الأفراد الحاملين لشهادة الماجستير (Magistère) والماستر (Master) فإن عددهم ضمن العينة يقدر بـ (5) و(3) على التوالي، في حين أن حاملي شهادات أخرى (Autres diplômes) يقدر عددهم بفردين فقط.

2. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص

نعرض في الجدول الآتي توزيع عينة الدراسة حسب التخصص.

جدول رقم (30): توزيع أفراد عينة الدراسة الثانية حسب التخصص

	Frequency	Percent
Valid Comptabilité	25	86,2
Finance	1	3,4
Audit	3	10,3
Total	29	100,0

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برمجية (SPSS)

يتبين من البيانات الواردة في الجدول السابق، أن (25) فردا مستجوبا ضمن هذا الاستبيان متخصص في المحاسبة (Comptabilité) بنسبة قدرها 86.2% من إجمالي عينة الدراسة، وهي أكبر نسبة، وهذا من شأنه أن يعزز مقدرة أفراد العينة على الحكم على دور النظام المحاسبي المالي في رفع جودة المعلومة المحاسبية. كما يظهر أن (3) أشخاص متخصصين في التدقيق (Audit) بنسبة قدرها 10.3% من الإجمالي، في حين نجد أن هناك شخص واحد فقط متخصص في المالية (Finance) بنسبة قدرها 3.4% من الإجمالي.

3. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المهنة

يوضح لنا الجدول التالي توزيع عينة الدراسة حسب المهنة.

جدول رقم (31): توزيع عينة الدراسة الثانية حسب المهنة

	Frequency	Percent
Valid Commissaire aux comptes	14	48,3
Expert-comptable	9	31,0
Auditeur interne	3	10,3
Directeur de comptabilité et des finances	3	10,3
Total	29	100,0

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برمجية (SPSS)

توضح لنا البيانات الواردة في الجدول السابق، أن (14) فردا من عينة الدراسة المستجوبين يزاولون مهنة محافظ حسابات (Commissaire aux comptes)، وهو ما يمثل أكبر

الفصل الثالث: إطار مؤسسة الشركاء في الجزائر مع استطلاع رأي لشركاء المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر

نسبة قدرها 48.3% من إجمالي المستجوبين، هذا ما يمثل مؤشرا جيدا من شأنه أن يعزز مصداقية نتائج البحث. في حين نجد أن عدد الخبراء المحاسبين (Expert-comptable) بلغ (9) أفراد بنسبة قدرها 31% من الإجمالي، بينما أصحاب مهنة مدقق داخلي (Auditeur interne) ومدير محاسبة ومالية (Directeur de comptabilité et des finances) فبلغ كل منهما (3) أفراد بنسبة قدرها 10.3% لكل منهما من الإجمالي.

4. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة

يوضح لنا الجدول رقم (32) توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة في الشركة.

جدول رقم (32): توزيع أفراد عينة الدراسة الثانية حسب عدد سنوات الخبرة

	Frequency	Percent
Valid Moins de 5 ans	5	17,2
Entre 5 et 10 ans	13	44,8
Entre 11 et 15 ans	9	31,0
Plus de 15 ans	2	6,9
Total	29	100,0

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برمجية (SPSS)

تبعاً للبيانات الواردة في الجدول أعلاه، يتضح أن أكبر نسبة من أفراد العينة المستجوبين لهم خبرة تتراوح بين 5 و 10 سنوات (Moins de 5 ans)، حيث بلغ عدد المستجوبين (13) فرداً بنسبة قدرها 44.8% من إجمالي المستجوبين، تليها مباشرة فئة الأفراد الذين تتراوح مدة خبرتهم بين 11 و 15 سنة (Entre 11 et 15 ans) والبالغ عددهم (9) أفراد ممثلين بنسبة 31% من الإجمالي. وهما مؤشران إيجابيان مقبولان إلى حد كبير، على اعتبار أن الخبرات المجتمعة لدى المستجوبين من خلال الاستبيان الموجه إليهم، تساعد في الحصول على أجوبة وآراء تدعم العمل الذي نتطلع إلى بلوغ أهدافه. تليهم مباشرة فئة الأفراد الذين تقل خبرتهم عن 5 سنوات (Moins de 5 ans) بنسبة قدرها 17.2% من الإجمالي ما يمثله (5) أفراد. في حين كان عدد الأفراد الذين تتجاوز خبرتهم 15 سنة (Plus de 15 ans) فردان فقط وهو ما يمثل نسبة 6.9% من الإجمالي.

المطلب الثاني: المعالجة الإحصائية لنتائج محاور الاستبيانين

إن معرفة مدى توافر مبادئ ميثاق الحكم الراشد في الشركات موضع الدراسة في ضوء تطبيق دور النظام المحاسبي المالي وانعكاسها على جودة المعلومة المحاسبية وحركة التداول في بورصة الجزائر ينطلق من التحليل الإحصائي لإجابات المبحوثين، التي تعكس واقع الممارسات الميدانية، حيث يتم تحليل البيانات المتعلقة بكل محور من محاور كل استبيان على حدى، كما سيتم توضيحه فيما يلي.

الفرع الأول: معالجة وتحليل نتائج محاور الاستبيان رقم (01)

في سبيل معرفة واقع ممارسات الحوكمة في الشركات موضع الدراسة وانعكاسها على حركة تداول أسهمها في بورصة الجزائر، قامت الباحثة بتحليل البيانات المتعلقة بمحاور الاستبيان رقم (01) كل على حدى على النحو الآتي.

4. معالجة وتحليل نتائج المحور الأول: مدى توافر مبدأ المسؤولية لميثاق الحكم الراشد
يوضح لنا الجدول رقم (33) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة
بالمحور الأول للاستبيان رقم (01) مرتبة ترتيبا تنازليا حسب المتوسط الحسابي.

الفصل الثالث: إطار حوكمة الشركات في الجزائر مع استطلاع رأي لشرکات المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر

جدول رقم (33): التحليل الإحصائي لإجابات المبحوثين حول مدى توافر مبدأ المسؤولية لميثاق الحكم الراشد

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرأي
02	يقوم مجلس الإدارة بالمتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية	2.63	0.589	نعم
01	ينعقد مجلس الإدارة بصفة دورية ويتشاور أعضاؤه بشكل مستقل عن الإدارة التنفيذية	2.61	0.718	نعم
03	يوجد وصف مفصل للمهام مع توضيح تقسيم المسؤوليات بين مختلف المستويات الإدارية	2.58	0.722	نعم
06	يوجد قسم المراجعة الداخلية بشكل مستقل عن باقي الأقسام وهو مرتبط بمجلس الإدارة	2.53	0.762	نعم
07	تقدم المراجعة الداخلية تقارير إلى مجلس الإدارة عن أي انحرافات أو قصور	2.42	0.758	نعم
04	يضمن مجلس الإدارة السهر على تطبيق القوانين والتعليمات الأساسية التي تنظم العمل في الشركة مع الحرص على مصالح الأطراف ذات الصلة	2.42	0.793	نعم
05	يقوم مجلس الإدارة بتشكيل لجان مساعدة تفوض إليها بعض مهام المجلس	2.32	0.739	لا أدري
	المحور الأول	2.50	0.197	نعم

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برمجية (SPSS)

توضح لنا البيانات الواردة في الجدول السابق، أن أعلى متوسط حسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة على المحور الأول وهو 2.63 كان للعبارة رقم (02) التي تنص أنه "يقوم مجلس الإدارة بالمتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية" بانحراف معياري قدره 0.589. بينما أقل قيمة للمتوسط الحسابي وهي 2.32 كانت للعبارة رقم (05) التي مفادها أن مجلس الإدارة يقوم بتشكيل لجان مساعدة تفوض إليها بعض مهام المجلس، وبانحراف معياري قدره 0.739. وتوزعت المتوسطات الحسابية لباقي إجابات أفراد مجتمع الدراسة على العبارات الأخرى وهي: (01، 03، 04، 06 و07) بين هذين المتوسطين.

توضح البيانات كذلك أن أفراد عينة الدراسة قد وافقوا بـ "نعم" على 6 من 7 عبارات حول مدى توافر مبدأ المسؤولية لميثاق الحكم الراشد، في حين أن العبارة رقم (05)، فقد كان متوسط إجاباتهم نحوها بـ "لا أدري". أما المتوسط العام لإجابات أفراد عينة الدراسة حول المحور الأول فقد بلغ 2.50 من أصل 3 درجات وبانحراف معياري قدره 0.197 وهو يقع ضمن مجال

الفصل الثالث: إطار حوكمة الشركات في الجزائر مع استطلاع رأي لشرکات المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر

الموافقة بـ "نعم" في الفئة الثالثة من فئات ليكرت الثلاثي أي المجال [2.34- 3]، أي أن التشتت ضعيف مما يبين درجة التجانس العالية في الإجابات. وبالتالي يمكن الخروج بالنتيجة التالية: تحترم الشركات موضع الدراسة مبدأ المسؤولية الذي جاء به ميثاق الحكم الراشد.

5. معالجة وتحليل نتائج المحور الثاني: مدى توافر مبدأ الشفافية لميثاق الحكم الراشد
يوضح لنا الجدول رقم (34) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بالمحور الثاني للاستبيان رقم (01) مرتبة ترتيبا تنازليا حسب المتوسط الحسابي.

جدول رقم (34): التحليل الإحصائي لإجابات المبحوثين حول مدى توافر مبدأ الشفافية لميثاق الحكم الراشد

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرأي
13	يوجد مراجع خارجي مستقل معتمد يطلع على نظام الرقابة الداخلية	2.63	0.541	نعم
08	تعمل الإدارة على ضمان الشفافية في المعلومات مما يزيد درجة ثقة المساهمين والمستثمرين في نزاهة المعلومات المتدفقة إليهم	2.55	0.602	نعم
10	تتشر المعلومات المحاسبية والمالية ضمن تقرير سنوي إلى جانب تقرير المراجع الخارجي قبل انعقاد الجمعية العامة بوقت كاف	2.47	0.557	نعم
12	يسهم وجود لجنة المراجعة في التحقق من كفاءة وظيفة المراجعة الداخلية	2.47	0.687	نعم
11	تضمن المراجعة الداخلية صحة البيانات والمعلومات التي تقدم للإدارة	2.39	0.638	نعم
15	يكون الإفصاح وفقا للمعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة (طبقا لما جاء به SCF)	2.32	0.471	لا أدري
14	تساعد لجنة المراجعة مجلس الإدارة في التحقق من كفاءة واستقلالية المراجع الخارجي	2.21	0.664	لا أدري
09	يحصل المساهمون بشكل دوري على كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بالشركة	2.11	0.727	لا أدري
19	يتم الإفصاح عن الأرباح الموزعة وحقوق الأغلبية من المساهمين	2.05	0.804	لا أدري
16	يتم الإفصاح عن السياسات والطرق المحاسبية المطبقة	1.71	0.654	لا أدري
17	يتم الإفصاح عن مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة ورواتبهم والمزايا الممنوحة لهم	1.68	0.620	لا أدري
18	يلتزم أعضاء مجلس الإدارة والمديرون التنفيذيون بالإفصاح عن تعاملاتهم بأسهم الشركة	1.66	0.669	لا
	المحور الثاني	2.19	0.23	لا أدري

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برمجية (SPSS)

الفصل الثالث: إطار حوكمة الشركات في الجزائر مع استطلاع رأي لشرکات المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر

تظهر لنا البيانات الواردة في الجدول السابق، أن العبارة رقم (13) في المحور الثاني كان لها أعلى متوسط حسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة وهو 2.63 والتي مفادها أنه: "يوجد مراجع خارجي مستقل معتمد يطلع على نظام الرقابة الداخلية"، وبانحراف معياري قدره 0.541. بينما أقل قيمة للمتوسط الحسابي وهي 1.66 جاءت للعبارة رقم (18) التي تنص على: "أن يلتزم أعضاء مجلس الإدارة والمديرون التنفيذيون بالإفصاح عن تعاملاتهم بأسهم الشركة"، وبانحراف معياري قدره 0.669. وتوزعت المتوسطات الحسابية لباقي إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الأخرى بين هذين المتوسطين.

توضح النتائج أيضا أن أفراد عينة الدراسة قد وافقوا بـ "نعم" على 5 عبارات وهي: (08، 10، 11، 12 و 13) حول مدى توافر مبدأ الشفافية لميثاق الحكم الراشد، ورفضوا بـ "لا" على عبارة واحدة وهي العبارة رقم (18)، في حين أن متوسط إجاباتهم بـ "لا أدري" كانت في 6 عبارات وهي: (09، 14، 15، 16، 17 و 19). أما المتوسط العام لإجابات أفراد عينة الدراسة حول المحور الثاني فقد بلغ 2.19 بانحراف معياري قدره 0.23 وهو يقع ضمن الرأي "لا أدري".

6. معالجة وتحليل نتائج المحور الثالث: مدى توافر مبدأ الإنصاف لميثاق الحكم الراشد

نعرض في الجدول رقم (35) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بالمحور الثالث للاستبيان رقم (01) مرتبة ترتيبيا تنازليا حسب المتوسط الحسابي. جدول رقم (35): التحليل الإحصائي لإجابات المبحوثين حول مدى توافر مبدأ الإنصاف لميثاق الحكم الراشد

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرأي
24	يحذر على من يكون مطلعاً على المعلومات الداخلية في الشركة من موظفين أو أعضاء مجلس الإدارة من المتاجرة بأسهم الشركة	2.47	0.506	نعم
21	يعامل المساهمون داخل كل فئة أو كافة معاملة متكافئة	2.08	0.539	لا أدري
20	تحتفظ الشركة بسجل يتضمن أسماء كافة المساهمين، وأن لكل فئة نفس حقوق التصويت	1.95	0.733	لا أدري
22	للمساهمين دور هام من خلال مشاركتهم في تحسين أداء الشركة	1.82	0.730	لا أدري
23	يحق للمساهمين الاتصال بحرية بأعضاء مجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم في حال اكتشاف تجاوزات أو تصرفات غير قانونية	1.58	0.599	لا
	المحور الثالث	1.98	0.412	لا أدري

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برمجية (SPSS)

توضح لنا البيانات الواردة في الجدول السابق، أن أعلى متوسط حسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة على المحور الثالث وهو 2.47 كان للعبارة رقم (24) التي تنص أنه: "يحذر على من يكون مطلعاً على المعلومات الداخلية في الشركة من موظفين أو أعضاء مجلس الإدارة من المتاجرة بأسهم الشركة"، وبانحراف معياري قدره 0.506. بينما أقل قيمة للمتوسط الحسابي وهي 1.58 عادت للعبارة رقم (23) التي تنص على أن: "يحق للمساهمين الاتصال بحرية بأعضاء مجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم في حال اكتشاف تجاوزات أو تصرفات غير قانونية" وبانحراف معياري قدره 0.599. وتوزعت المتوسطات الحسابية لباقي إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الأخرى وهي: (01، 03، 04، 06 و 07) بين هذين المتوسطين.

وفيما يتعلق بعدد العبارات التي جاء رأي المستجوبين عنها بـ "نعم" فهي عبارة واحدة وهي تلك التي رقمها (24)، أما العبارات رقم (20، 21 و 22) فقد جاءت متوسطاتها الحسابية وفق الرأي "لا أدري"، في حين أن العبارة رقم (23) جاء متوسط إجاباتها وفق الرأي "لا". وفيما يتعلق بالمتوسط العام لإجابات أفراد عينة الدراسة حول المحور الثالث فقد بلغ 1.98 بانحراف معياري قدره 0.412 وهو يقع ضمن الرأي "لا أدري".

7. معالجة وتحليل نتائج المحور الرابع: مدى توافر مقومات مبدأ التبعية (المساءلة) لميثاق الحكم الراشد

نعرض في الجدول الموالي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بالمحور الرابع للاستبيان رقم (01) مرتبة ترتيبياً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي.

الفصل الثالث: إطار حوكمة الشركات في الجزائر مع استطلاع رأي لشرکات المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر

جدول رقم (36): التحليل الإحصائي لإجابات المبحوثين حول مدى توافر مبدأ المساءلة لميثاق الحكم الراشد

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرأي
27	توفير المعلومات الملائمة لأصحاب المصالح بشكل دوري وفي الوقت المناسب، يعطيهم فرصة كافية في تحمل المسؤولية وتحسين أداء الشركة	2.39	0.547	نعم
26	مصادقة المراجع الخارجي على القوائم المالية التي تقدمها الشركة كافية للاطمئنان أن المعلومات المقدمة لأصحاب المصالح صادقة	2.24	0.786	لا أدري
28	توجد حماية كافية لأصحاب المصالح من مخاطر الإعسار والإفلاس	2.11	0.764	لا أدري
25	تنص القوانين والأنظمة المعمول بها بوضوح على تقسيم المسؤوليات وتوزيع الصلاحيات بعدالة بين المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، وأن كل طرف فاعل مسؤول أمام الآخر فيما يقوم به من خلال المسؤوليات المنوطة له	1.76	0.786	لا
	المحور الرابع	2.12	0.460	لا أدري

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برمجية (SPSS)

تظهر البيانات المعروضة في الجدول رقم (36) أن أعلى متوسط حسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة على المحور الرابع وهو 2.39 كان للعبارة رقم (27) التي تنص على أن: "توفير المعلومات الملائمة لأصحاب المصالح بشكل دوري وفي الوقت المناسب، يعطيهم فرصة كافية في تحمل المسؤولية وتحسين أداء الشركة"، وانحراف معياري قدره 0.547. بينما أقل قيمة للمتوسط الحسابي وهي 1.76 كانت للعبارة رقم (25)، المتمثلة في: "تنص القوانين والأنظمة المعمول بها بوضوح على تقسيم المسؤوليات وتوزيع الصلاحيات بعدالة بين المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، وأن كل طرف فاعل مسؤول أمام الآخر فيما يقوم به من خلال المسؤوليات المنوطة له"، وانحراف معياري قدره 0.786. وتوزعت المتوسطات الحسابية لباقي إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الأخرى بين هذين المتوسطين.

وفيما يتعلق بعدد العبارات التي جاء رأي المستجوبين فيها بـ "نعم" فهي عبارة واحدة رقم (27)، أما العبارتان رقم (26) و(28) فقد جاءت متوسطاتها الحسابية وفق الرأي "لا أدري"، في حين أن العبارة رقم (25) جاء متوسط إجاباتها وفق الرأي "لا". وفيما يتعلق بالمتوسط العام لإجابات أفراد عينة الدراسة حول المحور الرابع فقد بلغ 2.12 بانحراف معياري قدره 0.460 وهو يقع ضمن الرأي "لا أدري".

الفصل الثالث: إطار حوكمة الشركات في الجزائر مع استطلاع رأي لشركاء المساهمة المدرجة في
بورصة الجزائر

8. معالجة وتحليل نتائج المحور الخامس: الحكم على العوامل التي لها تأثير على حركة تداول الأسهم في بورصة الجزائر

يوضح لنا الجدول رقم أدناه المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بالمحور الخامس للاستبيان رقم (01) مرتبة ترتيبيا تنازليا حسب المتوسط الحسابي.

جدول رقم (37): التحليل الإحصائي لإجابات المبحوثين حول الحكم على العوامل التي لها تأثير على حركة تداول الأسهم في بورصة الجزائر

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرأي
33	تطبيق النظام المحاسبي المالي في الشركة يزيد من درجة الثقة في المعلومات المحاسبية وبالتالي يرفع من مستوى الإفصاح والشفافية ويزيد من حركة التداول	2.58	0.500	نعم
31	لجودة المعلومات المحاسبية تأثير على حركة تداول أسهم الشركات التي تطبق حوكمة الشركات	2.55	0.504	نعم
30	جودة المعلومات المحاسبية أكثر تحقفا في الشركات التي تطبق حوكمة الشركات	2.47	1.736	نعم
32	تتأثر أسعار أسهم الشركة بنتائج أدائها وجودة معلوماتها المحاسبية في الشركات التي تطبق حوكمة الشركات	2.21	0.843	لا أدري
29	هناك إقبال من المستثمرين على أسهم الشركة باعتبارها تطبق حوكمة الشركات	2.11	0.689	لا أدري
	المحور الخامس	2.38	0.53	نعم

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برمجية (SPSS)

تظهر البيانات المعروضة في الجدول أعلاه، أن أعلى متوسط حسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة على المحور الرابع وهو 2.58 كان للعبارة رقم (33)، التي تنص على: "تطبيق النظام المحاسبي المالي في الشركة يزيد من درجة الثقة في المعلومات المحاسبية وبالتالي يرفع من مستوى الإفصاح والشفافية ويزيد من حركة التداول"، وانحراف معياري قدره (0.5). بينما أقل قيمة للمتوسط الحسابي وهي 2.11 كانت للعبارة رقم (29)، ومفادها أن: "هناك إقبال من المستثمرين على أسهم الشركة باعتبارها تطبق حوكمة الشركات"، بانحراف معياري قدره 0.689. وتوزعت المتوسطات الحسابية لباقي إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الأخرى بين هذين المتوسطين.

أما فيما يخص عدد العبارات التي جاء رأي المستجوبين بـ "نعم" فهي 3 عبارات وهي (30، 31 و33)، أما العبارتان رقم (32) و(29) فقد جاءت متوسطاتها الحسابية وفق الرأي "لا أدري". وفيما يتعلق بالمتوسط العام لإجابات أفراد مجتمع الدراسة حول المحور الخامس فقد بلغ 2.38 بانحراف معياري قدره 0.53 وهو يقع ضمن الرأي "نعم".

بناء على ما سبق من التحليل الإحصائي لجميع مبادئ ميثاق الحكم الراشد، نجد أن درجة الموافقة على توفر المبادئ مجتمعة في الشركات محل الدراسة بلغ متوسط حسابي قدره 2.234 من أصل 3 درجات، وهي نسبة تقترب من درجة الموافقة، وبما أن تشتت الإجابات جاء ضعيفا، فهذا يدل على تقارب كبير في إجابات أفراد عينة الدراسة، لذلك نجد أن هناك بعض الممارسات المتعلقة بأكثر من مبدأ من مبادئ ميثاق الحكم الراشد في الشركات محل الدراسة، إلا أنها لم ترقى إلى السياق العلمي والعملية المتعارف عليه في نماذج حوكمة الشركات المتعارف عليها.

الفرع الثاني: معالجة وتحليل نتائج محاور الاستبيان رقم (02)

في سبيل معرفة دور النظام المحاسبي المالي في دعم الحوكمة ورفع جودة المعلومة المحاسبية، قامت الباحثة بتحليل البيانات المتعلقة بمحاور الاستبيان رقم (02) كل على حدى على النحو الآتي.

9. معالجة وتحليل نتائج المحور الأول: دور النظام المحاسبي المالي في دعم الحوكمة ورفع جودة المعلومة المحاسبية

يوضح لنا الجدول رقم (38) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بالمحور الأول للاستبيان رقم (02) مرتبة ترتيبا تنازليا حسب المتوسط الحسابي.

الفصل الثالث: إطار حوكمة الشركات في الجزائر مع استطلاع رأي لشركاء المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر

جدول رقم (38): التحليل الإحصائي لإجابات المبحوثين حول دور النظام المحاسبي المالي في دعم الحوكمة ورفع جودة المعلومة المحاسبية

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرأي
01	ضمان تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، مما يدعم شفافية الحسابات ويزيد من مستوى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ويكرس الثقة في الوضعية المالية للشركة	2.59	0.501	عالي
02	توفير معلومة مالية مفصلة ودقيقة تعكس الوضعية المالية للشركة بصورة صادقة	2.45	0.736	عالي
03	وضوح المبادئ المحاسبية التي يجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي والتقييم وكذا إعداد القوائم المالية، مما يقلص حالات التلاعب والغش	2.45	0.686	عالي
05	تسهيل عملية مراقبة الحسابات التي تركز على مبادئ محددة بوضوح	2.45	0.632	عالي
04	إضفاء الشفافية على المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية، ويزيد من مستوى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ويكرس الثقة في الوضعية المالية للشركة	2.41	0.501	عالي
06	زيادة ثقة المساهمين بما يسمح لهم بمتابعة أموالهم	2.28	0.649	متوسط
07	الاستجابة لاحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية، كما أنه يسمح بإجراء مقارنة	1.72	0.455	متوسط
08	فرض رقابة على الشركات التابعة والفروع للشركة الأم	1.69	0.471	متوسط
	المحور الأول	2.25	0.348	متوسط

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برمجية (SPSS)

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق، أن العبارة رقم (01) المتعلقة بـ "ضمان تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، مما يدعم شفافية الحسابات ويزيد من مستوى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ويكرس الثقة في الوضعية المالية للشركة"، كان لها أعلى متوسط حسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة على المحور الأول وهي 2.59، وبانحراف معياري قدره 0.501. بينما أقل قيمة للمتوسط الحسابي وهي 1.69 كانت للعبارة رقم (08) التي تنص على: "فرض رقابة على الشركات التابعة والفروع للشركة الأم"، وبانحراف معياري قدره 0.471. وتوزعت المتوسطات الحسابية لباقي إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الأخرى وهي (02، 03، 05، 04 و06) بين هذين المتوسطين. واللافت للانتباه، أن العبارات رقم (02، 03 و05) كان لها المتوسط الحسابي نفسه والذي قدر بـ 2.45، في حين اختلفت في انحرافاتها المعيارية.

**الفصل الثالث: إطار حوكمة الشركات في الجزائر مع استطلاع رأي لشركاء المساهمة المدرجة في
بورصة الجزائر**

كما نلاحظ أن المستجوبين قد وافقوا بدرجة عالية على 5 من أصل 8 عبارات وبدرجة متوسطة على 3 من 8 عبارات حول دور النظام المحاسبي المالي في دعم الحوكمة ورفع جودة المعلومة المحاسبية. أما المتوسط العام لإجابات أفراد عينة الدراسة حول المحور الأول فقد بلغ 2.25 بانحراف معياري قدره 0.348 وهو يقع ضمن مجال الموافقة بدرجة متوسطة.

10. معالجة وتحليل نتائج المحور الثاني: مدى تأثير النظام المحاسبي المالي في توفير

إطار قانوني ورقابي ومهني وفني لإنتاج معلومة محاسبية أكثر جودة

يوضح لنا الجدول الموالي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بالمحور

الثاني للاستبيان رقم (02) مرتبة ترتيبا تنازليا حسب المتوسط الحسابي.

جدول رقم (39): التحليل الإحصائي لإجابات المبحوثين حول مدى تأثير النظام المحاسبي المالي في توفير

إطار قانوني ورقابي ومهني وفني لإنتاج معلومة محاسبية أكثر جودة

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرأي
17	تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة من طرف الشركة يجعل المعلومة المحاسبية أكثر قابلية للفهم والمقارنة	2.59	0.501	عالي
15	تفاعل المراجع الخارجي مع لجان المراجعة والمراجع الداخلي يساهم في وجود معلومات محاسبية ملائمة ويزيد في موثوقيتها	2.55	0.506	عالي
14	تعاون المراجع الداخلي مع المراجع الخارجي ومساعدته على أداء عمله بتميز	2.52	0.509	عالي
11	وجود لجنة المراجعة في الشركة يرفع من درجة الثقة ويخفض معدل حدوث تصرفات مالية غير قانونية	2.52	,509	عالي
12	الانضباط الذاتي والالتزام بمبادئ السلوك الأخلاقي لأعضاء مجلس الإدارة والمراجعين	2.34	0.670	عالي
13	استقلالية وموضوعية المراجع الخارجي في أداء عمله وتجنبه لتضارب المصالح	2.28	0.649	متوسط
18	الشفافية والإفصاح الكامل للمعلومات وعدم التحيز لأي طرف من أصحاب المصالح	2.07	0.593	متوسط
16	المساءلة المحاسبية لمجلس الإدارة	1.69	0.471	متوسط
10	عدم الخلط بين المهام والمسؤوليات داخل الشركة قصد عدم تضارب مصالح مختلف الأطراف	1.62	0.494	منخفض
09	الالتزام بالقوانين واللوائح الخاصة بالشركة، بما يساهم في تعزيز ثقة المساهمين والأطراف ذات الصلة بالمعلومات المحاسبية	1.59	0.501	منخفض
	المحور الثاني	2.17	0.228	متوسط

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برمجية (SPSS)

نلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول السابق، أن العبارة رقم (17) المتعلقة بـ "تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة من طرف الشركة يجعل المعلومة المحاسبية أكثر قابلية للفهم والمقارنة"، لها أعلى متوسط حسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة على المحور الأول وهو 2.59 بانحراف معياري قدره 0.501. بينما أقل قيمة للمتوسط الحسابي وهي 1.59 كانت للعبارة رقم (09) التي تنص على: "الالتزام بالقوانين واللوائح الخاصة بالشركة، بما يسهم في تعزيز ثقة المساهمين والأطراف ذات الصلة بالمعلومات المحاسبية"، بانحراف معياري قدره 0.501. وتوزعت المتوسطات الحسابية لباقي إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الأخرى بين هذين المتوسطين.

كما يتضح أيضا، أن أفراد عينة الدراسة قد وافقوا بدرجة عالية على 5 من أصل 10 عبارات وبدرجة متوسطة على 3 من أصل 10 عبارات حول مدى تأثير النظام المحاسبي المالي في توفير إطار قانوني ورقابي ومهني وفني لإنتاج معلومة محاسبية أكثر جودة، في حين أن الموافقة بدرجة منخفضة كانت في عبارتين فقط. أما المتوسط العام لإجابات أفراد عينة الدراسة حول المحور الأول فقد بلغ 2.17 بانحراف معياري قدره 0.228 وهو يقع ضمن مجال الموافقة بدرجة متوسطة.

بناء على ما سبق من التحليل الإحصائي لجميع عبارات محاور الاستبيان رقم (02)، حول نجد أن درجة الموافقة على دور النظام المحاسبي المالي في دعم الحوكمة ورفع جودة المعلومة المحاسبية من وجهة نظر المبحوثين بلغ متوسط حسابي قدره 2.21 من أصل 3 درجات، وهي نسبة تقترب من درجة الموافقة، وبما أن تشتت الإجابات جاء ضعيفا، فهذا يدل على تقارب كبير في إجابات أفراد عينة الدراسة، لذلك نجد أن هناك العديد من المزايا التي يقدمها النظام المحاسبي المالي، والتي لا يمكن الاستغناء عنها إلا من خلال إصلاح الواقع الاقتصادي في البيئة الجزائرية وإصلاح المؤسسات من الداخل وفق ما تقتضيه متطلبات ومحددات الحوكمة.

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة ومناقشة النتائج

سيتم التطرق في هذا العنصر إلى اختبار الفرضيات الفرعية والفرضية الرئيسية، المتعلقة بالمتغير المحوري للدراسة والمتمثل في حوكمة الشركات بجميع مبادئها، التي دعا إليها ميثاق الحكم الراشد في الشركات المعنية بموضوع البحث.

الفرع الأول: اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة

قامت الباحثة باستخدام اختبار (T-One Sample Test) عند مستوى معنوية (0.05) بمستوى ثقة (95%)، على أساس مقارنة متوسط المحور مع المتوسط المعياري لتحديد ما إذا كان المتوسط المحسوب أعلى من المتوسط المعياري بشكل دال إحصائياً أم لا. ونظراً لكون عبارات الدراسة قد تم قياسها على مقياس ليكرت الثلاثي، فإن المتوسط المعياري هو 2، ناتج من $(2=3/3+2+1)$ ، وسنقوم بتوضيح نتائج اختبار الفرضيات فيما يأتي:

1. اختبار الفرضية الفرعية الأولى

H_0 : "لا تتبنى شركات المساهمة المدرجة ببورصة الجزائر مبادئ ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة".

H_1 : "تتبنى شركات المساهمة المدرجة ببورصة الجزائر مبادئ ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة".

لاختبار هذه الفرضية قامت الباحثة باستخدام اختبار (Student) للعينة الواحدة بإدخال متغير يشمل متوسط كل عبارات القسم الأول من الاستبيان رقم (01) أي العبارات من (1) إلى (28). نتائج هذا الاختبار نعرضها في الجدول الموالي.

جدول رقم (40): اختبار (T- Test) للفرضية الفرعية الأولى

قيمة المعيار=2						الفرضية الفرعية الأولى
مستوى الدلالة	درجة الحرية	قيمة (t) الجدولية	قيمة (t) المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي العام	
0.000	37	2.024	8.599	0.15766	2.2199	لا تتبنى شركات المساهمة المدرجة ببورصة الجزائر مبادئ ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برمجية (SPSS)

تبين لنا البيانات الواردة في الجدول أعلاه، أن المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى تبني شركات المساهمة المدرجة ببورصة الجزائر لمبادئ حوكمة الشركات قد بلغ 2.2199 بانحراف معياري قدره 0.15766. كما أن قيمة (t) المحسوبة هي 8.599 أكبر من قيمة (t) الجدولية والتي تقدر بـ 2.024 عند مستوى الدلالة الحرج 5% ودرجة حرية قدرها 37. حيث أن قاعدة القرار تنص على قبول الفرضية العدمية إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، ورفض الفرضية العدمية إذا ما كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية. وبناءً عليه فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة، مما يعني

**الفصل الثالث: إطار حوكمة الشركات في الجزائر مع استطلاع رأي لشركات المساهمة المدرجة في
بورصة الجزائر**

أن شركات المساهمة المدرجة ببورصة الجزائر تتبنى مبادئ ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة من وجهة نظر المستجوبين المنتمين لهذه الشركات. وما يؤكد هذا القرار هو مستوى معنوية الاختبار الذي يساوي 0.000 وهو أقل من القيمة الحرجة 0.05، وأنه بالنظر إلى المتوسط العام والبالغ 2.2199 فهو أكبر من المتوسط المعياري، فهو يدل على أن هناك مؤشرات إيجابية تتعلق بأهمية توافر مبادئ ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة بالنسبة للشركات المدرجة ببورصة الجزائر.

2. اختبار الفرضية الفرعية الثانية

H_0 : "لا توفر حوكمة الشركات مجموعة من المعايير والآليات الداخلية والخارجية التي تعزز من جودة المعلومات المحاسبية في الجزائر".

H_1 : "توفر حوكمة الشركات مجموعة من المعايير والآليات الداخلية والخارجية التي تعزز من جودة المعلومات المحاسبية في الجزائر".

لاختبار هذه الفرضية سوف نستخدم اختبار (Student) للعينة الواحدة بإدخال متغير يشمل متوسط كل عبارات القسم الثاني من الاستبيان رقم (01) أي العبارات من (29) إلى (33). نتائج هذا الاختبار نعرضها في الجدول رقم (41).

جدول رقم (41): اختبار (T- Test) للفرضية الفرعية الثانية

قيمة المعيار=2						الفرضية الفرعية الثانية
مستوى الدلالة	درجة الحرية	قيمة (t) الجدولية	قيمة (t) المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي العام	
0.000	37	2.024	4.461	0.5309	2.3842	لا توفر حوكمة الشركات مجموعة من المعايير والآليات الداخلية والخارجية التي تعزز من جودة المعلومات المحاسبية في الجزائر

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برمجية (SPSS)

يتبين من البيانات الواردة في الجدول السابق، أن المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد عينة الدراسة، حول مدى توفير حوكمة الشركات مجموعة من المعايير والآليات الداخلية والخارجية التي تعزز من جودة المعلومات المحاسبية في الجزائر، قد بلغ 2.3842 بانحراف معياري قدره 0.5309. وحيث أن قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمة (t) الجدولية عند مستوى

الفصل الثالث: إطار حوكمة الشركات في الجزائر مع استطلاع رأي لشركاء المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر

معنوية قدره 5% ودرجة حرية قدرها 37، والتي تقدر بـ 2.024. وعليه فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي مفادها أن حوكمة الشركات توفر مجموعة من المعايير والآليات الداخلية والخارجية التي تعزز من جودة المعلومات المحاسبية. وما يؤكد هذا القرار هو مستوى معنوية الاختبار الذي يساوي 0.000 وهو أقل من القيمة الحرجة 0.05. وعلاوة على ذلك فإن المتوسط الحسابي العام والبالغ 2.3842 أكبر من المتوسط المعياري، مما يدل على أن هناك مؤشرات إيجابية تتعلق بتأثير تطبيق هذه المعايير والآليات على جودة المعلومات المحاسبية في الشركات موضع الدراسة.

3. اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

H_0 : "لا يسهم النظام المحاسبي المالي في رفع جودة المعلومة المحاسبية بما لا يدعم حوكمة الشركات في الجزائر".

H_1 : "يسهم النظام المحاسبي المالي في رفع جودة المعلومة المحاسبية بما لا يدعم حوكمة الشركات في الجزائر".

لاختبار هذه الفرضية سوف نستخدم اختبار (Student) للعينة الواحدة بإدخال متغير يشمل متوسط كل عبارات المحور الأول من الاستبيان رقم (02) أي العبارات من (01) إلى (08). نتائج هذا الاختبار نعرضها في الجدول رقم (42).

جدول رقم (42): اختبار (T- Test) للفرضية الفرعية الثالثة

قيمة المعيار=2						الفرضية الفرعية الثالثة
مستوى الدلالة	درجة الحرية	قيمة (t) الجدولية	قيمة (t) المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي العام	
0.000	28	2.048	3.936	0.3479	2.25431	لا يسهم النظام المحاسبي المالي في رفع جودة المعلومة المحاسبية بما لا يدعم حوكمة الشركات في الجزائر

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برمجية (SPSS)

يتضح أن البيانات الواردة في الجدول أعلاه، أن المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول مساهمة النظام المحاسبي المالي في رفع جودة المعلومة المحاسبية بما يدعم حوكمة الشركات في الجزائر قد بلغ 2.2543 بانحراف معياري قدره 0.3479. كما أن قيمة (t)

الفصل الثالث: إطار حوكمة الشركات في الجزائر مع استطلاع رأي لشركاء المساهمة المدرجة في
بورصة الجزائر

المحسوبة التي تساوي 3.936 أكبر من قيمة (t) الجدولية عند مستوى معنوية قدره 5% ودرجة حرية قدرها 28 والتي تقدر بـ 2.048. فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، بمعنى أن النظام المحاسبي المالي يسهم في رفع جودة المعلومة المحاسبية بما يدعم حوكمة الشركات في الجزائر. وما يؤكد هذا القرار هو مستوى معنوية الاختبار الذي يساوي 0.000 وهو أقل من القيمة الحرجة 0.05. كما أن المتوسط العام والبالغ 2.2543 أكبر من المتوسط المعياري، ما يدل على أن هناك مؤشرات إيجابية تتعلق بتأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي في رفع جودة المعلومة المحاسبية للشركات الوطنية بما يدعم مسار حوكمة الشركات في الجزائر من وجهة نظر أفراد العينة المستجوبين.

4. اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

H_0 : "لا تملك المعلومات المحاسبية بالمفهوم الشامل للجودة تأثير إيجابي في رفع كفاءة السوق المالية في ظل تطبيق الحوكمة على مستوى الشركات المدرجة في بورصة الجزائر".
 H_1 : "تملك المعلومات المحاسبية بالمفهوم الشامل للجودة تأثير إيجابي في رفع كفاءة السوق المالية في ظل تطبيق الحوكمة على مستوى الشركات المدرجة في بورصة الجزائر".
لاختبار هذه الفرضية سوف نستخدم اختبار (Student) للعينة الواحدة بإدخال متغير يشمل متوسط كل عبارات المحور الأول من الاستبيان رقم (02) أي العبارات من (09) إلى (18). نتائج هذا الاختبار نعرضها في الجدول رقم (43).

جدول رقم (43): اختبار (T- Test) للفرضية الفرعية الرابعة

قيمة المعيار = 2						الفرضية الفرعية الرابعة
مستوى الدلالة	درجة الحرية	قيمة (t) الجدولية	قيمة (t) المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي العام	
0.000	28	2.048	4.157	0.2278	2.1759	لا تملك المعلومات المحاسبية بالمفهوم الشامل للجودة تأثيرا إيجابيا في رفع كفاءة السوق المالية في ظل تطبيق الحوكمة على مستوى الشركات المدرجة في بورصة الجزائر

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برمجية (SPSS)

تشير البيانات الواردة في الجدول السابق، إلى أن المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد عينة الدراسة، حول امتلاك المعلومات المحاسبية بالمفهوم الشامل للجودة لتأثير إيجابي في رفع كفاءة السوق المالية في ظل تطبيق الحوكمة على مستوى الشركات المدرجة في بورصة الجزائر، قد بلغ 2.1759 بانحراف معياري قدره 0.2278. وحيث أن قيمة (t) المحسوبة التي تساوي 4.157 أكبر من قيمة (t) الجدولية عند مستوى معنوية قدره 5% ودرجة حرية قدرها 28 والتي تقدر بـ 2.048. بالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، بمعنى أن المعلومات المحاسبية بالمفهوم الشامل للجودة تملك تأثيرا إيجابيا في رفع كفاءة السوق المالية في ظل تطبيق الحوكمة على مستوى الشركات المدرجة في بورصة الجزائر. وما يؤكد هذا القرار هو مستوى معنوية الاختبار الذي يساوي 0.000 وهو أقل من القيمة الحرجة 0.05. كما أن المتوسط الحسابي العام والبالغ 2.1759 أكبر من المتوسط المعياري، ما يشير إلى وجود مؤشرات إيجابية تتعلق بتأثير جودة المعلومات المحاسبية على كفاءة السوق المالية في ظل تطبيق حوكمة الشركات على مستوى الشركات المدرجة في بورصة الجزائر من وجهة نظر أفراد العينة المستجوبين.

الفرع الثاني: مناقشة النتائج

لقد تم التركيز في هذه الدراسة على إبراز دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على كفاءة الأسواق المالية، حيث نهدف من خلال هذا المبحث إلى مناقشة وتفسير نتائج البحث الاستطلاعي وفق فرضيات الدراسة، وذلك بالوقوف بالدراسة والتحليل وراء الأسباب التي أدت لبلوغ هذه النتائج، المتعلقة بالممارسات الميدانية لشركات المساهمة الاقتصادية الجزائرية المدرجة ببورصة الجزائر، ومقارنتها بنتائج الدراسات السابقة من أجل التشخيص الواقعي والموضوعي، لممارسات حوكمة الشركات وعلاقتها بجودة المعلومة المحاسبية من جهة، وعلاقتها بكفاءة السوق المالية من جهة أخرى.

أسفرت نتائج تحليل البيانات المتعلقة بدور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية في شركات المساهمة المدرجة ببورصة الجزائر، عن الخروج بمجموعة من الاستنتاجات يمكن إجمالها بما يلي:

✓ إن مفهوم حوكمة الشركات في الجزائر من خلال ميثاق الحكم الراشد قد ركز على أربعة مبادئ متمثلة في الإنصاف، الشفافية، المسؤولية والمحاسبة؛

الفصل الثالث: إطار حوكمة الشركات في الجزائر مع استطلاع رأي لشركاء المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر

- على الرغم من وجود اهتمام كبير من قبل إدارات الشركات موضع الدراسة بموضوع حوكمة الشركات، غير أن هذا لا يعني وجود سياسة واضحة المعالم فيما يتعلق:
- حصول المساهمين بشكل دوري على كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بالشركة؛
 - الإفصاح عن الأرباح الموزعة؛
 - الإفصاح عن السياسات والطرق المحاسبية المطبقة؛
 - التزام أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين بالإفصاح عن تعاملاتهم بأسهم الشركة؛
 - الإفصاح عن مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة ورواتبهم والمزايا الممنوحة لهم
 - مساءلة مجلس الإدارة باستمرار من قبل المساهمين؛
 - المعاملة المتكافئة والعادلة لكل المساهمين داخل الفئة الواحدة أو كافة؛
 - حرية اتصال المساهمين بأعضاء مجلس الإدارة، للتعبير عن مخاوفهم في حال اكتشاف تجاوزات أو تصرفات غير قانونية؛
 - القوانين والأنظمة المعمول بها وتوزيع الصلاحيات بعدالة بين المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين؛
 - كفاية تأشيرة المراجع الخارجي على القوائم المالية التي تقدمها الشركة للاطمئنان أن المعلومات المقدمة لأصحاب المصالح صادقة؛
- ✓ عدم تأثر أسعار أسهم الشركة بنتائج أدائها وجودة معلوماتها المحاسبية في الشركات موضع الدراسة في ظل غياب سوق مالية نشيطة؛
- ✓ عدم إقبال من المستثمرين على أسهم الشركة بالرغم من تبنيها لمبادئ ميثاق الحكم الراشد؛
- ✓ تمثل حوكمة الشركات نظاما فعالا للرقابة على جودة المعلومة المحاسبية، يشتمل على مجموعة من الآليات الرقابية الداخلية والخارجية التي تعمل معا لإرساء مبادئ الحوكمة، ومن أهم تلك الآليات النظام المحاسبي المالي؛
- ✓ توفر الرقابة على جودة المعلومة المحاسبية في ظل الحوكمة الجيدة للشركات، يساعد في القضاء على ممارسات التضليل والتلاعب في القوائم المالية، مما يؤدي إلى تنشيط حركة السوق المالية؛

- ✓ تطبيق مبادئ ميثاق الحكم الراشد يزيد من شفافية المعلومات المنشورة من قبل الشركات المدرجة ببورصة الجزائر، ما يؤدي بدوره إلى رفع أداء هذه الشركات؛
- ✓ يمكن أن تشكل آليات الغش والتضليل في السوق المالية خطرا على أصحاب المصالح في الشركة لاسيما ملاكها؛
- ✓ النظام الجيد لحوكمة الشركة يوفر إطارا حاميا ومانعا لظهور ممارسات التلاعب في الأسواق المالية ويحد من محاولات التضليل، فالحوكمة تعني الأخلاق وهي تدعو لتحسين الصورة الذهنية للشركات وكذلك مصداقيتها، وتدعو لإدخال الاعتبارات الأخلاقية وتحسين درجة الوضوح والشفافية؛
- ✓ إن ضمان إنتاج معلومات محاسبية ذات مصداقية سوف يعطي نوعا من الثقة داخل الكيانات الاقتصادية، وهو ما يجعلها قادرة على التعامل مع البنوك والمؤسسات المالية بأكثر ثقة، ويكرس ثقافة الاستثمار في السوق المالية الذي يحتاج إلى الثقة في هذه الكيانات؛
- ✓ إن تطبيق مبادئ الحوكمة من شأنه أن يساعد المؤسسات الاقتصادية في ضمان شفافية المعلومات، التي تؤدي إلى تحسين علاقة هذه المؤسسات الوطنية مع الشركات الأجنبية، من حيث التعاملات الاقتصادية والمحاسبية، مما يساهم في دعم نجاح النظام المحاسبي المالي في هذا الجانب.

الفرع الثالث: مقارنة نتائج الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة

جاءت نتائج هذه الدراسة متوافقة إلى حد كبير مع بعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع حوكمة الشركات من منظور محاسبي ومدى مساهمتها في رفع جودة المعلومات المحاسبية. حيث اتفقت نتائج دراستنا الحالية مع نتائج الدراسة التي قام بها (محمد احمد إبراهيم خليل، 2007)، والتي هدفت إلى إبراز أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية، حيث توصلت إلى نتائج أهمها أن هناك تأثيرا للمعلومات المحاسبية ذات الجودة الشاملة، على أداء سوق الأوراق المالية للوحدات الاقتصادية التي تطبق حوكمة الشركات، بدليل زيادة حركة تداول الأوراق المالية وارتفاع أسهم هذه الوحدات.

كما اتفقت نتائج هذه الدراسة أيضا مع نتائج الدراسة التي قام بها دراسة (حاج قويدر قورين، 2013)، إبراز علاقة ودور النظام المحاسبي المالي كأداة للحوكمة ببورصة الجزائر، من خلال دراسة أهم المزايا التي يمكن أن يسوقها هذا النظام بالنسبة للشركات المدرجة في البورصة

وبالنسبة للبورصة نفسها، إلى جانب حصر معوقات تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في الجزائر التي من شأنها أن تحول دون الاستفادة من هذه المزايا هذا النظام. إذ توصل الباحث إلى جملة من النتائج التي تتمحور حول العلاقة الوثيقة بين نظام البورصة والحوكمة المحاسبية، لكن الأمر صعب بالنسبة للجزائر في ظل منظومة مالية هشّة ومنظومة مؤسساتية اقتصادية غير مؤهلة، ضف إلى ذلك مختلف أنواع الفساد التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري في مختلف قطاعاته.

ولعل ما يؤكد نتائج دراستنا الحالية والتي تعكس واقع حوكمة الشركات في الجزائر وعلاقتها بالنظام المحاسبي المالي، نتائج الدراسة التي توصل إليها (أحمد بوراس، ومحمد بوطلاعة، 2015) من خلال تحليل العلاقة بين المتغير المستقل المتمثل في النظام المحاسبي المالي بالمتغير التابع ألا وهو حوكمة الشركات بمختلف مبادئها الستة الصادرة عن (OECD). وقد توصل الباحثان إلى جملة من النتائج التي تشير إلى أن هناك دورا للنظام المحاسبي المالي بنسبة 56.3% في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات على النحو التالي:

- يشكل النظام المحاسبي المالي إطارا فعالا للحوكمة كونه يشجع على شفافية الأسواق المالية ويرفع كفاءتها، كما أن القوة القانونية والإلزامية في تطبيقه؛
- يسهم النظام المحاسبي المالي في تعزيز مسؤوليات مجلس الإدارة باعتباره أداة مراقبة لمدى التزام الإدارة بتطبيق المعايير المحاسبية المعتمدة في الشركة وسلامتها.

خلاصة الفصل

إن المتأمل في موضوع حوكمة الشركات، والذي يقف جليا عند مبادئها وجميع آلياتها الداخلية والخارجية التي تعمل معا من أجل ترسيخ ثقافة الالتزام بها، يدرك جيدا أنه يتعامل مع ظاهرة متعددة الأبعاد والنتائج، لذلك حاولنا من خلال هذا الفصل، تسليط الضوء بالدراسة والتحليل على واقع حوكمة الشركات في بيئة الأعمال الجزائرية، ومدى مساهمتها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية في ضوء تطبيق النظام المحاسبي المالي داخل المؤسسات الاقتصادية الوطنية. حيث توصلنا من خلال دراستنا إلى بعض النتائج والتي نعتقد أنها قد تساهم في الفهم الحقيقي والنسبي لظاهرة حوكمة الشركات في واقع مؤسساتنا الاقتصادية الجزائرية، والتي كانت في معظمها في نفس سياق نتائج العديد من الدراسات السابقة العربية والأجنبية. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن النجاح في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات داخل الشركة، عبارة عن مقاربات مبنية على أسس علمية وعملية صحيحة.

عموما يمكن القول أنه، رغم أن معظم دول العالم قد قطعت أشواطاً متقدمة في مجال الحوكمة مقارنة بالجزائر بالرغم من توفر الإمكانيات، إلا أنه يمكن تثمين الجهود على المستوى الوطني مقارنة مع الأحداث الاجتماعية والاقتصادية التي مرت بها الجزائر، حيث يعتبر الإصلاح المحاسبي من خلال وضع نظام محاسبي مالي يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية أهم هذه الإصلاحات، وهذا في إطار تطبيق معايير مفهومة ومقبولة، قادرة على توفير معلومات تتسم بالمصداقية موجهة لمستعملي الكشوفات المالية للمؤسسات الوطنية لمساعدتهم في اتخاذ القرار. غير أن هذا الإصلاح لا يمكن أن يحقق أهدافه المنتظرة في ضمان جودة ومصداقية المعلومات المحاسبية، إلا من خلال إصلاح الواقع الاقتصادي في البيئة الجزائرية وإصلاح المؤسسات من الداخل وفق ما تقتضيه متطلبات ومحددات الحوكمة.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

في ظل التوجهات العالمية المتزايدة نحو تفعيل نظام السوق، ووضع الأنظمة والقوانين الملائمة لذلك، تبلور توجه جديد في السنوات الأخيرة يسعى لبناء إطار مؤسسي لحوكمة الشركات، من خلال القيام بسلسلة من الإصلاحات الاقتصادية للنهوض بقطاع الاستثمار، في سبيل تأهيل الاقتصاد الجزائري وتطويع خصوصيات البيئة الجزائرية للإصلاحات في كل المجالات، لاسيما النهوض بالسوق المالية الجزائرية التي تعتبر رهانا محوريا لإنجاح هذه الإصلاحات.

إن تبني النظام المحاسبي المالي يجسد توجه الاقتصاد الجزائري نحو الانفتاح على العالم الخارجي من خلال عملية الإصلاح المحاسبي. إذ جاء هذا النظام من أجل التقارب مع المعايير المحاسبية الدولية وتحسين الممارسات المحاسبية، والذي يعمل على تلبية حاجات احتياجات المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، كما يضمن تقديم معلومات محاسبية تتسم بالشفافية والمصدقية، والتي تعتبر أساس كفاءة السوق وترشيد القرار الاستثماري.

1. اختبار فرضيات الدراسة

- لقد تم استخدام اختبار (T-One Sample Test) للتحقق من صحة الفرضيات الموضوعية أو نفيها، فكانت نتائج الاختبار كما يلي:
- اختبار الفرضية الفرعية الأولى: التي نصت على: "لا تتبنى شركات المساهمة المدرجة ببورصة الجزائر مبادئ ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة"، إذ تم رفض هذه الفرضية إحصائيا، وبالتالي قبول الفرضية البديلة، التي تشير إلى أن شركات المساهمة المدرجة ببورصة الجزائر تتبنى مبادئ ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة من وجهة نظر المستجوبين المنتمين لهذه الشركات.
 - اختبار الفرضية الفرعية الثانية: نصت هذه الفرضية على: "لا توفر حوكمة الشركات مجموعة من المعايير والآليات الداخلية والخارجية التي تعزز من جودة المعلومات المحاسبية في الجزائر"، حيث تم رفض هذه الأخيرة إحصائيا، وعليه تم قبول الفرضية البديلة التي تدل على أن هناك مؤشرات إيجابية تتعلق بتأثير تطبيق هذه المعايير والآليات على جودة المعلومات المحاسبية في الشركات موضع الدراسة.
 - اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: مفاد هذه الفرضية هو: "لا يسهم النظام المحاسبي المالي في رفع جودة المعلومة المحاسبية بما لا يدعم حوكمة الشركات في الجزائر"،

كما تم رفضها إحصائياً، وبالتالي قبول الفرضية البديلة التي توحي بوجود مؤشرات إيجابية تتعلق بتأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي في رفع جودة المعلومة المحاسبية للشركات الوطنية بما يدعم مسار حوكمة الشركات في الجزائر من وجهة نظر أفراد العينة المستجوبين.

- اختبار الفرضية الفرعية الرابعة: نص هذه الفرضية هو: "لا تملك المعلومات المحاسبية بالمفهوم الشامل للجودة تأثير إيجابي في رفع كفاءة السوق المالية في ظل تطبيق الحوكمة على مستوى الشركات المدرجة في بورصة الجزائر"، حيث تم رفضها أيضاً بناء على نتائج الاختبار الإحصائي المستخدم، وعليه تم قبول الفرضية البديلة التي تشير إلى وجود مؤشرات إيجابية تتعلق بتأثير جودة المعلومات المحاسبية على كفاءة السوق المالية في ظل تطبيق حوكمة الشركات المدرجة ببورصة الجزائر من وجهة نظر أفراد العينة المستجوبين.
- بناء على نتائج اختبار الفرضيات الفرعية، والتي تم رفضها بما يؤكد موافقة غالبية المستجوبين بدرجات متجانسة ومتقاربة، يمكن الخروج بنتيجة مفادها أن لحوكمة الشركات متمثلة في مبادئ ميثاق الحكم الراشد، على مستوى الشركات موضع الدراسة، دور في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في ضوء تبني النظام المحاسبي المالي، وما ينتج عن ذلك من تحسين أداء بورصة الجزائر، وهذا ما جاء في نص الفرضية الرئيسية لموضوع الدراسة، وبالتالي قبولها.

2. نتائج الدراسة

لقد تم التركيز في هذه الدراسة على إبراز دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على كفاءة الأسواق المالية. وقد توصلنا إلى العديد من النتائج التي يمكن إيجازها فيما يلي:

- تمثل حوكمة الشركات نظاماً فعالاً للرقابة على جودة المعلومة المحاسبية، يشتمل على مجموعة من الآليات الرقابية الداخلية والخارجية التي تعمل معاً لإرساء مبادئ الحوكمة، ومن أهم تلك الآليات النظام المحاسبي المالي؛
- توفر الرقابة على جودة المعلومة المحاسبية في ظل الحوكمة الجيدة للشركات، يساعد في القضاء على ممارسات التضليل والتلاعب في القوائم المالية، مما يؤدي إلى تنشيط حركة السوق المالية؛

- النظام الجيد لحوكمة الشركة يوفر إطارا حاميا ومانعا لظهور ممارسات التلاعب في الأسواق المالية، فالحوكمة تعني الأخلاق وهي تدعو لتحسين الصورة الذهنية للشركات وكذلك مصداقيتها، كما تدعو لإدخال الاعتبارات الأخلاقية وتحسين درجة الوضوح والشفافية؛
- إن ضمان إنتاج معلومات محاسبية ذات مصداقية سوف يعطي نوعا من الثقة داخل الكيانات الاقتصادية، وهو ما يجعلها قادرة على التعامل مع البنوك والمؤسسات المالية بأكثر ثقة، ويكرس ثقافة الاستثمار في السوق المالية الذي يحتاج إلى الثقة في هذه الكيانات؛
- إن تطبيق مبادئ الحوكمة من شأنه أن يساعد المؤسسات الاقتصادية في ضمان شفافية المعلومات، التي تؤدي إلى تحسين علاقة هذه المؤسسات الوطنية مع الشركات الأجنبية، من حيث التعاملات الاقتصادية والمحاسبية، مما يساهم في دعم نجاح النظام المحاسبي المالي في هذا الجانب؛
- يفتقر الاقتصاد الجزائري إلى سوق مالية بالمفهوم المتعارف عليه، كما تعاني بورصة الجزائر من نقص كبير في الإعلام، وكذا في معرفة المواطنين لأهمية هذه المؤسسة الحيوية؛
- إن مفهوم حوكمة الشركات في الجزائر من خلال ميثاق الحكم الراشد قد ركز على أربعة مبادئ متمثلة في الإنصاف، الشفافية، المسؤولية والمحاسبة؛
- تطبيق مبادئ ميثاق الحكم الراشد يزيد من شفافية المعلومات المنشورة من قبل الشركات المدرجة ببورصة الجزائر، ما يؤدي بدوره إلى رفع أداء هذه الشركات؛
- انتهاج مبادئ الحوكمة السليمة في المؤسسات الجزائرية من الضروريات الأساسية للرفع من مستوى أدائها ومواكبتها للتطور؛
- غياب التطبيق الذي يرتقي إلى مستوى عال لمبادئ الحوكمة مما يعطل عجلة التطور.

3. مقترحات الدراسة

بعد استعراضنا لجملة النتائج المتوصل إليها، والتي تعكس حقيقة قائمة، لا مناص منها، ارتأينا أن نطرح مجموعة من الاقتراحات حول مدى الاهتمام الواجب أن توليه الجهات المعنية ببورصة الجزائر. ويمكن تلخيص تلك المقترحات في النقاط التالية:

- العمل على نشر الوعي للعمل بمبادئ حوكمة الشركات، والذي يعتبر الركيزة الأساسية لتفعيلها والنهوض بها لتخرج إلى حيز التنفيذ؛
- تطوير آليات الرقابة في البورصة على حسابات الشركات المدرجة بها لمنع الفساد، بمعنى تقييد قدرة الإدارة على التلاعب في الحسابات من خلال المراجعة المستقلة؛
- ضرورة التوعية بخطورة الفساد الإداري والمالي ودور الحوكمة في التصدي له؛
- العمل على تفعيل دور البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، بما يؤدي إلى تامين ممارسات الحوكمة؛
- العمل على دفع المؤسسات نحو التنوع في تركيبة مجالس الإدارة، بما يمكن من إشراك أصحاب المصالح في تسيير المؤسسة، بحيث يتم تعيين ممثل عن أصحاب المصالح الرئيسيين، كأن يكون ممثل عن العمال، أو المساهمين؛
- لابد من العمل على تكييف كل الجوانب المرتبطة بالمحاسبة، لاسيما المؤسسات، النظام الجبائي وممارسة وتعليم المحاسبة، من خلال التغيير الجذري للثقافة والممارسة المحاسبية. إذ يعتبر تحضير المؤسسات لنجاح مرحلة ما بعد التطبيق، من المتطلبات الضرورية لتوفير البيئة الملائمة لإرساء المبادئ والمفاهيم التي جاء بها النظام المحاسبي المالي وتحقيق النتائج المرجوة منه؛
- ضرورة ربط اعتماد تطبيق النظام المحاسبي المالي بإجراء إصلاح جاد وعميق في المنظومة المالية، بما يكفل تطوير بورصة الجزائر وتفعيل دورها في تمويل المؤسسات، والانضمام للمنظمة الدولية لهيئات تداول الأوراق المالية، ما يجعلها تسير في بلوغها السوق المالية الكفؤة، ما يسمح بتقييم الأسهم والسندات وفقا لطريقة القيمة العادلة ممكنا.
- فتح تخصصات في الدراسات الجامعية، ومعاهد للتكوين تعنى بتدريس، تدريب، توعية، وتثقيف كل من له علاقة بالمؤسسة، بتقنيات، إيجابيات ومنافع تبني ممارسات الحوكمة والمحاسبة، بما سيضمن تخرج وتكوين إطارات، واعية ومتمكنة من الممارسات السليمة التي تضمن استدامة المؤسسة؛

4. آفاق البحث

على ضوء ما انتهى إليه البحث من نتائج واقتراحات، نرى ضرورة إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية، والتي تتناول ممارسات الحوكمة، والإفصاح، السوق المالية الجزائرية. ولعل من أهم ما يمكن تناوله نجد:

- دراسة العلاقة بين ممارسات الحوكمة وجودة الإفصاح المحاسبي والعوامل المؤثرة على كلتا الممارستين في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛
- البحث في مدى التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بمتطلبات الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي في ظل حوكمة الشركات؛
- البحث في سبل تفعيل الآليات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات في تحقيق متطلبات الإفصاح المحاسبي والنهوض بورصة الجزائر؛
- دراسة إمكانية تطوير مهنة تدقيق الحسابات في إطار حوكمة الشركات، ودورها في تحسين جودة المعلومة المحاسبية؛
- دراسة تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في المؤسسات المالية الجزائرية ودورها في إرساء متطلبات الإفصاح والشفافية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية

(1): الكتب

1. إبراهيم فريد، إدارة الحكم والحوكمة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، أبو ظبي، 2006.
2. القبطان السيد، قواعد مراجعة أعمال البنوك، شرح وافي لعمليات المصارف وأساليب مراجعتها، دار النصر للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2006.
3. المعتصم بالله الغرياني، حوكمة شركات المساهمة - دراسة في الأسس الاقتصادية والقانونية، الدار الجامعية الجديدة، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2008.
4. أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية للشركات متعددة الجنسيات، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2004.
5. أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة: منظور التوافق الدولي، الدار الجامعية، للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2005.
6. أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة الدولية وحوكمة أسواق المال، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
7. أمين السيد أحمد لطفي، علاقة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وتقارير المراجعة بكفاءة سوق الأوراق المالية، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2008.
8. بهاء الدين سمير علام، أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات المصرية: دراسة تطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
9. بهاء الدين سمير علام، أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات المصرية، مركز المديرين المصري، القاهرة، 2009.
10. جان بولس، وكميل حبيب، أخلاقيات الأعمال في عالم متغير، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2007.
11. جمال لعشيشي، محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، الأوراق الزرقاء، الجزائر، جانفي 2010.
12. حسين القاضي، المحاسبة الدولية، الدار العلمية ودار الثقافة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2000.

13. حسين القاضي، ومأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2011.
14. خالد الراوي، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، دار المسيرة، الأردن، 2000.
15. خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009.
16. دريد كامل آل شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوردي العلمية للنشر، عمان، الأردن، 2009.
17. رضوان حلوه حنان، النموذج المحاسبي المعاصر، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2003.
18. رضوان حلوه حنان، تطور الفكر المحاسبي: مدخل نظرية المحاسبة، الدار العلمية الدولية للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2003.
19. زياد رمضان، ومروان شموط، الأسواق المالية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2007.
20. زياد عبد الحليم الذويبة، وآخرون، نظم المعلومات في الرقابة والتدقيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، دون سنة.
21. سالم بن سلام بن حميد الفليتي، حوكمة الشركات المساهمة العامة في سلطنة عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
22. سيد عطا الله السيد، نظم المعلومات المحاسبية، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2003.
23. سيد عطا الله السيد، النظريات المحاسبية، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009.
24. شمعون شمعون، البورصة، دار هومة، الطبعة الثانية، الجزائر، 1999.
25. طارق عبد العال حماد، التقارير المالية: أساس الإعداد والعرض والتحليل وفقاً لأحدث الإصدارات والتعديلات في معايير المحاسبة الأمريكية والبريطانية والعربية والمصرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
26. طارق عبد العال، التحليل الفني والأساسي للأوراق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.

27. طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات: المفاهيم- المبادئ- التجارب- المتطلبات- شركات قطاع عام وخاص ومصارف، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، 2008/2007.
28. عاشور كتوش، المحاسبة العامة: أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.
29. عامر إبراهيم قنديلجي، منهجية البحث العلمي، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان، الأردن، 2012.
30. عبد المطلب عبد الحميد، المنظور الاستراتيجي للتحويلات الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009/2008.
31. عبد الملك عمر زيد، المحاسبة المالية في المجتمع الإسلامي: الإطار التاريخي للمحاسبة، الجزء الأول، دون دار نشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2002.
32. عبد الناصر نور، وطلال حجاوي، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الأردنية: متطلبات التوافق والتطبيق، جامعة الإسراء، الأردن، 2009.
33. عبد الوهاب نصر علي، وشحاتة السيد شحاتة، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007/2006.
34. عبد الوهاب نصر علي، وشحاتة شحاتة، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
35. عبيد سعد المطيري، مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة: تحديات وقضايا معاصرة، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2004.
36. عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية، لبنان، 2007.
37. عصام حسين، أسواق الأوراق المالية (البورصات)، دار أسامة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008.
38. عطا الله وارد خليل، ومحمد عبد الفتاح العشماوي، الحوكمة المؤسسية، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.
39. علاء فرحان طالب، وإيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2011.

40. فارس جميل الصوفي، المعايير المحاسبية الدولية والأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2011.
41. كمال الدين الدهراوي، ومحمد سرايا، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
42. كمال الدين الدهراوي، ومحمد سرايا، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2008.
43. كمال عبد العزيز النقيب، مقدمة في نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2004.
44. محسن أحمد الخضيرى، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2005.
45. محفوظ جبار، أسواق رؤوس الأموال: الهياكل - الأدوات - الاستراتيجيات، الجزء الأول، دار الهدى، الطبعة الأولى، عين مليلة، الجزائر، 2011.
46. محمد أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005.
47. محمد التهامي طواهر، ومسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
48. محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، بن عكنون، الجزائر، 2003.
49. محمد صالح الحناوي، وجمال إبراهيم العبد، بورصة الأوراق المالية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
50. محمد عبد العال النعيمي، تصميم وتحليل التجارب في البحث العلمي، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
51. محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
52. محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري - دراسة مقارنة، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2006.
53. محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري: دراسة مقارنة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.

54. محمد مؤيد الفضل، وعبد الناصر نور، المحاسبة الإدارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2002.
55. محمود السيد الناغي، الاتجاهات المعاصرة في نظرية المحاسبة، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر، 2007.
56. محمود مهدي البياتي، تحليل البيانات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.
57. منير إبراهيم هندي، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1997.
58. منير إبراهيم هندي، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1999.
59. منير إبراهيم هندي، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002.
60. نظير رياض محمد الشحات، إدارة محافظ الأوراق المالية في ظل حوكمة الشركات، دون دار نشر، مصر، 2007.
61. يوسف محمد الجربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الأردن، 2000.

(2): الرسائل والأطروحات الجامعية

1. بشرى فاضل الطائي، الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ودورها في حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد، 2009.
2. رشيد بوكساني، معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل رفع كفاءتها، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006.
3. سامية فكير، المعايير الدولية للتقارير المالية ودورها في تنشيط سوق الأوراق المالية- دراسة مقارنة بين الجزائر والأردن، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، 2013/2014.
4. عيسى مرازقة، القطاع الخاص والتنمية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006/2007.

5. محفوظ جبار، البورصة التسيير وخصوصة المؤسسات العمومية: دراسة حالة دول المغرب العربي، رسالة دكتوراه، الجزء الثاني، سطيف، 1997.
6. مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية- بالتطبيق على حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.
7. نضال عزيز مهدي، تطوير بنية الحوكمة في العراق لغرض تحقيق الشفافية وضبط الأداء المالي، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، مصر، 2011.
8. يوسف علي محمد، استخدام المدخل التطبيقي في الفكر المحاسبي كإطار للتنظيم المحاسبي، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة قناة السويس، مصر، 2005.
9. الجودي صاطوري، أثر كفاءة سوق رأس المال على الاستثمار في الأوراق المالية مع دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه دولة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2006/2005.

(3): المجلات والدوريات

1. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 6، جامعة الإمارات العربية المتحدة، 1990.
2. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ملحق العدد الأول، جامعة عين شمس، القاهرة، 1996.
3. المجلة العلمية لكلية التجارة، العدد 25، جامعة أسيوط، مصر، ديسمبر 1998.
4. مجلة التمويل والتنمية، صادرة عن صندوق النقد الدولي، واشنطن، ديسمبر 1998.
5. المجلة العربية للمحاسبة، المجلد 3، العدد 1، جامعة البحرين، ماي 1999.
6. مجلة الجمعية السعودية للمحاسبة، العدد 34، السنة التاسعة، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، جوان 2002.
7. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 7، جامعة باتنة، ديسمبر 2002.
8. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 8، جامعة باتنة، جوان 2003.
9. مجلة آفاق اقتصادية، المجلد 24، العدد 93، اتحاد غرف التجارة والصناعة، مركز البحوث والتوثيق، الإمارات العربية المتحدة، 2003.
10. مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد 8، مركز المشروعات الدولية الخاصة، مصر، 2003.
11. مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد 2، جامعة القاهرة، مصر، 2003.
12. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 8، جامعة باتنة، جوان 2003.

13. مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد الثاني، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر، 2003.
14. مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد 17، العدد 1، الأردن، 2003.
15. مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد الثالث، القاهرة، 2003.
16. المجلة العربية للإدارة، المجلد 23، العدد 4، الأردن، أيار 2004.
17. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة الشلف، 2004.
18. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 1، جامعة عين شمس، القاهرة، 2004.
19. مجلة دراسات- العلوم الإدارية، المجلد 32، العدد الأول، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، كانون الثاني 2005.
20. المجلة العربية للمحاسبة، المجلد الثامن، العدد الأول، جامعة البحرين، مملكة البحرين، ماي 2005.
21. مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد الأول، السنة الخامسة والعشرون، جامعة الزقازيق، مصر، 2005.
22. مجلة جديد الاقتصاد، العدد الافتتاحي، صادرة عن الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، الجزائر، 2006.
23. مجلة إربد للبحوث العلمية، المجلد العاشر، العدد 1، الأردن، 2006.
24. مجلة علوم- تكنولوجيا وتنمية، العدد 1، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، الجزائر، 2007.
25. مجلة جامعة تشرين الدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد 1، سوريا، 2007.
26. مجلة دراسات- العلوم الإدارية، المجلد 34، العدد 2، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 2007.
27. مجلة آفاق اقتصادية، المجلد 28، العدد 112، مركز البحوث والتوثيق، الأردن، 2007.
28. مجلة دراسات محاسبية مالية، العدد 5، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق، 2007.
29. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد 1، المجلد 45، جامعة الإسكندرية، يناير 2008.

30. المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، العدد الثالث، جامعة الأزهر، القاهرة، يوليو 2008.
31. المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، العدد الثاني، جامعة الأزهر، مصر، 2008.
32. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 8، سطيف، 2008.
33. مجلة الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، المجلد 22، العدد 1، السعودية، 2008.
34. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد 1، 2008.
35. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد 46، العدد 1، جامعة الإسكندرية، جانفي 2009.
36. مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 6، جامعة بسكرة، ديسمبر 2009.
37. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009.
38. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الأول، دمشق، سوريا، 2009.
39. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد 2، سوريا، 2009.
40. مجلة دراسات- العلوم الإدارية، المجلد 36، العدد 2، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 2009.
41. مجلة الباحث، العدد 7، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010/2009.
42. مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، العدد الثاني، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، 2010.
43. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 10، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010.
44. مجلة دراسات- العلوم الإدارية، المجلد 38، العدد 1، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 2011.
45. مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد 6، جامعة المدينة، مارس 2012.
46. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 3، العدد 2، جامعة عين شمس، القاهرة، أفريل 2012.
47. مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 26، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012.
48. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 8، العدد 1، عمان، الأردن، 2012.

49. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، العراق، 2013.
50. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 12، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2014.
51. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 3، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، جوان 2015.
52. مجلة منتدى رؤساء المؤسسات، المرادية، الجزائر، 20 جوان 2016.
53. مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الرابع، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، ديسمبر 2016.
54. المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 2، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016.
55. المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، العدد 7، 2016.
56. مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 9، العدد 2، جامعة غرداية، 2016.

(4): الملتقيات والمؤتمرات والندوات

1. الندوة الأولى حول: دور البورصة في الاقتصاد الوطني - دراسة تقييمية لتجارب الأسواق الناشئة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يوم: 7 ماي 2001.
2. الملتقى الوطني حول: النظام المصرفي في الجزائر - واقع وآفاق، جامعة قالمة، يومي: 5-6 نوفمبر 2001.
3. الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسة الاقتصادية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة، يومي: 22-23 أبريل 2003.
4. المؤتمر العلمي المهني الخامس، عمان، يومي: 24 - 25 سبتمبر 2003.
5. المؤتمر العالمي الدولي حول: الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، يومي: 8 - 9 مارس 2005.
6. المؤتمر العلمي الرابع حول الريادة والإبداع: استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فيلادلفيا، يومي: 15-16 مارس 2005.
7. الحلقة النقاشية الثالثة والثلاثون، مركز صالح عبد الله كامل، جامعة الأزهر، القاهرة، 23 أبريل 2005.

8. المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس حول: اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة الزيتونة، عمان، الأردن، أبريل 2005.
9. ندوة حول: دور الأسواق المالية في التنمية الاقتصادية- تجارب ورؤى مستقبلية، طرابلس، ليبيا، يوم: 11 ديسمبر 2005.
10. المؤتمر العلمي الخامس حول: حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية، الجزء الأول، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2005.
11. المؤتمر العربي الأول حول: التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، 2005.
12. الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات- دراسة حالة الجزائر والدول النامية، بسكرة، يومي: 21- 22 نوفمبر 2006.
13. الملتقى الدولي السابع حول: تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال: التحديات - الفرص والآفاق، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، 2006.
14. ندوة حول: حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الإصلاح الاقتصادي والهيكلية، القاهرة، 2006.
15. المؤتمر الأول حول: المراجعة الداخلية، الإدارة العامة للمراجعة الداخلية لأجهزة الدولة، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، قاعة الصداقة، السودان، يومي: 20- 21 جانفي 2008.
16. المؤتمر العلمي الدولي الأول حول: حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، يومي: 15 - 16 أكتوبر 2008.
17. الملتقى الوطني حول: إصلاح النظام المصرفي في الجزائر في ظل التطورات العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي: 3- 4 أكتوبر 2009.
18. الملتقى الدولي حول: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، جامعة سعد دحلب، البليدة، أيام: 13- 14- 15 أكتوبر 2009.
19. الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي: 20- 21 أكتوبر 2009.

20. المؤتمر السابع لجامعة الزرقاء الخاصة حول: تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال: التحديات- الفرص والآفاق، الزرقاء، الأردن، أيام: 3- 4- 5 نوفمبر 2009.
21. الملتقى العلمي الدولي حول: أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، يومي: 10- 11 نوفمبر 2009.
22. الملتقى الوطني حول: الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، يومي: 18- 19 نوفمبر 2009.
23. ندوة حول: دور الجامعات في نشر ثقافة الحوكمة ووضع آليات لمكافحة الفساد المالي والإداري، جامعة عين شمس، مصر، يوم: 25 نوفمبر 2010.
24. المؤتمر العلمي الدولي الأول حول: النظام المحاسبي المالي الجديد (NSCF) في ظل معايير المحاسبة الدولية: تجارب- تطبيقات وآفاق، المركز الجامعي بالوادي، يومي: 17- 18 جانفي 2010.
25. الملتقى الوطني حول: معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية: متطلبات التوافق والتطبيق، المركز الجامعي برج بوعريش، يومي: 25- 26 ماي 2010.
26. المؤتمر التاسع للهيئات الشرعية، مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، مصر، يومي: 26- 27 ماي 2010.
27. الملتقى الدولي الأول حول: الحوكمة المحاسبية في المؤسسة، واقع ورهانات وآفاق، جامعة أم البواقي، يومي: 9- 10 ديسمبر 2010.
28. الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي: 9- 10 نوفمبر 2011.
29. الملتقى العلمي الدولي حول: الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، يومي: 29- 30 نوفمبر 2011.
30. الملتقى الدولي حول: النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة، جامعة سعد دحلب، البليدة، يومي: 13- 14 ديسمبر 2011.

31. الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي: 6-7 ماي 2012.
32. الملتقى الدولي الثامن حول: دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، الجزء الثاني، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي: 19-20 نوفمبر 2013.
33. الملتقى الدولي حول: الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، جامعة المستنصرية، العراق، دون سنة.

(5): التقارير والمنشورات

1. منشورات شركة إدارة البورصة، الجزائر، 2000.
2. المحاسبة الأساسية وإعداد البيانات المالية، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المطابع المركزية، عمان، الأردن، 2003.
3. حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين، مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن، 2003.
4. منشورات لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة، الجزائر، 2004.
5. سلسلة منشورات بنك الاستثمار القومي، القاهرة، جوان 2007.
6. معايير المحاسبة الدولية، 2008. (المعيار الدولي رقم: 1)
7. منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2009.
8. ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، إصدار 2009.
9. التقرير السنوي للجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة (COSOB)، 2010.
10. حوكمة الشركات، إخراج وتنفيذ مكتبة آفاق، إصدارات اتحاد الشركات الاستثمارية، إعداد مركز عمان لحوكمة الشركات، سبتمبر 2011.
11. التقرير الشهري لبورصة الجزائر، شركة تسيير بورصة القيم، جانفي 2014.
12. التقرير الشهري لبورصة الجزائر، شركة تسيير بورصة القيم، جانفي 2015.
13. التقرير السنوي لبورصة الجزائر، شركة تسيير بورصة القيم، 2015.
14. التقرير الشهري لبورصة الجزائر، شركة تسيير بورصة القيم، ديسمبر 2015.
15. التقرير الشهري لبورصة الجزائر، شركة تسيير بورصة القيم، ماي 2016.

(6): القوانين والمراسيم

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 26، 1991.
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 34، 23 ماي 1993.
3. القانون التجاري الجزائري، المادة 592، المرسوم التشريعي رقم (08) المؤرخ في 25 أفريل 1993.
4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 41، 26 جوان 1994.
5. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 87، 1997.
6. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، 25 نوفمبر 2007.

ثانيا: باللغة الأجنبية

(1): *Ouvrages*

1. Ahmed Riahi Belkaoui, **accounting theory**, 5^{ème} édition, Thomson learning, London, 2004.
2. Alian Georges, **l'utilisation en bourse d'informations privilégiées dans droits des USA**, sans maison d'édition, sans pays, 1976.
3. Bernard Colasse, **encyclopédie de comptabilité: Contrôle de Gestion et Audit**, Economica, 2^{ème} édition, France, 2009.
4. Bernard Raffournier, **les normes comptables internationales (IFRS/IAS)**, Economica, 3^{ème} édition, Paris, 2006.
5. Bertrand Richard, **la dynamique du gouvernement d'entreprise**, édition Organisation, Paris, 2003.
6. B. Jaquillat, et autres, **les marchés financiers: gestions de portefeuille et les risques**, Dunod, 5^{ème} édition, Paris, 2009.
7. Charreaux Gérard, **le gouvernement des entreprises «corporate governance» : théories et faits**, Economica, paris, 1997.
8. Eric Demalanede, et Abdelhamid Boubekour, **comptabilité générale: conforme au (SCF) et aux normes comptables internationales (IAS/IFRS)**, édition Berti, Alger, 2009.
9. Gérard Charreaux, **gouvernement d'entreprise et la comptabilité**, édition Economica, Paris, 2003.
10. Guyon.y, **Droit des affaires, droit commercial en général et sociétés**, Tome 1, Economica, 12^{ème} édition, France, 2003.
11. Hélène ploise, **gouvernance d'entreprise pour tout : administrateurs et investisseurs**, collection (HEC) exécutive (MBA) préface de Daniel Lébègue, édition 2, Paris, sans année.

12. Heneri Bourguinat, **Finance internationale**, presses universitaires, 4^{ème} édition, France, **1999**.
13. J.Renard, **Théorie et pratique de l'Audit Interne**, édition Organisation, Paris, **2005**.
14. J.Teulie, et P.Topsacaliau, **Finance**, édition Vuibert, Paris, **1994**.
15. M. Mansouri, **la bourse des valeurs mobilières d'Alger**, édition Dar Houma, Alger, **2002**.
16. Patrick Artus, **anomalies sur les marchés financiers**, Economica, Paris, **1991**.
17. Philippe Spieser, **Information économique et marchés financiers**, Economica. Paris, **2000**.
18. Philippe Gillet, **l'efficience des marchés financiers**, Economica, 2^{ème} édition, Paris, **2006**.
19. Sahab Bachagha, **pour un référentiel comptable algérien qui reprend aux exigences du marché**, édition Dar El Hoda, Alger, **2003**.

(2): *Revue*

1. A review of theory and empirical work, journal of finance, without country, may **1970**.
2. Journal of accounting research, London, autumn **1972**.
3. The accounting review, without country, April **1975**.
4. Journal of Financial Economics, without country, october **1976**.
5. Petites affiches, n° 124, France, 16 octobre **1988**.
6. Journal of finance, without country, September **1991**.
7. Revue perspectives, n° 4, Annaba, **1998**.
8. Journal of economics, n° 86, without country, **2007**.
9. Journal of investment compliance, vol 6, n° 4, without country, **2005**.
10. La revue française de comptabilité, n° 348, France, **sans année**.

(3): *Séminaires*

1. Séminaire international sur: la gouvernance et l'éthique des affaires dans les entreprises, université Annaba ,18-19 novembre **2009**.

(4): *Rapports et guides*

1. Les guides COSOB: guide de l'investisseur, Alger, novembre **1997**.
2. SGVB: la bourse des valeurs, support documentaire, **1998**.
3. Guide des bonnes pratiques en matière: d'information sur la gouvernance d'entreprise, publications de Nations Unies, New York et Genève, **2006**.

4. SGVB: guide d'introduction en bourse, Alger, 2011.

(5): *Publications*

1. **Corporate Governance : développement durable et risque management en France et en Europe**, KPM France, Paris, 2001.
2. **Les normes comptables internationales (IAS/IFRS)**, les pages bleues internationales, Collection gestion, Alger, 2008.

(6): *Sites Internet*

- www.albankaldawli.org
- www.ac.ly
- www.aleqt.com/2008/08/17/article_13278.htm
- www.algomhoriah.net
- www.alwatan.com
- www.al-sijill.com/sijill_items/sitem6157.htm
- www.ao-academy.org/obrary
- www.brt.org.
- www.cipe-arabia.org
- www.cipe-egypt.org
- www.cosob.org
- www.djazairess.com
- www.docudesk.com
- www.docstoc.com/docs/145261478
- www.egyptse.com
- www.faculty.Ksu.edu.sa/71669/Publications
- www.hawkama.ps/Pages/applying-Points.aspx
- [www.home page.univie.ac.at](http://www.home.page.univie.ac.at).
- www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=72863
- www.iasj.net/iasj?func=search&query=au
- www.iasplus.com/dttpulis/dtias/PDF
- www.iefpedia.com/arab/28198
- [www .ilo.org](http://www.ilo.org)
- www.iasj.net
- www.iefpedia.com
- www.ik.ahram.org.eg
- www.infotechaccountants.com
- www.islam.online.com
- www.jps-dir.com
- www.kku.edu-sa-doc

- www.nazaha.iq/search_web/eqtsade/7.doc
- www.oecd.org
- www.sis.gov.eg
- www.ssrn.com
- www.sis.gov.eg
- www.transparency.org
- www.theia.org
- www.uasa.ae
- www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=2713
- www.wazaha.iq/search-web/mu-hasbe/2.doc
- www.weforum.org
- www.worldbank.org
- www.wto.org

الملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

تخصص إدارة أعمال

استمارة استبيان

تحية طيبة وبعد..

يمثل هذا الاستبيان جزءا هاما في البحث في إطار الدراسة التي ستجريها الباحثة للحصول على شهادة "دكتوراه علوم"، المعنونة ب:

"حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على كفاءة الأسواق المالية"

يهدف هذا الاستبيان إلى الوقوف على واقع ممارسات الحوكمة في شركات المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر. ولتسهيل هذه العملية يرجى منكم الإجابة على أسئلة هذه الاستمارة بدقة وموضوعية، وذلك لما لرأيكم من أهمية بالغة في إتمام الجانب التطبيقي للدراسة، علما أن إجاباتكم لن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي، وسوف تعامل بكل سرية.

وفي الأخير أقدم لكم شكري الخالص على تعاونكم واستجاباتكم الكريمة.

الباحثة

القسم الأول: معلومات وظيفية

يرجى منكم وضع إشارة (x) في الخانة المناسبة:

1. المؤهل العلمي:

<input type="checkbox"/>	ليسانس
<input type="checkbox"/>	ماستر
<input type="checkbox"/>	ماجستير
<input type="checkbox"/>	أخرى

2. المنصب الوظيفي:

<input type="checkbox"/>	رئيس مدير عام
<input type="checkbox"/>	عضو مجلس إدارة
<input type="checkbox"/>	مدير تنفيذي
<input type="checkbox"/>	مدقق داخلي

3. عدد سنوات الخبرة:

<input type="checkbox"/>	أقل من 5 سنوات
<input type="checkbox"/>	من 5 إلى 10 سنوات
<input type="checkbox"/>	من 11 إلى 20 سنة
<input type="checkbox"/>	أكثر من 20 سنة

القسم الثاني: واقع ممارسات الحوكمة في شركتكم وانعكاسها على حركة تداول أسهمكم في بورصة الجزائر

I. هل تتبنى شركات المساهمة المدرجة ببورصة الجزائر مبادئ ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة؟ الرجاء وضع إشارة (x) في الخانة التي تعبر عن رأيكم.

رقم العبارة	العبارة	لا	لا أدري	نعم
مدى توافر مبدأ المسؤولية لميثاق الحكم الراشد				
01	ينعقد مجلس الإدارة بصفة دورية ويتشاور أعضاؤه بشكل مستقل عن الإدارة التنفيذية			
02	يقوم مجلس الإدارة بالمتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية			
03	يوجد وصف مفصل للمهام مع توضيح تقسيم المسؤوليات بين مختلف المستويات الإدارية			
04	يضمن مجلس الإدارة السهر على تطبيق القوانين والتعليمات الأساسية التي تنظم العمل في الشركة مع الحرص على مصالح الأطراف ذات الصلة			
05	يقوم مجلس الإدارة بتشكيل لجان مساعدة تفوض إليها بعض مهام المجلس			
06	يوجد قسم المراجعة الداخلية بشكل مستقل عن باقي الأقسام وهو مرتبط بمجلس الإدارة			
07	تقدم المراجعة الداخلية تقارير إلى مجلس الإدارة عن أي انحرافات أو قصور			
مدى توافر مبدأ الشفافية لميثاق الحكم الراشد				
01	تعمل الإدارة على ضمان الشفافية في المعلومات مما يزيد درجة ثقة المساهمين والمستثمرين في نزاهة المعلومات المتدفقة إليهم			
02	يحصل المساهمون بشكل دوري على كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بالشركة			
03	تنشر المعلومات المحاسبية والمالية ضمن تقرير سنوي إلى جانب تقرير المراجع الخارجي قبل انعقاد الجمعية العامة بوقت كاف			
04	تضمن المراجعة الداخلية صحة البيانات والمعلومات التي تقدم للإدارة			
05	يسهم وجود لجنة المراجعة في التحقق من كفاءة وظيفة المراجعة			

			الداخلية	
06			يوجد مراجع خارجي مستقل معتمد يطلع على نظام الرقابة الداخلية	
07			تساعد لجنة المراجعة مجلس الإدارة في التحقق من كفاءة واستقلالية المراجع الخارجي	
08			يكون الإفصاح وفقا للمعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة (طبقا لما جاء به SCF)	
09			يتم الإفصاح عن السياسات والطرق المحاسبية المطبقة	
10			يتم الإفصاح عن مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة ورواتبهم والمزايا الممنوحة لهم	
11			يلتزم أعضاء مجلس الإدارة والمديرون التنفيذيون بالإفصاح عن تعاملاتهم بأسهم الشركة	
12			يتم الإفصاح عن الأرباح الموزعة وحقوق الأغلبية من المساهمين	
مدى توافر مبدأ الإنصاف لميثاق الحكم الراشد				
01			تحتفظ الشركة بسجل يتضمن أسماء كافة المساهمين، وأن لكل فئة نفس حقوق التصويت	
02			يعامل المساهمون داخل كل فئة أو كافة معاملة متكافئة	
03			للمساهمين دور هام من خلال مشاركتهم في تحسين أداء الشركة	
04			يحق للمساهمين الاتصال بحرية بأعضاء مجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم في حال اكتشاف تجاوزات أو تصرفات غير قانونية	
05			يحذر على من يكون مطلعاً على المعلومات الداخلية في الشركة من موظفين أو أعضاء مجلس الإدارة من المتاجرة بأسهم الشركة	
مدى توافر مقومات مبدأ التبعية (المساءلة) لميثاق الحكم الراشد				
01			تنص القوانين والأنظمة المعمول بها بوضوح على تقسيم المسؤوليات وتوزيع الصلاحيات بعدالة بين المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، وأن كل طرف فاعل مسؤول أمام الآخر فيما يقوم به من خلال المسؤوليات المنوطة له	
02			مصادقة المراجع الخارجي على القوائم المالية التي تقدمها الشركة كافية للاطمئنان أن المعلومات المقدمة لأصحاب المصالح صادقة	
03			توفير المعلومات الملائمة لأصحاب المصالح بشكل دوري وفي الوقت المناسب، يعطيهم فرصة كافية في تحمل المسؤولية وتحسين أداء الشركة	
04			توجد حماية كافية لأصحاب المصالح من مخاطر الإعسار والإفلاس	

(II). هل توفر حوكمة الشركات مجموعة من المعايير والآليات الداخلية والخارجية التي تعزز من جودة المعلومات المحاسبية في الجزائر؟ الرجاء وضع إشارة (x) في الخانة التي تعبر عن رأيكم.

رقم العبارة	العبارة	لا	لا أدري	نعم
01	هناك إقبال من المستثمرين على أسهم الشركة باعتبارها تطبق حوكمة الشركات			
02	جودة المعلومات المحاسبية أكثر تحقفا في الشركات التي تطبق حوكمة الشركات			
03	لجودة المعلومات المحاسبية تأثير على حركة تداول أسهم الشركات التي تطبق حوكمة الشركات			
04	تتأثر أسعار أسهم الشركة بنتائج أدائها وجودة معلوماتها المحاسبية في الشركات التي تطبق حوكمة الشركات			
05	تطبيق النظام المحاسبي المالي في الشركة يزيد من درجة الثقة في المعلومات المحاسبية وبالتالي يرفع من مستوى الإفصاح والشفافية ويزيد من حركة التداول			

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

تخصص إدارة أعمال

امتحانة استبيان

تحية طيبة وبعد..

يمثل هذا الاستبيان جزءا هاما في البحث في إطار الدراسة التي ستجريها الباحثة للحصول على شهادة "دكتوراه علوم"، المعنونة ب:

"حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على كفاءة الأسواق المالية"

يهدف هذا الاستبيان إلى الوقوف على واقع ممارسات الحوكمة في شركات المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر. ولتسهيل هذه العملية يرجى منكم الإجابة على أسئلة هذه الامتحانة بدقة وموضوعية، وذلك لما لرأيكم من أهمية بالغة في إتمام الجانب التطبيقي للدراسة، علما أن إجاباتكم لن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي، وسوف تعامل بكل سرية.

وفي الأخير أقدم لكم شكري الخالص على تعاونكم واستجاباتكم الكريمة.

الباحثة

القسم الأول: معلومات وظيفية

يرجى منكم وضع إشارة (✓) في الخانة المناسبة:

1. المؤهل العلمي:

<input type="checkbox"/>	ليسانس
<input type="checkbox"/>	ماستر
<input type="checkbox"/>	ماجستير
<input type="checkbox"/>	تكوين متخصص
<input type="checkbox"/>	أخرى

2. المهنة:

<input type="checkbox"/>	محافظ حسابات
<input type="checkbox"/>	خبير محاسبي
<input type="checkbox"/>	مدقق داخلي
<input type="checkbox"/>	مدير محاسبة ومالية

3. الخبرة المهنية:

<input type="checkbox"/>	أقل من 5 سنوات
<input type="checkbox"/>	من 5 إلى 10 سنوات
<input type="checkbox"/>	من 11 إلى 15 سنة
<input type="checkbox"/>	أكثر من 15 سنة

القسم الثاني: دور النظام المحاسبي المالي في دعم الحوكمة ورفع جودة المعلومة المحاسبية

I. هل يسهم النظام المحاسبي المالي في رفع جودة المعلومة المحاسبية بما لا يدعم حوكمة الشركات في الجزائر؟ الرجاء وضع إشارة (✓) في الخانة التي تعبر عن رأيكم.

رقم العبارة	العبارة	منخفض	متوسط	عال
01	ضمان تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، مما يدعم شفافية الحسابات ويزيد من مستوى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ويكرس الثقة في الوضعية المالية للشركة			
02	توفير معلومة مالية مفصلة ودقيقة تعكس الوضعية المالية للشركة بصورة صادقة			
03	وضوح المبادئ المحاسبية التي يجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي والتقييم وكذا إعداد القوائم المالية، مما يقلص حالات التلاعب والغش			
04	إضفاء الشفافية على المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية، ويزيد من مستوى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ويكرس الثقة في الوضعية المالية للشركة			
05	تسهيل عملية مراقبة الحسابات التي تركز على مبادئ محددة بوضوح			
06	زيادة ثقة المساهمين بما يسمح لهم بمتابعة أموالهم			
07	الاستجابة لاحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية، كما أنه يسمح بإجراء مقارنة			
08	فرض رقابة على الشركات التابعة والفروع للشركة الأم			

(II). هل تملك المعلومات المحاسبية بالمفهوم الشامل للجودة تأثيرا إيجابيا في رفع كفاءة السوق المالية في ظل تطبيق الحوكمة على مستوى الشركات المدرجة في بورصة الجزائر؟ الرجاء وضع إشارة (✓) في الخانة التي تعبر عن رأيكم.

رقم العبارة	العبارة	منخفض	متوسط	عال
01	الالتزام بالقوانين واللوائح الخاصة بالشركة، بما يسهم في تعزيز ثقة المساهمين والأطراف ذات الصلة بالمعلومات المحاسبية			
02	عدم الخلط بين المهام والمسؤوليات داخل الشركة قصد عدم تضارب مصالح مختلف الأطراف			
03	وجود لجنة المراجعة في الشركة يرفع من درجة الثقة ويخفض معدل حدوث تصرفات مالية غير قانونية			
04	الانضباط الذاتي والالتزام بمبادئ السلوك الأخلاقي لأعضاء مجلس الإدارة والمراجعين			
05	استقلالية وموضوعية المراجع الخارجي في أداء عمله وتجنبه لتضارب المصالح			
06	تعاون المراجع الداخلي مع المراجع الخارجي ومساعدته على أداء عمله بتميز			
07	تفاعل المراجع الخارجي مع لجان المراجعة والمراجع الداخلي يساهم في وجود معلومات محاسبية ملائمة ويزيد في موثوقيتها			
08	المساءلة المحاسبية لمجلس الإدارة			
09	تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة من طرف الشركة يجعل المعلومة المحاسبية أكثر قابلية للفهم والمقارنة			
10	الشفافية والإفصاح الكامل للمعلومات وعدم التحيز لأي طرف من أصحاب المصالح			

questionnaire 1.sav

	diplome	post	experience	r11	r12	r13
1	1	4	2	3	3	2
2	1	2	2	3	3	3
3	1	2	2	3	2	1
4	3	1	3	3	3	3
5	2	3	2	3	3	3
6	4	2	1	3	3	2
7	2	2	1	3	1	3
8	4	1	2	3	2	3
9	1	4	3	2	2	3
10	1	3	2	3	3	1
11	1	2	1	1	3	2
12	2	3	1	2	3	3
13	4	2	2	3	3	3
14	2	4	2	3	3	3
15	1	2	1	3	2	3
16	2	3	2	1	3	3
17	2	2	2	3	3	1
18	2	2	1	3	3	2
19	1	4	3	3	2	3
20	4	3	3	3	3	3
21	1	2	1	1	3	3
22	4	1	3	2	3	3
23	2	3	2	3	1	3
24	1	3	1	3	3	3
25	2	2	2	3	3	2
26	1	4	2	3	2	3
27	2	1	4	3	3	3
28	2	2	1	3	3	1
29	2	4	2	3	2	3
30	1	2	2	3	2	3
31	2	3	1	2	3	3
32	3	3	2	2	3	1
33	2	3	2	1	2	3
34	1	4	4	3	3	2
35	1	3	2	1	3	3
36	1	3	1	3	2	3
37	4	1	3	3	3	3
38	2	4	2	3	3	3

questionnaire 1.sav

	r14	r15	r16	r17	r21	r22
1	3	2	3	2	3	2
2	3	2	3	3	3	3
3	3	3	3	2	3	3
4	3	2	3	3	3	3
5	1	3	3	3	3	2
6	3	3	3	2	3	2
7	2	3	1	2	3	2
8	3	2	3	3	3	2
9	3	3	3	2	3	1
10	2	3	1	3	2	1
11	3	3	3	3	3	2
12	3	2	3	2	3	2
13	3	1	2	3	3	2
14	2	1	3	3	2	3
15	2	3	3	3	2	3
16	3	1	2	2	3	2
17	3	3	2	3	2	3
18	3	3	3	2	3	2
19	2	2	3	3	2	3
20	2	2	2	3	2	3
21	1	2	1	3	2	1
22	3	3	3	1	3	3
23	1	3	3	3	1	3
24	3	1	2	3	3	1
25	3	3	1	3	2	2
26	1	2	3	3	3	2
27	3	2	3	1	2	3
28	3	2	3	3	1	1
29	3	3	3	1	3	1
30	3	1	1	1	3	1
31	2	1	3	3	2	2
32	3	2	3	3	3	2
33	3	3	3	1	3	2
34	1	3	2	3	2	3
35	3	2	3	2	3	2
36	1	3	3	2	2	2
37	1	3	1	3	2	1
38	2	2	3	1	3	2

questionnaire 1.sav

	r23	r24	r25	r26	r27	r28
1	2	3	3	3	2	2
2	3	2	3	2	1	2
3	2	3	3	3	2	2
4	2	2	3	3	2	2
5	3	2	3	2	2	2
6	3	3	2	3	2	2
7	3	3	2	3	2	2
8	2	3	2	3	2	2
9	2	3	3	3	3	2
10	3	3	2	2	2	2
11	3	2	3	3	3	3
12	3	2	3	3	3	3
13	2	3	3	3	3	3
14	3	1	2	2	2	2
15	3	3	2	2	1	2
16	2	1	3	3	2	2
17	3	2	2	2	1	2
18	3	2	3	3	3	3
19	2	3	3	3	3	3
20	3	2	3	3	2	2
21	3	2	3	3	2	2
22	2	2	3	3	3	3
23	2	2	3	3	3	3
24	3	3	2	2	2	2
25	2	2	3	3	2	2
26	3	2	2	3	2	2
27	2	3	1	1	1	2
28	2	2	3	3	2	2
29	2	3	1	2	2	2
30	3	2	1	2	2	2
31	3	2	2	2	2	2
32	3	3	3	3	3	3
33	2	3	2	2	2	2
34	2	2	3	3	3	3
35	2	1	3	3	3	3
36	3	3	3	2	1	2
37	1	3	2	3	3	3
38	2	3	1	3	3	3

questionnaire 1.sav

	r29	r210	r211	r212	r31	r32
1	1	2	1	3	2	2
2	1	1	1	2	2	2
3	1	2	2	3	3	3
4	2	2	2	3	3	3
5	2	1	1	2	1	2
6	2	1	2	3	1	2
7	2	2	1	3	2	2
8	2	1	1	2	2	2
9	2	2	2	3	1	2
10	2	2	2	2	3	3
11	1	1	2	3	2	2
12	1	2	2	1	2	2
13	1	2	2	1	3	3
14	2	1	1	2	3	3
15	2	1	2	1	3	2
16	2	2	1	3	1	2
17	2	1	2	2	1	2
18	3	2	2	2	2	2
19	3	2	1	3	2	2
20	1	2	1	3	3	3
21	1	1	2	1	1	2
22	1	1	1	2	1	2
23	1	2	2	1	2	2
24	2	1	1	1	2	2
25	2	1	2	1	2	2
26	1	2	1	2	2	2
27	1	2	1	2	3	3
28	2	2	1	1	1	2
29	1	3	3	1	1	2
30	1	1	3	2	2	2
31	2	1	1	2	2	2
32	2	2	1	1	2	2
33	1	3	3	3	3	2
34	3	2	2	2	1	1
35	2	3	2	3	2	1
36	2	1	3	3	2	2
37	3	2	2	2	2	1
38	2	2	1	1	1	1

questionnaire 1.sav

	r33	r34	r35	r41	r42	r43
1	1	2	3	2	3	2
2	1	1	3	2	3	2
3	3	2	2	1	3	3
4	3	2	3	2	2	2
5	1	1	3	1	3	3
6	1	1	2	1	3	3
7	2	2	2	1	3	2
8	2	1	3	3	2	2
9	2	1	3	1	3	3
10	3	3	2	2	3	2
11	2	1	3	3	3	3
12	2	2	3	3	2	2
13	3	3	2	1	3	2
14	3	2	2	2	2	3
15	1	1	3	1	2	3
16	1	2	2	3	3	3
17	2	2	3	3	2	2
18	2	1	2	3	1	2
19	2	1	2	2	2	3
20	3	1	3	2	3	3
21	1	1	2	1	3	3
22	1	2	3	3	3	3
23	2	2	3	1	1	2
24	1	2	2	1	2	2
25	2	1	3	1	1	3
26	1	1	2	3	3	2
27	3	2	3	2	2	3
28	1	2	3	2	1	2
29	2	1	2	2	1	2
30	1	1	2	1	2	2
31	2	2	2	1	2	2
32	2	1	3	2	1	1
33	2	2	2	2	2	2
34	2	2	2	1	1	2
35	1	1	2	1	1	2
36	1	2	2	2	2	2
37	2	2	2	1	3	3
38	2	1	3	1	3	3

questionnaire 1.sav

	r44	s1	s2	s3	s4	s5
1	2	3	3	3	2	3
2	2	3	3	3	3	3
3	2	3	3	3	3	3
4	2	2	3	2	2	3
5	3	2	3	3	3	3
6	3	1	2	2	2	3
7	2	1	3	2	2	3
8	2	2	2	3	3	3
9	3	3	3	3	3	3
10	2	2	3	3	3	3
11	3	3	3	3	3	3
12	1	2	1	2	2	2
13	1	2	1	2	2	3
14	3	3	2	3	3	3
15	3	3	2	3	3	3
16	3	3	3	3	3	2
17	1	2	1	2	1	3
18	2	2	2	3	3	3
19	3	3	3	3	3	3
20	3	2	3	3	3	3
21	2	2	3	3	3	3
22	2	1	1	2	1	2
23	2	1	2	2	1	2
24	1	2	2	3	3	2
25	3	2	2	2	2	2
26	2	2	1	2	1	2
27	3	3	3	3	1	2
28	2	2	2	2	2	2
29	2	2	2	3	3	3
30	1	1	2	3	3	3
31	1	2	2	2	1	2
32	1	2	2	3	3	3
33	2	2	1	2	1	2
34	1	1	12	2	1	2
35	2	2	2	2	1	2
36	1	1	2	2	2	2
37	3	3	2	3	2	2
38	3	2	2	2	1	2

questionnaire 1.sav

	r1	r2	r3	r4	s	r
1	2,57	2,25	2,00	2,25	2,80	2,29
2	2,86	2,00	1,80	2,25	3,00	2,21
3	2,43	2,42	2,60	2,25	3,00	2,43
4	2,86	2,42	2,80	2,00	2,40	2,54
5	2,71	2,08	1,60	2,50	2,80	2,21
6	2,71	2,33	1,40	2,50	2,00	2,29
7	2,14	2,33	2,00	2,00	2,20	2,18
8	2,71	2,08	2,00	2,25	2,60	2,25
9	2,57	2,42	1,80	2,50	3,00	2,36
10	2,29	2,08	2,80	2,25	2,80	2,29
11	2,57	2,42	2,00	3,00	3,00	2,46
12	2,57	2,33	2,20	2,00	1,80	2,32
13	2,57	2,33	2,80	1,75	2,00	2,39
14	2,57	1,92	2,60	2,50	2,80	2,29
15	2,71	2,00	2,00	2,25	2,80	2,21
16	2,14	2,17	1,60	3,00	2,80	2,18
17	2,57	2,00	2,00	2,00	1,80	2,14
18	2,71	2,58	1,80	2,00	2,60	2,39
19	2,57	2,58	1,80	2,50	3,00	2,43
20	2,57	2,25	2,60	2,75	2,80	2,46
21	2,00	1,92	1,40	2,25	2,80	1,89
22	2,57	2,25	1,80	2,75	1,40	2,32
23	2,43	2,17	2,20	1,50	1,60	2,14
24	2,57	1,92	1,80	1,50	2,40	2,00
25	2,57	2,00	2,00	2,00	2,00	2,14
26	2,43	2,08	1,60	2,50	1,60	2,14
27	2,57	1,75	2,80	2,50	2,40	2,25
28	2,57	1,83	1,80	1,75	2,00	2,00
29	2,57	2,00	1,60	1,75	2,60	2,04
30	2,00	1,92	1,60	1,50	2,40	1,82
31	2,43	1,92	2,00	1,50	1,80	2,00
32	2,43	2,42	2,00	1,25	2,60	2,18
33	2,29	2,33	2,20	2,00	1,60	2,25
34	2,43	2,50	1,60	1,25	3,60	2,14
35	2,43	2,50	1,40	1,50	1,80	2,14
36	2,43	2,25	1,80	1,75	1,80	2,14
37	2,43	2,25	1,80	2,50	2,40	2,25
38	2,43	2,17	1,60	2,50	1,80	2,18

questionnaire 2.sav

	diplome	specialite	profession	experience	r1	r2
1	3	1	1	2	3	3
2	2	1	2	1	3	3
3	1	1	4	2	2	1
4	2	3	3	1	2	2
5	4	1	1	2	3	3
6	4	1	2	2	2	2
7	2	1	1	1	3	3
8	4	1	2	2	3	3
9	1	1	1	2	3	3
10	3	3	3	1	2	1
11	3	1	1	3	3	3
12	4	1	2	1	2	2
13	4	1	1	4	3	3
14	3	1	2	2	2	2
15	4	1	1	2	3	3
16	1	1	1	3	3	3
17	1	2	4	2	2	1
18	4	1	1	3	3	3
19	1	1	1	3	3	3
20	4	1	2	2	2	2
21	3	1	1	4	3	3
22	1	1	2	2	3	3
23	1	1	4	2	2	1
24	4	1	2	2	2	2
25	5	1	1	3	3	3
26	4	3	3	3	2	2
27	4	1	1	3	3	3
28	4	1	2	3	2	2
29	5	1	1	3	3	3

questionnaire 2.sav

	r3	r4	r5	r6	r7	r8
1	2	2	3	2	2	2
2	3	3	3	2	2	2
3	2	2	2	1	2	1
4	1	2	2	2	1	1
5	3	3	3	1	2	2
6	2	2	2	2	2	2
7	3	3	3	3	2	2
8	3	3	3	3	2	2
9	2	2	3	2	1	1
10	2	2	3	2	1	2
11	3	3	3	1	1	1
12	3	3	3	2	2	2
13	3	3	3	2	2	1
14	2	2	3	3	2	2
15	3	3	3	3	2	2
16	3	3	2	3	2	1
17	2	2	2	3	2	1
18	3	2	3	3	2	2
19	3	2	2	3	2	1
20	2	2	1	2	1	2
21	3	2	2	3	1	2
22	3	3	2	2	2	1
23	2	2	1	2	2	2
24	2	2	3	2	1	2
25	3	2	2	3	2	2
26	1	2	2	2	2	2
27	3	3	3	2	1	2
28	1	2	2	3	2	2
29	3	3	2	2	2	2

questionnaire 2.sav

	s1	s2	s3	s4	s5	s6
1	1	1	3	3	3	3
2	2	2	3	3	3	3
3	2	1	2	2	2	3
4	2	2	3	2	2	2
5	1	2	2	2	2	3
6	2	2	3	2	3	2
7	1	1	2	1	2	2
8	2	2	3	3	3	3
9	2	1	2	1	1	2
10	1	1	2	1	2	2
11	2	2	3	3	3	3
12	1	1	2	3	3	2
13	1	2	3	3	2	2
14	2	1	2	3	2	3
15	2	2	3	2	2	3
16	2	2	2	3	3	3
17	1	2	3	2	1	3
18	2	1	2	3	3	3
19	2	2	2	3	2	2
20	1	2	2	2	3	3
21	2	2	3	3	2	2
22	2	2	2	2	1	2
23	1	2	3	2	2	2
24	2	2	3	3	2	2
25	1	1	3	2	2	3
26	1	2	3	3	3	3
27	2	1	2	2	2	2
28	2	1	2	2	2	2
29	1	2	3	2	3	3

questionnaire 2.sav

	s7	s8	s9	s10	r	s
1	3	2	?	?	?	?
2	3	1	?	?	?	?
3	3	2	?	?	?	?
4	3	2	?	?	?	?
5	3	1	?	?	?	?
6	2	1	?	?	?	?
7	2	2	?	?	?	?
8	3	2	?	?	?	?
9	2	1	?	?	?	?
10	3	2	?	?	?	?
11	3	2	?	?	?	?
12	3	2	?	?	?	?
13	2	1	?	?	?	?
14	2	2	?	?	?	?
15	3	2	?	?	?	?
16	2	2	?	?	?	?
17	2	2	?	?	?	?
18	2	2	?	?	?	?
19	3	2	?	?	?	?
20	3	2	?	?	?	?
21	2	1	?	?	?	?
22	3	2	?	?	?	?
23	2	2	?	?	?	?
24	2	1	?	?	?	?
25	2	1	?	?	?	?
26	3	2	?	?	?	?
27	2	2	?	?	?	?
28	3	1	?	?	?	?
29	3	2	?	?	?	?

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
r	38	2,2199	,15766	,02558

One-Sample Test

	Test Value = 2					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
r	8,599	37	,000	,21992	,1681	,2717

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
s	38	2,3842	,53095	,08613

One-Sample Test

	Test Value = 2					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
s	4,461	37	,000	,38421	,2097	,5587

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
r	29	2,25431	,347958	,064614

One-Sample Test

	Test Value = 2					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
r	3,936	28	,000	,254310	,12195	,38667

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
s	29	2,1759	,22781	,04230

One-Sample Test

	Test Value = 2					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
s	4,157	28	,000	,17586	,0892	,2625

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، ومن ثم تنشيط حركة أسواق المال ورفع مستوى كفاءتها، وذلك بالبحث في طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة على مستوى شركات المساهمة في بورصة الجزائر، من خلال الالتزام بتطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة والتوجه نحو تبني نظام محاسبي مالي يستجيب لهذه المعايير، حتى يمكن تحسين نوعية المعلومة المحاسبية والوثوق بها على الصعيد الوطني والدولي، ومن ثم توطيد العلاقة بين الشركة ومستخدمي هذه المعلومات بهدف حماية مصالحهم واستثماراتهم المالية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة جد وثيقة بين حوكمة الشركات والمعلومات المحاسبية، وذلك من خلال تحليل نتائج استمارتي الاستبيان الموزعتين، التي أظهرت أن تبني النظام المحاسبي المالي الذي يتوافق؛ في معظمه؛ مع المعايير المحاسبية الدولية، يمثل قوة دافعة ودعامة أساسية لإرساء مبادئ الحوكمة في الشركات الجزائرية، بما يضمن لها تقديم معلومات محاسبية صادقة وشفافة تعكس حقيقة وضعها المالي إلى كافة مستخدميها. وأن ذلك لا يتحقق إلا بتطبيق جملة من التشريعات والآليات والمعايير التي تكفل تحضير بيئة مناسبة لتطبيق مثل هذه النظام في إطار تحقيق الحوكمة.

وقد قدمت الدراسة جملة من المقترحات لتهيئة بيئة الأعمال الجزائرية وتحسين مناخ الاستثمار فيها، لعل أبرزها العمل على تطوير آليات الرقابة في البورصة على حسابات الشركات المدرجة بها لمنع الفساد، بمعنى تقييد قدرة الإدارة على التلاعب في الحسابات من خلال المراجعة المحايدة، والاهتمام بنشر ثقافة البورصة ونشر الوعي للعمل بمبادئ الحوكمة من خلال التركيز على المشاركة الفعالة لمختلف المتعاملين الاقتصاديين في عقد ندوات ومؤتمرات، إلى جانب التركيز على التدريب وإقامة التبرصات للإطارات المحاسبية بغية ضمان التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي، والاهتمام بتطوير ممارسة مهنة المراجعة بما يتوافق مع المعايير الدولية للمراجعة.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، جودة المعلومات المحاسبية، الإفصاح المحاسبي، المعايير المحاسبية الدولية، كفاءة الأسواق المالية.

Résumé

Cette étude vise à mettre en évidence le rôle de la gouvernance d'entreprise dans l'amélioration de la qualité de l'information comptable et à dynamiser l'évolution des marchés financiers en examinant la nature des relations entre les variables d'étude au niveau des sociétés par actions cotées en Bourse d'Alger, grâce à l'engagement d'appliquer les normes internationales de comptabilité et d'audit, et la tendance à adopter un système comptable et financier qui répond à ces normes, afin que la qualité et la fiabilité des informations comptables puissent être améliorées aux niveaux national et international, renforçant ainsi la relation entre l'entreprise et les utilisateurs de ces informations afin de protéger leurs intérêts et investissements financiers.

L'étude a conclu qu'il existe une relation très étroite entre la gouvernance d'entreprise et de l'information comptable, en analysant les résultats des deux formulaires de questionnaire distribué, qui ont montré que l'adoption d'un système comptable et financier conforme largement aux normes comptables internationales, est une force motrice et un pilier essentiel pour établir les principes de la gouvernance dans les sociétés Algériennes, afin d'assurer qu'elles fournissent des informations comptables honnêtes et transparentes reflétant la réalité de leur situation financière à tous les utilisateurs. Et cela ne peut être réalisé que par l'application d'un certain nombre de législations, de mécanismes et de normes qui assurent la préparation d'un environnement approprié pour l'application d'un tel système dans le cadre de la réalisation de la gouvernance.

L'étude a fait un certain nombre de suggestions dans le cadre de la préparation de l'environnement d'affaires Algérien et d'améliorer le climat d'investissement, notamment le travail sur le développement des mécanismes de contrôle dans la bourse sur les comptes indiqués par les sociétés cotées pour prévenir la corruption, au sens de limiter la puissance de l'administration à manipuler les comptes grâce à l'audit neutre, et de l'intérêt de publier la culture boursière et pour promouvoir la connaissance des principes de gouvernance, en mettant l'accent sur la participation effective de divers concessionnaires économiques à la tenue de séminaires et de conférences, et en mettant l'accent sur la formation et l'établissement de stages pour des cadres comptables afin d'assurer une application correcte du système comptable et financier et développer la pratique de la profession d'audit conformément aux normes internationales d'audit.

Mots-clés: Gouvernance d'entreprise, qualité de l'information comptable, décèlement comptable, normes comptables internationales, efficience des marchés financiers.

Summary

This study aims to highlight the role of corporate governance in improving the quality of accounting information and thus activating the movement of financial markets and raising their efficiency, by researching in the nature of the relationship between the study variables at the level of the stock companies listed on the Algiers Stock Exchange, through a commitment to apply international standards of accounting and auditing and the trend towards the adoption of a financial accounting system that responds to these standards, so as to improve the quality and reliability of accounting information at the national and international levels and thus consolidate the relationship between the company and the users of this information, in order to protect their interests and financial investments.

The study concluded that there is a very close relationship between corporate governance and accounting information by analyzing the results of the two distributed questionnaire forms, which showed that the adoption of a financial accounting system largely conforms to international accounting standards is a driving force and an essential consistent for establishing the principles of governance in Algerian companies, to ensure that they provide honest and transparent accounting information reflecting the reality of their financial situation to all users. And that can be achieved only through the application of a number of legislation, mechanisms and standards that ensure the preparation of an appropriate environment for the application of such a system in the context of achieving governance.

The study presented a number of suggestions for the creation of the Algerian business environment and improving the investment climate. The most important of these suggestions is working on the development of control mechanisms in the financial markets on the accounts given by the listed companies to prevent corruption, in the sense of restricting the ability of the administration to manipulate the accounts through neutral audit and interest in spreading the culture of stock exchange and raise awareness to work on the principles of governance by focusing on the effective participation of various economic concessionaires in holding seminars and conferences, as well as focusing on training and establishing internships for accounting frameworks in order to ensure correct application of the accounting and financial system and to develop the practice of the audit profession in line with international auditing standards.

Keywords: Corporate governance, quality of accounting information, accounting disclosure, international accounting standards, efficiency of financial markets.